



الجمهورية العربية السورية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة دمشق – كلية الاقتصاد
قسم المصارف والتأمين

أثر كفاءة التكلفة على أداء المصارف الإسلامية (دراسة تطبيقية على المصارف الخاصة الإسلامية العاملة في سورية)

**Effect of Cost Efficiency on the Performance of Islamic Banks
(An Applied Study on Islamic Private Banks Operating in Syria)**

رسالة مقدمة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم المالية والمصرفية

إعداد الطالبة:

رغد مأمون القمح

إشراف الدكتور:

مطيع أسعد الشلبي

الأستاذ المساعد في قسم المصارف والتأمين

2021م / 1443 هـ

موافقة لجنة الحكم على التعديلات المطلوبة



الجمهورية العربية السورية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة دمشق - كلية الاقتصاد
الدراسات العليا

تم إجراء التعديلات المطلوبة على رسالة الماجستير التي ناقشتها الطالبة: رغد مأمون القمح
الموسومة بعنوان: أثر كفاءة التكلفة على أداء المصارف الإسلامية - دراسة تطبيقية على
المصارف الخاصة الإسلامية العاملة في سورية، والتي تمت مناقشتها من قبل لجنة التحكيم المؤلفة
من:

الاسم	التوقيع
الأستاذ المساعد الدكتور محمد حمزة - عضواً.	
الأستاذ المساعد الدكتور مطيع الشلبي - عضواً مشرفاً.	
الدكتورة ليلى بركات - عضواً.	

إقرار

أنا الموقعة أدناه: رغد مأمون القمحه

أقر بأن الرسالة المقدمة للحصول على درجة الماجستير في قسم المصارف والتأمين، اختصاص علوم مالية ومصرفية، التي تحمل عنوان: "أثر كفاءة التكلفة على أداء المصارف الإسلامية، دراسة تطبيقية على المصارف الخاصة الإسلامية العاملة في سورية"

هي من نتاج عملي وجهدي ولم تُنشر سابقاً من قبلي أو من قبل باحثين آخرين.

رغد مأمون القمحه

تدقيق وتنقيح

تمّ التدقيق اللغوي لرسالة الماجستير للطالبة رغد مأمون القمحه، من قبلي أنا الأستاذ بسّام العلّان
(الحاصل على إجازة في اللغة العربية وآدابها - جامعة دمشق، استناداً إلى قرار مجلس جامعة
دمشق رقم /2781/)

بمعنوان:

(أثر كفاءة التكلفة على أداء المصارف الإسلامية " دراسة تطبيقية على المصارف الخاصة
الإسلامية في سورية")

الأستاذ بسّام العلّان

جوال: 0992831795

2021 /5 /20

2
11/1

الإهداء

إلى رمز الحب ومنبعه، إلى رمز الأمل والإرادة والمثابرة
إلى مصدر فخري واعتزازي، إلى من كان سندي حاضراً وغائباً

روح والدي الغالي
الصيّد لاني مأمون القمحه

إلى رمز التضحية والحنان والعطاء
إلى العين التي ترقب نجاحي بالفرح والأمل
إلى من تشجّعني دائماً على مواصلة التحصيل العلمي

والدتي الغالية
المربية الفاضلة هناء خدام الجامع

إلى الشخص الذي آمن بي وشجّعني ووثق بقدراتي
إلى الروح التي ترافقني ولم تبعد عني

روح أستاذي الغالي
المحاسب القانوني مصطفى الجاجة

إلى أزهار الحياة وفلذات الأكباد
إلى بسملة اليوم وأمل الغد

أولادي
محمد ولوليا

إلى من رأيت في عيونهم المحبة والحنان
إلى رفاق الطفولة وأشقاء الروح

إخوتي
الدكتورة ريماء، المحامية رنا، الأستاذ محمد
أهدي عملي المتواضع هذا لكل من أحب، ولكل من تعامل معي بصدق وإخلاص، ودعا لي بالخير،
وتمنى لي السعادة والنجاح من كل قلبه...

الشكر

أشكر الله تعالى وأحمده على توفيقه لي في إتمام الرسالة، كما أتقدم بجزيل الشكر والامتنان والعرفان إلى المشرف العلمي وتفضله بالإشراف على رسالتي الأستاذ المساعد الدكتور مطيع الشلبي الذي كان نعم السند والدعم في إنجاز هذا العمل، بفضل ما قدمه لي من وقته الثمين وعلمه الوفير وجهده الكبير وتوجيهاته الهادفة ونصائحه السديدة التي رفعت من السوية العلمية للدراسة من جميع النواحي، ولما قدمه لي من مراجع ومصادر ساهمت في إغناء الدراسة، وإلى أخلاقه العظيمة وتشجيعه المستمر لي في سبيل مواصلة البحث.

وأنتدّم بجزيل الشكر والامتنان إلى أعضاء لجنة الحكم الكرام، لقبولهم الإشراف على تحكيم رسالتي وتقويمها وإثرائها بملاحظاتهم القيمة، ولما بذلوه من وقت وجهد في القراءة والمناقشة، الدكتور محمد حمرة والدكتورة ليذا بركات.

كما أتقدم بجزيل الشكر والامتنان إلى أساتذة كلية الاقتصاد وإلى رئيس وأساتذة قسم المصارف والتأمين في كلية الاقتصاد لجهودهم المستمرة في دعم مسيرة التحصيل العلمي والارتقاء بها إلى أعلى المراتب.

كل الشكر والتقدير والاحترام

الباحثة

فهرس المحتويات:

رقم الصفحة	العنوان
	العنوان
أ	موافقة لجنة الحكم على التعديلات المطلوبة
ب	إقرار
ت	تدقيق وتنقيح
ث	الإهداء
ج	الشكر
ح	فهرس المحتويات
ر	فهرس الجداول
س	فهرس الأشكال
ش	فهرس الملاحق
ص	الملخص
1	الفصل التمهيدي: الإطار العام للدراسة
1	أولاً: مقدمة
1	ثانياً: مشكلة الدراسة
2	ثالثاً: أهمية الدراسة
2	رابعاً: أهداف الدراسة
3	خامساً: الدراسات السابقة
15	سادساً: ما يميز هذه الدراسة
16	سابعاً: مصادر البيانات والمعلومات
16	ثامناً: فرضيات الدراسة
17	تاسعاً: منهجية الدراسة
17	عاشراً: محددات الدراسة
17	أحد عشر: حدود الدراسة

18	الفصل الأول: كفاءة التكلفة في المصارف الإسلامية
19	مقدمة الفصل
20	المبحث الأول: المفاهيم المتعلقة بكفاءة التكلفة في المصارف الإسلامية
20	<u>أولاً: مفهوم الكفاءة المصرفية وأهميتها</u>
20	1. مفهوم الكفاءة المصرفية
22	2. أهمية الكفاءة المصرفية
23	<u>ثانياً: أنواع الكفاءة في المصارف الإسلامية</u>
24	1 كفاءة التكلفة
29	2 كفاءة الحجم
34	3 كفاءة النطاق
35	4 كفاءة الأرباح
36	<u>ثالثاً: محددات كفاءة التكلفة في المصارف الإسلامية</u>
36	1. محددات ذات أثر مباشر على كفاءة التكلفة المصرفية
42	2. محددات ذات أثر غير مباشر على كفاءة التكلفة المصرفية
48	المبحث الثاني: الأسس العامة لقياس كفاءة التكلفة في المصارف الإسلامية
48	<u>أولاً: مناهج تحديد المدخلات والمخرجات وقياسها</u>
48	1. طرق تحديد مدخلات ومخرجات المؤسسة المصرفية الإسلامية
52	2. طرق قياس مدخلات ومخرجات المؤسسة المصرفية الإسلامية
55	<u>ثانياً: طرق قياس كفاءة التكلفة في المصارف الإسلامية</u>
55	1. استخدام النسب المالية في قياس كفاءة التكلفة المصرفية
58	2. الأساليب الكمية في قياس كفاءة التكلفة المصرفية
59	1.2 الأسلوب غير المعلمي في قياس الكفاءة
63	2.2 الأسلوب المعلمي في قياس الكفاءة
68	الخاتمة
69	الفصل الثاني: أداء المصارف الإسلامية
70	مقدمة الفصل

71	المبحث الأول: المفاهيم المتعلقة بأداء المصارف الإسلامية
71	<u>أولاً: مفهوم تقييم أداء المصارف الإسلامية</u>
71	1. المفاهيم المتعلقة بتقييم الأداء المصرفي الإسلامي
76	2. أهداف المصارف الإسلامية
79	<u>ثانياً: أهداف تقييم أداء المصارف الإسلامية وأهميته</u>
79	1. أهداف تقييم أداء المصارف الإسلامية
81	2. أهمية تقييم أداء المصارف الإسلامية
83	<u>ثالثاً: محددات تقييم الأداء المصرفي ومجالاته</u>
83	1. محددات تقييم الأداء المصرفي
87	2. مجالات تقييم الأداء المصرفي
89	المبحث الثاني: أسس ومعايير تقييم أداء المصارف الإسلامية
89	<u>أولاً: أسس تقييم أداء المصارف الإسلامية</u>
89	1. أسس تقييم الأداء المصرفي الإسلامي
92	<u>ثانياً: المعايير والنماذج المستخدمة في تقييم أداء المصارف الإسلامية</u>
92	1. الأساليب التقليدية لتقييم أداء المصارف
102	2. نظام التقييم المصرفي الموحد CAMELS
111	3. الطرق الحديثة في تقييم أداء المصارف
116	4. النماذج المستخدمة في الدراسات السابقة لتقييم أداء المصارف الإسلامية
119	الخاتمة
120	الفصل الثالث: دراسة تطبيقية على المصارف الخاصة الإسلامية السورية
121	المقدمة
122	المبحث الأول: قياس كفاءة التكلفة في المصارف الإسلامية باستخدام حد التكلفة العشوائي
124	أولاً: الدراسة القياسية لنموذج تقدير دالة التكاليف للمصارف الإسلامية
143	ثانياً: دراسة تقدير كفاءة التكلفة للمصارف الإسلامية
147	المبحث الثاني: قياس أداء المصارف الإسلامية باستخدام النسب المالية

147	أولاً: تحديد متغيرات المتغير التابع (الأداء) وطريقة قياسها
148	ثانياً: قياس المتغيرات ودراسة تطور متغيرات المتغير التابع
156	المبحث الثالث: الدراسة الإحصائية واختبار الفرضيات
156	مقدمة
158	أولاً: الخصائص الإحصائية لمتغيرات الدراسة
159	ثانياً: اختبار الاستقرارية بيانياً
160	ثالثاً: اختبار جذر الوحدة لبيانات البائل (Panel Unit Root Test)
162	رابعاً: العلاقة الارتباطية بين الوحدات المقطعية
163	خامساً: العلاقة الارتباطية بين المتغيرات التابعة والمتغير المستقل
164	سادساً: تقدير النماذج واختبار الفرضيات
194	نتائج الدراسة القياسية
199	النتائج
201	المقترحات
202	أوجه الاتفاق والاختلاف في نتائج الدراسة مع الدراسات السابقة
203	أفاق مستقبلية
204	مراجع البحث
219	الملخص باللغة الانكليزية

فهرس الجداول

الجدول رقم (1): الدراسات السابقة العربية.....	3
الجدول رقم (2): الدراسات السابقة الأجنبية.....	10
الجدول رقم (3): طرق قياس مدخلات ومخرجات المصارف الإسلامية.....	53
الجدول رقم (4): طرق قياس مدخلات ومخرجات المصارف الإسلامية والتقليدية.....	53
جدول رقم (5): النموذج الأول لتقييم أداء المصارف الإسلامية.....	117
جدول رقم (6): النموذج الثاني لتقييم أداء المصارف الإسلامية.....	118
جدول رقم (7) المؤشرات الإحصائية لبيانات متغيرات الدراسة خلال المدة 2011-2019.....	126
جدول رقم (8) تحليل التباين ANOVA.....	128
جدول رقم (9) نتائج نموذج SUR.....	134
جدول رقم (10) مروونات الإحلال بين مدخلات المصارف الإسلامية حسب كل مصرف.....	136
جدول رقم (11) مرونة الطلب السعرية على مدخلات المصارف الإسلامية.....	140
الجدول رقم (12) وفورات الحجم للمصارف الإسلامية.....	142
جدول رقم (13): كفاءة التكلفة التقنية TE للمصارف الخاصة الإسلامية في سورية خلال المدة 2011-2019.....	144
جدول رقم (14): كفاءة التكلفة التخصصية AE للمصارف الخاصة الإسلامية في سورية خلال المدة 2011-2019.....	144
جدول رقم (15): كفاءة التكلفة الكلية CE للمصارف الخاصة الإسلامية في سورية خلال المدة 2011-2019.....	145
جدول رقم (16): مؤشر الربحية في استثمار الأموال PROF للمصارف الخاصة الإسلامية في سورية خلال المدة 2011-2019.....	148
جدول رقم (17): مؤشر الربحية لتحقيق الأرباح ROA للمصارف الخاصة الإسلامية في سورية خلال المدة 2011-2019.....	149
جدول رقم (18): مؤشر الاستثمار لمعرفة نسبة التمويل IOR للمصارف الخاصة الإسلامية في سورية خلال المدة 2011-2019.....	150
جدول رقم (19): مؤشر الاستثمار لمعرفة التمويل للمستثمرين IOD للمصارف الخاصة الإسلامية في سورية خلال المدة 2011-2019.....	152
جدول رقم (20): مؤشر السيولة لتوفير الأمان للمودعين LIQ للمصارف الخاصة الإسلامية في سورية خلال المدة 2011-2019.....	153
جدول رقم (21): مؤشر الإدارة المصرفية لتنمية الموارد البشرية IOE للمصارف الخاصة الإسلامية في سورية خلال المدة 2011-2019.....	154
الجدول رقم (22): الخصائص الإحصائية لمتغيرات الدراسة.....	158
جدول رقم (23) نتائج اختبار الاستقرار في المستوى لمتغيرات الدراسة.....	161
جدول رقم (24) نتائج اختبار الاستقرار في الفرق الأول لمتغيرات الدراسة.....	162

163.....	جدول رقم (25) العلاقة الارتباطية بين الوحدات المقطعية لمتغير مؤشر الأداء المصرفي
164.....	جدول رقم (26) معاملات الارتباط بين متغيرات الدراسة
166.....	جدول رقم (27) نتائج اختبار السببية بين متغيري النموذج
167.....	جدول رقم (28) نتائج تقدير نموذج ARDL لمتغيري الدراسة
170.....	جدول رقم (29) نتائج اختبار السببية بين متغيري النموذج
171.....	جدول رقم (30) نتائج تقدير نموذج ARDL لمتغيري الدراسة
174.....	جدول رقم (31) نتائج اختبار السببية بين متغيري النموذج
175.....	جدول رقم (32) نتائج تقدير نموذج ARDL لمتغيري الدراسة
178.....	جدول رقم (33) نتائج اختبار السببية بين متغيري النموذج
179.....	جدول رقم (34) نتائج تقدير نموذج ARDL لمتغيري الدراسة
182.....	جدول رقم (35) معايير اختيار فترة الإبطاء المثلى باستخدام نموذج VAR
183.....	جدول رقم (36) نتائج اختبار السببية لمتغيري النموذج
184.....	جدول رقم (37) نتائج اختبار التكامل المشترك بين متغيري الدراسة
185.....	جدول رقم (38) نتائج نموذج ECM لمتغيري النموذج
188.....	جدول رقم (39) معايير اختيار فترة الإبطاء المثلى باستخدام نموذج VAR
189.....	جدول رقم (40) نتائج اختبار السببية لمتغيري النموذج
190.....	جدول رقم (41) نتائج اختبار التكامل المشترك بين متغيري الدراسة
191.....	جدول رقم (42) نتائج نموذج ECM لمتغيري النموذج

فهرس الأشكال

الشكل رقم (1): كفاءة التكلفة (التقنية والتخصصية) في المؤسسة المصرفية.....	27
الشكل رقم (2): العلاقة بين التكاليف المتوسطة ومستوى الإنتاج.....	31
الشكل رقم (3): الكفاءة التقنية الصافية وكفاءة الحجم وفق نموذج اقتصاديات الحجم المتغيرة.....	33
شكل رقم (4): تطور متغيرات الدراسة زمنياً.....	160
شكل رقم (5): علاقة متغيري النموذج ببعضهما.....	165
شكل رقم (6): نتائج اختبار Correlogram لمتغير معيار الربحية في استثمار الأموال.....	166
الشكل رقم (7): نتائج اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي.....	168
شكل رقم (8): علاقة متغيري النموذج ببعضهما.....	169
شكل رقم (9): نتائج اختبار Correlogram لمتغير معيار الربحية لتحقيق الأرباح.....	170
الشكل رقم (10): نتائج اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي.....	173
شكل رقم (11): علاقة متغيري النموذج ببعضهما.....	173
شكل رقم (12): نتائج اختبار Correlogram لمتغير معيار السيولة لتوفير الأمان للمودعين.....	174
الشكل رقم (13): نتائج اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي.....	177
شكل رقم (14): علاقة متغيري النموذج ببعضهما.....	177
شكل رقم (15): نتائج اختبار Correlogram لمتغير معيار الإدارة المصرفية لتنمية الموارد البشرية.....	178
الشكل رقم (16): نتائج اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي.....	180
شكل رقم (17): علاقة متغيري النموذج ببعضهما.....	181
الشكل رقم (18): نتائج اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي.....	187
شكل رقم (19): علاقة متغيري النموذج ببعضهما.....	188
الشكل رقم (20): نتائج اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي.....	193

فهرس الملاحق

- ملحق رقم (1): بيانات مدخلات العملية المصرفية وتكاليفها للمصارف الخاصة الإسلامية في سورية 215
- ملحق رقم (2): بيانات مخرجات العملية المصرفية للمصارف الخاصة الإسلامية في سورية 216
- ملحق رقم (3): بيانات مجموع وتفاصيل التكاليف الفعلية للعملية المصرفية للمصارف الخاصة الإسلامية في سورية 217
- ملحق رقم (4): المعلومات الأساسية للمصارف الخاصة الإسلامية في سورية لغاية 2019/12/31م 218

الملخص

هدفت الدراسة إلى اختبار أثر كفاءة التكلفة مقدرةً (وفق برنامج الباحث Tim Coelli) على الأداء ممثلاً بـ (معايير الربحية في استثمار الأموال، معيار الربحية لتحقيق الأرباح، معيار الاستثمار لمعرفة نسبة التمويل، معيار الاستثمار لتوفير التمويل للمستثمرين، معيار السيولة لتوفير الأمان للمودعين، معيار الإدارة المصرفية لتنمية الموارد البشرية) وذلك للمصارف الخاصة الإسلامية، حيث شمل مجتمع الدراسة كافة المصارف الخاصة الإسلامية الثلاثة العاملة في سورية وهي: (بنك الشام، بنك سورية الدولي الإسلامي، بنك البركة سورية) خلال المدة الممتدة بين الأعوام (2011-2019م). استخدمت لغايات التحليل الإحصائي نماذج Panel Data والبرنامج الإحصائي Eviews10، حيث تم تقدير ستة نماذج أساسية لاختبار أثر المتغير المستقل على كل من المتغيرات التابعة. خلصت الدراسة إلى عدم وجود أثر معنوي في الأجل القصير لكفاءة التكلفة الكلية على معايير الربحية في استثمار الأموال، الاستثمار لمعرفة نسبة التمويل، الاستثمار لتوفير التمويل للمستثمرين، السيولة لتوفير الأمان للمودعين، الإدارة المصرفية لتنمية الموارد البشرية؛ بينما يوجد أثر معنوي في الأجل القصير لكفاءة التكلفة الكلية على معيار الربحية لتحقيق الأرباح. كما خلصت الدراسة إلى وجود أثر سلبي في الأجل الطويل لكفاءة التكلفة على معايير الربحية في استثمار الأموال، الربحية لتحقيق الأرباح، الإدارة المصرفية لتنمية الموارد البشرية؛ بينما يوجد أثر إيجابي في الأجل الطويل لكفاءة التكلفة على معايير الاستثمار لمعرفة نسبة التمويل، الاستثمار لتوفير التمويل للمستثمرين، السيولة لتوفير الأمان للمودعين. وأوصت الدراسة بتقدير كفاءة التكلفة وتحليلها إلى جدائها بشكل مستمر، وذلك للوقوف على المستويات الحالية للكفاءة، ومعرفة مواطن الخلل في العمل لتحسينها، والمواطن الصحيحة في العمل للاستفادة منها وتطويرها.

الكلمات المفتاحية: كفاءة التكلفة الكلية، كفاءة التكلفة التقنية، كفاءة التكلفة التخصصية، الأداء، حدّ التكلفة العشوائي، المصارف الإسلامية، سورية.

الفصل التمهيدى: الإطار العام للدراسة

أولاً: المقدمة

تُعَدُّ المصارف من المؤسسات المالية المهمة التي تدخل في جميع مفاصل وجوانب العمل التجاري والصناعي والخدمي، وتعتبر محفزاً أساسياً لنجاحه، وتعدّ المصارف الإسلامية من المنشآت المالية المصرفية التي أثبتت نفسها في أغلب دول العالم، حيث إنّ مصارفاً أوروبية تفتتح فروعاً إسلامية نظراً لأسلوب العمل بها ونجاحها، وزاد الاهتمام بها في سورية بعد صدور القانون رقم 35/ لعام 2005 الخاص بإحداث المصارف الإسلامية في سورية، بسبب الإقبال عليها، وتميزها بممارسة الأعمال المصرفية وفق أسس الشريعة الإسلامية.

تلعب المصارف الإسلامية كغيرها من المصارف دور الوسيط ولكن بميزاتها الشرعية فهي تقوم على الالتزام بعدم التعامل مع الفائدة أخذاً وعطاءً، والمشاركة في الربح والخسارة، وتصحيح وظيفة رأس المال كخادم لعناصر الإنتاج وليس سيداً عليها، فهي تدير وتستثمر ما تحصل عليه من موارد ذاتية وما تجنّزبه من موارد خارجية وما تمتلكه من موجودات ثابتة، وما توظفه من موارد بشرية، وجميع الموارد المتاحة للمصرف حسب توجيهات الإدارة، لتقديم منتجات تمويلية واستثمارية وخدمات متميزة تحقق التنوع والجودة العالية.

لكن يجب على المصارف الإسلامية أيضاً تفعيل الكفاءة في التكلفة من خلال دراسة تكاليف مدخلات العملية المصرفية وتحليلها وتخفيضها ما أمكن إلى الحد الذي يمكن المصارف من تقديم أفضل الاستثمارات والخدمات، حتّى تضمن مستوى من الأداء تحقق فيه أهدافها المالية والداخلية والابتكارية وتحقق أهداف المتعاملين معها لضمان النمو والاستمرارية.

نظراً لتأثر المصارف بشكل عام بالتحرر والانفتاح والعولمة في الأسواق المالية، والتطورات الدولية والمحلية، والمنافسة الشديدة بين المصارف، فإنّ كلّ ذلك جعل من الاهتمام بموضوع الكفاءة أمراً ملحاً على المصارف ويحتلّ جزءاً كبيراً من الاهتمام، وإنّ اهتمام المصارف الإسلامية بهذا الموضوع سيزداد خاصّة في ظلّ المنافسة الشديدة مع المصارف التقليدية ذات الخبرة الواسعة في مجال العمل المصرفي.

كلّما أظهرت المصارف قدرتها على إحكام العلاقة بين تكاليف مدخلات ومخرجات العملية المصرفية بشكلٍ كفوء كلّما اقتربت من تحقيق أهدافها وكلّما كان أداؤها المالي أفضل.

ثانياً: مشكلة البحث

يُعدّ القطاع المصرفي من أكثر القطاعات استجابةً للتغيرات والتطورات المالية المحلية والعالمية. ولكي تتمكّن المصارف من مواكبة هذه التغيرات والتطورات والقيود المرافقة لتغيّر الأسعار واشتداد المنافسة، كان لا بدّ لها من تخصيص مواردها بكفاءة عالية مع التركيز على جوانب التحسين الضرورية لأداء هذه المصارف، حيث إنّ الأداء المالي للمصارف يرتبط بكفاءة التكاليف.

تزداد التحديات أمام المصارف الإسلامية التي صاغت موجوداتها ومطاليبيها المالية بما يتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية، وخاصّة المصارف الإسلامية في سورية بسبب المنافسة الكبيرة

والمستمرّة لها من قبل المصارف التقليديّة وبسبب تأثرها بالأزمة التي يمرّ بها وطننا الحبيب، فكلّ ذلك يفرض عليها بأن تركز على رفع مستويات كفاءة تكاليفها من خلال استغلال الموارد الأقلّ تكلفة لإنتاج الحدّ الأقصى من الخدمات الماليّة، ويتمّ ذلك بإيجاد وتطوير الأساليب المناسبة التي تمكّنها من تحقيق الاستغلال الأمثل للموارد والتحكّم الجيد في التكاليف وترشيدها مع ضمان تقديم منتجات وخدمات متنوّعة ومتطوّرة وذات جودة تنافسيّة للوصول إلى النّجاح والنّمو والاستمرار.

سيتمّ في هذه الدّراسة التّعرف إلى مدى كفاءة التّكلفة في المصارف الخاصّة الإسلاميّة العاملة في سوريّة وتأثيرها على الأداء الماليّ لها، وبالتالي لا بدّ من طرح التساؤل التّالي:

هل يوجد أثر لكفاءة التّكلفة على أداء المصارف الإسلاميّة في سوريّة؟

هذا التساؤل يدفعنا إلى الحصول على إجابات للأسئلة الآتية:

1. هل يوجد أثر لكفاءة التّكلفة على تحقيق الأرباح في المصارف الإسلاميّة؟
2. هل يوجد أثر لكفاءة التّكلفة على استثمار الأموال في المصارف الإسلاميّة؟
3. هل يوجد أثر لكفاءة التّكلفة على تحقيق أهداف المودعين والمستثمرين في المصارف الإسلاميّة؟

ثالثاً: أهمية البحث

تتبع أهمية البحث ممّا يأتي:

- 1- يتعرّض البحث لدراسة مشكلة تهمّ القائمين على إدارة المصارف الإسلاميّة، حيث يمكن الاستفادة من نتائج البحث في تطوير الخطط لرفع مستويات كفاءة التكاليف ولتحسين أداء هذه المصارف.
- 2- يتطرّق البحث لدراسة مشكلة تهم الجهات الرّقابية، حيث يمكن الاستفادة من نتائج البحث في معرفة ما إذا كان هنالك أثراً جوهرياً لكفاءة التّكلفة، وبالتالي اتخاذ القرارات اللاّزمة لحثّ المصارف على تحسين مستويات كفاءة تكاليفها بما يدعم أداء المصرف ويساهم بشكل فعّال في دعم الاقتصاد الوطنيّ وتطوّره وازدهاره.
- 3- مساهمة البحث في الدّراسات والأبحاث التي تدرس دور كفاءة التّكلفة في تحسين أداء المصارف، وبالتالي فهو مصدر للدارسين والباحثين الذين يودّون التّعرف إلى أثر كفاءة التّكلفة في أداء المصارف الإسلاميّة في سوريّة، ونقطة بداية لمزيد من الدّراسات والأبحاث عن هذا الموضوع.

رابعاً: أهداف البحث

تتجلى أهداف البحث بما يأتي:

- 1- توضيح المفاهيم المتعلّقة بالكفاءة والتّعرف إلى أنواعها.
- 2- معرفة الأسس العامّة لقياس كفاءة التّكلفة في المصارف الإسلاميّة من حيث المنهج المستخدم لتحديد المدخلات والمخرجات ومحدّدات كفاءة التّكلفة.

- 3- توضيح المفاهيم المتعلقة بالأداء المالي للمصارف الإسلامية، أهدافه، أهميته، محدّداته ومجالاته.
- 4- معرفة أسس تقييم الأداء المالي للمصارف الإسلامية والمعايير المستخدمة في التقييم.
- 5- دراسة أثر كفاءة التكلفة المصرفية والأداء المالي للمصارف الإسلامية من خلال نموذج قياسي مختبر إحصائيًا.
- 6- تقديم النتائج والمقترحات للاستفادة منها في تطوير واقع المصارف الإسلامية في سورية.

خامساً: الدراسات السابقة

أولاً: الدراسات العربية

الجدول رقم (1): الدراسات السابقة العربية

الرقم	عنوان الدراسة	نوع الدراسة	التاريخ	المكان
1	قياس أداء المصارف الإسلامية	ورقة بحث	2004	مصر
2	مؤشرات الأداء في البنوك الإسلامية	دكتوراه	2008	الأردن
3	تقييم الأداء المالي للمصارف الإسلامية-دراسة تطبيقية على البنك الإسلامي للتمويل والاستثمار	ماجستير	2010	سورية
4	طريقة camels في تقييم أداء البنوك الإسلامية	ورقة بحث	د.ت	الجزائر
5	أثر السيولة على كفاءة التكلفة والأداء	ورقة بحث	2010	ليبيا
6	الكفاءة التشغيلية للمصارف الإسلامية دراسة تطبيقية مقارنة	دكتوراه	2011	الجزائر
7	قياس الكفاءة المصرفية باستخدام نموذج حد التكلفة العشوائية SFA – دراسة تطبيقية على المصارف المحلية في فلسطين	ماجستير	2013	فلسطين
8	قياس كفاءة المصارف الإسلامية السورية – دراسة تطبيقية: بنك سورية الدولي الاسلامي	ماجستير	2013	سورية
9	أثر الميزتين النسبية والتفاضلية على أداء البنوك التجارية الأردنية	ورقة بحث	2014	الأردن
10	قياس الكفاءة المصرفية باستخدام نموذج العائد على حقوق الملكية – دراسة حالة مجموعة من البنوك في الجزائر	ماجستير	2014	الجزائر
11	تقييم كفاءة البنوك الإسلامية في الدول العربية باستخدام أسلوب مغلف البيانات	ورقة بحث	2017	الأردن
12	أثر كفاءة التكلفة المصرفية على أداء المصارف التجارية الليبية	ورقة بحث	2017	ليبيا
13	تقييم الأداء المالي للبنوك الإسلامية والبنوك التقليدية	ماجستير	2017	الجزائر

1. (البلتاجي، محمد 2004). "قياس أداء المصارف الإسلامية".¹

هدف الباحث إلى إيجاد نموذج محاسبي مكون من مجموعة من المعايير وأدوات القياس ليقاس ويقم أداء المصارف الإسلامية، ويبني هذا النموذج على أساس الأهداف المراد تحقيقها وهي: الأهداف المالية وأهداف المتعاملين والأهداف الداخلية والأهداف الابتكارية. ولتحقيق أهداف الدراسة قام الباحث بتطبيق النموذج المقترح على عينة من المصارف الإسلامية في عدة دول، وذلك حسب التقارير المالية المتاحة، وهذه المصارف هي شركة الراجحي المصرفية للاستثمار، بنك دبي الإسلامي، بنك فيصل الإسلامي المصري.

أشارت النتائج إلى أنه على الرغم من أهمية وجود معايير خاصة بقياس أداء المصارف الإسلامية، إلا أنه لا توجد معايير قياسية ولا توجد جهة مسؤولة عن قياس أداء المصارف الإسلامية.

2. (عبد الحليم، إبراهيم عباده، 2008). "مؤشرات الأداء في البنوك الإسلامية".²

هدفت الدراسة إلى تقييم مدى كفاية المؤشرات المعتمدة في تقييم أداء البنوك التقليدية واستخدامها في تقييم أداء البنوك الإسلامية، بالإضافة إلى تقديم مؤشر يتوافق مع الطبيعة المميزة للصيرفة الإسلامية.

لتحقيق أهداف الدراسة، قام الباحث باستعراض مجموعة من مؤشرات الأداء في البنوك الإسلامية، وقد تم تصنيفها حسب العوامل التي تساهم في نجاح البنوك الإسلامية، وهذه المؤشرات هي: مؤشرات تقييم الأداء الشرعي، مؤشرات تقييم الأداء الاقتصادي، مؤشرات تقييم الأداء المصرفي، مؤشرات تقييم الأداء الاجتماعي. وفي نهاية البحث استخلص الباحث من مجموعة المؤشرات السابقة نموذجاً جديداً كمؤشر يستخدم لتقييم أداء البنوك الإسلامية، وقد تم اقتراحه في نهاية البحث، وتم تطبيقه على خمسة بنوك إسلامية للمدة من 1999 وحتى 2005، لاختبار صلاحية النموذج وإمكانية تطبيقه بالإضافة إلى تقييم أداء بنوك العينة.

توصل الباحث إلى مجموعة من النتائج كان من أبرزها:

- تتعلق وظيفة الرقابة الشرعية بالتدخل عند حدوث اختلال في العمل المصرفي وتقديم البدائل الشرعية، وصياغة الصيغ والوسائل التي تتفق مع أحكام الشريعة.
- يوجد تفاوت كبير في كفاءة التكاليف وكفاءة الأرباح وكفاية رأس المال وإدارة السيولة وإدارة المخاطر بين البنوك الإسلامية.
- كانت مساهمة البنوك الإسلامية في التنمية الاقتصادية ضئيلة، حيث لم تتجاوز نسبة المشاركات والمضاربات (10%)، ولم تتجاوز نسبة مساهمة البنوك الإسلامية في تمويل القطاعات التنموية نسبة (11%).

¹ البلتاجي، محمد، (2014)م، "قياس أداء المصارف الإسلامية"، المعهد المصرفي، مؤسسة النقد السعودي، موقع الدكتور محمد البلتاجي للمصارف الإسلامية، 29 نيسان 2014م.

² عباده، إبراهيم عبد الحليم، (2007)م، "مؤشرات الأداء في البنوك الإسلامية"، أطروحة دكتوراه، جامعة اليرموك، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، قسم الاقتصاد والمصارف الإسلامية، الأردن، نشرت من قبل دار النفائس، 2008م، الأردن.

- كانت مساهمة البنوك الإسلامية في التنمية الاجتماعية ضئيلة.
- 3. (عاصي، أمارة محمد، 2010). "تقييم الأداء المالي للمصارف الإسلامية".¹

هدفت الدراسة إلى تحديد طبيعة العلاقة بين هيكل الموارد وهيكل الاستخدامات ودرجة توظيف الموارد وبين أداء المصرف، بالإضافة إلى تحديد العلاقة بين درجة تنوع استثمارات المصرف ودرجة المخاطرة.

لتحقيق أهداف الدراسة قامت الباحثة بتقييم الأداء المالي للبنك الإسلامي الأردني للتمويل والاستثمار، من عام 2003 إلى عام 2008، وذلك من خلال عرض وتحليل وتفسير أهم مكونات القوائم المالية (الميزانية العمومية الموحدة – بيان الدخل الموحد – بيان التدفقات النقدية الموحد).

توصلت الباحثة إلى مجموعة من النتائج كان أبرزها:

- إن نسب الملاءة بالنسبة إلى الأصول والودائع في المصرف الإسلامي لم تصل لمعدلات مرتفعة رغم أنها في اتجاه تصاعدي، ومع ذلك لوحظ اعتماد المصرف الإسلامي على تمويل استثماراته من أمواله الخاصة، وذلك من خلال القيام بعملية احتجاز مستمر للاحتياطيات والأرباح المدورة، مما يقلل من تعرضه لمخاطر الائتمان.
- هنالك محدودية في استخدام المشاركة والمضاربة، ويرجع ذلك إلى ارتفاع مخاطرها، وعدم استيعاب تطبيقاتها من قبل الكثير من العاملين والمتعاملين.
- هناك صيغ استثمارية لم يدخل فيها المصرف الإسلامي بعد، ويعود ذلك إلى عدم رغبته للتعرض لمخاطرها.
- هنالك نمو كبير في القروض الحسنة الممنوحة، مما يؤكد حرص المصرف الإسلامي على القيام بدوره الاجتماعي في مساعدة أصحاب الدخل المحدود.

- 4. (بورقية، شوقي، د.ت). "طريقة camels في تقييم أداء البنوك الإسلامية".²

هدفت الدراسة إلى التعريف بالمعايير الأساسية التي تعتمد عليها طريقة camels في تقييم أداء البنوك الإسلامية، بالإضافة إلى محاولة إبراز نقاط الاختلاف الموجودة في المصارف الإسلامية في هذه المعايير والمتمثلة في كفاية رأس المال، نوعية الأصول، نوعية الإدارة، إدارة الربحية، ودرجة السيولة والحساسية تجاه مخاطر السوق.

لتحقيق أهداف الدراسة قام الباحث باتباع المنهج الوصفي التحليلي والمنهج المقارن، من خلال التعريف بطريقة camels ونشأتها وتطورها وعناصرها، ومدى ملاءمتها في تقييم أداء البنوك الإسلامية، بالإضافة إلى إجراء مقارنة لنسبة كفاية رأس المال بين ثلاثة بنوك إسلامية للمدة من 2000 حتى 2008.

¹ عاصي، أمارة، (2010)م، "تقييم الأداء المالي للمصارف الإسلامية: دراسة تطبيقية على البنك الإسلامي الأردني للتمويل والاستثمار"، رسالة ماجستير في إدارة الأعمال، جامعة حلب، كلية الاقتصاد، سورية.

² بورقية، شوقي، (د.ت)، "طريقة CAMELS في تقييم أداء البنوك الإسلامية"، ورقة بحثية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر.

توصل الباحث إلى مجموعة من النتائج كان أبرزها:

- تتضمن طريقة camels عناصر فنية وإدارية يمكن من خلالها تقييم أداء المصارف والمصارف الإسلامية من جميع الجوانب، مع مراعاة الطبيعة المختلفة للتوظيفات المصرفية في المصارف الإسلامية، وطبيعة الودائع، والعلاقة بين المودعين وباقي المعاملات الأخرى. لذلك ينبغي على المصارف الإسلامية تطبيق أدوات رقابية جديدة ومتطورة تسهم في الكشف المبكر عن الانحرافات وتحديد مسبباتها والتنبيه إلى أوجه القصور والأخطاء قبل وقوعها.
- يمكن إضافة معيار سابع لتقييم أداء المصارف الإسلامية والمتمثل في معيار السلامة الشرعية لتصبح الطريقة تسمى ب scamels.
- ضرورة تضمين نتائج تحليل معيار camels ضمن البيانات المالية السنوية التي يفصح عنها المصرف للجمهور، وبالتالي تحقيق قدر عالٍ من الشفافية.

5. (الكور، عز الدين مصطفى، 2010). "أثر السيولة على كفاءة التكلفة والأداء".¹

هدفت الدراسة إلى معرفة أثر بنود السيولة على كفاءة التكلفة ومن ثم على أداء المصارف الإسلامية الأردنية لثلاثة مصارف للمدة من 1993 وحتى 2008. استخدم الباحث لتقدير نقاط عدم كفاءة التكلفة ولمعرفة تأثيرها بنود السيولة الدالة translog وطريقة الحد التصادفي العشوائي المعلمية SFA، وباعتماد على منهج الوساطة في تحديد مدخلات ومخرجات المصارف وكذلك العائد على الأصول كمقياس لأداء المصارف.

أشارت النتائج إلى وجود أثر موجب وذي دلالة إحصائية لمتغير السيولة وما في حكمها على متغير عدم كفاءة التكلفة في المصارف الإسلامية الأردنية، وعدم وجود أثر ذي دلالة إحصائية لمتغير السيولة وما في حكمها على متغير الأداء والمتمثل بالعائد على الأصول للمصارف الإسلامية، ويجب على المصارف الإسلامية العمل على الصيغ والأدوات الإسلامية مع التركيز على أهمية الكفاءة على مستوى التكلفة والربح من جهة وأهمية السيولة من جهة أخرى، لما لذلك من أثر على قيمة المصرف وقدرته على المنافسة والنمو.

6. (بورقية، شوقي، 2011). "الكفاءة التشغيلية للمصارف الإسلامية".²

قام الباحث بمقارنة الكفاءة التشغيلية للمصارف الإسلامية والمصارف التقليدية وتحليل دالة التكاليف وقياسها باستخدام الطريقة القياسية SFA وطريقة النسب المالية (نسب تقييم كفاءة التكاليف وهي: نسبة هامش الربح PM ونسبة التكاليف/ الإيرادات TI، بالإضافة إلى نسب تقييم كفاءة الأرباح وهي: منفعة الأصول AU، مضاعف حقوق الملكية EM، العائد على الأموال الخاصة ROE، العائد على مجموع الأصول ROA) وذلك لـ 17 بنكاً إسلامياً و 15 بنكاً تقليدياً للمدة من 2000 وحتى 2008.

توصل الباحث إلى مجموعة من النتائج كان أبرزها:

1 الكور، عز الدين، (2010)م، "أثر السيولة على كفاءة التكلفة والأداء: دراسة تطبيقية على المصارف الإسلامية الأردنية"، مؤتمر الخدمات المالية الإسلامية الثاني، طرابلس، ليبيا.

2 بورقية، شوقي، (2011)م، "الكفاءة التشغيلية للمصارف الإسلامية: دراسة تطبيقية مقارنة"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر.

- مرونة الإحلال بين مختلف المدخلات موجبة في أغلب المصارف الإسلامية والتقليدية، وإن متوسط مرونة الإحلال بين العمل ورأس المال العيني في المصارف التقليدية أعلى من المصارف الإسلامية بسبب طبيعة العمل المصرفي الإسلامي المعتمد على العمالة في تنفيذ العقود، وإن متوسط مرونة الإحلال بين العمل ورأس المال العيني ومتوسط مرونة الإحلال بين رأس المال النقدي ورأس المال العيني في المصارف الإسلامية أعلى من المصارف التقليدية.
 - الطلب على المدخلات في أغلب المصارف الإسلامية والتقليدية غير مرن، بسبب عدم اختلاف أجور العمال وعدم اختلاف الأرباح المدفوعة لأصحاب الودائع الاستثمارية بالنسبة إلى المصارف الإسلامية، وتأتي أهمية مدخل رأس المال النقدي في المرتبة الأولى يليها رأس المال العيني يليها العمل، وإن المرونة السعرية للطلب على المدخلات للمصارف التقليدية أكبر منها في المصارف الإسلامية.
 - أغلب المصارف الإسلامية لديها وفورات حجم موجبة تتزايد كلما صغر حجم المصرف، وكذلك الحال بالنسبة إلى أكثر من نصف المصارف التقليدية، وإن وفورات الحجم للمصارف الإسلامية أقل من التقليدية بسبب عمل المصارف الإسلامية بإمكانياتها الدنيا وعدم استغلال المتاح على مستوى القطاع المصرفي.
 - المصارف الإسلامية والتقليدية بعيدة عن حدود الكفاءة التشغيلية، وإن متوسط الكفاءة التشغيلية للمصارف التقليدية أكبر من المصارف الإسلامية، وإن كلا المصرفين أقل كفاءة في التحكم بالتكاليف بسبب عدم الكفاءة في المزج بين الموارد المتاحة بشكل أمثل ولكنهما أكثر كفاءة في استغلال الموارد المتاحة للوصول إلى المخرجات.
- توصل الباحث إلى نتيجة مفادها بأن منهجية قياس كفاءة البنوك العربية تحدد أفضل الإجراءات لضمان تعزيز الإنتاجية والضغط على التكلفة في ظل المنافسة المحلية والخارجية في سوق الخدمات المالية.

7. (الهيبل، نهاد ناهض فؤاد، 2013). "قياس الكفاءة المصرفية باستخدام نموذج حد التكلفة العشوائية SFA".¹

هدفت الدراسة إلى قياس الكفاءة المصرفية والمالية لعينة مكونة من 7 مصارف محلية فلسطينية منها 2 مصارف إسلامية، و تم استخدام منهج التحليل القياسي SFA (تحليل نموذج حد التكلفة العشوائية) كنموذج كمي وتم تقدير دالة التكاليف اللوغاريتمية بهدف قياس مرونة الإحلال ومرونة الطلب السعرية لمدخلات المصارف ووفورات الحجم والنطاق واستخدام برنامج Frontier4.1 لقياس الكفاءة التشغيلية لتلك المصارف للمدة من 2006 وحتى 2011.

توصل الباحث إلى مجموعة من النتائج كان أبرزها:

- تتمتع المصارف محل الدراسة بالكفاءة من حيث إمكانية الإحلال بين مدخلاتها، لكنها لا تتمتع بالقدرة على التحكم في تكاليفها من خلال أسعار مدخلاتها لأنها لم تحقق مرونة طلب سعرية لكل من العمل ورأس الثابت ولكنها حققت مرونة طلب سعرية في عنصر رأس المال النقدي.

¹ الهيبل، نهاد، (2013)م، "قياس الكفاءة المصرفية باستخدام نموذج حد التكلفة العشوائية SFA: دراسة تطبيقية على المصارف المحلية في فلسطين"، رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية بغزة، غزة، فلسطين.

- لم تحقق المصارف محل الدراسة وفورات حجم، حيث تزداد الوفورات كلما صغر حجم المصرف، ولم تحقق وفورات نطاق وبالتالي لا تستطيع تنويع منتجاتها.
 - حققت المصارف محل الدراسة مستوى جيد من الكفاءة التقنية، لكنها تعاني من ضعف الكفاءة التخصصية وبالتالي من كفاءة التكاليف.
 - إن المصارف الإسلامية أكثر كفاءة نسبياً من المصارف التقليدية من حيث استغلال الموارد المتاحة أو المزج بين هذه الموارد بشكل أمثل ومن ثم التحكم بالتكاليف.
- 8. (عطار، رانيا، 2013). "قياس كفاءة المصارف الإسلامية السورية".¹**

قامت الباحثة بإجراء مقارنة تحليلية بين بنك سورية الدولي الاسلامي والمصارف التقليدية الخاصة العاملة في الجمهورية العربية السورية وعددها سبعة مصارف للمدة من النصف الثاني لعام 2007 وحتى النصف الثاني لعام 2010. تهدف هذه المقارنة إلى قياس الكفاءة الفنية المصرفية للمصرف الإسلامي ومقارنتها بالمصارف التقليدية باستخدام طريقة التحليل التطويقي للبيانات DEA وباستخدام برنامج Excel، ومن ثم قياس وتحليل كفاءة التكاليف والربحية ومقارنة النتائج وذلك باستخدام أسلوب النسب المالية ROA و ROE بمساعدة البرنامج الإحصائي SPSS.

خلصت الدراسة إلى نموذج لإجراء تقدير موثوق بهدف قياس أثر متغيرات دالة التكاليف الكلية للمصارف. وأشارت نتائج الدراسة إلى أن بنك سورية الدولي الاسلامي استطاع أن يحقق درجة كفاءة مصرفية مثلى بلغت 100%، وقد حقق تقدماً في عمليات التمويل والاستثمار وجذب الودائع وزيادة الأصول، مع تحقيقه لهامش ربح أعلى من المتوسط العام بالنسبة إلى المصارف التقليدية، ولكنه لم يستغل أصوله بشكل كفوء حسب متوسط مؤشر العائد على الأصول، بالإضافة إلى انخفاض قدرة المصرف على توليد الدخل من الأموال الخاصة لديه حسب مؤشر العائد على حقوق الملكية.

9. (جمعة، خالد كامل – الزعبي، خالد محمد بشير، 2014). "أثر الميزتين النسبية والتفاضلية على أداء البنوك التجارية الأردنية".²

قام الباحث باستخدام أسلوب الانحدار المشترك لمعرفة أثر الميزة النسبية (المتتمثلة في الميزة السعرية، مقاسة بتقدير كفاءة التكلفة COE، بطريقة الكفاءة الإنتاجية للمصاريف والتي تساوي (المصاريف – المخصصات) / الدخل قبل الضريبة) ومعرفة أثر الميزة التفاضلية (المتتمثلة في الميزة غير السعرية، مقاسة بالمنتجات المالية FIP والتي تساوي القروض/ الودائع والمنتجات الاستثمارية INP والتي تساوي الاستثمارات/ الودائع) على أداء البنوك التجارية الأردنية (مقاساً بالربحية ROA, ROE والسيولة LIQ) لثلاثة بنوك للمدة من 2001 وحتى 2010. توصل الباحث إلى وجود اختلاف كبير في الميزة النسبية بين البنوك من ناحية السيطرة على التكاليف، وكان للميزة التفاضلية للمنتجات المالية أثراً موجباً على ROA وعدم وجود أثر على ROE ووجود أثر سلبي على السيولة، وكان للميزة التفاضلية للمنتجات الاستثمارية عدم وجود أثر على ROA ووجود أثر سلبي على ROE ووجود أثر سلبي على السيولة.

¹ العطار، رانيا، (2013)م، "قياس كفاءة المصارف الإسلامية السورية: دراسة تطبيقية على مصرف سورية الدولي الإسلامي"، رسالة ماجستير في قسم العلوم المالية والمصرفية، جامعة حلب، كلية الاقتصاد، سورية، حلب.

² جمعة، خالد، والزعبي، بشير، (2014)م، "أثر الميزتين النسبية والتفاضلية على أداء البنوك التجارية الأردنية"، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، المجلد: 10، العدد: 4، الأردن.

10. (خمقاني، ياسمينه، 2014). "قياس الكفاءة المصرفية باستخدام نموذج العائد على حقوق الملكية".¹

تم تطبيق الدراسة على ثلاثة بنوك جزائرية (البنك الوطني الجزائري، بنك بركة الجزائري، بنك الخليج الجزائر) للمدة من 2007 وحتى 2012. قامت الباحثة بدراسة مدى تمتع البنوك الجزائرية بالكفاءة المصرفية، وذلك بقياس مجموعة من المؤشرات المالية المكونة لنموذج العائد على حقوق الملكية من خلال برنامج معالجة الجداول Excel، وكانت المؤشرات كالتالي: مؤشر هامش الربح PM، مؤشر العائد على الأصول ROA، مؤشر منفعة الأصول AU، مؤشر مضاعف حقوق الملكية EM، وقد اختارت الباحثة هذا النموذج لكونه نموذج شامل ومتكامل لتقييم كفاءة الأرباح وكفاءة التكاليف، واستخدمت الباحثة مؤشرات المخاطر المصرفية لقياس مخاطر رأس المال ومخاطر السيولة ومخاطر التشغيل لبنوك العينة، ومن ثم قياس درجة الارتباط بين المؤشرات المالية ومؤشرات المخاطر.

أشارت نتائج الدراسة الميدانية إلى محدودية كفاءة البنوك في تحقيق الربحية وتدنية التكاليف، وقد انعكس ذلك على كفاءة الأداء بشكل سلبي بسبب نقص الكفاءة في الإدارة والتحكم بالتكاليف، كما خلصت إلى أن نموذج العائد على حقوق الملكية غير كافٍ للحكم على كفاءة البنوك.

11. (السيد، أشرف لطفي، 2017). "تقييم كفاءة البنوك الإسلامية في الدول العربية باستخدام أسلوب مغلف البيانات".²

قام الباحث بتحليل ومقارنة مدى تحقق الكفاءة الاقتصادية (كفاءة التكلفة) في عدد من البنوك الإسلامية الموجودة في عدد من الدول العربية، بالإضافة إلى تحليل الكفاءة الاقتصادية إلى الكفاءة الفنية والكفاءة التخصصية، ومعرفة أي نوع يسهم في انخفاض الكفاءة الاقتصادية لتلك البنوك للمدة من 2005 وحتى 2010، باستخدام أسلوب مغلف البيانات DEA

توصل الباحث إلى أنه لخصائص البنك نفسه والبيئة الاقتصادية المحيطة أثر على اختلاف الكفاءة بين الدول المقارنة، وإن السبب الرئيس لعدم كفاءة التكلفة للبنوك الإسلامية في أغلب دول الدراسة يعود إلى عدم الكفاءة الفنية، بسبب سوء الإدارة في توزيع الموارد أكثر من البيئة الاقتصادية المحيطة.

12. (الزواوي، علي عبد الحفيظ - السريتي، إيمان عمر، 2017). "أثر كفاءة التكلفة المصرفية على أداء المصارف التجارية الليبية".³

قام الباحث باختبار أثر كفاءة التكلفة المصرفية على الأداء المصرفي لأربعة مصارف تجارية ليبية للمدة من 2005 وحتى 2010، باستخدام طريقة تحليل البيانات المطورة غير المعلمية DEA التي اختارها لقياس المتغير المستقل والمتمثل بكفاءة التكلفة، واستخدم نموذج CAMELS لقياس المتغير

¹ عراج، ياسمينه، (2018) م، "تقييم كفاءة البنوك الجزائرية باستخدام أسلوب تحليل البيانات المغلفة DEA: دراسة حالة مجموعة من البنوك العاملة في الجزائر خلال سنة 2014"، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي، الجزائر.

² السيد، أشرف لطفي، (2017) م، "تقييم كفاءة البنوك الإسلامية في الدول العربية باستخدام أسلوب مغلف البيانات"، المجلة الأردنية للعلوم الاقتصادية، المجلد 4، العدد 1.

³ الزواوي، علي عبد الحفيظ، السريتي، إيمان عمر، (2017) م، "أثر كفاءة التكلفة المصرفية على أداء المصارف التجارية الليبية"، مجلة دراسات الاقتصاد والأعمال، المجلد 6، العدد 1، ليبيا.

التابع والمتمثل بالأداء المصرفي. واستعرض الباحث متغيرات الدراسة وأوضح طريقة قياس المتغيرات والنموذج المستخدم في تحليل بيانات الدراسة والاختبارات الإحصائية. وكانت نتائج الدراسة عبارة عن تحليل لكفاءة المصارف عينة الدراسة وتحليل لأدائها المصرفي، وخلص الباحث إلى نتيجة مفادها بأن كفاءة التكلفة في المصارف التجارية في ليبيا ليس لها قدرة على تفسير التغير في أداء تلك المصارف، فالمصرف الذي كانت كفاءة تكلفته مرتفعة بالنسبة إلى باقي المصارف عينة الدراسة كان أدائه منخفضاً مقارنةً بهذه المصارف.

13. (السخري، كريمة، 2017). "تقييم الأداء المالي للبنوك الإسلامية والبنوك التقليدية".¹

هدفت الدراسة إلى دراسة مدى الاختلاف في الأداء المالي لعينة من البنوك العاملة بالجزائر بهدف (4 بنوك تقليدية وبنك إسلامي واحد هو بنك البركة الجزائري) خلال المدة من 2010 وحتى 2015، ولتحقيق أهداف الدراسة قامت الباحثة بتقييم ومقارنة الأداء المالي للمصارف محل الدراسة باستخدام النسب المالية، وهذه النسب تم حصرها في أربع مجموعات تتضمن كل مجموعة عدداً من المؤشرات (مجموعة مؤشرات السيولة، مجموعة مؤشرات الربحية، مجموعة مؤشرات النشاط وتوظيف الأموال، مجموعة مؤشرات الملاءة المالية).

توصلت الباحثة إلى مجموعة من النتائج كان أبرزها:

- هناك اختلاف جوهري بين سيولة المصرف الإسلامي وسيولة المصارف التقليدية، بسبب ارتفاع نسبة الرصيد النقدي للمصرف الإسلامي، وغياب أدوات الاستثمار الإسلامية البديلة القادرة على الاستجابة السريعة للتسييل.
- هناك اختلاف جوهري بين ربحية المصرف الإسلامي وربحية المصارف التقليدية، بسبب عدم تنوع الخدمات المصرفية الإسلامية، وانخفاض عائد حقوق الملكية للمصرف الإسلامي بسبب تدني إيراد التمويل والاستثمار.
- هناك اختلاف جوهري بين نشاط المصرف الإسلامي ونشاط المصارف التقليدية، بسبب عدم تنوع الخدمات المصرفية الإسلامية.
- هناك اختلاف جوهري لصالح المصرف الإسلامي بين الملاءة المالية للمصارف الإسلامية والملاءة المالية للمصارف التقليدية، بسبب متانة رأس المال للمصرف الإسلامي.

ثانياً: الدراسات الأجنبية:

الجدول رقم (2): الدراسات السابقة الأجنبية

الرقم	عنوان الدراسة	التاريخ	المكان
1	The Efficiency of Islamic Banking Industry: A Non-parametric Analysis with Non-discretionary Input Variable	2007	KSA

¹ السخري، كريمة، (2017)م، "تقييم الأداء المالي للبنوك الإسلامية والبنوك التقليدية: دراسة مقارنة باستخدام النسب المالية لعينة من البنوك العاملة بالجزائر خلال الفترة 2010-2015م"، رسالة ماجستير، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر.

2	Technical and Cost Efficiency of Islamic Banking in Malaysia	2007	Malaysa
3	Cost, Revenue, and Profit Efficiency of Islamic Versus Conventional Banks: International Evidence Using Data Envelopment Analysis	2008	KSA
4	Cost Efficiency of the Syrian Banking Sector: Using Parametric and Non-Parametric Analysis	2013	Syria
5	The Performance of Conventional and Islamic Banks in the United Kingdom: A Comparative Analysis	2013	USA
6	Measuring Financial Performance Based on CAMEL: A Study on Selected Islamic Banks in Bangladesh	2018	Bangladesh

1. (Sufian, Fadzlan –2007). “The Efficiency of Islamic Banking Industry”.¹

بعنوان: "كفاءة الصناعة المصرفية الإسلامية: باستخدام التحليل اللامعلمي مع متغير إدخال غير تقديري".

هدفت الدراسة إلى تقدير الكفاءة الفردية للمصارف الإسلامية في ماليزيا خلال المدة من 2001 وحتى 2005، باستخدام طريقة تحليل البيانات غير المعلمية DEA، واتباع منهج الإنتاج في تحديد مدخلات ومخرجات المصارف بهدف تجنب متغيرات غير ضرورية قد تؤثر في نتائج الدراسة، وتمت الدراسة باستخدام نموذجين، الأول: مجموعة المصارف المتمثلة في الأنشطة والخدمات المقدمة، والثاني: مجموعة المصارف المتمثلة من حيث الموارد المتاحة والبيئة المتمثلة، وقارن الباحث الكفاءة لكل سنة من سنوات الدراسة مع كفاءة المصارف المحلية ومع كفاءة المصارف الأجنبية، مع إضافة متغير مخصصات القروض المتعثرة كمدخل إضافي لمدخلات المصارف.

أظهرت النتائج بأن المصارف الأجنبية كانت أصغر حجماً ولديها حصة سوقية أقل وقروض منخفضة نسبياً، أما المصارف المحلية فكانت أكبر حجماً ولديها حصة سوقية أكبر ولديها قدر أكبر من القروض المتعثرة، ولكن النتيجة النهائية كانت بأن المصارف الأجنبية هي أكثر كفاءة وبالتالي أكثر ربحية من المصارف المحلية.

2. (Abdullah, Naziruddin &Alhabashi, s.Musa &Mokhtar, Hamim, 2007). “Technical and Cost Efficiency of Islamic Banking in Malaysia”.²

بعنوان: "الكفاءة الفنية وكفاءة التكلفة للمصارف الإسلامية في ماليزيا".

¹ Sufian, Fadzlan, (2006, 2007), “The Efficiency of Islamic Banking Industry: A Non-Parametric Analysis with Non-Discretionary Input Variable”, Islamic Economic Studies, Vol. 14, No. 1&2, Aug 2006 &Jan.2007.

² Ahmad Mokhtar, Hamim s., &Abdullah, Naziruddin, &AlHabshi, S. Musa, (2007), “Technical and Cost Efficiency of Islamic Banking in Malaysia”, Review of Islamic Economics, Vol. 11, No. 1, U.S.A.

هدفت الدراسة إلى التحقق من كفاءة المصارف الإسلامية في ماليزيا للمدة من 1993 وحتى 2003 وهي الفترة الثانية من أصل ثلاث فترات قسمها الباحث حسب تطور العمل المصرفي في ماليزيا والتي تميزت بأنها الفترة التي تم فيها إدخال النوافذ الإسلامية مع مزيد من التحرير المالي للصناعة المصرفية الإسلامية.

لتحقيق هدف الدراسة قسم الباحث الكفاءة إلى نوعين الكفاءة التقنية وكفاءة التكلفة، وعمل على تقديم أدلة تجريبية عن كفاءة الصناعة المصرفية الإسلامية في ماليزيا لعينة مكونة من 2 مصرف إسلامي و 20 نافذة إسلامية ومقارنتها مع كفاءة 20 مصرفاً تقليدياً يمثل كل منها المصرف الأم للنافذة الإسلامية، واستخدم الباحث الأسلوب القياسي DEA لتقدير الكفاءة، واعتمد على منهج الوساطة لتحديد مدخلات ومخرجات المصرف كونه يأخذ بالاعتبار الأرباح المدفوعة للمودعين والتي تمثل من نصف إلى ثلثي مجموع التكاليف.

تشير نتائج الدراسة إلى أن متوسط كفاءة الصناعة المصرفية الإسلامية ككل قد ازدادت خلال الفترة المدروسة، وأن كفاءة المصارف الإسلامية أكثر من كفاءة النوافذ الإسلامية وأقل من كفاءة المصارف التقليدية. أما النتائج الإحصائية فتشير إلى أن حجم المصرف المقاس بمجموع الأصول يرتبط إيجابياً مع جميع أنواع الكفاءة، وترتبط الكفاءة التقنية وتكاليف التكلفة ارتباطاً إيجابياً بكل من عمر المصرف وقوة رأس المال المقاسة بنسبة حقوق المساهمين /الأصول، بينما ترتبط الكفاءة التقنية وتكاليف التكلفة سلبياً مع نسبة إجمالي التكلفة /إجمالي الموجودات، وتوقع الباحث بأنه كلما ازداد عدد المصارف الإسلامية فإن المنافسة ستزداد مما قد يؤثر في الكفاءة.

3. (Bader, Mohammed Khaled & Mohamad, Shamsheer & Ariff, Mohamed & Hassan, Taufiq, 2008). "Cost, Revenue, and Profit Efficiency of Islamic Versus Conventional Banks".¹

بعنوان: " كفاءة التكلفة والإيراد والربح للمصارف الإسلامية مقابل المصارف التقليدية: دليل معتمد دولياً يستخدم طريقة تحليل البيانات المطورة".

هدفت الدراسة إلى اختبار ومقارنة كفاءة التكلفة والإيراد والربح للأعمال المصرفية لـ 43 مصرف إسلامي و 37 مصرف تقليدي موزعين في 21 دولة من آسيا وإفريقيا والشرق الأوسط، وذلك للمدة من عام 1990 وحتى عام 2005، ولتحقيق أهداف الدراسة فقد اعتمد الباحث على طريقة تحليل البيانات غير المعلمية DEA تحليل مغلف البيانات لتقييم متوسط وإجمالي كفاءة التكلفة والإيراد والربح للمصارف محل الدراسة، ومن ثم المقارنة بينها بحساب الفروقات بين النتائج مع مراعاة تأثير الحجم والعمر والمنطقة على التكلفة والإيراد وكفاءة الأرباح باستخدام static and dynamic.

توصلت الدراسة إلى النتائج الآتية:

- عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين نتائج الكفاءة العامة للمصارف التقليدية مقابل المصارف الإسلامية.

¹ Bader, Mohammed Khaled I., Mohamad, Shamsheer, Ariff, Mohamed, (2008), "Cost, Revenue, and Profit Efficiency of Islamic Versus Conventional Banks: International Evidence Using Data Envelopment Analysis", Islamic Economic Studies, Vol 15, No.2, January.

- تعاني جميع المصارف من وجود تباطؤ في استخدام الموارد إذا ما قيس بمتوسط الكفاءة.
- من حيث الحجم: لا توجد فروق معنوية بين درجات كفاءة المصارف الكبيرة مقابل الصغيرة، والمصارف التقليدية الكبيرة مقابل الإسلامية الكبيرة، والمجموعات التقليدية الصغيرة مقابل مجموعات المصارف الإسلامية الصغيرة.
- من حيث العمر: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين المصارف القديمة والجديدة بالنسبة لكفاءة التكلفة والإيرادات. وإن كفاءة الأرباح في المصارف الإسلامية الجديدة أعلى بكثير من المصارف الإسلامية القديمة، لأسباب عديدة، منها: قد يكون الأداء المتفوق للمصارف الإسلامية الجديدة الناتج عن الاستفادة من التعلم من تجارب المصارف الإسلامية القديمة، أو أن بعض المصارف الإسلامية الجديدة لم تشهد الأوقات الصعبة خلال الأزمة المالية من عام 1997 إلى عام 1998 لأنها نشأت بعد تلك المدة، لذلك فإن المصارف الإسلامية الجديدة تسعى إلى العمل بجدية لتحسين كفاءتها من حيث التكلفة والأرباح من أجل البقاء في صناعة شديدة التنافسية.
- من حيث المنطقة:
- بالنسبة إلى كفاءة التكلفة: تعد كفاءة المصارف في منطقة آسيا وأفريقيا أقل كفاءة من حيث التكلفة.
- بالنسبة إلى كفاءة الإيرادات: تعد المصارف الإسلامية في الشرق الأوسط وتركيا أكثر استقراراً نسبياً بين المناطق الأخرى وتحقق أعلى المستويات، بينما تتحسن كفاءة الإيرادات في المصارف الإسلامية في آسيا على مر السنين، وتتقلب في إفريقيا.
- بالنسبة إلى كفاءة الربح: تتمتع المصارف الإسلامية في آسيا بأعلى مستوى من الكفاءة، بينما حصلت المصارف الإسلامية في أفريقيا على أدنى مستوى من الكفاءة وذلك لوجود قيم سالبة.

4. (Alsalkhadi, Zouheer, 2013). "Cost Efficiency of the Syrian Banking Sector: Using Parametric and Non-Parametric Analysis".¹

بعنوان: "كفاءة التكلفة في القطاع المصرفي السوري: باستخدام طريقة تحليل البيانات المعلمية واللامعلمية".

قام الباحث بقياس كفاءة أداء التكلفة لثمانية مصارف سورية (4 خاصة - 4 مملوكة للدولة) للمدة من 2006 وحتى 2010، واستخدم الباحث لتقييم كفاءة التكلفة كلاً من تحليل الحدود العشوائية SFA وتحليل البيانات غير المعلمية DEA، بالإضافة إلى دراسة بعض المتغيرات التي قد تؤثر في كفاءة التكلفة كالحجم وهيكلية الملكية ونسبة رأس المال وهيكل السوق. وخلصت الدراسة إلى أن الكفاءة تزداد في البنوك الكبيرة أكثر من الصغيرة وفي البنوك الخاصة أكثر من المملوكة للدولة، وإن البنوك السورية تعاني من سيطرة مصارف الدولة على النشاط المصرفي، مما أضعف المنافسة وحدّ من فعالية البنوك الخاصة.

1 Alsalkhadi, Zouheer Salah, "Cost Efficiency of the Syrian Banking Sector: Using Parametric and Non-Parametric Analysis", Yarmouk University, Faculty of Economic and Administrative science, Irbid, Jordan – Damascus UNV. Journal, Syria, Vol 29, Number 3. 2013.

5. (Babatunde, Adegbelemi & Olaitan, Adekola, 2013). "The Performance of Conventional and Islamic Banks in the United Kingdom: A Comparative Analysis".¹

بعنوان: "أداء المصارف التجارية والإسلامية في المملكة المتحدة: تحليل مقارنة".

هدفت الدراسة إلى مقارنة كفاءة أداء المصارف التقليدية والإسلامية لأكثر أربع مصارف إسلامية وخمسة مصارف تقليدية في المملكة المتحدة وذلك للمدة من 2007 وحتى 2011، ولتحقيق أهداف الدراسة فقد استخدم الباحث مجموعة من النسب المالية كمؤشرات أداء، وحول البيانات المالية المجمعة للمصارف إلى نسب مئوية تمكّن من إجراء المقارنة خلال مدة الدراسة. توصلت الدراسة إلى النتائج الآتية:

- المصارف التقليدية أكثر ربحية وأكثر قدرة على الوفاء بالتزاماتها المالية بشكل فعال وفي الوقت المناسب من المصارف الإسلامية، ولكن المصارف الإسلامية أقل عرضة للتأثر بمخاطر السيولة وأكثر فعالية من حيث التكلفة، بسبب اعتماد المصارف التقليدية بشكل أكبر على المصادر الخارجية للتمويل.
- المصارف الإسلامية أقل سيولة بالمقارنة مع المصارف التقليدية من حيث نسبة القروض إلى الودائع، المصارف التقليدية أقل سيولة باستخدام نسبة الاستثمارات النقدية والمحافظ الاستثمارية إلى الودائع.

6. (Mohammad, Ahsan, 2016). "Measuring Financial Performance Based on CAMEL: A Study on Selected Islamic Banks in Bangladesh".²

بعنوان: "قياس الأداء المالي اعتماداً على نموذج CAMEL: دراسة على مصارف إسلامية مختارة في بنغلاديش".

هدفت الدراسة إلى تحليل الأداء المالي للمصارف الإسلامية بالاعتماد على تطبيق النظام الموحد لتقييم المصارف camel. لتحقيق هدف الدراسة قام الباحث بتطبيق نسب التقييم على ثلاثة من المصارف الإسلامية (من أصل ثماني مصارف إسلامية) في بنغلاديش تم اختيارها بشكل عشوائي، ثم تحليل نتائج التقييم لكل مصرف، وذلك عن الأعوام 2007 إلى 2014. خلصت الدراسة إلى أن جميع المصارف الإسلامية المختارة كان أدائها المالي تحت تصنيف camel قوياً من جميع النواحي، وإن نموذج camel يراقب أداء البنوك، ويضمن كفاءة النظام المالي، ويساعد على الحد من المخاطر المصرفية، وإن التحسن في أداء القطاع المصرفي الإسلامي يزداد كلما زاد الاهتمام بالعمل حسب متطلبات الوقت.

¹ Babatunde, Adegbelemi & Olaitan, Adekola, (2013), "The Performance of Conventional and Islamic Banks in the United Kingdom: A Comparative Analysis", Journal of Research in Economics and International Finance, Vol.2 (2), USA.

² Mohammad, Ahsan, (2016), "Measuring Financial Performance Based on CAMEL: A Study on Selected Islamic Banks in Bangladesh", Metropolitan University, Sylhet Bangladesh.

أهم ما توصلت إليه الدراسات السابقة:

- تحليل أنواع الكفاءة المصرفية وتحديد الأسس العامة لقياسها، ثم تحديد العوامل التي تؤثر فيها ودراساتها خلال البحث للوصول إلى حلول مناسبة لتجاوزها.
- هنالك عوامل مشتركة تؤثر في الكفاءة في المصارف وهي: حجم المصرف وعمره ومنطقة العمل وهيكلية الملكية ونسبة رأس المال وهيكل السوق ودرجة انفتاح السوق على الاقتصاد العالمي، كما ورد في عدة دراسات سابقة.
- يتم تقدير كفاءة التكلفة إما باستخدام طريقة من الطرق القياسية المعلمية أو غير المعلمية أو الجمع بينها أو باستخدام طريقة النسب المالية أو الاثنين معاً، وتبين بأن استخدام طريقة النسب المالية لوحدها غير كافٍ.
- تقدير كفاءة التكلفة يمكن المصارف من التحكم في التكاليف من أجل الحصول على مزيد من العائد الصافي.
- تقدير كفاءة التكلفة لها دور في تمكين المصارف من دعم الحصة السوقية لها، وبالتالي دعم الميزة التنافسية بين المصارف.
- زيادة معدلات كفاءة التكلفة تساهم في تخفيض المخاطر وتزيد من مستويات معدلات أداء المصارف.
- إن تحديد المنهج المستخدم في تحديد مدخلات ومخرجات المصارف يساعد على فهم وتمييز المزيج المصرفي الإسلامي عن التقليدي، كما أن له دور أساسي في بناء نموذج دالة التكاليف، لأن اختلاف هذا المنهج يؤدي إلى اختلاف نتائج الكفاءة.
- تم قياس أداء المصارف الإسلامية إما باستخدام التحليل المالي، أو نموذج CAMELS المطبق على المصارف التقليدية بما يتناسب مع طبيعة النشاط المصرفي الإسلامي، أو بتطوير مجموعة من المؤشرات لبناء معيار أو نموذج محاسبي إسلامي بديل يساعد على تقييم الأداء المالي، حيث تمت صياغته انطلاقاً من المبادئ التي يقوم عليها الاقتصاد الإسلامي والأهداف التي يسعى إلى تحقيقها.
- فهم الأعمال والأنشطة المصرفية الإسلامية المتعامل بها تنعكس بشكل إيجابي على أداء المصارف الإسلامية.

سادساً: ما يميز هذه الدراسة:

- تناولت الدراسات السابقة جانباً واحداً إما موضوع الكفاءة والمتغيرات المؤثرة عليها وطريقة قياسها، وإما موضوع الأداء المالي وتقييمه وطريقة قياسه، ووجدت دراسة سابقة واحدة فقط ربطت متغير الكفاءة بمتغير الأداء، حيث تناولت موضوع المصارف التجارية، وتم تقدير الكفاءة بالطريقة غير المعلمية DEA، وتم قياس الأداء باستخدام نموذج CAMELS.
- تم تطبيق الدراسات السابقة على المصارف السورية في دراستين فقط، الأولى كانت مقارنة مصرف إسلامي واحد مع المصارف التقليدية حتى النصف الثاني من عام 2010، والثانية طبقت على المصارف التقليدية. أما الدراسات الباقية فقد طبقت على مصارف تقليدية أو مصارف إسلامية أو مقارنة لكليهما؛ وذلك لمختلف المصارف الموجودة في مختلف الدول عدا سورية.

أما هذه الدراسة فإنها تتميز عن الدراسات السابقة بأنها إضافة جديدة إليها، لكونها تتضمن مجموعتين من المتغيرات التابعة (سنة مؤشرات لأداء المصارف الإسلامية وفق طريقة النسب المالية)؛ والمستقلة (تقدير كفاءة التكلفة اعتماداً على دالة التكاليف اللوغاريتمية المتسامية وفق طريقة حدّ التكلفة العشوائية SFA)؛ والتي لم تتطرق إليها الدراسات السابقة مجتمعة، حيث تبحث أثر كفاءة التكلفة في أداء المصارف الإسلامية، في بيئة تشهد شحاً للدراسات السابقة عن هذا الموضوع، كما تتم هذه الدراسة على المصارف الإسلامية العاملة في سورية، كما أنّ هذه الدراسة ستساعد المصارف الإسلامية في التعرف إلى مستويات الكفاءة المحققة ومستويات الأداء وبذل المزيد من الجهود لتحسينها وزيادتها بما يحقق أهدافها ويساعدها على دعم عملية التنمية الاقتصادية.

سابعاً: مصادر البيانات والمعلومات

- سيتم الاعتماد على المصادر الأولية والمتمثلة في جمع البيانات الأساسية المتعلقة بمتغيرات الدراسة من القوائم المالية المدققة والمنشورة للمصارف الإسلامية العاملة في الجمهورية العربية السورية. والبيانات والنشرات التي يصدرها مصرف سورية المركزي، بالإضافة إلى المواقع الإلكترونية لكل من مصرف سورية المركزي وهيئة الأوراق والأسواق المالية وبنك الشام وبنك سورية الدولي الإسلامي وبنك البركة سورية.
- تمثلت المصادر الثانوية بالمراجع من الكتب والمجلات والأبحاث والرسائل العلمية والمقالات ومواقع الانترنت المتعلقة بموضوع الدراسة.

ثامناً: فرضيات البحث

يقوم البحث على الفرضية الرئيسية الآتية:

- لا يوجد أثر ذو دلالة معنوية بين كفاءة التكلفة وأداء المصارف الخاصة الإسلامية العاملة في سورية.
- ويتفرع من الفرضية الرئيسية الفرضيات الفرعية الآتية:
 - الفرضية الفرعية الأولى: لا يوجد أثر ذو دلالة معنوية بين كفاءة التكلفة ومعيار الربحية في استثمار الأموال.
 - الفرضية الفرعية الثانية: لا يوجد أثر ذو دلالة معنوية بين كفاءة التكلفة ومعيار الربحية لتحقيق الأرباح.
 - الفرضية الفرعية الثالثة: لا يوجد أثر ذو دلالة معنوية بين كفاءة التكلفة ومعيار الاستثمار لمعرفة نسبة التمويل.
 - الفرضية الفرعية الرابعة: لا يوجد أثر ذو دلالة معنوية بين كفاءة التكلفة ومعيار الاستثمارات لتوفير التمويل للمستثمرين.
 - الفرضية الفرعية الخامسة: لا يوجد أثر ذو دلالة معنوية بين كفاءة التكلفة ومعيار السيولة لتوفير الأمان للمودعين.
 - الفرضية الفرعية السادسة: لا يوجد أثر ذو دلالة معنوية بين كفاءة التكلفة ومعيار الإدارة المصرفية لتنمية الموارد البشرية.

تاسعاً: منهجية البحث

انسجماً مع أهداف وفرضيات البحث سوف تتّبع الباحثة المنهج الوصفيّ التحليليّ كونه المنهج الأكثر ملاءمة للظاهرة محلّ الدراسة.

- **المنهج الوصفيّ التحليليّ:** سيتمّ اتباع هذا المنهج من خلال وصف دقيق ومنظمّ للحقائق والخصائص المتعلّقة بمشكلة البحث وأهدافه، وذلك بالاعتماد على البيانات والمعلومات الكافية، ثمّ الوصول إلى نتائج علميّة وتفسيرها بما يتوافق مع معطيات الدراسة وتحليلها، من خلال الاطلاع على الأبحاث والدراسات ذات الصّلة بالموضوع، وذلك لدراسة الجانب النظري من الدراسة.
- ستتمّ تغطية الجانب التّطبيقيّ من الدراسة بالاعتماد على التّحليل الإحصائيّ، حيث سيتمّ جمع البيانات الخاصّة بمجتمع الدراسة خلال مدّة الدراسة، ومن ثمّ معالجة البيانات والمعلومات بالاعتماد على البرامج الإحصائيّة وذلك لاختبار الفرضيات والوصول إلى النّتائج.

عاشراً: محدّدات الدراسة

من المحدّدات الّتي تواجه الدراسة:

- قلّة عدد المصارف الإسلاميّة الموجودة في سورية وعددها ثلاثة مصارف.
- ستبدأ المدّة الزّمنيّة للدراسة من عام 2011، وذلك لسببين، هما:
 - الأوّل: عدم تجانس سنوات التأسيس للمصارف الثلاثة إلّا بدءاً من عام 2010.
 - الثّاني: تمّ اختيار عام 2011 كسنة أساس للدراسة باعتباره العام الذي بدأت فيه الأزمة في سورية، بهدف تجانس المدّة الزّمنيّة لمعطيات الدراسة ونتائجها.
- يُعدّ موضوع كفاءة التّكلفة بشكل عام وموضوع كفاءة التّكلفة في المصارف الإسلاميّة على وجه الخصوص من المواضيع الحديثة، وبالتالي عدم توافر المراجع الكافية لتغطية الموضوع من النّاحية النظريّة، وسيتمّ الاعتماد بشكل أكبر على أوراق البحث المنشورة ذات الصّلة بموضوع الدراسة.

أحد عشر: حدود البحث

- الحدود المكانية: المصارف الإسلاميّة العاملة في الجمهوريّة العربيّة السّوريّة، وعددها ثلاثة مصارف، وهي:
 - بنك الشّام، بنك سورية الدّوليّ الاسلاميّ، بنك البركة سورية.
- الحدود الزّمنيّة: تبدأ المدّة من عام 2011 وحتى عام 2019.

الفصل الأول: كفاءة التكلفة في المصارف الإسلامية

المبحث الأول: المفاهيم المتعلقة بالكفاءة في المصارف الإسلامية
المبحث الثاني: الأسس العامة لقياس كفاءة التكلفة في المصارف الإسلامية

الفصل الأول: كفاءة التكلفة في المصارف الإسلامية

مقدمة

يشغل مفهوم الكفاءة جانباً إدارياً واقتصادياً مهماً من الناحية النظرية والتطبيقية على مستوى الاقتصاد الجزئي والكلي، فقد ذكر الاقتصادي Jevons* بأن مشكلة الكفاءة هي المشكلة الأساسية في الاقتصاد، ورغم أن الاهتمام بالكفاءة لا يعدّ أمراً جديداً إلا أن الدراسات المنتظمة والمستمرة ساهمت في تطوير مفهوم الكفاءة، فجعلت منه موضوعاً حديثاً باعتباره الأسلوب الأمثل في الحكم على نجاح أي مؤسسة تسعى إلى تحقيق أهدافها بكفاءة من خلال الاستغلال الأمثل لمواردها بأقلّ التكاليف في إنتاج أكبر قدر من المخرجات.

وبما أن نجاح القطاع المصرفي كجزء من النظام المالي يعدّ شرطاً لنجاح النظام الاقتصادي وتحقيقه للتنمية الاقتصادية، فكان لكفاءة التكلفة المصرفية كأحد أنواع الكفاءة النصيب الأكبر في توجيه الباحثين المزيد من الاهتمام بها والتوسع في دراسة جوانبها ومحدداتها وطرق قياسها، حيث إنّ البيئة المصرفية تشهد العديد من المتغيرات والتطورات المحلية والعالمية على مستوى العمليات والتقنيات والأدوات المصرفية، مما يشكّل تحدياً أمام المصارف في إثبات نجاحها في الاستجابة السريعة لهذه التغيرات والتطورات، وتفعيل دورها كوسيط كفوء في إعادة توظيف مواردها من الودائع والموارد البشرية والمادية المتاحة للتوظيف الأمثل بأقلّ التكاليف وأقلّ درجة من الإسراف، وإعادة تخصيصها بأفضل أسلوب وأفضل جودة في المنتجات المالية والاستثمارية، ومحاولة توزيع التكاليف لتحقيق الحجم الأمثل والتطلع إلى مجالات جديدة في الاستثمار والتمويل.

إنّ قياس الكفاءة المصرفية يمكن إدارة المصارف من التحقق من مستويات كفاءة المصارف، والتّمييز بين المصارف من حيث قدرتها على مواجهة الصّعوبات والتّحديات التي تواجهها وقدرتها على تحقيق التّفوق والأفضليّة على المنافسين مع تحقيق أهدافها في النّموّ والازدهار، لذلك سندرس في هذا الفصل الإطار المفاهيمي للكفاءة من خلال دراسة المباحث الآتية:

المبحث الأول: المفاهيم المتعلقة بالكفاءة في المصارف الإسلامية

المبحث الثاني: الأسس العامة لقياس كفاءة التكلفة في المصارف الإسلامية

* William Stanley Jevons: عالم اقتصاد إنكليزي، أدخل الأساليب الرياضية في العلوم الاقتصادية، ووضع نظرية المنفعة الحدية للقيمة.

المبحث الأول: المفاهيم المتعلقة بالكفاءة في المصارف الإسلامية

يقوم مفهوم الكفاءة بشكل عام على بعدين أساسيين غير منفصلين يكمل كل منهما الآخر، هما: البعد الاقتصادي الذي يبين مدى قدرة المؤسسة على الاستخدام الأمثل للموارد بغرض تحقيق الأهداف التنظيمية؛ والبعد الإداري الذي يبين المهام المفترض القيام بها باعتبار عوامل الوقت والتكلفة والربحية مما يسهم في تحقيق الأهداف التنظيمية.

ويقوم مفهوم الكفاءة في الفكر الإسلامي على بعدين مهمين، هما: العلاقات الإنسانية من جانب البعد الإداري؛ والذي يتمثل من خلال قواعد مستمدة من القرآن الكريم والسنة النبوية، تدور حول اختيار العاملين الأكفأ لملء الوظائف، وتحديد الصفات الذاتية للعاملين، لتي تساهم في تحقيق الكفاءة في العمل؛ والبعد الاقتصادي الذي يتمثل بقوله تعالى: {وَلَا تُسْرِفُوا إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الْمُسْرِفِينَ¹} يوجه الأفراد والمجتمع إلى عدم الإسراف؛ سواء كان الإسراف استهلاكياً أو إنتاجياً، فالإسراف من الناحية الاقتصادية هو تعبير عن عدم الكفاءة، أي الحصول على قدر معين من السلع أو المنافع باستخدام موارد أكبر مما يلزم أو ترك المال دون استثمار، كما أن استخدام الموارد في الاقتصاد الإسلامي يتحدد حسب المقاصد الشرعية.

ولأن الكفاءة تعد إحدى الأهداف المهمة التي تسعى أي منظمة إلى تحقيقها، لذلك سيتم في هذا المبحث دراسة مفهوم الكفاءة المصرفية وأهميتها.

أولاً: مفهوم الكفاءة المصرفية وأهميتها

عندما يتم توزيع الموارد المالية بين الأنشطة الاقتصادية على نحو بعيد عن الواقع الأمثل، بسبب الاختلالات الشائعة في آليات السوق والسعر، وحصول كبار رجال الأعمال والأثرياء على معظم الموارد التمويلية لدى المصارف، وبسبب الأنماط الاستهلاكية غير الرشيدة، فإن ذلك سيتسبب في اختلالات هيكلية في الاقتصاد، لذا سيتم دراسة مفهوم الكفاءة المصرفية وأهميتها وأنواعها.

1. مفهوم الكفاءة المصرفية

إن مفهوم الكفاءة في المؤسسات المصرفية لا يختلف عن مفهوم الكفاءة في المؤسسات الاقتصادية الأخرى، خاصة من حيث المبدأ والمتمثل في الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة أو من

¹ سورة الأنعام، الآية: 141، سورة الأعراف، الآية: 31.

حيث تحقيق مخرجات معينة بأدنى تكلفة ممكنة أو من حيث تحقيق أقصى مخرجات من الموارد المتاحة، لكن قد يبرز الاختلاف عند قياس الكفاءة في المؤسسات المصرفية عنها في المؤسسات الاقتصادية الأخرى، وذلك نتيجة لاختلاف طبيعة المصارف بالإضافة إلى تحديد مدخلاتها ومخرجاتها.¹ وإن بعض المصارف أفضل من غيرها، ويرجع ذلك في الأساس إلى نوعية تنظيمها مما يمكنها من تحسين إدارة التدفقات والمعاملات المالية، وهذه المصارف كفوءة تقنياً (فنياً) لسيطرتها على الجوانب التقنية للوساطة المالية، مما يخولها تقديم الحد الأقصى من هذه الخدمات اعتماداً على مستوى معين من الموارد؛ وإلى جانب هذه الكفاءة التقنية المتمثلة في الكيفية المثلى في الربط بين الموارد والمخرجات من الخدمات المالية فإنه يمكن اعتبار جانب إضافي يشير إلى معرفة أسعار الموارد، ومنه فإن الكفاءة تتمثل في اختيار تركيبة الموارد الأقل تكلفة لإنتاج الحد الأقصى من الخدمات المالية، وعليه فإن هذه المصارف ذات الكفاءة الاقتصادية أو التخصصية تتمكن من مجابهة القيود والمتغيرات المرافقة لتغير الأسعار واشتداد المنافسة.²

تعمل الكفاءة المصرفية على تحسين الاقتصاد الكلي مما يؤثر في رفاهية المجتمع ككل، من خلال تحسين الربحية ومبالغ أكبر من الأموال التي تتم الوساطة فيها وتقديم الخدمات بأفضل جودة وسعر ومزيد من الأمان والسلامة وتحسين رأس المال في امتصاص المخاطر، وإذا اتسمت عملية الوساطة المصرفية بالكفاءة فإن ذلك سيزيد من المخاطر التي ستعرض لها الصناعة المصرفية وبالتالي تكبد الخسائر. وقد سلك مفهوم الكفاءة المصرفية أبعاداً أخرى للاستخدام الأمثل، مثل: حجم الجهاز المصرفي والعمر والمنطقة والاستخدام المتزايد للتكنولوجيا المتقدمة وثورة المعلومات والمنافسة وجودة المدخلات والمخرجات ونموذج ملكية المصارف والمراسيم والقوانين والتغييرات التي تطرأ على النظام المصرفي والجهاز الإداري.³

ساهمت التحديات الكبيرة التي تواجهها المصارف في ظل النظام الاقتصادي العالمي الجديد المتمسم بحدوث الأزمات المالية العالمية في تطوير كفاءة المصارف لتحقيق الريادة في أنشطتها

¹ بورقية، شوقي، (2011)م، "الكفاءة التشغيلية للمصارف الإسلامية: دراسة تطبيقية مقارنة"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، ص: 52.

² عبد مولا، وليد، (2011)م، "كفاءة البنوك العربية"، منشورات جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، العدد 104، الكويت، 2011، ص: 3.

³ Bader, Mohammed Khaled I., Mohamad, Shamsheer, Ariff, Mohamed, (2008), "Cost, Revenue, and Profit Efficiency of Islamic Versus Conventional Banks: International Evidence Using Data Envelopment Analysis", Islamic Economic Studies, Vol 15, No.2, January, P: 24.

وخدماتها وقيادة السوق المصرفية المحلية والعالمية وتحقيق الاستمرارية في السوق من خلال خفض تكاليف خدماتها وتحسين جودتها وتقديمها بسرعة فائقة.¹

واستناداً إلى ما سبق نجد بأن الكفاءة المصرفية هي نتاج للكفاءة التقنية والتخصصية، ويمكن الاعتماد على تعريف يمكن أن تقاس به الكفاءة المصرفية وهو: "يمكن أن تكون المؤسسة المصرفية كفوءة إذا استطاعت توجيه الموارد الاقتصادية المتاحة لها نحو تحقيق أكبر قدر ممكن من العوائد بأقل قدر ممكن من التكاليف، أي التحكم الناجح في طاقات المصرف المادية والبشرية من جهة وتحقيقه للحجم الأمثل وعرضه لتشكيلة واسعة من المنتجات المالية من جهة أخرى".²

وفقاً للتعريف السابق فإن الكفاءة المصرفية تشمل عدة جوانب، وهي:³

- الكفاءة في استخدام الموارد المتاحة بالتحكم بالتكاليف، وهو ما يعرف بكفاءة التكلفة.
- الكفاءة في توزيع التكاليف من خلال السعي وراء تحقيق الحجم الأمثل، وهو ما يعرف بكفاءة الحجم.
- الكفاءة في تنويع المنتجات المالية من خلال تنويع النشاط، وهو ما يعرف بكفاءة النطاق.

2. أهمية دراسة الكفاءة المصرفية

تتمثل أهمية دراسة الكفاءة المصرفية في الجوانب الآتية:⁴

أ. الالتزام بمعدل كفاءة مناسبة يمكن من تجنب المخاطر المتعلقة باستثمار الأموال المتاحة لدى المصرف، وكذلك توفير معدل مناسب من رأس المال يقلل من المخاطر المتعلقة بالاستثمارات الأكثر ربحية.

ب. الالتزام بمعايير التمويل التي وضعت من قبل السلطات النقدية يؤدي إلى التخلص من التمويلات المتعثرة التي تؤثر في جودة الأصول وعلى الربحية.

¹ Shin, Dong Jin, Kim, Brian H.S., (2013), "Bank Consolidation and Competitiveness": Empirical evidence from the Korean Banking Industry", Journal of Asian Economics 24,(2013), P: 45.

² ساعد، ابتسام، (2009)م، "تقييم كفاءة النظام المالي الجزائري ودوره في تمويل الاقتصاد"، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، ص: 69.

³ ساعد، ابتسام، (2009)م، مرجع سابق، ص: 70.

⁴ عراج، ياسمين، (2018)م، "تقييم كفاءة البنوك الجزائرية باستخدام أسلوب تحليل البيانات المغلفة DEA: دراسة حالة مجموعة من البنوك العاملة في الجزائر خلال سنة 2014"، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي، الجزائر، ص: 16-17.

ت. يؤدي ارتفاع معدلات الكفاءة إلى وجود إدارة كفوءة تعمل على خفض مصاريف التشغيل مما يرفع صافي دخل المصرف.

ث. التنوع في المنتجات والبحث عن فرص استثمارات جديدة لاستخدام الأموال المتاحة لدى المصرف يحقق له أرباحاً أعلى بتكلفة أقل.

ج. إن السعي نحو تخفيض تكلفة الخدمات المقدمة مع الاحتفاظ بجودة مرتفعة يؤدي إلى تحقيق معدلات عالية من نمو حجم الودائع، والذي بدوره يساعد على تمويل استثمارات أخرى تولد أرباحاً إضافية وتعزز المركز المالي للمصرف.

ثانياً: أنواع الكفاءة في المصارف الإسلامية

تتعدد أنواع الكفاءة المصرفية في المصارف الإسلامية كما هو الحال في المصارف التقليدية، وهذه الأنواع من الكفاءة منفصلة في المفهوم ومتصلة في التطبيق لأن كل نوع يرتبط ويتأثر بالأنواع الأخرى من الكفاءة، وتقسم هذه الأنواع إلى كفاءة التكلفة وكفاءة الحجم وكفاءة النطاق وكفاءة الربح، وتحقق المصارف الإسلامية أنواع الكفاءة من خلال الطريقة المميزة لها في تحقيق الكفاءة التشغيلية للموارد المتاحة، وذلك من خلال ما يأتي:¹

أ. الكفاءة في جذب المدخرات لأغراض الاستثمار وتعبئتها

تعمل المصارف الإسلامية بآلية المشاركة في الأرباح والخسائر كوسيط استثماري بين أصحاب المدخرات الذين يريدون استثمار أموالهم وطالبي التمويل لمشروعاتهم الاستثمارية، فالعائد المدفوع لأصحاب المدخرات يرتبط مباشرة بالنشاط الإنتاجي الحقيقي ويتحدد مقداره تبعاً لنجاح المشروع الاستثماري فقد يكون مرتفعاً أو منخفضاً، ويترافق ذلك مع توافر فرص استثمارية ذات مخاطر واستحقاقات متنوعة لإشباع التفضيلات المختلفة لأصحاب المدخرات.

ب. الكفاءة في تخصيص الموارد المالية

إن الصيغ التمويلية والاستثمارية التي يعمل بها المصرف الإسلامي تجعله مشاركاً في أرباحها، لذلك عندما يسعى المصرف إلى تحقيق كفاءة تخصيص الموارد فإنه لا يعتمد على الملاءة

¹ انظر في:

- بورقية، شوقي، (2011)م، مرجع سابق، ص: 55-57.
- "دور البنوك الإسلامية في التنمية الاقتصادية"، (2020)م، مقالة من موقع أرشيف إسلام أون لاين،
<https://archive.islamonline.net/9211>

المالية فقط في توزيع موارده بل يعتمد على جدوى المشروع الاقتصادي والثقة في جدية صاحبه وخبرته وأمانته، ولأجل تعظيم الأرباح لا بد من أن يعطي تفضيلاً في عمليات التمويل للمشروعات الأعلى عائداً فالتالي تليها مع عدم الامتناع عن تمويل مشروع ناشئ أو صغير إذا تبين من دراسته أن له أحقية في التمويل على أساس إنتاجيته وكفاءة القائمين عليه، وكلما ارتبطت عمليات المشاركة بالمعدلات المتوقعة للأرباح وقُدِّرَت على أسس سليمة من حيث ضرورة كل نشاط ومعدل إنتاجيته ودرجة المخاطرة فيه مع مواءمة السيولة مع الربحية كلما اقترب المصرف الإسلامي من الكفاءة المثالية في تخصيص موارده المالية للاستثمار في المجتمع.

ت. الكفاءة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي

إن لنظام المشاركة المتبع في المصارف الإسلامية دوراً في تقليل احتمالية حدوث الأزمات المالية المصرفية، ويساعد على تخفيف عدم الاستقرار في الأسواق المالية ومن ثم في الاقتصاد الكلي. ومن أنواع الكفاءة المصرفية في المصارف الإسلامية ما يأتي:

1 كفاءة التكلفة (Cost Efficiency)

تعرف كفاءة التكلفة عملياً بأنها: "درجة اقتراب تكاليف المصرف من حدود التكلفة الكفوءة عند مستوى تقني (تكنولوجي) معين"¹، وتبنى حدود كفاءة التكلفة اعتماداً على الطريقة المتبعة في تقدير الكفاءة وذلك وفقاً للافتراضات والتقنيات المستخدمة في بناء الحدود، حيث تعتمد الطرق المعلوماتية في تقدير الحدود على الطرق الإحصائية، أما الطرق اللامعلوماتية فتعتمد على أسلوب البرمجة الخطية في تقدير الحدود.²

وتعرف كفاءة التكلفة نظرياً بأنها: "تحقيق المصرف مستوى معين من الخدمات عند أدنى مستوى من التكاليف"، وتعتبر كفاءة التكلفة من أهم السمات التي تتميز بها المصارف الكفوءة إدارياً، وذلك من خلال قيامها بممارسة الرقابة على التكاليف واستخدامها لمدخلات بأسعار تعمل على خفض التكاليف وبكميات تتناسب مع القدر اللازم للتشغيل الأمثل للمصرف، كما أن كفاءة التكلفة يمكن أن

¹ Fries, Steven, Taci, Anita, (2004), "Cost Efficiency of Banks in Transition: Evidence from 289 Banks in 15 Post-Communist Countries", European Bank for Reconstruction and Development, working paper, NO.86, April, London, P:24.

² Fiorentino, Elisabetta, Karmann, Alexander, Koetter, Michael, (2006), "The Cost Efficiency of German Banks: a Comparison of SFA and DEA", Discussion paper, Deutsche Bundesbank, series 2: banking and financial studies, No. 10, Germany, P:4.

تنتج من اعتماد إدارة المصرف على تقنيات وتكنولوجيا إنتاجية تحقق تكاليف عند حدها الأدنى، وبشكل نسبي فإن الانحرافات الصغيرة عن حد التكلفة يمكن أن تكون خارجة عن نطاق رقابة إدارة المصرف (بسبب تأثيرات عشوائية لبعض الظروف الجيدة أو السيئة) مما أدت إلى انحرافات بسيطة، أما الانحرافات الكبيرة عن حد التكلفة الأمثل فالأرجح أنها تشير إلى عدم قدرة الإدارة في الرقابة على التكاليف والتحكم بها، وتشير أيضاً إلى انخفاض مستوى التخطيط لمدخلات العملية الإنتاجية، وبذلك تنخفض كفاءة التكلفة بحيث تكون مدخلات المصرف أكبر من الحد الأدنى اللازم لإنتاج مخرجات بأقل تكلفة ممكنة، وينتج عنها مستويات من عدم الكفاءة تسهم في زيادة المخاطر وتخفض معدلات الأداء للمصرف.¹

يمكن للمصرف أن يتبع استراتيجية لتخفيض التكلفة بفضل استخدام عوامل الإنتاج الأقل تكلفة وكذلك وجود حصة سوقية معتبرة مما يسمح بالاستفادة من اقتصاديات الحجم وأثر التعلم من خلال:²

- أ. الحصول على عناصر الإنتاج بأقل تكلفة ممكنة.
- ب. زيادة إنتاجية عناصر الإنتاج خاصة عنصر العمل.
- ت. استخدام التكنولوجيا لتخفيض تكاليف القوى العاملة واستخدام الأساليب الفنية المتطورة لرفع الإنتاجية.
- ث. استخدام كمية عناصر الإنتاج المثلى التي تجعل المصرف ينتج حجماً معيناً من الناتج بأقل تكلفة ممكنة، وإحلال العنصر الأقل تكلفة محل العنصر الأعلى حتى يمكن أن ينتج بأقل تكلفة ممكنة.
- ج. الاستغلال الأمثل للطاقة الإنتاجية.
- ح. تقديم الخدمات بأقل سعر ممكن مقارنة بالمنافسين وبالجودة نفسها.

¹ الزواوي، علي عبد الحفيظ، السريتي، إيمان عمر، (2017)م، "أثر كفاءة التكلفة المصرفية على أداء المصارف التجارية الليبية"، مجلة دراسات الاقتصاد والأعمال، المجلد 6، العدد 1، ليبيا، ص: 60.

² انظر في:

- بن الطاهر، علي، (2011)م، "هيكل السوق وربحية القطاع المصرفي الجزائري"، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، الجزائر، ص: 40-41.

- كعاسي، خيرة الصغيرة، (2016)م، "دراسة أثر الحجم كمحرك لنمو المؤسسات الاقتصادية في الجزائر، دراسة ميدانية لمؤسسات صناعية عاملة في الجنوب الشرقي خلال الفترة 2008-2012"، أطروحة دكتوراه في العلوم المالية، الجزائر، ص: 39.

إن اتباع الطرق السابقة لتخفيض التكاليف قد تكون طرقاً تقليديةً يمكن اتباعها من قبل المصارف الأخرى في الصناعة نفسها، لذلك ينبغي على المصرف أن يوجد هندسة وفعالية تقنية في أداء العمليات مع مراقبة متكررة ومكثفة دون إهمال طلبات العملاء المتزايدة لمنتجات يمكن أن تكون أكثر جودة.

يمكن تقسيم مفهوم قياس كفاءة التكلفة TC (Total COST) إلى مكونين، هما:

1.1 الكفاءة الفنيّة (الكفاءة التّقنيّة) TE (Technical Efficiency): وهي قدرة المصرف على اختيار وضبط المزيج الأمثل من المدخلات (الموارد)، من خلال استخدام مجموعة معينة من المدخلات من أجل إنتاج أكبر قدر من المخرجات (المنتجات)، أي عدم الهدر في استغلال الموارد.¹

2.1 الكفاءة التّخصّيصيّة (الكفاءة السّعريّة) AE (Allocative Efficiency): وهي قدرة المصرف على استخدام المدخلات بنسب مثلى بالنظر إلى أسعارها وتكنولوجيا الإنتاج.² لإيضاح المفاهيم السابقة سيتم تحليل كفاءة مصرف يستخدم عنصرين إنتاجيين فقط (مدخلين) هما (x_1, x_2) لإنتاج منتج واحد (مخرج) هو y ، مع افتراض أن اقتصاديات الحجم الثابتة تصور دالة الإنتاج الكفاءة أو الحدود:³

1 الحميد، أيهم، (2017)م، "قياس الكفاءة الفنية في المصارف الإسلامية في سورية باستخدام التحليل التطويقي لبيانات DEA"، مجلة جامعة البعث، المجلد 39، العدد 1، سورية، ص: 16.

2 Ahmad Mokhtar, Hamim s., &Abdullah, Naziruddin, &AlHabshi, S. Musa, (2007), "Technical and Cost Efficiency of Islamic Banking in Malaysia", Review of Islamic Economics, Vol. 11, No. 1, U.S.A, P: 11.

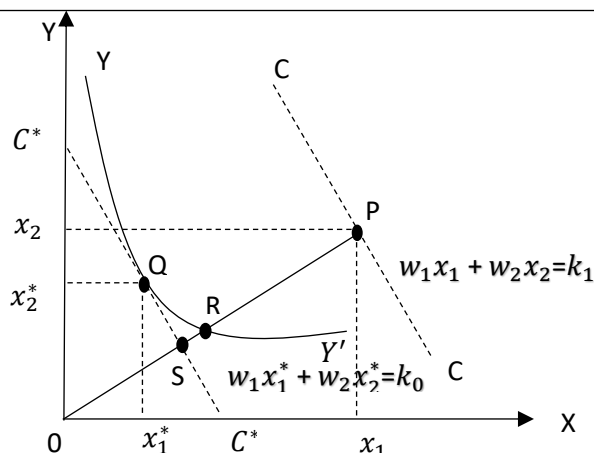
3 انظر في:

-Dong, Yizhe, (2009), "Cost Efficiency in the Chinese Banking Sector: A Comparison of Parametric and Non-parametric Methodologies", A Doctoral Thesis Submitted in Partial Fulfilment of the Requirements for the Award of Doctor of Philosophy, Loughborough University, November, China, p: 12-13.

-السيد، أشرف لطفي، (2017)م، "تقييم كفاءة البنوك الإسلامية في الدول العربية باستخدام أسلوب مغلف البيانات"، المجلة الأردنية للعلوم الاقتصادية، المجلد 4، العدد 1، ص: 24-25.

- معراج، هوارى، وشباد، فيصل، (2011)م، "قياس كفاءة البنوك الإسلامية والتقليدية في الجزائر؛ محور: تقييم تجربة المصارف الإسلامية في ظل الأزمة المالية العالمية"، الملتقى الدولي الأول لمعهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير؛ بعنوان: الاقتصاد الإسلامي الواقع ورهانات المستقبل، الجزائر، 23-24 شباط، ص: 7.

الشكل رقم (1): كفاءة التكلفة (التقنية والتخصيصية) في المؤسسة المصرفية



Source: Dong, Yizhe, (2009), "Cost Efficiency in the Chinese Banking Sector: A Comparison of Parametric and Non-parametric Methodologies", A Doctoral Thesis Submitted in Partial Fulfilment of the Requirements for the Award of Doctor of Philosophy, Loughborough University, November, China P: 12.

من الشكل رقم (1) السابق نجد أن:

- YY' : يسمى منحنى الإنتاج المتساوي (الكفاءة)، ويمثل المنحنى الحد الأدنى من توليفة المدخلات اللازمة لإنتاج الوحدة نفسها من المخرجات، ونقول بأن المصرف يتمتع بالكفاءة التقنية عندما يستخدم أي مجموعة من المدخلات تقع على منحنى الإنتاج، أما كل نقطة تمثل مجموعة المدخلات التي تنتج الوحدة نفسها من الإنتاج وتقع أسفل منحنى الإنتاج أو على يمينه فإنها تمثل مصرفاً لا يتمتع بالكفاءة التقنية.

- C^*C^* : يسمى خط التكلفة المتساوي، ويعبر عن تكلفة عوامل الإنتاج أو أسعار المدخلات التي تتطلب المستوى نفسه من الإنفاق. وتتضمن اختيار مزيج المدخلات الذي يخصص عوامل الإنتاج لاستخداماتها ذات القيمة الأعلى مع الأخذ بالأخذ باعتبار تكلفة الفرصة البديلة لمدخلات العوامل عند قياس الكفاءة.

- النقطة Q والنقطة R تمثل كل واحدة منهما مصرفاً ذو كفاءة تقنية لأن كلا النقطتين تقعان على منحنى الإنتاج، أما النقطة P فتمثل مصرفاً غير كفوء تقنياً لأن مزيج المدخلات المستخدم لهذا المصرف عند هذه النقطة يتجاوز مستوى الكفاءة اللازم لإنتاج وحدة الإنتاج، أي يمكن لهذا المصرف إنتاج الوحدة نفسها من الإنتاج (المخرجات) باستخدام مزيج مدخلات أقل كالمزيج المستخدم للمصرف عند النقطة Q أو R.

- النقطة Q تمثل مصرفاً ذا كفاءة تخصيصية لأنها تقع على خط التكلفة، أما النقطة R والنقطة P فتمثل كل واحدة منهما مصرفاً غير كفوء تخصيصياً لأنهما لا تقعان على خط التكلفة، أي أن هذين المصرفان يستخدمان مزيجاً مكلفاً من المدخلات أسعارها تتجاوز أسعار مزيج المدخلات المستخدم عند النقطة Q.

- النقطة Q تمثل مصرفاً يحقق الكفاءة الكاملة، لأنه يحقق الكفاءة التقنية والكفاءة التخصّصية معاً، فالنقطة Q هي ناتج تقاطع منحنى الإنتاج مع خط التكلفة، أي استخدام مزيج الحد الأدنى من المدخلات بأقل تكلفة (سعر) لكل مدخل مستخدم لإنتاج الوحدة نفسها من الإنتاج التي تنتجها باقي المصارف.

- النقطة R تمثل مصرفاً يحقق الكفاءة التقنية فقط ولا تحقق الكفاءة التخصّصية، لأنه يستخدم مزيجاً مكلفاً من المدخلات.

- النقطة P تمثل مصرفاً لا يحقق الكفاءة التقنية ولا يحقق الكفاءة التخصّصية، وهذه النقطة أعلى من الحجم الكفوء الأمثل بالنسبة لها والمعبر عنه بالنقطة R.

وبالاعتماد على ما سبق فإنه سيتم قياس الكفاءة التقنية والكفاءة التخصّصية للمصرف عند النقطة P، كالتالي:

أ- الكفاءة التّقنيّة

إن المسافة RP على طول الشعاع OP تقيس عدم الكفاءة التقنية للمخرج الموجود عند النقطة P، وتمثل المسافة RP المقدار الذي يمكن من خلاله تخفيض جميع عناصر الإنتاج (المدخلات) دون تخفيض كمية الإنتاج (المخرجات)، ويمكن التعبير هندسياً عن مستوى عدم الكفاءة التقنية المرتبطة بالنقطة P بالنسبة RP/OP، وبالتالي فإن الكفاءة التقنية TE للمخرج (المنتج) عند النقطة P سيعطى بالنسبة OR/OP، لذلك فإن تخفيض الكمية المستخدمة من عناصر الإنتاج بهذه النسبة سيُمكن المصرف عند النقطة P من الانتقال إلى النقطة R ليصبح كفوءاً من الناحية التقنية.

ب- الكفاءة التّخصّصيّة

يبقى المصرف عند النقطة P غير كفوء من الناحية التخصّصية لأنه يستخدم مزيجاً مكلفاً من المدخلات، فهو يقع على خط الكلفة CC أعلى من خط الكلفة C^*C^* ، لذلك بافتراض معرفة الأسعار وثباتها مع احتمال اختلافها بين المصارف يجب على المصرف خفض كلفة عوامل الإنتاج بالنسبة OS/OR حتى يصبح كفوءاً من الناحية التخصّصية.

يمكن اشتقاق عدم الكفاءة التخصّصية بالاستناد إلى الوحدة الكفوءة Q الموضحة في الشكل، وبالنظر إلى المعلومات عن أسعار المدخلات في السوق (w_1, w_2) المرتبطة بخط الكلفة CC في النقطة P والمقدر بـ $w_1x_1 + w_2x_2 = k_1$ ، حيث يعكس ميل هذا الخط نسبة سعر المدخلات، نجد بأنه يمكن تقليل هذه الكلفة بشكل أكبر عن طريق تحريك هذا الخط بطريقة موازية للخط C^*C^* حتى يصبح مماساً للنقطة Q المساوية له في كمية الإنتاج، حيث يعطى خط الكلفة C^*C^* بالشكل $w_1x_1^* + w_2x_2^* = k_0$ الذي يحقق الحد الأدنى من الكلفة عند مستوى مخرج محدد.

وبشكل مماثل يمكن تحديد المسافات المتعلقة بالنقاط S و R للحصول على النسبة OS/OR. وبالاستناد إلى مزيج المدخلات الأقل كلفة عند النقطة Q، فإن النسبة السابقة تشير إلى خفض الكلفة التي يمكن للمصرف تحقيقها إذا انتقل من مزيج مدخلات كفاء تقنياً وغير كفاء تخصيصياً (R) إلى مزيج مدخلات كفاء من الناحيتين التقنية والتخصيصية (Q)، مع العلم بأن المسافة SR تمثل المقدار الذي يمكن به للمصرف تخفيض تكلفة إنتاج وحدة الإنتاج باستخدام المدخلات، وبالتالي تقدر الكفاءة التخصيصية للمصرف عند النقطة P بالنسبة OS/OR.

وبما أن كفاءة الكلفة الكلية TC هي جداء الكفاءة التقنية TE والكفاءة التخصيصية AC، أي أن:

$$TC = TE * AC = OR/OP * OS/OR = OS/OP$$

وبما أن كفاءة الكلفة هي نسبة الكلفة الدنيا (WX^*) إلى الكلفة الفعلية (WX_0)، إذًا:

$$WX^*/WX_0 = OS/OP$$

فالمصرف الذي يحقق كفاءة التكلفة سيختار مدخلاته ويمزجها وفقاً لأسعارها وذلك لتقليل كفاءة التكلفة الكلية، فهو يعمل على استخدام أسعار تعمل على خفض التكاليف أو استخدامه لتقنيات وتكنولوجيا إنتاجية تجعل التكاليف عند حدها الأدنى، والمصرف الذي يحقق الكفاءة الكاملة في الشكل السابق هو المصرف الممثل بالنقطة Q.

وبالتالي فإن عدم كفاءة الكلفة تنشأ من مصدرين مختلفين، الأول: النقص في تطبيق التكنولوجيا (عدم الكفاءة التقنية)، والثاني: تخصيص الموارد دون المستوى الأمثل (عدم الكفاءة التخصيصية).

وتأخذ النسب الثلاثة لمقاييس الكفاءة التقنية والكفاءة التخصيصية وكفاءة الكلفة قيمة بين الصفر والواحد الصحيح، حيث تشير قيمة الواحد إلى أن المصرف يحقق الكفاءة الكاملة حسب نوع الكفاءة.

2 كفاءة الحجم (Scale Efficiency)

وجد Penrose عام 1959 انطلاقاً من مفهوم وفورات الحجم بأن المؤسسات الأكبر حجماً تنتج بكفاءة أكثر من المؤسسات الصغيرة، فالمؤسسة الكفاءة سواء كانت إنتاجية أو خدمية هي التي تتمكن من الاستغلال الأمثل لمواردها من أجل تحقيق وفورات متزايدة، ما يشير إلى وجود علاقة بين الكفاءة و وفورات الحجم، وهذا ما يسمى بكفاءة الحجم.¹

¹ كماسي، خيرة الصغيرة، (2016)م، مرجع سابق، ص: 52.

تقاس كفاءة الحجم من خلال وفورات الحجم التي تقيس مدى قدرة المصرف على تحقيق وفورات اقتصادية نتيجة استغلال قدراته وإمكانياته التوسعية؛ وهذا ما يتفق مع المفهوم العام للكفاءة على أنها الاستغلال الأمثل للموارد، أي تقيس مقدار التغير في التكاليف الكلية عندما تتغير مستويات الإنتاج النهائي للمصارف، حيث تدرس وفورات الحجم العلاقة بين التكاليف المتوسطة ومستوى الإنتاج، ويتحدد الحجم الأمثل عند أدنى نقطة من منحنى التكلفة المتوسطة، ومعرفة الحجم الأمثل ترشد المصرف إلى ضرورة التوسع في الإنتاج طالما أن تكاليفه متناقصة، ويرتبط مفهوم كفاءة الحجم بما يأتي:¹

1.2 يرتبط مفهوم كفاءة الحجم بمفهوم غلة الحجم الذي يشير إلى التغير النسبي في الإنتاج (المخرجات) الناتج عن التغير النسبي في جميع كميات عوامل الإنتاج (المدخلات)، ويقاس ما إذا كانت المصارف ذات التقنيات الإنتاجية والإدارية المماثلة تعمل في الحجم الأمثل، وهنا نجد ثلاث حالات، وهي:

أ- نسبة غلة الحجم < الواحد إذاً: العملية الإنتاجية ذات غلة حجم متزايدة.

ب- نسبة غلة الحجم = الواحد إذاً: العملية الإنتاجية ذات غلة حجم ثابتة.

ت- نسبة غلة الحجم > الواحد إذاً: العملية الإنتاجية ذات غلة حجم متناقصة.

2.2. ترتبط كفاءة الحجم بالحد الأدنى لمستوى الكفاءة (الحد الأدنى الكفوء MES) Minimum Efficiency Scale الذي يشير إلى المستوى أو الحد أو الحجم الأمثل للإنتاج الذي تبلغ فيه التكلفة المتوسطة LAC على المدى الطويل حداً الأدنى، وعندها يكون التغير النسبي في المخرجات (الإنتاج) يساوي التغير النسبي في المدخلات (عناصر الإنتاج) وهذا ما يعرف بثبات غلة الحجم، ونقول عن المصرف الذي يعمل عند مستوى الحد الأدنى للتكاليف بأنه قد حقق الكفاءة التقنية وحقق الاستغلال الأمثل للموارد.

¹ انظر في:

- Dong, Yizhe, (2009), Previous reference, p: 14-16.

-ختو، فريد، قريشي، محمد الجموعي، (2013)م، "قياس كفاءة البنوك الجزائرية باستخدام مغلف تحليل البيانات DEA"، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، مجلة الباحث، عدد 12، الجزائر، ص: 140-141. ا الهليل، نهاد، (2013)م، "قياس الكفاءة المصرفية باستخدام نموذج حد التكلفة العشوائية SFA: دراسة تطبيقية على المصارف المحلية في فلسطين"، رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية بغزة، غزة، فلسطين، ص: 29-34. كماسي، خيرة الصغيرة، (2016)م، مرجع سابق، ص: 53، 55-56.

يمكن صياغة معادلة لقياس كفاءة الحجم أو وفورات الحجم من خلال علاقة كفاءة الحجم مع غلة الحجم والحد الأدنى الكفوء، كما يأتي:

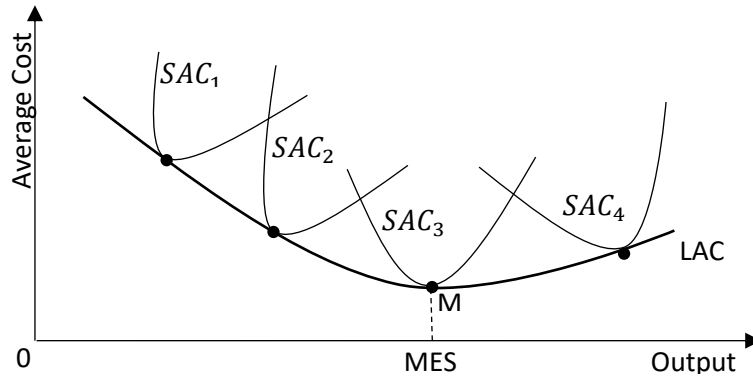
وفورات الحجم = غلة الحجم - 1، وهنا نجد ثلاث حالات:

- أ. إذا كانت غلة الحجم متزايدة إذا فالمصرف يحقق وفورات حجم موجبة.
- ب. إذا كانت غلة الحجم ثابتة إذا فالمصرف يحقق وفورات حجم معدومة.
- ت. إذا كانت غلة الحجم متناقصة إذا فالمصرف يحقق وفورات حجم سالبة.

3.2 ترتبط كفاءة الحجم أيضاً مع درجة انحراف منحنى التكاليف الذي يعبر عن ميل منحنى التكاليف المتوسطة في المدى الطويل؛ والذي يحدد التكاليف المتوسطة الدنيا لكل مستوى من مستويات الإنتاج مع افتراض ثبات نوعية وأسعار عوامل الإنتاج وثبات العامل التكنولوجي، فالمنحنى المائل نحو الأسفل يعكس كفاءة الحجم، لأن متوسط تكاليف الإنتاج ينخفض مع زيادة الإنتاج.

ولتوضيح مفهوم كفاءة الحجم سيتم الاعتماد على الشكل البياني التالي:

الشكل رقم (2): العلاقة بين التكاليف المتوسطة ومستوى الإنتاج



Source: Dong, Yizhe, (2009), Previous reference, p:15.

يوضح الشكل رقم (2) سلسلة من منحنيات متوسط التكلفة على المدى القصير SAC's (Short-run Average Cost Curves)، ومنحنى متوسط التكلفة على المدى الطويل LAC (Long-run Average Cost Curve)، حيث إنّ كل منحنى متوسط تكلفة على المدى القصير يمثل متوسط تكلفة المصارف ذات الأحجام المختلفة من نشاط المصرف خلال مدة زمنية قصيرة، حيث إنّ:

SAC1: يمثل التكلفة المتوسطة للحجم الأصغر للطاقة الإنتاجية للمصرف، SAC2: يمثل التكلفة المتوسطة للحجم الصغير للطاقة الإنتاجية للمصرف، SAC3: يمثل التكلفة المتوسطة للحجم المتوسط للطاقة الإنتاجية للمصرف، SAC4: يمثل التكلفة المتوسطة للحجم الكبير للطاقة الإنتاجية للمصرف. تشكل الأحجام المتتالية منحنى التكلفة المتوسطة على المدى الطويل (LAC)، حيث يمر المصرف في المدى الطويل بعدة مراحل:

المرحلة الأولى: يستطيع المصرف أن يزيد من حجم نشاطه والتوسع في الإنتاج من خلال زيادة جميع عناصر الإنتاج المستخدمة وفتح المزيد من الفروع وزيادة وتركيب أجهزة الحاسوب وأجهزة السحب الآلي، ويتنقل من منحنى SAC1 إلى منحنى SAC2، حيث تنخفض التكلفة المتوسطة ويكون التغير النسبي في الإنتاج أكبر من التغير النسبي في عناصر الإنتاج، وتؤدي الزيادة النسبية في مخرجات المصرف إلى زيادة نسبية أقل في إجمالي التكاليف، وبالتالي فإن المصرف يحقق غلة حجم موجبة وتكون وفورات الحجم موجبة، وهنا يستطيع المصرف أن يستفيد من وفورات الحجم الموجبة من خلال الاستفادة من التكنولوجيا، والاستفادة من التخصص والتقسيم التقني للعمل الذي يساعد على التوظيف الكفوء للموارد سواء كانت مادية أو بشرية، والاستفادة من وفورات الحجم من خلال الاستفادة من العلاقة بين المصاريف الثابتة وحجم المؤسسة بتوزيع التكاليف الثابتة أو تمديدها لمستويات مختلفة من الإنتاج.

المرحلة الثانية: تؤدي زيادة حجم المصرف والتوسع في عملياته إلى الانتقال من المنحنى SAC2 إلى المنحنى SAC3، حيث يحقق المصرف عند نقطة تماس المنحنى SAC3 مع المنحنى LAC أدنى تكلفة متوسطة يمكن تحقيقها عند النقطة M ويبلغ المستوى الأمثل (الحد الأدنى الكفوء MES)، ويكون التغير النسبي في الإنتاج مساوياً للتغير النسبي في عناصر الإنتاج، وتؤدي الزيادة النسبية في مخرجات المصرف إلى الزيادة نفسها في إجمالي التكاليف، وبالتالي فإن المصرف يحقق غلة حجم ثابتة وتكون وفورات الحجم معدومة.

المرحلة الثالثة: يستمر المصرف في زيادة حجم نشاطه وزيادة استخدامه لعناصر الإنتاج والتوسع أكثر فأكثر إلى أن يصل إلى مرحلة يعاني فيها من الصعوبات الإدارية التي تظهر مع اتساع الحجم كجلب عدد إضافي من الموظفين وزيادة الفجوة بين العمال والإدارة وحوادث الفساد والإهمال والإسراف وسوء التصرف، مما يؤدي إلى ارتفاع التكاليف المتوسطة على المدى الطويل، ويتنقل

يمثل B مصرفاً يعمل عند أفضل مستوى إنتاجي لأنه حقق كفاءة وفق اقتصاديات الحجم الثابتة والمتغيرة. يعمل المصرف E على زيادة حجم الإنتاج، وسيكون أكثر كفاءة عندما يزداد حجم إنتاجه إلى النقطة B. ويعمل المصرف C على خفض قسم من حجم الإنتاج، وسيكون أكثر إنتاجية عندما يخفض حجم العمليات إلى النقطة B.

إن تقدير كفاءة الحجم للمصرف P سيكون كالتالي:

$$TE_{CRS} = GR/GP \text{ وهي مساوية للنسبة } OR/OP \text{ في الشكل رقم (1)}$$

$$TE_{VRS} = GE/GP$$

$$SE_P = TE_{CRS} / TE_{VRS} = \frac{GR}{GP} / \frac{GE}{GP} = \frac{GR}{GE}$$

3 كفاءة النطاق (Scope Efficiency)

تعرف كفاءة النطاق بأنها: "الادخار في التكاليف من خلال استخدام المدخلات نفسها لإنتاج عدة أنماط من المنتجات"،¹ فإذا كان بإمكان المصرف إنتاج منتجين أو أكثر بتكلفة أقل من التكلفة الكلية التي يتم تكبدها عند إنتاج كل منتج بشكل مستقل، فإن وفورات التكلفة المحتملة يمكن تحقيقها من خلال الإنتاج المشترك للخدمات المالية، أما إذا كان الإنتاج المشترك أكثر تكلفة من الإنتاج المستقل فسيتحقق عدم وفورات النطاق.

يستطيع المصرف الذي يحقق كفاءة النطاق أن يتوسع في مجال أعماله المصرفية ويخفض تكاليفه المتوسطة ويزيد حجمه من دون فتح فروع أو تركيب أجهزة صراف آلي؛ وإنما بتنويع المحفظة المالية وتقديم خدمات جديدة غير تقليدية وتوسيع النطاق في مناطقه الجغرافية،² مثال ذلك: يستطيع المصرف الذي تخصص في تقديم التمويل العقاري وتمويل السيارات أن يوظف التكنولوجيا والخبرات في تقديم تمويل لمشاريع الطاقة الشمسية، وبالتالي تخفيض التكاليف وتحقيق كفاءة النطاق.

لتوضيح المفهوم فإننا سنفترض بأن المصرف ينتج منتجين y_1 و y_2 ، فإذا تم إنتاج المخرجين بشكل مستقل فإن التكلفة المنفصلة هي $c(y_1, 0)$ و $c(0, y_2)$ ، وإذا تم إنتاج المخرجين بشكل مشترك فإن التكلفة المشتركة للإنتاج هي $c(y_1, y_2)$ ، حيث توجد وفورات النطاق إذا كانت التكلفة الإجمالية لإنتاج المخرجين بشكل مشترك معاً أقل من التكلفة المجمعة لإنتاج الكمية نفسها لكل مخرج بشكل

¹ حدة، رايس، ونوي، فاطمة الزهراء، (2012)م، "قياس الكفاءة المصرفية باستخدام نموذج حد التكلفة العشوائية- دراسة حالة البنوك الجزائرية 2004-2008"، بحث منشور في مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات، العدد 26، كانون الثاني، الجزائر، ص: 62.

² أركان عبد الله، غيث، (2019)م، "تقويم الكفاءة التشغيلية للمصارف التجارية باستخدام نموذج Modified Dupont لعينة من المصارف العراقية الخاصة"، مجلة الدنانير، العدد 16، العراق، ص: 325.

منفصل، أي إذا تحقق الشرط الآتي: $c(y_1, y_2) < c(y_1, 0) + c(0, y_2)$ وإذا تم عكس المساواة فإن عدم كفاءة النطاق قد تحققت.

من خلال المثال السابق فإنه يتم قياس وفورات النطاق كما يأتي:

$$SCOPE = \{c(y_1, 0) + c(0, y_2) - c(y_1, y_2)\} / c(y_1, y_2)$$

حيث تشير $SCOPE > 0$ كفاءة النطاق الإجمالية، $SCOPE < 0$ عدم كفاءة النطاق، مع العلم بأن تقدير وفورات النطاق في القطاع المصرفي ليست مهمة سهلة بسبب نقص بيانات التكلفة لكل مخرج.¹

4 كفاءة الأرباح

تعتبر عن المدى الذي تقع فيه أرباح المصارف دون أفضل وأقصى ربح محقق من قبل أفضل مصرف داخل عينة الدراسة، حيث تقيس مدى اقتراب المصرف من تحقيق أقصى ربح ممكن عند مستوى معين من المدخلات والمخرجات والمتغيرات الأخرى. يوجد لكفاءة الأرباح نوعان:²

1.4 كفاءة الربح المعياري

يفترض حد الربح المعياري وجود منافسة كاملة في أسواق المدخلات والمخرجات، أي عدم وجود قوة السوق في التسعير، ويتم استخدام أسعار المخرجات وأسعار المدخلات في تقدير دالة الربح المعياري، وتعرف كفاءة الربح المعياري على أنها نسبة الأرباح الفعلية المكتسبة على الأرباح العظمى المتوقعة التي يمكن كسبها لو كان المصرف يمثل أفضل كفاءة ربح، ويكون سبب عدم تحقيق المصرف لكفاءة الربح إما بسبب تكاليف إضافية أو بسبب انخفاض الإيرادات أو السببين معاً.

2.4 كفاءة الربح البديل

تعد التمثيل الأقرب إلى الواقع حيث إنها تفترض وجود قوة السوق في تركيبة الأسعار وتشكك في المنافسة الكاملة، وأيضاً عندما يكون هناك مشكلات في المعلومات الخاصة بحساب أسعار المخرجات، ويتم استخدام كميات المخرجات بدلاً من أسعارها عند تقدير دالة الربح البديل. وتعرف كفاءة الربح البديل بواسطة حاصل قسمة الربح المقدر وأقصى قيمة ربح يمكن الحصول عليها

¹ Dong, Yizhe, (2009), Previous reference, p: 16-17.

² انظر في:

- الكور، عز الدين مصطفى، والفيومي، نضال أحمد، (2007)م، " أثر قوة السوق وهيكل الكفاءة على أداء البنوك التجارية المدرجة في بورصة عمان"، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، الجامعة الأردنية، المجلد 3، العدد 3، الأردن، ص: 256، 258-259.
- الكور، عز الدين مصطفى، والفيومي، نضال أحمد، (2008)م، "كفاءة التكلفة والربح في البنوك التجارية الأردنية: طرق معلمية ولامعلمية لتقدير الكفاءة"، مجلة العلوم الإدارية، الجامعة الأردنية، المجلد 35، العدد 1، الأردن، ص: 26-27.

والمحددة بواسطة حد الربح البديل لأكثر المصارف كفاءة ضمن العينة، ويكون سبب عدم تحقيق المصرف لكفاءة الربح البديل بسبب تكاليف زائدة عن تكاليف المصرف صاحب أفضل ممارسة داخل العينة.

ثالثاً: محددات كفاءة التكلفة في المصارف الإسلامية

عند دراسة كفاءة التكلفة المصرفية لا بد من دراسة مجموعة العوامل التي تؤثر فيها إيجابياً أو سلبياً، وسيتم ذلك من خلال دراسة المحددات ذات الأثر المباشر وغير المباشر على كفاءة التكلفة.

1. محددات ذات أثر مباشر على كفاءة التكلفة المصرفية

تتضمن المحددات ذات الأثر المباشر على كفاءة التكلفة ما يأتي: مرونة الطلب السعرية، مرونة الإحلال بين المدخلات، وفورات الحجم، وفورات النطاق.

1.1 مرونة الطلب السعرية

تعرف بأنها: "مدى استجابة المتغير التابع المتمثل في الطلب للتغيرات الحاصلة في المتغير المستقل والمتمثل بالسعر"، وتساعد درجة المرونة بالنسبة إلى السعر في التحديد الدقيق لتأثير تغير السعر في الكمية المطلوبة وفي فهم آلية عمل السوق بشكل أفضل.¹

تقاس مرونة الطلب السعرية بحاصل قسمة التغيرات النسبية في الكمية المطلوبة على التغيرات النسبية في سعرها، ويعبر عنها بالعلاقة الآتية: $E = \frac{\partial Q}{\partial P}$ ، ويعبر بقياس المرونة عن العلاقة العكسية بين الكمية المطلوبة من سلعة ما وسعر هذه السلعة.

توجد صيغتان لقياس المرونة وهما مرونة النقطة للطلب ومرونة القوس السعرية:²

1.1.1 مرونة النقطة السعرية للطلب

عندما تقاس مرونة الطلب السعرية عند سعر معين فإنها تسمى مرونة النقطة، لأنها تقيس المرونة

السعرية للطلب L_d عند نقطة واحدة على منحنى الطلب، وتحسب كالآتي $L_d = \frac{(Q_2 - Q_1)/Q_1}{(P_2 - P_1)/P_1}$

¹ خضور، رسلان صافي، وعيسى، هيثم أحمد، (2017)م، "التحليل الاقتصادي الجزئي في التطبيق العملي"، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، المركز العربي للتعبير والترجمة والتأليف والنشر، دمشق، سورية، ص: 88.

² السعدني، مصطفى، (2013)م، "مبادئ الاقتصاد الجزئي"، منشورات جامعة العلوم والتكنولوجيا، الطبعة الثالثة، صنعاء، ص: 86-89.

Q_1 : الكمية المطلوبة من السلعة عند السعر P_1 ، Q_2 : الكمية المطلوبة من السلعة عند السعر P_2 .

2.1.1 مرونة القوس السعرية

عندما تقاس مرونة الطلب السعرية في مدى معين من الأسعار فإنها تسمى مرونة القوس، وذلك لأنها

تقيس مرونة الطلب السعرية بين نقطتين على منحنى الطلب، وتحسب كالاتي $l_d = \frac{(Q_2 - Q_1) / (\frac{Q_1 + Q_2}{2})}{(P_2 - P_1) / (\frac{P_1 + P_2}{2})}$

يمكن التمييز بين أربع حالات للمرونة السعرية للطلب:¹

- الطلب مرن: $|l_d| > 1$: التغير النسبي في السعر يؤدي إلى تغير أكبر منه في الكمية المطلوبة.
- الطلب قليل المرونة $|l_d| < 1$: التغير النسبي في السعر يؤدي إلى تغير أقل منه في الكمية المطلوبة.
- الطلب متكافئ المرونة $|l_d| = 1$: التغير النسبي في السعر يساوي التغير النسبي في الكمية المطلوبة.
- الطلب عديم المرونة $l_d = 0$: التغير النسبي في الكمية يساوي الصفر أو أن الكمية لا تتغير عندما يتغير السعر.

2.1 مرونة الإحلال بين المدخلات

يقصد بها تغيير نسب المزج بين العناصر عند تغير الأسعار واستبدال كمية محددة من عنصر إنتاجي بكمية محددة من عنصر إنتاجي آخر.² وتدل على طبيعة العلاقة بين عنصرين إنتاجيين، فإذا كانت المرونة موجبة دل على أن المدخلين متبادلان ويمكن إحلال مدخل محل آخر، أما إذا كانت المرونة سالبة دل على أن المدخلين متكاملان ولا بد من وجودهما معاً في العملية الإنتاجية.

يرمز لمرونة الإحلال بين الموارد ب (σ) ، وتعرف بأنها: "معدل التغير النسبي في الموارد لمعدل التغير النسبي في معدل الإحلال التقني"، وتحسب كما يأتي:³

$$\sigma = \frac{\partial(X_2/X_1)}{(X_2/X_1)} / \frac{\partial(f_1/f_2)}{(f_1/f_2)} = \frac{\partial(X_2/X_1)}{\partial(f_1/f_2)} * \frac{(f_1/f_2)}{(X_2/X_1)} = \frac{\partial(X_2/X_1)}{\partial MRTS} * \frac{MRTS}{(X_2/X_1)}$$

حيث إن:

(X_1, X_2) : موردان إنتاجيان، $\partial(X_2/X_1)$: معدل التغير النسبي في الموارد
 $MRTS$: معدل الإحلال التقني، $\partial MRTS$: التغير النسبي في معدل الإحلال التقني

¹ السعدني، مصطفى، (2013)م، مرجع سابق، ص: 89-90.

² خضور، رسلان صافي، وعيسى، هيثم أحمد، (2017)م، مرجع سابق، ص: 123

³ بورقية، شوقي، (2011)م، "الكفاءة التشغيلية للمصارف الإسلامية: دراسة تطبيقية مقارنة"، مرجع سابق، ص: 143.

إن قيمة (σ) تنحصر بين الصفر وما لانهاية لمنحنيات سواء الإنتاج المحدبة، كلما كبرت قيمة (σ) ازدادت درجة الإحلال بين المورد X_1 و X_2 ، وإذا كانت قيمة (σ) مساوية للصفر فإنه لا يوجد إحلال بين الموارد، وإذا بلغت قيمة (σ) مالا نهاية فإن الإحلال بين الموارد يكون كاملاً.

3.1 وفورات الحجم

يتضمن مفهوم وفورات الحجم العلاقة العكسية بين حجم المؤسسة وتكلفة الوحدة الواحدة للإنتاج، وتصنف الوفورات حسب انخفاض أو ارتفاع تكلفة الوحدة الواحدة للإنتاج كما يأتي:¹

أ. وفورات أو (لاوفورات) داخلية محققة على مستوى وحدات الإنتاج: تكون من الانخفاض أو الزيادة في تكاليف الوحدة الناتجة من الاستخدام الكامل للطاقة الإنتاجية.

ب. وفورات داخلية محققة على المستوى الكلي للمؤسسة: تكون من الانخفاض أو الزيادة في تكاليف الوحدة الناتجة من تأثير القوى التنافسية أو السياسية أو الموارد التنظيمية والمالية لمؤسسات كبيرة أو تنظيمات أخرى.

ت. لاوفورات داخلية على المستوى الكلي للمؤسسة: تكون الزيادة في تكاليف الوحدة الناتجة عن زيادة درجة التعقيد وعدم التأقلم مع زيادة حجم المؤسسة.

ث. وفورات داخلية على مستوى تشكيلة معينة من المنتجات: تكون من الانخفاض في تكاليف الوحدة لمنتج معين من خلال العدد الكبير للمنتجات والأنشطة التي تقوم بها المؤسسة.

ج. وفورات خارجية محققة من تكتل المؤسسات: تكون من الانخفاض في تكاليف الوحدة من تجمع لمؤسسات من النوع نفسه.

ح. وفورات خارجية محققة من عملية التوطين: تكون من الانخفاض في تكاليف الوحدة نتيجة اقتراب المؤسسة من مورديها وزبائنها وبالتالي تخفيض العدد من التكاليف مثل تكاليف النقل.

خ. وفورات خارجية ناتجة عن الموقع الحضري الذي توجد فيه المؤسسة: تكون من الانخفاض في تكاليف الوحدة نتيجة توافر البنية التحتية والأعداد الكبيرة من اليد العاملة المحتملة وما يتوافر لها من أنشطة ثقافية ومرافق تعليمية.

¹ كماسي، خيرة الصغيرة، (2016)م، مرجع سابق، ص: 56- 57.

د. لافورات خارجية ناتجة عن الموقع الحضري الذي توجد فيه المؤسسة: تكون من الزيادة في تكاليف الوحدة نتيجة ارتفاع درجة الازدحام وارتفاع معدلات الأجور.

يعبر عن مفهوم وفورات الحجم لمصرف لديه منتج واحد بالعلاقة $EEG = \frac{\Delta Y}{Y} / \frac{\Delta C}{C}$ حيث إن:

Y حجم الإنتاج، ΔY : التغير في حجم الإنتاج، C : التكلفة الإجمالية، ΔC : التغير في التكلفة الإجمالية. أي أن وفورات الحجم تقاس من خلال المقارنة بين مرونة الكمية المنتجة مع التكلفة الإجمالية لعملية الإنتاج، ويكون لدينا ثلاث حالات:

أ. $EEG < 1$: الزيادة في نسبة الإنتاج أكبر من الزيادة في نسبة التكاليف، مما يدل على وجود وفورات الحجم الناتجة عن الانخفاض في التكاليف الإجمالية.

ب. $EEG > 1$: الزيادة في نسبة الإنتاج أقل من الزيادة في نسبة التكاليف، أي: وفورات حجم سالبة.

ت. $EEG = 1$: الزيادة في نسبة الإنتاج تساوي الزيادة في نسبة التكاليف، أي: وفورات الحجم الثابتة.

يتم التعبير عن وفورات الحجم بأنها نسبة التغير في الإنتاج الناتجة عن تغير مدخلات الإنتاج بنسب متساوية، وبالتالي يتم التعبير عن وفورات الحجم عن طريق العلاقة بين التكاليف الكلية والناتج على خط توسع المنشأة، أي أنه مقدار التغير في التكاليف الكلية الناتج عن تغير مستوى الإنتاج النهائي، ويتم التعبير عنها بالعلاقة: $ES = \sum \frac{\delta \ln TC}{\delta \ln Y_i}$ ويكون لدينا الحالات الآتية:

$ES = 1$: لا توجد وفورات حجم، $ES < 1$: وفورات حجم إيجابية، $ES > 1$: وفورات حجم سلبية ويمكن التمييز بين نوعين من وفورات الحجم، وفورات الحجم الداخلية وفورات الحجم الخارجية: ² أ. **وفورات الحجم الداخليّة**: هي الانخفاض في التكاليف الكلية للوحدة الواحدة نتيجة الارتفاع في حجم الإنتاج أو حجم المؤسسة، وتصنف إلى:

¹ بورقية، شوقي، (2011)م، "الكفاءة التشغيلية للمصارف الإسلامية: دراسة تطبيقية مقارنة"، مرجع سابق، ص: 131.
² كماسي، خيرة الصغيرة، (2016)م، مرجع سابق، ص: 57-60.

1. وفورات حجم داخلية ثابتة: تظهر بانخفاض تكلفة الوحدة الواحدة في ظل زيادة الإنتاج في فترة زمنية معطاة من خلال انخفاض التكاليف الهامشية أو وجود تكاليف ثابتة وإمكانية توزيعها على الحجم الكبير للإنتاج، وتتعلق مباشرة بالعملية الإنتاجية، وتضم وفورات ثابتة ووفورات إدارية ومالية.

2. وفورات حجم داخلية ديناميكية: تظهر بانخفاض تكلفة الوحدة الواحدة في ظل زيادة الإنتاج المتراكم، وهذه الوفورات لا تتعلق مباشرة بالعملية الإنتاجية، لأنها تساهم في تحسين الهيكل التنظيمي والتكنولوجي وتحفيز العاملين على العمل أكثر، وتضم وفورات فنية وتسويقية.

ب. وفورات الحجم الخارجية: تتحدد تكاليف الإنتاج الكلية للوحدة الواحدة بحجم القطاع الذي تنشط فيه المؤسسة لا حجم المؤسسة، وتنتج وفورات الحجم الخارجية من الامتيازات التي تحصل عليها المؤسسة نتيجة مجموعة من العوامل الاقتصادية وعلاقة المؤسسة بمحيطها، وتصنف إلى:

. وفورات حجم خارجية ثابتة: تنخفض تكلفة الوحدة للمؤسسة تبعاً لارتفاع حجم إنتاج المؤسسات الأخرى، وتضم الوفورات الداخلية وفورات المكان ووفورات المنطقة الجغرافية.

2. وفورات حجم خارجية ديناميكية: تعتمد على درجة نمو القطاع وتفسر سبب اختلاف معدلات النمو بينها عندما يوجد تبادل للمعرفة والتعلم والتكنولوجيا بين المؤسسات من داخل أو خارج القطاع.

4.1 وفورات النطاق

وفورات التكلفة الناتجة عن إنتاج كميات من المخرجات بشكل مشترك داخل مؤسسة واحدة مقارنة بالإنتاج المتخصص من قبل مؤسستين.¹

1.4.1 أنواع وفورات النطاق: هناك ثلاثة أنواع لوفورات النطاق:²

أ. وفورات نطاق إجمالية: يوجد تكامل بين مختلف المنتجات المصرفية من حيث التكاليف.
ب. وفورات نطاق خاصة بمنتج معين: تدرس تأثير إدخال منتج معين على مجموعة المنتجات الأخرى من حيث مستوى التكلفة وتحقيقه لـ وفورات النطاق.

ت. وفورات التنويع: ينخفض هامش التكلفة لمنتج معين إذا ارتفعت الكمية المنتجة لمنتج آخر.

¹ Ashton, John, (1998), "Cost Efficiency, Economies of Scale and Economies of Scope in the British Retail Banking Sector", working paper series, Bournemouth University, School of Finance & LAW, NO. 13, United Kingdom, P: 13.

² بورقية، شوقي، (2011)م، "الكفاءة التشغيلية للمصارف الإسلامية: دراسة تطبيقية مقارنة"، مرجع سابق، ص: 135-136.

2.4.1 مصادر وفورات النطاق: يمكن الحصول على وفورات النطاق بعدة طرق:

أ. الاندماج: الاتحاد أو التكامل بين مؤسستين أو أكثر بهدف زيادة السيطرة على السوق وتحقيق وفورات نطاق.

ب. المرونة في التصنيع: تتحقق من خلال إعادة تخصيص الموارد والمهارات الخاصة بالمصرف بين المنتجات الأخرى عند مواجهة التغيرات في الطلب على منتج ما.¹

ت. استراتيجية التنويع: يشترط أن يكون التنويع مدروساً وجيداً، ويتم بتحويل المصرف للمعرفة والخبرة والمهارات المكتسبة في منتج أو نشاط أو فرع مُعَيَّن لآخر جديد والاستفادة من وفورات النطاق المتحققة بين فروع المصرف، مما يساهم في تخفيض التكاليف وتحقيق وفورات النطاق.²

3.4.1 أثر وفورات النطاق على كفاءة التكلفة

تتنوع الدوافع لدى المصارف لتحقيق وفورات النطاق التي تؤثر في كفاءة التكلفة من خلال التالي:³
أ. إمكانية تخفيض التكاليف المتوسطة لسلة المنتجات المتنوعة والتي يقوم المصرف داخل الصناعة المصرفية بالتسويق لها في السوق.

ب. تدعيم السلطة السوقية للمصارف داخل الصناعة المصرفية بما يساهم في مواجهة المنافسين الحاليين والمنافسين المحتملين، ويمكن تحقيق ذلك من خلال الدعم المتبادل بين المنتجات.

ت. عندما يحقق المصرف وفورات النطاق فإن ذلك يمنح إدارة المصرف سلطة أكبر داخل المصرف إلى جانب التحكم بالمخاطر المرتبطة بنشاطها.

ث. تخفيض تكاليف المعاملات من خلال توزيع التكاليف الثابتة على مزيج المنتجات ومن خلال تكاملات التكلفة التي يمكن أن تنشأ بين فئات المخرجات المختلفة.⁴

¹ Banker, Rajiv D., & Chang, His-Hui, & Majumdar, Sumit K., (1998), "Economies of Scope in the U.S.A Telecommunications Industry", Information Economics and Policy, USA, November, NO:10, U.S.A, P: 254-255.

² جعدي، شريفة، (2014) م، "قياس الكفاءة التشغيلية في المؤسسات المصرفية"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية وتسيير وعلوم تجارية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، الجزائر، ص: 59.

³ بوسنة، محمد رضا، (2016) م، "تحليل العلاقة بين هيكل الصناعة والأداء: دراسة حالة الصناعة المصرفية في الجزائر خلال الفترة 2004-2014"، أطروحة دكتوراه منشورة في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر، ص: 36، 43.

⁴ Banker, Rajiv D., & Chang, His-Hui, & Majumdar, Sumit K., (1998), previous reference, P: 36.

2. محدّدات ذات أثر غير مباشر على كفاءة التّكلفة المصرفيّة

تتضمن المحددات ذات الأثر غير المباشر على كفاءة التكلفة ما يأتي: هيكل السوق، انضباط السوق، الاندماج، التضخم، الأزمات المالية، حجم المصرف، محدّدات أخرى.

1.2 هيكل السّوق في قطاع المصارف الإسلاميّة

يقوم السوق في الاقتصاد على تخصيص الموارد من خلال عمل آلية التوازن بين حاجات المستهلكين (الطلب) وبين الموارد المتاحة وطريقة استخدامها (العرض)، وإن نظام التوزيع في الاقتصاد الإسلامي الذي يسعى إلى تقليل التفاوت في الدخل والثروة بين أفراد المجتمع، يساعد على ضبط كفاءة السوق من خلال حسن تخصيص الموارد في المجتمع.

ومن الضوابط الاقتصادية الإسلامية تجاه السوق لدعم التخصيص الكفوء لموارد المجتمع ما يأتي: الأدوات الاستثمارية المتداولة في السوق مجازة من قبل الشريعة الإسلامية، عمليات السوق خالية من المحظورات الشرعية، كفاءة التشغيل للسوق عالية بما يحقق المصالح المرجوة منها، وجود مكان معلوم واتصال البائعين والمشتريين بسهولة ويسر، اتجاه أثمان السلع نحو التساوي أو اتخاذ وضعها السليم بسرعة وسهولة، الحرية التامة بين المتعاملين.¹

في سياق دراسة العلاقة بين هيكل السوق المصرفي والكفاءة، فإنه لا توجد دراسات تناولت هذه العلاقة بالنسبة إلى السوق المصرفي الإسلامي، وهذا موضوع يحتاج إلى العديد من الأبحاث والدراسات.

2.2 انضباط السّوق

يسعى انضباط السوق إلى دفع المصارف بشكل قوي إلى ممارسة أنشطتها بصورة سليمة وفعالة وبشكل آمن وبأسلوب كفوء، وتحفيز المصارف للمحافظة على قاعدة رأسمالية متينة، وتقديم معلومات وثيقة ومناسبة تسمح للمتعاملين بتقييم فعال للمخاطر.² يؤدي انضباط السوق إلى تقليل محفزات الخطر الأخلاقي المتعلقة بعدم الأمانة وعدم الكفاءة وتحسين كفاءة المصارف، ولإدراج المصرف في البورصة أثرٌ إيجابي في ذلك وقد لا يتحقق بسبب عدم الشفافية مثل الغموض في تقديم

¹ الهيتي، قيصير عبد الكريم، (2009)م، "أساليب الاستثمار الإسلامي وأثرها على الأسواق المالية (البورصات)"، دار رسلان للطباعة والنشر، سورية، دمشق، ص: 247.

² عبد الحسين محمد، موفق، وجاسم محمد، خولة، (2013)م، " أثر تطبيق الركيزة الثالثة لمقررات بازل 11 (انضباط السوق) في كفاءة المكونات المعنوية لعوامل مخاطر رأس المال المصرفي"، مجلة دراسات محاسبية ومالية، المجلد الثامن، العدد 24، الفصل الثالث، بغداد، العراق، ص: 41.

المعلومات المالية،¹ أو عدم إفصاح القوائم المالية عن الوضع الحقيقي للمصرف، وهنا تأتي وظيفة المدقق الخارجي والسلطات التنظيمية ومفتشي الرقابة المصرفية ودور القيم الأخلاقية.²

بالنسبة إلى المصارف الإسلامية التي تقدم التمويل الإسلامي الذي يعتمد على المشاركة في الأرباح والخسائر وعلى تمويل الأصول فعليها أن تقدم انضباطاً أكبر ليس في الأسواق المالية فقط ولكن وبصورة عامة في الإدارة المؤسسية؛ وذلك لوجود العديد من الوسائل التي تعيق وتحبط عمل أداء قوى السوق.³

3.2 الاندماج

يعرف الاندماج المصرفي على أنه: "اتفاق يؤدي إلى اتحاد مصرفين أو أكثر وذوبانهما إدارياً في كيان مصرفي واحد، بحيث يكون الكيان الجديد ذو قدرة أعلى وفعالية أكبر على تحقيق أهداف لم يكن من الممكن تحقيقها قبل إتمام عملية تكوين هذا الكيان المصرفي".⁴

يحقق الاندماج المصرفي من المزايا ما يجعله يؤثر في كفاءة التكلفة بشكل إيجابي من خلال ما يأتي:⁵
أ. تحقيق المصرف الجديد لوفورات الحجم ولوفورات النطاق.

ب. إتاحة الفرصة للمصرف الدامج لشراء موجودات بتكلفة تقل عن قيمتها السوقية.

ت. دمج المصارف الصغيرة مع الكبيرة للاستفادة من خبراتها ووفورات الحجم غير المحققة.

ث. القضاء على الطاقات المصرفية المعطلة بهدف خفض التكاليف والمخاطر.

ج. إرضاء العملاء من حيث جودة الخدمات مع مراعاة الوقت والتكلفة.

ح. زيادة تنوع مصادر الودائع وتوظيفها التوظيف الأمثل بسبب زيادة الثقة في الكيان الجديد.

خ. اتباع أحدث أساليب نظم العمل الإداري وتنمية مهارات العاملين وتبني وسائل التكنولوجيا الحديثة وزيادة القدرة في مجال البحث والتحديث.

¹ Dong, Yizhe, (2009), Previous reference, p:79.

² شابرا، محمد عمر، وأحمد، حبيب، (2006)م، "الإدارة المؤسسية في المؤسسات المالية الإسلامية"، ترجمة: بابكر، عثمان أحمد، مطبوعات المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، مجموعة البنك الإسلامي للتنمية، الطبعة الأولى، جدة، ص: 37.

³ شابرا، محمد عمر، وأحمد، حبيب، (2006)م، مرجع سابق، ص: 37-38.

⁴ قناد، أسماء، (2013)م، "الاندماج المصرفي"، بحث لنيل شهادة الليسانس، جامعة أبو بكر بلقايد، قسم العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، الجزائر، تلمسان، ص: 28.

⁵ بركان، زهية، (2005)م، "الاندماج المصرفي بين العولمة ومسؤولية اتخاذ القرار"، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد: 2، إصدار مخبر العولمة واقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة حسنية بن بوعلي، الشلف، الجزائر، ص: 196-198.

د. زيادة قاعدة رأس المال مما يساعد على مواكبة المعايير الدولية فيما يخص مجال الإفصاح المالي والحوكمة وإدارة المخاطر ومعدلات كفاية رأس المال والرقابة المصرفية.

يحقّق الاندماج المصرفي من السلبيات ما يجعله يؤثر في كفاءة التكلفة بشكل سلبي من خلال ما يأتي:¹
أ. تركّز في الصناعة المصرفية ما يؤدي إلى الحد من الخيارات المتاحة أمام العملاء وغياب الدافع للتطوير في الخدمات المصرفية وارتفاع معدلات الرسوم المصرفية.

ب. طول خطوط المسؤولية في اتخاذ القرار مما يؤدي إلى ارتفاع تكلفة الخدمة المصرفية.

ت. يهدّد إفلاس أو تعثر مصرف كبير الحجم ناتج عن الاندماج المصرفي الاقتصاد ككل.

ولتجنب هذه السلبيات يجب أن يخضع قرار الاندماج لدراسات اقتصادية وسوقية وقانونية واجتماعية لمعالجة أوجه الاختلال الموجودة داخل المصارف الراغبة بالاندماج وتحديد سياسات وأهداف واضحة لأسباب هذا الاندماج.²

ولا بد من التفريق بين المفهومين الآتيين:

أ. الاندماج المصرفي كعمل اتفاقي، ومن أشكاله: الاندماج الأفقي: اندماج المؤسسات³ التي تنتج منتجات متطابقة، مثالها: اندماج المصارف مع بعضها البعض، الاندماج العمودي: يكون بن المؤسسات التي يوجد بينها حلقات وظيفية متتالية بين منتجاتها اندماج المصارف، مثالها: اندماج المصارف مع شركات الوساطة المالية، الاندماج التجميعي: تكامل لمؤسسات تنتج منتجات مختلفة وليست بديلة عن بعضها البعض، مثالها: اندماج المصارف مع شركات التأمين.

ب. الدمج المصرفي كعمل إجباري تقوم به الدولة خدمة للوضع الاقتصادي العام في البلد، مثاله: الدمج الذي حصل بعد ثورة 8 آذار عام 1963م، حيث تم تأمين المصارف السورية والمصارف العربية، وتم الدمج على مرحلتين؛ الأولى: دمج عدة مصارف تحت مسمى مصرف سورية والمهجر، الثانية: دمج عدة مصارف لينتج عنها المصرف التجاري السوري.⁴

¹ بركان زهية، (2005)م، مرجع سابق، ص: 198-200.

² ساعد، ابتسام، (2009)م، مرجع سابق، ص: 54.

³ كنعان، علي، (2000)م، النظام النقدي والمصرفي السوري، دار الرضا للكمبيوتر والنشر، دمشق، سورية، ص: 135.

⁴ كنعان، علي، وحمرة، محمد، (2017)م، إدارة المصارف، منشورات جامعة دمشق، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، سورية، ص: 23.

4.2 التضخم

وجدت دراسات طبقت على المصارف الإسلامية بأن هناك علاقة طردية بين الكفاءة المصرفية ومعدل التضخم، حيث إن معدلات التضخم تؤثر في الدولة التي يوجد فيها المصرف على تكاليف الإنتاج لمنشآت الأعمال عموماً، وبالتالي فإن معدلات التضخم المرتفعة تؤدي إلى زيادة الطلب على رأس المال لتغطية هذه التكاليف مما يزيد الحاجة إلى طلب التمويل من المصرف ويزيد من مستويات كفاءة البنك في تحويل مدخلاته إلى أكبر كمية من المخرجات.¹

5.2 الأزمات المالية

تذبذبات عميقة تعبر عن انهيار شامل للنظام المالي والنقدي وتؤثر كلياً أو جزئياً في مجمل التغيرات المالية وحجم الإصدار وأسعار الأسهم وإجمالي التمويلات والودائع ومعدل الصرف.²

تشير الدراسات بأن هناك علاقة عكسية بين الأزمات المالية والكفاءة المصرفية، فالأزمة المالية العالمية مثلاً قد أثرت في كفاءة المصارف الإسلامية بشكل سلبي مباشر وغير مباشر من خلال إضعاف قدرة المصارف الإسلامية على إدارة السيولة المتكدسة لديها وعدم قدرتها على منح الائتمان بسبب أزمة الثقة التي كان يعاني منها القطاع المصرفي في العالم؛ مما اضطر المصارف الإسلامية إلى شراء أسهم وسندات انخفضت قيمتها السوقية بين ليلة وضحاها؛ مما أدى إلى حدوث خسائر في تلك القيم وإضعاف كفاءة تلك المصارف.³

6.2 حجم المصرف

قامت بعض الدراسات بدراسة تأثير الحجم على الكفاءة المصرفية، وذلك باستخدام مقياس اللوغاريتم الطبيعي لإجمالي الأصول وتقسيم المصارف تبعاً لحجمها إلى مصارف كبيرة ومتوسطة

¹ شباد، فيصل، (د.ت)، "محددات الكفاءة التقنية في البنوك الإسلامية باستخدام تحليل مغلف البيانات ونموذج التوبت"، المؤتمر الدولي الخامس حول الصيرفة الإسلامية والتمويل الإسلامي برعاية المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب والبنك المركزي الأردني، الأردن، ص: 40.

² العاني، فيصل نافع، (2010م)، "تأثير الأزمة المالية العالمية على الأداء التشغيلي والمالي للبنوك الأردنية"، رسالة ماجستير في المحاسبة، جامعة الشرق الأوسط، الأردن، 2010، ص: 2.

³ شباد، فيصل، د.ت، مرجع سابق، ص: 42.

وصغيرة بهدف التحقق من تأثير الحجم على الكفاءة المصرفية ومعرفة الحجم الأمثل الذي يحسن كفاءة المصرف،¹ حيث إنّ المصارف الأكبر تتمتع بعدة مزايا:²

أ. تمتلك مرونة أكبر في الأسواق المالية، ولديها القدرة على تمويل المشروعات الكبرى والمساهمة في توفير الموارد المالية الضخمة لهذه المشروعات مما يؤدي إلى زيادة قوة وكفاءة النظام المصرفي.

ب. توافر فرص النمو والإنتاج المشترك مما يؤدي إلى تحقيق وفورات الحجم والنطاق.

ت. ينتج عن مزايا الحجم الكبير زيادة كبيرة في رؤوس أموال المصرف، ما يمكنه من تمويل مشروعات التنمية العمرانية والصناعية العملاقة، ومما يخفض تكلفة الحصول على الأموال.

ث. يمتاز نشاط المصارف الكبيرة بالتنوع مما يعرضها لمخاطر أقل من المصارف صغيرة الحجم.

ج. وجود إدارة أكثر احترافية وكفاءة في التحكم بالتكاليف مما يؤدي إلى أرباح أعلى.

ولكن من جهة أخرى فإن المصارف الأكبر حجماً هي أكثر تعقيداً وأكثر صعوبة في الإدارة، مما يؤدي إلى حدوث مشكلات تؤدي إلى نتائج تشغيلية أقل كفاءة للمصارف المتأثرة.³

تنوعت نتائج الدراسات في تأثير الحجم على الكفاءة، حيث وجدت أغلب الدراسات بأن هناك تأثيراً إيجابياً، ولكن بعض الدراسات وجدت بأن هناك تأثيراً سلبياً والبعض منها وجد بأن التأثير ضئيل.⁴

7.2 محدّدات أخرى

توجد محدّدات أخرى تؤثر في الكفاءة منها:⁵

1.7.2 عمر المصرف: قد يكون عمر المصرف مرتبطاً بالكفاءة لأن إنتاج المصرف يتضمن "التعلم بالممارسة"، وتتم مقارنة الكفاءة بين المصارف القديمة والجديدة سواء كانت تقليدية أم إسلامية.

¹ Frimpong, Kofi Adjei, (2013), "Bank Efficiency and Bank Competition: Empirical Evidence from Ghana's Banking Industry", A Doctoral Thesis submitted in partial fulfilment of the requirements for the Degree of Doctor of Philosophy in Finance, Lincoln University, New Zealand, p: 78.

² شياد، فيصل، د.ت، مرجع سابق، ص: 38.

³ Dong, Yizhe, (2009), Previous reference, p: 78.

⁴ Frimpong, Kofi Adjei, (2013), Previous reference, p: 78 .

⁵ Berger, Allen N., & Mester, Loretta J., (1997), "Inside the Black Box: What Explains Differences in the Efficiencies of Financial Institutions?", Forthcoming, Journal of Banking and Finance, Vol.21, U.S.A, p: 39-41.

2.7.2 نمو الناتج المحلي: يشير إلى الطلب المتزايد على الخدمات المصرفية والذي بدوره يؤدي إلى تقليل تكاليف كفاءة الإنتاج على الأقل في المدى القصير قبل دخول منافسين جدد.

3.7.2 القيود الجغرافية: كلما زاد التوسع الجغرافي للمصارف ازدادت الكفاءة، لأن التوسع يمنح المصارف القدرة على الترويج لمنتجاتها، وتؤثر المنافسة على التوسع.

4.7.2 قدرة الهيئة المنظمة لعمل المصارف.

وأضافت دراسة أخرى:¹ **5.7.2 نوع ملكية المصرف:** تختلف الكفاءة تبعاً لملكية المصرف فيما إذا كان مملوكاً للدولة أو خاصاً، وتعد المصارف الخاصة أكثر كفاءة من حيث التكلفة من المصارف المملوكة للدولة.

6.7.2 الإصلاحات المصرفية: تساهم في انتقال المصارف من الهيكل الدفاعية (خفض التكاليف) إلى هيكلية أعمق تزيد من جودة الخدمات المصرفية وقيمتها المضافة (الابتكار)، فزيادة استقرار الاقتصاد والمنافسة في القطاع المصرفي وتطوير المؤسسات الداعمة يزيد من كفاءة التكلفة.

¹ Fries, Steven, & Taci, Anita, (2004), Previous reference, p: 18.

المبحث الثاني: الأسس العامة لقياس كفاءة التكلفة في المصارف الإسلامية

يعد القطاع المصرفي أحد المجالات الحساسة والمهمة لأي مجتمع، لذلك فإن معرفة الأسس العامة لقياس الكفاءة في استغلال موارد هذا القطاع يعد عملاً ضرورياً لترشيد وتوجيه مسيرة الصناعة المصرفية لكل بلد،¹ وسيتم ذلك من خلال دراسة المنهج المتبع في تحديد مدخلات ومخرجات العملية المصرفية ومحددات كفاءة التكلفة وطرق قياسها.

أولاً: مناهج تحديد المدخلات والمخرجات وقياسها

إن للمنهج المتبع في تحديد مدخلات ومخرجات العملية المصرفية وقياسها دوراً مهماً في قياس كفاءة التكلفة المصرفية، وهذا ما ستتم دراسته في هذا القسم.

1. طرق تحديد مدخلات ومخرجات المؤسسة المصرفية الإسلامية

من أجل تحليل وتقييم الكفاءة على مستوى المصرف أو الصناعة المصرفية لا بد من تحديد مدخلات ومخرجات العملية الإنتاجية للمصارف بدقة، فالمصرف مؤسسة متعددة المنتجات وذلك لتعدد وتنوع وتداخل أنشطته التي تتميز بالتغير والتجدد المستمر سواء على مستوى صيغ التمويل أو الخدمات المصرفية أو استخدام التكنولوجيا الحديثة أو البيئة والمحيط الذي يعمل فيه كاستقطاب عملاء جدد أو ظهور منافسين جدد أو ظهور أسواق جديدة وغيرها من التغيرات السريعة في هذا المجال،² إضافة إلى أن عملية الإنتاج للمصارف تعد عملية متعددة المراحل، فالمصرف يقوم بجذب الودائع باستخدام مزيج مدخلات العمل ورأس المال المادي والمستلزمات الأخرى لينتج مخرجات وسيطة تتمثل في الأموال القابلة للتمويل والاستثمار، ومن ثم يقوم مرة أخرى بمزج هذه المخرجات الوسيطة مع العمل ورأس المال لينتج في المرحلة النهائية للإنتاج الأصول المختلفة المدرة للدخل والتي تحقق إيراداً مباشراً للمصرف.³

يواجه الباحث بعض الصعوبات عند تمثيل العملية المصرفية، ومنها:

¹ أركان عبد الله، غيث، (2019)م، مرجع سابق، ص: 320.

² ختو، فريد، قريشي، محمد الجموعي، (2013)م، مرجع سابق، ص: 140.

³ عودة، سيف الدين يوسف، (2007)م، "نموذج قياسي مقترح لتقدير دوال الإنتاج والتكاليف في القطاع المصرفي الفلسطيني"، أطروحة دكتوراه في الاقتصاد، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، سورية، ص: 67.

أ. عدم وجود توافق أو نظرية واضحة تحدد ماهية المدخلات والمخرجات المصرفية وطرق قياسها، فما يعدُّه البعض مدخلاً يمكن أن يعدُّه البعض الآخر مخرجاً، وأسباب عدم التوافق هي: النهج المختار من قبل الباحث، الأهداف المدروسة من قبل الباحث، محدودية البيانات.¹

ب. اختلاف وصعوبة تحديد المقاييس الدقيقة التي تعبر عن نشاط أو مدخلات ومخرجات المصرف.

ت. حساسية الكفاءة اتجاه اختيار طريقة تحديد المدخلات والمخرجات، ولكن اختلاف النتائج باستخدام هذه الطرق لم تؤثر في الترتيب العام لمستويات كفاءة المصارف محل الدراسة.²

ث. إن عدم وجود اتفاق حول مقاييس ملائمة لمدخلات ومخرجات المصرف يعود إلى عدم تفرقة الباحثين بين المفهوم التقني للإنتاج والمفهوم الاقتصادي للإنتاج، ويعرف كل مفهوم كالآتي:³

المفهوم التقني للإنتاج: تعد جميع الخدمات المالية المقدمة كمخرجات تقنية للمصارف، لأن إنجازها يتطلب وجود عملية تقنية تتمثل بقيام المصرف بدمج المدخلات الأساسية للعمل المصرفي.

المفهوم الاقتصادي للإنتاج: أوسع من المفهوم التقني، ويعرّف الإنتاج بأنه العملية التي يتم فيها إضافة قيمة إلى العناصر الأساسية الداخلة في إنتاجه.

توجد طريقتان أساسيتان عن كيفية تحديد مدخلات ومخرجات النشاط المصرفي كمتغيرات في تحليل كفاءة المصارف، وهاتان الطريقتان هما: طريقة الوساطة المالية، طريقة الإنتاج.

1.1 طريقة الإنتاج (Production Approach)

تم تسجيل طريقة الإنتاج من قبل Benston عام 1965م،⁴ ويتم تعريف المصرف وفق طريقة الإنتاج على أنه مؤسسة مالية تنتج الخدمات لأصحاب الحسابات، فهي تستخدم مدخلات العمالة ورأس المال لتوفير حسابات الودائع والقروض؛ حيث ينظر إلى هذه الحسابات على أنها مخرجات

¹ Yavar Panah, Hadi, Ahmadianuar, Melati, Norhan, Nik, (2014), "Inputs and Outputs in Islamic Banking System", Iran Journal of Management Studies, Vol. 7, No. 1, January, Iran, P: 186.

² انظر في:

-مفتاح، حسن، (2018م)، "أثر هيكل السوق على الكفاءة المصرفية دراسة عينة من المصارف التجارية، حالة الجزائر"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، الجزائر، ص: 84.

-بورقية، شوقي، (د.ت)، "تقييم الكفاءة التشغيلية للمصارف الإسلامية: دراسة تطبيقية مقارنة"، جامعة فرحات عباس، الجزائر، ص: 11.

³ عودة، سيف الدين يوسف، (2007م)، مرجع سابق، ص: 66.

⁴ Yavar Panah, Hadi, Ahmadianuar, Melati, Norhan, Nik, (2014), Previous reference, p: 178.

للمصارف. وبالتالي فإن عدد الحسابات أو المعاملات المرتبطة بالمخرجات هو أفضل مقياس للمخرجات.¹

تستند طريقة الإنتاج إلى المفهوم التقني للعملية الإنتاجية في تعريف المدخلات والمخرجات، لذلك فإنه عند تحديد التكاليف المتعلقة بمدخلات هذه العملية فإنه لا تؤخذ الأرباح الموزعة لأصحاب الودائع ضمن إجمالي التكاليف، على اعتبار أن الودائع ليست من عناصر الإنتاج.

2.1 طريقة الوساطة المالية (Intermediation Approach)

تم تطوير طريقة الوساطة من قبل Sealy & Lindley عام 1977م، حيث يشير مفهوم الوساطة في المصارف الإسلامية إلى العملية التي تربط بين المودعين الذين يرغبون في استثمار أموالهم، وبين الراغبين بالتمويل الذين هم بحاجة إلى هذه الأموال لتمويل نشاطاتهم الاستهلاكية والاستثمارية. تتمثل مدخلات العملية المصرفية حسب طريقة الوساطة المالية في: العمل، ورأس المال المادي (الأصول الثابتة)، والودائع. أما المخرجات فتتمثل في بنود الأصول المدرة للدخل في ميزانية المصرف، لذلك يطلق على هذه الطريقة اسم طريقة الأصول (Assets Approach) لأنها تحصر المخرجات في جانب الأصول فقط.

تستند طريقة الوساطة إلى المفهوم الاقتصادي للعملية الإنتاجية في تعريف المدخلات والمخرجات، وحيث إن الودائع حسب طريقة الوساطة أحد عناصر الإنتاج، فإن إجمالي التكاليف المتعلقة بمدخلات العملية الإنتاجية يتضمن كلاً من نفقات التشغيل المرتبطة بالعمل ورأس المال، وكذلك الأرباح الموزعة لأصحاب الودائع باعتبارها تكلفة لعنصر الودائع؛ ويرى بعض الباحثين بأن الودائع تعد مدخلات في دالة الإنتاج المصرفية لأنها ذات تكلفة موجبة ولا تحقق أي إيراد حتى يتم تحويلها إلى أصول. أما المخرجات فتقاس بالقيمة النقدية لهذه الحسابات.²

بعد تحديد الطرق الرئيسة للتعريف بمدخلات ومخرجات العملية الإنتاجية المصرفية، فإننا سنطرح التساؤل الآتي: أيُّ الطريقتين أفضل في تحديد مكونات العملية الإنتاجية المصرفية بما يؤثر بشكل إيجابي على نتائج دراسة كفاءة المصارف؟

¹ Sufian, Fadzlan, (2006, 2007), "The Efficiency of Islamic Banking Industry: A Non-Parametric Analysis with Non-Discretionary Input Variable", Islamic Economic Studies, Vol. 14, No. 1&2, Aug 2006 & Jan. 2007, P: 63.

² عودة، سيف الدين يوسف، (2007)م، مرجع سابق، ص: 65- 67.

اقترح Berger & Humphrey عام 1997م حول اختيار الطريقة المناسبة بأن طريقة الوساطة المالية هي الأفضل لتقييم كفاءة المصرف بأكمله، لأنها تشمل مصاريف الدخل المدفوع للمودعين والذي يمثل في الغالب من نصف إلى ثلثي إجمالي التكاليف. ومع ذلك فقد عدَّ بأن طريقة الإنتاج أكثر ملاءمة لتقييم كفاءة فروع المصرف،¹ حيث تقوم الفروع في معظم الأوقات بمعالجة مستندات العملاء والتمويل المصرفي بشكل أساسي، في حين أن قرارات الاستثمار لا تخضع في الغالب لرقابة الفروع.² نجد بأنه عند قياس كفاءة المصارف يعد أسلوب الوساطة المالية هو الأسلوب الأكثر استخداماً وذلك للأسباب الآتية:

أ. مناسب للمصارف التي تتألف معظم أنشطتها من تحويل ودائع مؤسسات مالية أخرى إلى تمويلات واستثمارات.³

ب. تركز طريقة الإنتاج على تكاليف التشغيل وتتجاهل الدخل الموزع لأصحاب الودائع، أما طريقة الوساطة فإنها تشمل كلا التكاليف وبالتالي قد تكون أكثر فائدة عند دراسة قابلية المصرف للبقاء، كما أن الحصول على البيانات اللازمة وفق طريقة الوساطة أسهل مقارنة بطريقة الإنتاج.⁴

يطبق بعض الباحثين معايير تجريبية لتحديد ما يجب اعتباره مدخلة أو مخرجة مصرفية، منها:

3.1 الطريقة المزدوجة (Dual Approach)

تعدُّ الطريقة المزدوجة بأن الأرباح الموزعة لأصحاب الودائع مدخلاً إنتاجياً تدخل ضمن إجمالي تكاليف عناصر الإنتاج، بينما تعتبر حجم الودائع مخرجاً على أساس أنه يمثل تقريباً مقبولاً لكمية الخدمات المقدمة للعملاء؛ فالودائع تلعب دوراً مزدوجاً حيث تعتبر كمخرج سيولة يسهل من العمليات المصرفية، كما تُعدُّ كمدخل في إنتاج الأصول المدرة للدخل.⁵

¹ Ahmad Mokhtar, Hamim s., Abdullah, Naziruddin, AlHabshi, S. Musa, (2007), Previous Source, P:17.

² Sufian, Fadzlan, Previous reference, p: 64.

³ Estella, Brack, Ramona, Jimborean, (2010), "The Cost-efficiency of French Banks", Munich Personal RepC Archive Paper No. 23471, Published by Bankers Markets and Investors, No. 105, March/ April, Germany, p:2.

⁴ Wheelock, David C., Wilson, Paul W., "Evaluating the Efficiency of Commercial Banks: Does Our View of What Bank Do Matter?", Federal Reserve Bank of ST. Louis, July/ August, U.S.A, 1995, p: 41.

⁵ عودة، سيف الدين يوسف، (2007)م، مرجع سابق، ص: 69- 70.

4.1 طريقة الربح (Profit Approach)

وفقاً لطريقة الربح فإنه يتم تعظيم الربح بالاستخدام الأمثل للموارد المتاحة وتقليل كافة أنواع التكاليف، فالمخرجات المصرفية تتمثل في صافي الدخل المتولد بعد دفع كافة التكاليف اللازمة في العملية الإنتاجية.¹

5.1 طريقة تكلفة البديلة (User-Cost Approach)

وفقاً لطريقة التكلفة البديلة يصنف أي أصل كمخرجة إذا تجاوزت العوائد المالية للأصل تكلفة الفرصة البديلة للأموال ويصنف الالتزام كمخرجة إذا كانت التكلفة المالية للالتزام أقل من تكلفة الفرصة البديلة وإلا اعتبر البند مدخلاً، ويؤخذ عليها أن تصنيف العنصر قد يتعرض لخطأ في القياس لحساسية العناصر للتغيرات بمرور الوقت.²

6.1 طريقة القيمة المضافة (Value-Added Approach)

يتم التعامل مع فئات الأصول والالتزامات التي لها قيمة مضافة كبيرة على أنها مخرجات، أما الفئات الأخرى فهي مدخلات أو منتجات وسيطة اعتماداً على السمات المحددة لكل فئة.³

2. طرق قياس مدخلات ومخرجات المؤسسة المصرفية الإسلامية

قامت الباحثة بمسح لعدد من الدراسات المتوافرة للتعرف إلى الطرق المتبعة في تحديد مدخلات ومخرجات العملية المصرفية وقياسها، وذلك بالنسبة إلى الدراسات التي تناولت الكفاءة في مجال المصارف الإسلامية، وللدراسات التي تناولت الكفاءة في مجال المصارف الإسلامية والتقليدية معاً.

وبسبب عدم كفاية الدراسات التي تناولت الكفاءة في مجال المصارف الإسلامية كان لا بد من استعراض الدراسات التي تناولت الكفاءة في مجال المصارف الإسلامية والتقليدية، وذلك لمزيد من التوضيح وللاستعانة بها في معرفة ماهية المدخلات والمخرجات المصرفية وطريقة قياسها، كما هو موضح في الجداول الآتية:

¹ عودة، سيف الدين يوسف، (2007)م، مرجع سابق، ص: 68.

² Estella, Brack, Ramona, Jimborean, (2010), Previous reference, p: 12.

³ Estella, Brack, Ramona, Jimborean, (2010), Previous reference, p: 12.

أولاً: الدراسات التي تناولت الكفاءة في مجال المصارف الإسلامية

الجدول رقم (3): طرق قياس مدخلات ومخرجات المصارف الإسلامية

الرقم	العنوان	الباحث	المدخلات المصرفية وقياس تكلفة كل مدخل			المخرجات
			العمل	رأس المال	الودائع	يشير الرقم إلى عدد المخرجات
1	Efficiency of Islamic Banking in Malaysia: A Stochastic Frontier Approach	Hamim Mokhtar, Naziruddin Abdullah, Syed ALHabshi, 2006	نفقات العاملين ونفقات أخرى / إجمالي الأصول			1- مجموع الأصول المدرة للدخل.
2	أثر السيولة على كفاءة التكلفة والأداء: دراسة تطبيقية على المصارف الإسلامية	عز الدين الكور، 2010م	نفقات الموظفين / عدد الموظفين	(التكاليف التشغيلية - نفقات الموظفين) / الأصول الثابتة	حصة المودعين من الإيرادات / (حسابات الاستثمار المخصص + سندات المقارنة + الحسابات المطلقة للعملاء + ودائع العملاء والمصارف)	3- الاستثمارات بالصيغ الإسلامية. حسابات الاستثمار المطلقة لدى المصارف الإسلامية. بنود داخل وخارج الميزانية.

المصدر: الجدول من إعداد الباحثة

ثانياً: الدراسات التي تناولت الكفاءة في مجال المصارف الإسلامية والتقليدية معاً

الجدول رقم (4): طرق قياس مدخلات ومخرجات المصارف الإسلامية والتقليدية

الرقم	العنوان	الباحث	المدخلات المصرفية وقياس تكلفة كل مدخل			المخرجات
			العمل	رأس المال	الودائع	يشير الرقم إلى عدد المخرجات
1 & 2	دراسة "تقييم الكفاءة التشغيلية للمصارف الإسلامية دراسة مقارنة". ودراسة "الكفاءة التشغيلية للمصارف الإسلامية".	شوقي بورية، بدون تاريخ. شوقي بورية، 2011.	مصاريف الموظفين / عدد العمال	مجموع الاهلاكات / الأصول الثابتة	أرباح موزعة لأصحاب الودائع / مجموع الودائع (إسلامي)، فوائد مدفوعة لأصحاب الودائع / مجموع الودائع (تقليدي)	3- (إسلامي): المربحة والسلم والإجارة والاستصناع، المضاربة والمشاركة ومنتجات إسلامية أخرى، استثمارات أخرى. 3- (تقليدي): قروض ومنتجات إسلامية، الاستثمارات في الأوراق المالية، استثمارات أخرى.
3	قياس الكفاءة المصرفية باستخدام نموذج التكلفة العشوائية SFA	نهاد الهبيل، 2013.	مصاريف الموظفين / عدد العاملين في المصرف	القيمة الإجمالية لاستهلاك رأس المال العيني / القيمة الصافية لرأس المال العيني	أرباح موزعة لأصحاب الودائع / مجموع الودائع (إسلامي)، فوائد مدفوعة لأصحاب الودائع / مجموع الودائع (تقليدي)	2- (إسلامي): القيمة الإجمالية العقود المربحة والمؤجلة، القيمة الإجمالية لعقود المشاركة والمضاربة. 2- (تقليدي): القيمة الإجمالية للقروض والتسهيلات الائتمانية، القيمة الإجمالية للاستثمارات الأجنبية والمحلية.

المصدر: الجدول من إعداد الباحثة وفق الدراسات السابقة

من الجداول السابقة نجد ما يأتي:

أ. تم في الدراسات السابقة اتباع طريقة الوساطة المالية في تحديد مدخلات ومخرجات العملية المصرفية، وهي الطريقة التي سيتم اتباعها في هذه الدراسة، أما طريقة الإنتاج فتعد طريقة قديمة استخدمت في دراسات الثمانينيات وما قبلها.

ب. المتغيرات الأساسية في دالة التكاليف والتي تم تقديرها في الدراسات السابقة لهذه العملية بالنسبة إلى المدخلات وإلى المخرجات كانت كما يأتي: العمل ورأس المال المادي والودائع والقروض والتمويلات والاستثمارات، ولقد تم قياس هذه المتغيرات من خلال مقاييس متعددة حتى يسهل استخدام المتغيرات عند تقدير دالة التكاليف.

ت. تم قياس تكلفة عنصر العمل كمدخل في العملية الإنتاجية المصرفية بقسمة تكاليف الموظفين؛ والتي قد تشمل (الرواتب والمكافآت وتكاليف الضرائب والرسوم والتأمين وجميع المنافع والمزايا التي يحصل عليها الموظف) على عدد الموظفين في نهاية العام. وفي حال عدم توافر البيانات الكافية عن عدد الموظفين أو عدد الفروع فيتم حساب النسبة بقسمة تكاليف الموظفين على إجمالي الأصول، أو بدمج تكلفة عنصر العمل مع تكلفة رأس المال المادي.

ث. تم قياس تكلفة عنصر رأس المال كمدخل في العملية الإنتاجية المصرفية بقسمة تكاليف رأس المال على القيمة الصافية لرأس المال العيني، وتقاس القيمة الصافية لرأس المال العيني بصافي القيمة الدفترية للأصول، والتي تساوي (إجمالي الأصول مطروحاً منها مجمع الاستهلاك)، أما تكاليف رأس المال فتقاس كما يأتي:

أ. التكاليف التشغيلية مطروحاً منها تكاليف الموظفين.

ب. مجموع التكاليف التشغيلية والتي تتضمن الاستهلاك السنوي للأصول الثابتة، تكاليف الإيجار، تكاليف الصيانة، تكاليف التأمين على أصول المصرف.

ت. مخصصات الاستهلاك والمؤونات للأصول الثابتة.

ث. مخصصات الاستهلاك وخسائر قيم الأصول الثابتة وغير الثابتة.

ج. دمج تكاليف الموظفين والتكاليف الأخرى ماعدا الأرباح الموزعة لأصحاب الودائع، وذلك في حال عدم توافر بيانات كافية عن عدد الموظفين في نهاية العام.

ج. تم قياس تكلفة عنصر الودائع كمدخل في العملية الإنتاجية المصرفية بقسمة الأرباح الموزعة على أصحاب الودائع في المصرف الإسلامي على إجمالي الودائع.

ح. تضمنت المخرجات للمصارف الإسلامية عمليات المراقبة والسلم والإجارة والاستصناع وعمليات المضاربة والمشاركة والمنتجات الإسلامية الأخرى واستثمارات أخرى؛ "حيث إن خصوصية الميزانية للمصارف الإسلامية تفرض عليها أسلوباً خاصاً للتمويل والاستثمار، فهي تقوم بعمليات البيع والشراء وترتيب المشاركات وتنظيم الصفقات بدلاً من أن تكتفي بدور التمويل والوساطة بين المودعين والمستثمرين، لأن حصر نشاطات المصرف الإسلامي في حدود الوساطة فيه تأثر بدور المصارف التقليدية".¹

ثانياً: طرق قياس كفاءة التكلفة في المصارف الإسلامية

يهدف قياس وتقييم الكفاءة المصرفية إلى رصد الانحرافات والمعوقات التي تواجهها المصارف، ثم القيام بتصحيحها، وتقديم النتائج إلى الإدارة المصرفية، والعمل على تصويب الوضع الحالي بما يعزز من وجود المصارف الإسلامية في الاقتصاد ويعزز نموها، لذلك يمكن التمييز بين نوعين من الطرق لقياس الكفاءة المصرفية وهما: أسلوب النسب المالية والأساليب الكمية.

1. استخدام النسب المالية في قياس الكفاءة المصرفية

يعد استخدام النسب المالية طريقة تقليدية كأداة لقياس الكفاءة المصرفية، وسيتم الاعتماد على نموذج ديبونت (DuPont) لبيان الأثر المزدوج للكفاءة في إدارة التكاليف وإنتاجية الأصول على ربحية الأصول أو ما يعرف بمؤشر العائد على الأصول (ROA)، كما يبين قدرة الرافعة المالية على رفع العائد على حقوق الملكية (ROE) إلى مستوى أعلى من العائد على الأصول (ROA)،² ويتكون نموذج ديبونت من ثلاث خطوات:³

¹ غربي، عبد الحليم عمار، (2013)م، "مصادر واستخدامات الأموال في البنوك الإسلامية على ضوء تجربتها المصرفية والمحاسبية"، دار أبي الفداء للنشر والتوزيع والترجمة، سوريا، وأصل الكتاب أطروحة علمية مقدمة إلى كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، (2002)م، جامعة سطيف، الجزائر، ص: 173-174.

² خمقاني، ياسمين، (2014)م، "قياس الكفاءة المصرفية باستخدام نموذج العائد على حقوق الملكية: دراسة حالة مجموعة من البنوك الجزائرية خلال 2007-2012م"، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، ص: 10.

³ انظر في:

- الهليل، نهاد، (2013)م، مرجع سابق، ص: 45-47.

- العطار، رانيا، (2013)م، "قياس كفاءة المصارف الإسلامية السورية: دراسة تطبيقية على مصرف سورية الدولي الإسلامي"، رسالة ماجستير في قسم العلوم المالية والمصرفية، جامعة حلب، كلية الاقتصاد، سورية، حلب، 19-23.

الخطوة الأولى: تحديد مؤشر هامش الربح (PM) وتحديد مؤشر منفعة الأصول (AU) وتحديد مؤشر مضاعف حقوق الملكية (EM)

أ. مؤشر هامش الربح (PM): يدل على الكفاءة في إدارة ومراقبة التكاليف، فكلما ارتفع هذا المؤشر دل ذلك على قدرة المصرف في التحكم ومراقبة تكاليفه وإدارتها بشكل كفوء، ويقاس هذا المؤشر بالعلاقة الآتية: هامش الربح = صافي الدخل / الإيرادات الإجمالية، حيث إن:

صافي الدخل: يساوي الإيرادات الإجمالية مطروحاً منها التكاليف الإجمالية وقيمة الضرائب.

الإيرادات الإجمالية: وهي مجموع بندي الإيرادات المصرفية والإيرادات الأخرى.

وبالتالي يمكن التعديل في علاقة هامش الربح لتصبح كما يأتي:

هامش الربح = (الإيرادات الإجمالية — التكاليف الإجمالية — الضرائب) / الإيرادات الإجمالية

لمزيد من التوسع يمكن تجزئة العلاقة السابقة بما يوضح مقدار استنفاد كل مكون من مكونات صافي الدخل لإيرادات المصرف، وبالتالي كفاءة المصرف التي ترتبط مع مؤشر هامش الربح بعلاقة طردية.

ب. مؤشر منفعة الأصول (AU): يدل على الاستغلال أو الاستعمال الأفضل للأصول ويمثل إنتاجية الأصول، فكلما ارتفع هذا المؤشر دل ذلك على جودة الأصول، ويقاس هذا المؤشر بالعلاقة الآتية:

منفعة الأصول = إجمالي الإيرادات / إجمالي الأصول

ت. تحديد مؤشر مضاعف حقوق الملكية (EM): يظهر مضاعف حقوق الملكية عدد المرات التي تضاعف فيها العائد على الأصول بسبب الرفع المالي، ويشير أيضاً إلى المعدل الذي يمكن أن تنخفض فيه موجودات المصرف الكلية قبل أن يتأثر وضع دائني المصرف والمودعين والمستثمرين، ويقاس هذا المؤشر بالعلاقة الآتية: مضاعف حقوق الملكية (EM) = إجمالي الأصول / حقوق الملكية

الخطوة الثانية: تحديد مؤشر العائد على الأصول لقياس الكفاءة المصرفية (ROA)

يقيس مؤشر العائد على الأصول قدرة المصرف على استغلال أصوله المختلفة في توليد العائدات، وبشكل عام توجد علاقة طردية بين مؤشر العائد على الأصول وكفاءة المصرف، وبالتالي

يعكس معدل العائد على الأصول مدى كفاءة القطاع المصرفي في استخدام أصوله، ويتحدد من خلال مؤشر هامش الربح (PM) ومؤشر منفعة الأصول (AU)، ويقاس المؤشر بالعلاقة الآتية:

$$\text{العائد على الأصول (ROA)} = \text{مؤشر هامش الربح (PM)} * \text{مؤشر منفعة الأصول (AU)}$$

$$= \text{صافي الدخل} / \text{إجمالي الأصول}$$

تركز هذه العلاقة على الانتباه على مصدر الأداء الأفضل أو الأداء السيء، فإذا حقق المصرف عائداً مرتفعاً على الأصول فيكون السبب أنه أكثر كفاءة في التحكم ومراقبة تكاليفه وهذا ما يعكسه مؤشر هامش الربح، وقد يكون السبب هو الاستخدام الأفضل للأصول وهذا ما يعكسه مؤشر منفعة الأصول أو إنتاجية الأصول، وقد يعود السبب إلى التحسين في كلا المجالين، وبالتالي فإن الأداء الضعيف قد يعود إلى جانبٍ منهما أو كليهما.

الخطوة الثالثة: تحديد مؤشر العائد على حقوق الملكية لقياس الكفاءة المصرفية (ROE)

يتم في هذه الخطوة توضيح العلاقة بين ROA و ROE ويعود الاختلاف بينهما إلى مؤشر مضاعف حقوق الملكية، ويمكن التعبير عن مؤشر العائد على حقوق الملكية بالعلاقة الآتية:

$$\text{مؤشر العائد على حقوق الملكية (ROE)} = \text{العائد على الأصول (ROA)} * \text{مضاعف حقوق الملكية (EM)}$$

$$= \text{صافي الدخل} / \text{حقوق الملكية}$$

$$\text{وبما أن: ROA} = \text{PM} * \text{AU} \quad \text{وبالتالي فإن: ROE} = \text{PM} * \text{AU} * \text{EM}$$

تقيم هذه العلاقة الأداء بشكل أفضل، فإذا حقق المصرف عائداً مرتفعاً أو منخفضاً على حقوق الملكية فإنه يمكن إرجاع سبب هذا الارتفاع أو الانخفاض إلى العائد على الأصول أو إلى الرافعة أو لكليهما.

إذا كان السبب في ارتفاع العائد على حقوق الملكية يعود إلى الرافعة المالية، فإن هذا يعطي مؤشراً للإدارة إلى ذلك المستوى من المخاطرة المرتبطة بتحقيق هذا المستوى من العائد، أما إذا كان السبب يعود إلى العائد إلى الأصول فإن هذا يعطي مؤشراً للإدارة إلى ذلك المستوى من الكفاءة التشغيلية.

تم انتقاد الدراسات التي تناولت موضوع قياس الكفاءة المصرفية باستخدام النسب المالية في عدة نقاط:¹

أ. تركز النسب المالية بشكل أساسي على النواحي الرقابية ولا تساعد على الكشف عن التحسينات المحتملة في الأداء، فقد لا يعود سبب الأرباح المحاسبية المرتفعة إلى الاستخدام الكفوء للموارد بل قد يعود إلى عوامل مرتبطة بهيكل السوق والبيئة الاقتصادية المحيطة.

ب. إن استخدام نسب مالية عديدة لقياس الكفاءة المصرفية يؤدي إلى صعوبة إعطاء صورة حقيقة وشاملة عن الكفاءة الكلية المصرفية، حيث تعد كل نسبة بمثابة مؤشر جزئي للكفاءة، بالإضافة إلى صعوبة تجميع تلك النسب في مؤشر إحصائي وحيد ومتعدد الجوانب، كما أنه يمكن النظر إلى النسبة المالية الواحدة من منظور مفاهيم الكفاءة المتعددة.

ت. لا يأخذ تحليل النسب المالية الأهمية النسبية للمدخلات والمخرجات المتعددة للعمليات المصرفية، فهو لا يأخذ بالاعتبار مخرجات المصرف وأسعار المدخلات أو العوامل الخارجية التي تواجه المصارف وتؤثر في الأداء بالطريقة نفسها التي تتم في الأساليب الكمية لقياس وتحليل الكفاءة.

2. الأساليب الكمية في قياس كفاءة التكلفة المصرفية

اهتمت الدراسات الحديثة بقياس الكفاءة على أساس النماذج الكمية وذلك للأسباب الآتية:²

أ. ضخامة الوفورات التي يمكن تحقيقها في مجال التكاليف والأرباح بدون إجراء أية تعديلات في مزيج المدخلات والمخرجات.

ب. استخدام مقاييس الكفاءة على أساس الأساليب الكمية كمقاييس لجودة الإدارة في نظم الإدارة المبكر للتنبؤ بفشل المصارف، حيث يرتبط فشل المصارف بالإدارة غير الكفوءة للتكاليف.

ت. الضغوط التنافسية المتنوعة والمتزايدة التي تواجهها المصارف يفرض عليها استخدام مواردها بكفاءة.

ث. تأخذ مقاييس الكفاءة كلاً من الجانب الفني (تحويل المدخلات لمخرجات) والجانب المالي (إدخال أسعار المدخلات والمخرجات) لقياس كفاءة الإدارة في الاستجابة الأفضل للأسعار في السوق عند

¹ عرابي، صلاح أحمد، (2012)م، "تطوير نموذج كمي بقياس وتحليل الكفاءة التشغيلية المعدلة بالمخاطر في البنوك مع التطبيق على البنوك في مصر"، أطروحة دكتوراه الفلسفة في المحاسبة، جامعة القاهرة، كلية التجارة، مصر، ص: 4-6.

² عرابي، صلاح أحمد، (2012)م، مرجع سابق، ص: 2-4.

اختيار مزيج المدخلات والمخرجات وتأثيراتها على الأرباح والتكاليف، وبالتالي تعطي مقاييس الكفاءة معلومات للإدارة العليا لتحسين قرارات تسعير المنتجات وتخصيص الموارد أو تحسين القرارات.

ج. تفترض الكفاءة التشغيلية عدم تطابق السلوك الفعلي للمديرين مع السلوك الأمثل في تدنية التكاليف أو تعظيم الأرباح، وذلك بسبب تباين مصالح المديرين والمساهمين بعد فصل الملكية عن الإدارة، واعتبار الفرق على أنه تكاليف وكالة زائدة، مع إمكانية أن يعزى هذا التباين أو الانحراف إلى عنصر عدم الكفاءة بالكامل في حالة الأساليب غير المعلمية، أو أن هذا الانحراف قد يعود جزء منه إلى عدم الكفاءة وجزء منه للأخطاء العشوائية في حالة الأساليب المعلمية، لذلك تنطوي الكفاءة على قياس الكفاءة وتحليل الأداء الفعلي إلى عنصر يمثل الأداء الأفضل وعنصر يمثل الأخطاء العشوائية.

يمكن التمييز بين نوعين من الأساليب الكمية لقياس كفاءة التكلفة المصرفية هما: الأسلوب المعلمي والأسلوب غير المعلمي.

1.2 الأسلوب غير المعلمي في قياس الكفاءة (Non-Parametric Approach)

يعتمد الأسلوب غير المعلمي على البرمجة الخطية كنموذج لا معلم لتشكل حدود الإنتاج، وتركز تطبيقات هذا الأسلوب في المؤسسات المالية على العلاقة بين المدخلات والمخرجات، ومن طرق الأسلوب غير المعلمي: طريقة تحليل مغلف البيانات وطريقة التخلص الحر من الهيكل.

1.1.2 طريقة تحليل مغلف البيانات/ التحليل التطويقي للبيانات¹ Data Envelopment Analysis (DEA)

تم وضع أسس أسلوب DEA التحليل التطويقي للبيانات عام 1978م من قبل Charnes وزملائه Cooper, Rhodes وذلك لتقدير الكفاءة الفنية للمدارس التي تشمل مجموعة من المدخلات ومجموعة من المخرجات بدون توافر معلومات عن أسعارها، ثم تم استخدام أسلوب DEA في القطاع المصرفي عام 1985م من قبل Sherman & Gold الذين أثبتا بأن مقياس الكفاءة يمكن أن ينقسم إلى مقياسين هما: مقياس الكفاءة التقنية الصافية ومقياس كفاءة الحجم، وعُدَّ هذا الأسلوب أداة مفيدة تساعد على قياس كفاءة المصارف بهدف تحديد المصرف الأفضل / الأسوأ أداء من بين الوحدات المختلفة،

¹ انظر في:

- ساعد، ابتسام، (2009)م، مرجع سابق، ص: 75.
- العطار، رانيا، (2013)م، مرجع سابق، ص: 10، 12.
- الهبيل، نهاد، (2013)م، مرجع سابق، ص: 48.
- جعدي، شريفة، (2014)م، "قياس الكفاءة التشغيلية في المؤسسات المصرفية"، مرجع سابق، ص: 117.
- الزواوي، علي عبد الحفيظ، السريتي، إيمان عمر، (2017)م، مرجع سابق، ص: 61.

وكذلك لرفع مستويات الكفاءة من خلال عملية إعادة توزيع الموارد والمساهمة في تحديد الأهداف ومراقبة الكفاءة عبر الزمن.

تعرف طريقة التحليل التطويقي للبيانات بأنها تقنية غير معلمية تستخدم أسلوب البرمجة الخطية لاختبار الكفاءة النسبية لتشكيلة من وحدات اتخاذ القرار DMUS والتي تستعمل مجموعة متعددة من المدخلات والمخرجات، وتقوم هذه الطريقة ببناء نسبة واحدة، وذلك بقسمة مجموع المخرجات على مجموع المدخلات لكل مصرف، ويتم مقارنة هذه النسبة مع المصارف الأخرى، ويكون مؤشر الكفاءة للمصرف محصوراً بين القيمة (1) والذي يمثل الكفاءة المثالية وبين المؤشر ذو القيمة (0) والذي يمثل انعدام الكفاءة، وإذا حصلت منشأة ما على أفضل نسبة كفاءة فإنها تصبح "حدود كفاءة"، وتقاس درجة الكفاءة للمنشآت الأخرى نسبة إلى الحدود الكفاءة باستعمال الطرق الرياضية، حيث إن أسلوب DEA يقدم مؤشراً "أفضل تطبيق" لمستوى تكنولوجي يعتمد على خبرات عينة من المصارف وليس بالضرورة أن يقدم لنا مؤشراً يقابل المستوى التكنولوجي الأكثر كفاءة والمتاح. وفي حال توافر بيانات الأسعار؛ فمن الممكن توسيع نموذج DEA بحيث تقيس كفاءة التكلفة من خلال استخدام أسلوب البرمجة الخطية كما يأتي:¹

$$\min_{\lambda, x_i} w_{io} x_{io}^*$$

Subject to

$$\sum_{j=1}^n \lambda_j y_{rj} - y_{ro} \geq 0, \quad r = 1, 2, \dots, s$$

$$\sum_{j=1}^n \lambda_j x_{ij} - x_{io}^* \leq 0, \quad i = 1, 2, \dots, m$$

$$\sum_{j=1}^n \lambda_j = 1$$

$$\lambda_j \geq 0, \quad j = 1, 2, \dots, n$$

حيث إن رمز التكامل هو λ ، x_{io}^* هي تكلفة تقليل كميات المدخلات للمصرف الخاضع للتقدير، في ضوء أسعار المدخلات w_{io} ومستويات الإنتاج y_{ro} ، وتم إضافة شرط $\sum_{j=1}^n \lambda_j = 1$ الذي يضمن مقارنة وحدة DUM غير الكفاءة مع الوحدات DUMs ذات الحجم المماثل.

¹ Dong, Yizhe, (2009), Previous reference, p: 29-31.

وكذلك: r^1 : رقم (ترتيب) المخرجة المنتجة من قبل كل وحدة اتخاذ القرار DUM.

I: رقم (ترتيب) المدخلة المستعملة من قبل كل وحدة اتخاذ القرار DUM.

J: رقم (ترتيب) وحدة اتخاذ القرار DUM التي يتم مقارنتها ببعضها البعض في أسلوب DEA.

y_{rj} : قيمة المخرج r المنتج من قبل الوحدة j .

x_{ij} : قيمة المدخل i المستعمل من قبل الوحدة j .

y_{ro} : قيمة المخرج r المنتج من قبل الوحدة تحت التقدير.

يعود سبب تسمية هذا الأسلوب باسم التحليل التطويقي للبيانات إلى كون الوحدات الإدارية ذات الكفاءة تكون في المقدمة وتطوق (تغلف) الوحدات الإدارية غير الكفوءة، وعليه يتم تحليل البيانات التي تغلفها الوحدات الكفوءة، فالمصارف الأكثر كفاءة تكون في المنحنى الحدودي وكلما ابتعدنا عن هذا المنحنى دل ذلك على عدم الكفاءة، ومن شروط استخدام طريقة DEA:

أ. اختيار الوحدات المتماثلة: يجب أن تشمل عملية قياس الكفاءة مجموعة من المصارف المتماثلة فيما بينها كمجموعة المصارف التجارية أو مجموعة المصارف الإسلامية أو مجموعة المصارف المتخصصة، والتي تكون مدخلاتها متساوية ومخرجاتها متساوية.

ب. العلاقة الخطية بين المدخلات والمخرجات: أي وجود علاقة طردية بين المدخلات والمخرجات والعكس صحيح، حيث إنَّ زيادة أحدهما يجب أن تساهم في زيادة الآخر.

ت. علاقة المتغيرات بحجم العينة: يجب أن يكون عدد المتغيرات أقل من عدد الوحدات المقيّمة.

ولنجاح أسلوب DEA يجب أن تتحقق إحدى القواعد الثلاثة الآتية:

(1) أن يكون حجم العينة أكبر من حاصل ضرب عدد المدخلات في عدد المخرجات، وإلا فإن النموذج سيفقد قوته التمييزية بين الوحدات الكفوءة والوحدات غير الكفوءة.

(2) أن يكون حجم العينة أكبر من حاصل ضرب عدد المدخلات في عدد المخرجات في العدد (3).

(3) التأكد من جودة النتائج المحصلة في النموذج بحيث لا يتجاوز عدد الوحدات الكفوءة الكاملة (100%) ثلث العينة.

ويصنف أسلوب DEA من الأساليب القوية للمقارنة المرجعية، وذلك للعديد من الأسباب وأهمها:

¹ الحميد، أبيهم، (2017)م، مرجع سابق، ص: 21.

أ. الطريقة المناسبة لعمل تحليل الكفاءة عندما تكون هنالك مدخلات ومخرجات متعددة، حيث لا يتطلب قياس الكفاءة بهذا الأسلوب توافر معلومات عن أسعار المدخلات أو المخرجات.

ب. لا يتطلب أن تكون المدخلات والمخرجات من نفس وحدة القياس، لذلك يمكن استخدامه في قطاعات الاقتصاد المختلفة.

ت. يتم التركيز على كل وحدات اتخاذ القرار وليس على متوسط العينة.

ث. سهل الاستخدام فليس هناك تقييد في استعمال شكل معين من أشكال دوال الإنتاج والأخطاء.

ج. يرضي معايير العدالة الصارمة في التقييم النسبي لكل وحدة قرار.

ح. يسمح بالتمييز بين عدم الكفاءة التقنية وعدم الكفاءة في الحجم والنطاق.

خ. يتناسب مع العينات الصغيرة وحجم بياناتها البسيط.

ولكن يؤخذ على أسلوب DEA مجموعة من الأمور وأهمها:

أ. إن حدوث أي خطأ في العلاقة بين المدخلات والمخرجات يمكن أن يغير نتائج الدراسة.

ب. ينتج عن حجم البرامج الخطية الكثير من الحسابات الواجب حلها لكل وحدة إنتاجية.

ت. لا يتم تقدير معاملات الدالة لذلك لا يمكن معرفة مساهمة المتغيرات المختلفة.

ث. إن مقدار الخطأ العشوائي يساوي الصفر، فجميع الانحرافات عن حدود أفضل الممارسات تعزى إلى عدم الكفاءة، مما يؤثر على نتائج الدراسة.

ج. لا يأخذ بالاعتبار الكفاءة التخصصية عن التحليل.

ح. شديد الحساسية للقيم المتطرفة.

2.1.2 طريقة التخلص الحرّ من الهيكل (FDH) Free Disposal Hull

تم صياغة الطريقة عام 1984 من قبل Deprins وتم تطويره عام 1993 من قبل Tulkens، حيث عُدت هذه الطريقة كحالة خاصة من طريقة DEA، حيث تُخفّف FDH افتراض التحجب وتفترض بأن أي استبدال غير خطي بين تركيبات المدخلات أو المخرجات الفعلية ممكن على حدود خطية متقطعة. وتتكون إمكانيات إنتاج FDH من رؤوس DEA ونقاط DFH داخل هذه الرؤوس، ما يضمن

أن تطورات الكفاءة تتأثر بالأداء الفعلي الحقيقي فقط. تتميز حدود FDH بشكل درج يغلف البيانات بإحكام أكثر من حدود DEA، مما ينتج تقديرات أكبر لمتوسط الكفاءة من DEA.¹

2.2 الأسلوب المعلمي في قياس الكفاءة (Parametric Approach)

يعتمد الأسلوب المعلمي على التقدير الإحصائي كنموذج معلمي على أساس وجود شكل وظيفي لدالة الإنتاج مثل كوب دوغلاس والدالة المتسامية اللوغاريتمية، وتركز تطبيقات الأسلوب المعلمي في المؤسسات المالية على الكفاءة في التكاليف، ويُعد هذا الأسلوب من أكثر تطوراتاً من بالمقارنة مع الأسلوب غير المعلمي، ومن طرق الأسلوب المعلمي: طريقة حد التكلفة العشوائية، طريقة التوزيع الحر، طريقة الحد السميكة.

1.2.2 طريقة حد التكلفة العشوائية² (Stochastic Cost Frontier Analysis (SFA))

استخدمت هذه الطريقة عام 1977م من قبل Battese و Aigner & Lovell & Schmidt و Corra و Van Den Broeck، انطلاقاً من أن الانحرافات عن الحدود قد لا تكون بالكامل تحت سيطرة DUMS، وتستخدم طريقة SFA نماذج تطبيقية لدالة التكلفة والربح أو الإنتاج، وقامت بتقديم نماذج محددة لتقييم حدود الكفاءة، حيث تعتمد هذه الطريقة على تقنيات الانحدار لتقدير دالة التكاليف الكلية كمتغير تابع لعدة متغيرات مستقلة تتضمن أسعار المدخلات ومستوى مزيج المخرجات، وتشكل التكلفة الكلية المُقدَّرة (المتوقعة أو المتنبأ بها) الحد الذي يفترض أنه يمثل أفضل تطبيق، وبالتالي فإن المصرف الذي تكلفته الحالية تساوي تكلفته المتوقعة سيمثل أفضل تطبيق، وبالتالي فإن المصرف الذي تكون تكلفته الحالية أعلى من تكلفته المتوقعة سيوصف باللاكفاءة، مع العلم بأن الفرق بين التكلفة الحالية والتكلفة المتوقعة يسمى بحد الاضطراب العشوائي، ويشمل عنصرين هما: الأخطاء الناتجة عن الكفاءة اكس (خطأ عدم الكفاءة) وتكون موزعة توزيعاً نصف طبيعي أو أسي وتأخذ منحني اتجاه واحد، والأخطاء العشوائية للانحدار التي تكون موزعة توزيعاً طبيعياً ثنائي الجانب ولا يمكن مراقبتها لأنها غير معروفة أو لا يمكن قياسها، وبالعودة إلى الخصائص الإحصائية للتوزيعين (الطبيعي

¹ انظر في

- Berger, Allen N., & Humphrey, David B, (1997), "Efficiency of Financial Institutions: International Survey and Directions for Future Research", The Wharton School, University of Pennsylvania, January, U.S.A, p:5.
- Dong, Yizhe, (2009), Previous reference, p: 32.

² انظر في:

- حدة، رايس، ونوي، فاطمة الزهراء، (2012)م، مرجع سابق، ص: 63.
- العطار، رانيا، (2013)م، مرجع سابق، ص: 17.
- Berger, Allen N., & Humphrey, David B, (1997), Previous reference, p: 6.
- Dong, Yizhe, (2009), Previous reference, p: 36- 37.

ونصف الطبيعي)، يمكن تمييز الانحراف بين التكلفة الحالية والمتوقعة المرتبطة بكفاءة اكس عن الانحراف بين التكلفة الحالية والمتوقعة المرتبطة بالعوامل الأخرى أو الأخطاء العشوائية.

قدم Berger & Humphrey انتقاداً لهذه الطريقة وبين تطبيقاً أن الأخطاء أو الانحرافات الناتجة عن كفاءة اكس ليست موزعة توزيعاً نصف طبيعى، وقدم طريقة أخرى لقياس الكفاءة تعرف بطريقة الحد السميكة.

ويأخذ نموذج دالة التكاليف العشوائية الشكل التالي:

$$\ln C_i = \ln C(y_i, w_i) + \varepsilon_i = \ln C(y_i, w_i) + v_i + u_i \quad 1$$

حيث إن:

C_i : التكلفة الفعلية للمصرف i ، y_i : متجه كمية المخرجات للمصرف i ، p_i : متجه أسعار المدخلات.
 $\ln C(y_i, w_i)$: دالة التكاليف اللوغاريتمية المنتبأ بها لعملية خفض الكلفة الكلية إلى الحد الأدنى.

v_i : الخطأ العشوائي ثنائي الجانب، ويمثل الأحداث الخارجية التي لا يمكن السيطرة عليها من قبل الشركات، ويتضمن خطأ القياس والحظ والصراعات في سوق العمل والمناخ والتضاريس وأداء الآلة، والخطأ العشوائي هو الذي يعطي المصارف مؤقتاً تكاليف عالية أو منخفضة.

u_i : خطأ عدم الكفاءة ذو توزيع غير سالب، ويمثل انحرافات المصرف الفردية عن حدود التكلفة الكفاءة، وهو الذي يرفع التكاليف فوق مستوى أفضل الممارسات، ويتضمن هذا الخطأ كلاً من عدم الكفاءة التخصصية الناتجة من الفشل في تخصيص الأسعار مع المدخلات بشكل مثالي، كما يتضمن عدم الكفاءة التقنية الناتجة من توظيف الكثير من المدخلات بالنسبة إلى المنتجات y .

$\varepsilon_i = v_i + u_i$: ويسمى مجموع الخطأ العشوائي وخطأ عدم الكفاءة بالخطأ المركب.

تُعد طريقة حد التكلفة العشوائية من أكثر الطرق المعلوماتية استخداماً، ومن ميزاتها:²

أ. تقدر الكفاءة على أساس التحسين الاقتصادي.

¹ Dong, Yizhe, (2009), Previous reference, p: 36.

² حلس، سالم، والهبيل، نهاد، (2014)، "قياس الكفاءة المصرفية باستخدام نموذج حد التكلفة العشوائية SFA: دراسة تطبيقية على المصارف المحلية في فلسطين"، مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية، المجلد: 22، العدد: 1، فلسطين، ص: 142.

ب. تسمح بإدماج كل من الكفاءة التقنية والكفاءة التخصصية.

ت. تميز بين الخطأ العشوائي وعدم كفاءة الوحدة الإنتاجية وتأخذ بالاعتبار وجود المؤثرات الخارجية.

ث. أكثر قوة لحل مشكلات البيانات فهي تشكل أدوات تجريبية أكثر ملاءمة لتحليل الكفاءة المصرفية.

ج. تأخذ بالاعتبار الأخطاء العشوائية الناتجة عن عدم دقة البيانات والمدخلات، وهذا ما يميز هذه الطريقة عن الطرق غير المعلمية في قياس الكفاءة، والتي تمنح إمكانية التمييز بين عدم الكفاءة وغيرها من المؤثرات.

2.2.2 طريقة التوزيع الحر¹ (DFA) Distribution-Free Approach

قام كل من Schmidt & Sickles عام 1984 باقتراح طريقة التوزيع الحر، وتم تطويرها من قبل Berger عام 1993، حيث تعمل هذه الطريقة على إيجاد نقاط الكفاءة بأن تحدد نموذجاً دالياً لحدود الكفاءة، وتفترض بأن الكفاءة فيما بين المصارف تختلف عبر الزمن، وتطبق هذه الطريقة عندما تتوافر البيانات والمعطيات لأكثر من سنة، كما أنها تفترض وجود اللاكفاءة والخطأ العشوائي كما في طريقة SFA، لكنها تستخدم طريقة مختلفة لفصل خطأ عدم الكفاءة عن الخطأ العشوائي، فهي لا تتطلب افتراضات قوية فيما يتعلق بالتوزيعات المحددة لأوجه عدم الكفاءة أو الأخطاء العشوائية، لأنها تفترض بأن خطأ اللاكفاءة في كل مصرف مستقر نسبياً ويجب أن يستمر مع مرور الوقت، أما الأخطاء العشوائية فهي سريعة الزوال وينبغي أن تميل إلى أن تلغي بعضها البعض بمرور الوقت أي يميل متوسطها إلى الصفر بمرور الوقت، ثم يتم تقدير دالة التكلفة أو الربح لعدد من السنوات بوجود مجموعة من المعطيات، وبما أن الاضطراب العشوائي (المتبقي) يتكون من جميع الانحدارات المنفصلة لعنصري اللاكفاءة والخطأ العشوائي، يتكون المتبقي من جميع الانحدارات المنفصلة من خطأ عدم الكفاءة والخطأ العشوائي، ونظراً لافتراض أن متوسط مكون الخطأ العشوائي يساوي الصفر، فإن متوسط الاضطراب العشوائي (متوسط بقايا المصرف) من جميع الانحدارات لمجموعة من السنوات يعد تقديراً للاكفاءة المصرف عبر كل سنوات الفترة.

¹ انظر في:

- Berger, Allen N., & Humphrey, David B, (1997), Previous reference , p: 7.

- Dong, Yizhe, (2009), Previous reference, p: 38- 39.

- Weill, Laurent, (2004), "Measuring Cost Efficiency in European Banking: A Comparison of Frontier Techniques", Article in Journal of Productivity Analysis, January, P: 15- 16.

- حدة، رايس، ونوي، فاطمة الزهراء، (2012)م، مرجع سابق، ص: 64.

- العطار، رانيا، (2013)م، مرجع سابق، ص: 17.

يتم تقدير اللاكفاءة للمصارف محل الدراسة، بناتج الفرق بين المتوسط المتبقي من تقدير دالة التكلفة وكذا كفاءة حد التكلفة للمصرف.

ولكن يؤخذ على أسلوب DFA إعطاء نتائج مضللة في الحالات الآتية:

أ. إذا كانت الفترة المختارة طويلة جداً.

ب. أو لم يكن عنصر عدم الكفاءة ثابتاً مع مرور الوقت، بسبب التغير التكنولوجي والتنظيمي أو التأثيرات الأخرى.

ت. أو إذا كان عدد سنوات البيانات المتاحة غير كافٍ لمتوسط مدة الخطأ العشوائي.

ث. يُعدُّ مقياس عدم الكفاءة وفق هذه الطريقة ليس صحيحاً تماماً إذا لم تلغ الأخطاء العشوائية بعضها بعضاً خلال الفترة.

إذاً: تعتمد دقة نتائج الكفاءة في طريقة DFA على طول فترة الدراسة، حيث يرى البعض بأن فترة ست سنوات طويلة بما يكفي لمعالجة كل هذه القضايا.

3.2.2 طريقة الحد السميكة¹ (TFA) Thick Frontier Approach

تم تطوير هذه الطريقة عام 1991 من قبل Berger & Humphrey، وتستمد عناصرها من طريقتي DEA و SFA. تتبنى فرضية أن انحرافات التكلفة الكلية الحالية عن المتوقعة مرتبطة بالأخطاء العشوائية ومرتبطة أيضاً بكفاءة X (خطأ عدم الكفاءة) وهو ما يتوافق مع طريقة الحدود العشوائية، وتفترض أن أفضل تطبيق يظهر من خلال عينات فرعية من المصارف كما تطبقه طريقة DEA.

تقوم هذه الطريقة بتقسيم عينة المصارف إلى أربع شرائح أساسية، وذلك حسب التكلفة المتوسطة (التكلفة الإجمالية/ الموجودات الإجمالية)، ثم يتم تقدير دالة التكاليف الكلية للعينة الفرعية.

تعرف المصارف ذات التكلفة المتوسطة المنخفضة بأنها الأكثر كفاءةً، وتقع في الربع الأدنى من حيث متوسط التكلفة ضمن المجموعة أو العينة وتشكل حدوداً سميكة، أما المصارف ذات التكلفة

¹ انظر في:

- Berger, Allen N., & Humphrey, David B, (1997), Previous reference , p: 8.

- Dong, Yizhe, (2009), Previous reference, p: 39- 40.

- العطار، رانيا، (2013)م، مرجع سابق، ص: 17.

- الهبيل، نهاد، (2013)م، مرجع سابق، ص: 50- 51.

المتوسطة المرتفعة فإنها الأقل كفاءةً وتقع في الربع الأعلى من حيث متوسط التكلفة، ويتحدد أفضل تطبيقٍ عن طريق تقدير دالة التكاليف الكلية للعينة الفرعية المحدودة بهذه المصارف، وعليه فإن انحرافات التكاليف الحالية ضمن أعلى ربع وأقل ربع عن قيمتها المتوقعة لدالة التكاليف الكلية للعينة تعود إلى الخطأ العشوائي فقط أو الحظ، وتعود الاختلافات بين دالة التكاليف المُقدَّرة في الربع الأعلى ودالة التكاليف المُقدَّرة في الربع الأدنى من حيث متوسط التكلفة إلى عدم الكفاءة أو الاختلاف في الكفاءة فقط.

ولكن يؤخذ على أسلوب TFA مجموعة من الأمور وأهمها:

أ. لا يوفر TFA تقديرات نقطية دقيقة للكفاءة لوحدة DMU الفردية، ولكنه بدلاً من ذلك يقدم تقديراً للمستوى العام للكفاءة الإجمالية.

ب. من النادر أن تصمد افتراضات أسلوب TFA فقد لا يعطي تقديرات دقيقة للمستوى العام للكفاءة الشاملة، ولكن مطورو هذا الأسلوب يحتجون بأن الهدف الرئيس ليس القياس الدقيق، وإنما الهدف هو الحصول على فكرة أساسية عن الحجم المحتمل لعدم الكفاءة.

ت. تتسم نتائج هذه الطريقة بالحساسية لاختيار عدد الشرائح الربعية من العينة.

ث. إمكانية ظهور مشاكلات الاقتصاد القياسي، حيث إنّ المصارف مُقسَّمة باستعمال متوسط التكلفة أو الربح، وهي في الأصل مُتغيِّرات.

الخاتمة

تبيّن في هذا الفصل أنّ لدراسة الكفاءة دور مهمّ في تحسين طريقة عمل المؤسسات بمختلف أشكالها. وتبيّن بأنّ طبيعة عمل المصارف كمؤسسة اقتصادية جعل للكفاءة المصرفية خصوصية تميّزها عن الكفاءة في مؤسسة اقتصادية أخرى. وكذلك فإنّ الكفاءة بالنسبة إلى المصارف الإسلامية لا تختلف عن الكفاءة في المصارف التقليدية من حيث المفهوم العامّ للكفاءة المصرفية وأنواعها والمنهج المتّبع في تحديد المدخلات والمخرجات وطرق القياس والعوامل المؤثرة على الكفاءة. ولكن مع مراعاة طبيعة عمل المصارف الإسلامية وفق نظام المشاركة في جذب المدّخرات واستثمار الأموال والموارد المالية تبعاً لمعدّلات العوائد المتوقعة.

تعدّ كفاءة التكلفة إحدى أنواع الكفاءة المصرفية التي تثبت قدرة المصرف على مراقبة التكاليف والتحكم بها. وتتعلّق باختيار وضبط مزيج المدخلات التي تخفّض التكاليف عند حدّها الأدنى واستخدام هذا المزيج بالنسب المثلى وفق أسعارها وتكنولوجيا الإنتاج. وتعدّ كفاءة التكلفة حاصل الكفاءة التقنية التي تراعي كمية المدخلات المستخدمة في إنتاج القدر نفسه من الإنتاج. والكفاءة التخصصية التي تراعي تكلفة المدخلات عند تخصيصها على المخرجات. وهناك مجموعة من المحدّدات التي تساهم في زيادة الكفاءة أو تخفيضها، واختلفت نتائج الدّراسات في مدى تأثير هذه المحدّدات على كفاءة التكلفة. توجّهت إلى دراسة العلاقة العكسية بين تكلفة المدخلات وكميّتها، وتغيير نسب مزيج المدخلات عند تغيير التكاليف وإمكانية إحلال مدخلة مكان مدخلة أخرى، وإمكانية تحقيق الحدّ الأدنى الكفوء والوصول إلى الحجم الأمثل بالاستفادة من وفورات الحجم، بالإضافة إلى إمكانية تحقيق الوفرة في التكاليف عند تنويع المنتجات والنشاط.

إنّ المعرفة الدقيقة بنوع الكفاءة المدروسة يمكن الباحث من اختيار الطريقة المناسبة في تحديد المدخلات والمخرجات، لذلك تمّ الاستناد إلى بعض الدّراسات السابقة في هذا المجال وعمل مقارنة بينها، وتمّ استنتاج أنّ طريقة الوساطة المالية هي الطريقة الحديثة في تحديد مدخلات ومخرجات العملية المصرفية، وكذلك تمّ استنتاج طريقة قياس مدخلات ومخرجات المصرف والبدائل المتاحة في حال عدم توافر بعض البيانات.

وتمّ توضيح الأساليب المستخدمة في قياس الكفاءة من حيث الأساليب الكمية وأنواعها ومزايا وعيوب كلّ أسلوب أو من حيث طريقة النسب المالية التي أصبحت طريقة تقليدية ولا تُعبر عن القياس الدقيق للكفاءة، وسيتم في هذه الدراسة الاعتماد على الأسلوب الكمي في تقدير كفاءة التكلفة.

الفصل الثّاني: أداءُ المصارفِ الإسلاميّة

المبحث الأول: المفاهيم المتعلّقة بأداء المصارف الإسلاميّة

المبحث الثّاني: أسس ومعايير تقييم أداء المصارف الإسلاميّة

الفصل الثاني: أداء المصارف الإسلامية

مقدمة

ينصّ قانون إنشاء المصارف الإسلامية ونظامها الأساسي على الالتزام بمبادئ الشريعة الإسلامية في جميع عقودها ومعاملاتها وأنشطتها وفق مجموعة أركان أساسية، كعدم التعامل بالربا (الفائدة) أخذاً وعطاءً، والغنم بالغرم والخراج بالضمان*، وعدم الغرر، وأن العمل هو مصدر الكسب، وأن وظيفة رأس المال كخادم لمصالح المجتمع. ويتم ذلك من خلال قيام المصرف الإسلامي بتنمية الوعي الاتخاري وجذب المدّخرات واستخدامها في تمويلات واستثمارات وفق مجموعة من الصيغ والعقود والضوابط والمعايير الإسلامية.

إنّ المصارف الإسلامية التي تسعى إلى الحفاظ على مكانتها وتحقيق أهدافها في الاستمرار والنمو، تقوم بتقييم أدائها من خلال مجموعة من الخطوات والأسس وباستخدام مجموعة أدوات ونظم محاسبية ونظم معلومات كفوءة، لتحديد مدى بلوغ المصرف للأهداف والغايات المحددة مسبقاً مقارنة بالأداء الفعلي وكذلك مقارنة نتائج الأداء الفعلي مع معايير الأداء خلال مدد سابقة أو مع معايير أداء المصارف الأخرى سواء كانت إسلامية أو تقليدية أو مع معايير أداء مستهدفة.

يهدف تقييم الأداء المصرفي إلى الوصول إلى حكم على قدرة المصرف في مجال جذب الأموال وتوظيفها، وإدارة مصادر الأموال واستخداماتها، وقدرته على إدارة السيولة والربحية والمخاطرة وتحقيق التوازن بينها، ممّا يعزّز متانة المركز المالي للمصرف، ويحقّق أهداف متّخذي القرار عن مستوى أداء المصرف، ويقدم لإدارة المصرف صورة واضحة عن النتائج التي حقّقها خلال السنة المالية لاتخاذ القرارات المناسبة. تبدأ عملية تقييم الأداء للمصرف الإسلامي من الدراسة التفصيلية للقوائم المالية للمصرف وتحليلها وتفسيرها بما يتناسب مع طبيعة عمل المصرف، وممّا يجعل عملية تقييم الأداء للمصرف وعملية اتخاذ القرار أكثر فائدة.

سيتمّ في هذا الفصل دراسة الإطار المفاهيمي لأداء المصارف الإسلامية من خلال دراسة الآتي:

المبحث الأول: المفاهيم المتعلقة بأداء المصارف الإسلامية

المبحث الثاني: أسس ومعايير تقييم أداء المصارف الإسلامية

* يقصد بقاعدة الغنم بالغرم أنّ الحقّ في الربح يكون بقدر الاستعداد لتحمل الخسارة. ويقصد بقاعدة الخراج بالضمان أنّ من ضمن شيئاً فله أن يحصل على ما تولّد عنه من عائد.

المبحث الأول: المفاهيم المتعلقة بأداء المصارف الإسلامية

تتبع أهمية تقييم الأداء المصرفي الإسلامي من أهمية المصرف ودوره في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، من خلال قيامه بتجميع الأرصدة النقدية وجذب المدخرات، ثم العمل على توظيفها في القطاعات الاقتصادية المختلفة والمجالات التي تساعد على نمو المجتمع وإشباع حاجات أفراد وتوفير فرص العمل¹. لذلك سيتم في هذا المبحث التعرف إلى مفهوم تقييم الأداء المالي وأهدافه وأهميته ومحدداته ومجالاته.

أولاً: مفهوم تقييم أداء المصارف الإسلامية

يتضمن تقييم الأداء المصرفي بعددين مهمين هما: تقييم كفاءة الأداء وتقييم فعالية الأداء ولتحققهما يجب دراسة وتحديد مستوى تحقق الأهداف الرئيسية التي تسعى إدارة المصرف إلى تحقيقها، والتي تشمل الربحية وتحقيق معدلات النمو وضمان السيولة اللازمة لتقليل المخاطر.² لذلك سيتم في هذا القسم دراسة المفاهيم المتعلقة بتقييم الأداء المالي المصرفي، والأهداف التي تسعى المصارف الإسلامية إلى تحقيقها.

1. المفاهيم المتعلقة بتقييم الأداء المصرفي الإسلامي

ستتم دراسة مفاهيم الأداء المالي المصرفي وتقييم الأداء المصرفي وتقييم الأداء المالي المصرفي

1.1 مفهوم الأداء المالي المصرفي

يعرف بأنه: "الوسائل اللازمة وأوجه النشاط والجهود المبذولة لقيام المصارف بدورها وتنفيذ وظائفها في ظل البيئة المحيطة لتقديم الخدمات المصرفية التي تحقق الأهداف"³، وتحدد جوانب الأداء المالي كالتالي:⁴

(1) العوامل المؤثرة على المردودية المالية (الرافعة المالية).

¹ بيطار، منى، (2017)م، "الدور التنموي للمصارف الإسلامية العاملة في سورية: دراسة تحليلية"، مجلة جامعة البعث، المجلد:39، العدد: 3، سورية، ص: 85.

² خالص، صالح، (د.ب)، "تقييم كفاءة الأداء في القطاع المصرفي"، ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية والتحول الاقتصادي-الواقع والتحديات-، المعهد الوطني للتجارة، الجزائر، ص: 389.

³ سلام، عماد صالح، (2004)م، "البنوك العربية والكفاءة الاستثمارية"، اتحاد المصارف العربية، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان، ص: 245.

⁴ Evraet, Serge, (1992), "Analyse et Diagnostic Financier: Méthode et Cas", Eyrolles Éditeur, Paris, France, p: 162.

(2) أثر السياسات المتبناة من طرف الإدارة على مردودية الأموال الخاصة.

(3) مدى مساهمة معدل نمو المصرف في إنجاح السياسة المالية وتحقيق فوائض من الأرباح.

(4) مدى تغطية مستوى النشاط للمصاريف العامة.

2.1 مفهوم تقييم الأداء المصرفي

يعرف بأنه: "تشخيص نقاط القوة ونقاط الضعف، بحيث يساهم هذا التشخيص في بناء وصياغة مخطط قرارات إدارة أصول وخصوم المصرف".¹ وغاية التقييم هي تحديد المشكلة التي قد تعترض أداء المصرف.² ويأخذ تقييم الأداء في المصارف الإسلامية دوره في تحديد مدى تحقيق الأهداف المقررة (فعالية الأداء)، وفي تحديد درجة الكفاءة في الوصول إلى أفضل النتائج كما ونوعاً وبأقل التكاليف (كفاءة الأداء).³

3.1 مفهوم تقييم الأداء المالي

يعرف بأنه: "تقديم حكم ذو قيمة حول إدارة الموارد المالية، ومدى قدرة إدارة المصرف على إشباع منافع ورغبات أطراف مختلفة"،⁴ ويُعدّ تقييم الأداء المالي أداة رئيسة لازمة للإجراء الرقابي الشامل الذي يتضمن أسس ونظم وأساليب وإجراءات الرقابة على كل أنشطة المصرف الإسلامي من المنظور الشرعي والمالي والإداري وغيره، بهدف المساعدة على المحافظة على الأموال وتنميتها بالتوظيف الشرعي وتقديم الإرشادات والتوصيات لمعالجة أوجه القصور حتى يحقق المصرف أهدافه بأقصى كفاءة ممكنة،⁵ يظهر عن طريق تصحيح وتعديل الاستراتيجية والخطة الموضوعية وترشيد استخدامات الموارد المتاحة، ما يساهم في بقاء المصرف في بيئة تنافسية تركز على المصادر التمويلية والاستثمارية لها.⁶

¹ قريشي، الجموعي، (2004)م، "تقييم أداء المؤسسات المصرفية: دراسة حالة لمجموعة من البنوك الجزائرية خلال الفترة 1994-2000م" الجزء الأول، مجلة الباحث، العدد: 3، الجزائر، ص: 90.

² الزبيدي، حمزة محمود، (2000)م، "التحليل المالي: تقييم الأداء والتنبؤ"، الوراق للنشر والتوزيع، عمان الأردن، ص: 81.

³ العمار، رضوان، ومهناء، زينب، (2016)م، "دور المؤشرات المالية في تقويم الأداء المالي في المصارف الإسلامية العاملة في سورية"، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد: 38، العدد: 6، سورية، ص: 199.

⁴ السعيد، فرحات جمعة، (2009)م، "الأداء المالي لمنظمات الأعمال"، دار المريخ للنشر، السعودية، ص: 38.

⁵ مشعل، عبد الباري، (2011)م، "مفاهيم وأدوات وإجراءات الرقابة والتدقيق الشرعي"، ندوة بعنوان: "الرقابة والتدقيق الشرعي في المؤسسات المالية الإسلامية"، الأردن، 3-7 تموز، ص: 29.

⁶ بن خاروف، جلييلة، (2009)م، "دور المعلومات المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة واتخاذ القرارات: دراسة حالة المؤسسة الوطنية لإنجاز القنوات KANAGHAZ للفترة 2005-2008"، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة محمد بوقرة بومرداس، الجزائر، ص: 77.

وبما أن تحقيق الأداء المتفوق والمركز المالي المتفوق بالنسبة إلى المصارف يعدان وجهان لعملة واحدة، لذلك لا بد من معرفة الأركان الأساسية التي تركز عليها عملية التقييم في المصارف الإسلامية، وهي:¹

1.3.1 وجود معايير محدّدة

يعبر المعيار عن مستوى الأداء المرغوب تحقيقه أو الأهداف المطلوب تحقيقها من الأداء، فالمعايير هي ترجمة للخطط والأهداف والسياسات والإجراءات والبرامج الخاصة بكل مصرف، فاللوائح المالية والقوانين وما تتضمنه من قواعد وضوابط والتكاليف النمطية ومعدلات الأداء المعيارية كلها معايير أو أهداف محددة مسبقاً يتم على أساسها عملية تقييم الأداء، حيث تستخدم كأساس للمقارنة مع نتائج الأداء الفعلي، والحكم على مدى ملاءمة النتائج، والحكم على قيمة النتيجة فيما إذا كانت مرتفعة أو منخفضة أم ضمن المعدل، وعند الاختيار ما بين معايير الأداء المختلفة ينبغي مراعاة ما يأتي:

- الفهم الواضح لطبيعة العمل هو شرطٌ أساسيٌّ لوضع المعايير.
- وضع المعايير عند المستوى المقبول والممكن الوصول إليه وفق الظروف المتاحة، فوضع معايير أداء ذات مستوى منخفض يؤدي إلى الهدر وفقد ضياع في الموارد، أما وضع معايير أداء أعلى من اللازم يؤدي إلى حدوث مشكلات كالأخطاء والإحباط.
- اختيار عدد مقبول من المعايير.
- المشاركة في وضع المعايير بدلاً من فرض المعايير.
- توضيح المعايير بدقة مع شرح أسباب وضع المعايير.
- التحفيز للوصول إلى أعلى مستوى من الأداء.
- تعديل المعايير عند الحاجة وبصفة دورية عند حدوث تغيرات داخلية أو خارجية.

¹ انظر في:

- عاصي، أمارة، (2010)م، "تقييم الأداء المالي للمصارف الإسلامية: دراسة تطبيقية على البنك الإسلامي الأردني للتمويل والاستثمار"، رسالة ماجستير في إدارة الأعمال، جامعة حلب، كلية الاقتصاد، سورية، ص: 176-177.

- الصيرفي، محمد، (2007)م، "إدارة المصارف"، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الإسكندرية، مصر، الطبعة الأولى، ص: 258-270، 274-273.

2.3.1 قياس الأداء الفعلي

يتم قياس الأداء الفعلي بالاعتماد على ما توفره النظم المحاسبية من بيانات ومعلومات من خلال القوائم المالية وباستخدام الأساليب الإحصائية ومجموعة من أدوات القياس، ويتطلب ذلك وجود عاملين مدربين واستخدام أجهزة حديثة من أجل التسريع في عرض النتائج واتخاذ القرارات الخاصة بها، وتكون عملية القياس فعالة روعي عامل التكلفة والوقت والدقة والتنظيم.

3.3.1 مقارنة الأداء الفعلي بالمعايير

إن قياس الأداء الفعلي لمصرف ما من خلال حساب النسب المالية بشكلها الرقمي المطلق قد لا يوفر أي مدلولات أو معلومات فعلية عن أداء المصرف إلا إذا تم مقارنة النسب المعنية بمعيار يقيم ما إذا كان أداء للمصرف جيداً أم سيئاً، طبيعياً أم استثنائياً،¹ ولتحديد الانحرافات الإيجابية والسلبية، وتمكين الإدارة من التنبؤ بالنتائج المستقبلية، وجعلها قادرة على معرفة الأخطاء التي يمكن الوقوع بها، واتخاذ الإجراءات اللازمة. وتركز الرقابة على الانحرافات المهمة، مما يتطلب وجود عاملين مدربين على المحاسبة والإحصاء مما يؤدي إلى السرعة في كشف الانحرافات وتسهيل المقارنة، ويكشف هذا الإجراء عن ثلاثة أبعاد للأداء وهي: الفاعلية والكفاءة ومدى التطور.

تعتبر المقارنة المعيارية مهمة بشكل أساسي لأنها:²

أ. توفر أسلوباً موثقاً لتقييم الأداء النسبي لقطاع الأعمال.

ب. تحسن التخطيط الاستراتيجي وتوفر تقيماً لنقاط القوة والضعف.

ت. تحفز الأداء الأفضل وذلك بوضع أهداف تعد نقطة تحدي بالنسبة إلى المصرف يسعى إلى تحقيقها.

¹ انظر في:

- الخفاجي، محمد جاسم، (2003)م، "تقويم الأداء في ظل ظاهرة تقييم الأسعار"، بحث تطبيقي لنيل شهادة محاسب قانوني اختصاص المحاسبة المالية، المعهد العالي للدراسات المالية والمحاسبية، جامعة بغداد، العراق، ص: 22.

- Usman, Muhammad, (2010), "The Effect of Ownership on Organizational Performance: A Case study of Banking Sector in Pakistan", Master's Thesis in Business Administration, School of Management, Sweden, 13 September, p: 21.

² Sikuka, Wellington, (2010), "The Comparative Performance of Selected Agribusiness Companies and Cooperatives in The Western Cape, South Africa, Master thesis of Science Agriculture Economics, Stellenbosch University, South Africa, March, p: 42.

تقسم معايير الأداء إلى الأقسام الآتية:¹

1.1.3.1 المعايير المطلقة: قيم أو معدلات متعارف عليها في التحليل المالي، تأخذ شكل قيمة ثابتة لنسبة معينة مشتركة بين جميع المؤسسات وتقاس بها النسبة ذات العلاقة في مؤسسة معينة، ومصدرها إما تشريعات أو تقاليد متعارف عليها في الأوساط المالية أو معايير دولية يتم إعدادها ونشرها تدريجياً.

2.1.3.1 المعايير الصناعيّة أو القطاعيّة: مستمدة من واقع القطاع المصرفي الذي ينتمي إليه المصرف، ويمكن من خلالها الحكم على أداء المصرف في ضوء الاختلافات بين قيمة كل نسبة والمعيّار الصناعي المستخدم للمقارنة معها، والذي يعبر عن متوسط العلاقة أو معدل أداء لكل نسبة لمجموعة المصارف العاملة في القطاع، إلا أن هذه المعايير لا تأخذ بالاعتبار الخصائص الخاصة بكل مصرف بشكل فردي، بالإضافة إلى صعوبة حساب المعيار الصناعي.

3.1.3.1 المعايير التاريخيّة: تقوم على مقارنة الأداء الحالي للمصرف بمعيّار الأداء التاريخي للمصرف ذاته وخلال فترة زمنية محددة، ويشترط انتقائها بدقة وعدم حصول أي تغيرات تؤثر في قابلية المقارنة.

4.1.3.1 المعايير المستهدفة: تتمثل بالأرقام أو الأهداف الواردة في الخطط والموازنات ودراسة الجدوى الاقتصادية وأرقام الكلف المعيارية، وهي معايير مصممة من قبل الإدارة وقد تشمل تفاصيل أخرى تجدها الإدارة مناسبة لأداء المصرف كتحديد النسب في مجالات الاستثمار والتمويل والتشغيل، وقد تكون هذه المعايير مستمدة من معايير الأداء القطاعي عندما يكون المصرف مبتعداً عنها ويتحرك للوصول إليها، وقد تفرض من قبل المصرف المركزي أو السوق المالية، ولكن يؤخذ عليها عدم تعبيرها بشكل واقعي عن الأهداف المرغوبة. لذلك يجب اعتماد مستوى الأداء المخطط على افتراضات واقعية من أجل الحصول على نتائج مفيدة.²

¹ انظر في:

- محمد، منير شاكر، وإسماعيل، وإسماعيل، ونور، عبد الناصر، (2000)م، "التحليل المالي مدخل صناعة القرارات"، مطبعة الطليعة، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، ص: 84-85.
- الزبيدي، حمزة محمود، (2000)م، مرجع سابق، ص: 70-72.
- عبد الستار، رجاء رشيد، (2012)م، "تقويم الأداء المالي لمصرف الرشيد وأهميته في قياس مخاطر السيولة المصرفية"، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد: 31، العراق، ص: 121.
- بشناق، زاهر صبحي، (2011)م، "تقييم الأداء المالي للبنوك الإسلامية والتقليدية باستخدام المؤشرات المالية: دراسة مقارنة للبنوك الوطنية العاملة في فلسطين"، رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية في غزة، فلسطين، ص: 31-32.

² Usman, Muhammad, (2010), Previous reference, p: 22.

4.3.1 اتخاذ القرارات المناسبة لتصحيح الانحرافات

يتم تحليل الانحراف وبيان أسبابه ثم تقدير الموقف واتخاذ القرار المناسب في الوقت المناسب وفقاً للظروف المحيطة مع توضيح نوع التصحيح.

لكي تتصف عملية تقييم الأداء بالنجاح فإنه لا بد من معرفة شروط نجاح عملية تقييم الأداء والعوامل المساعدة في ذلك، وهي:¹

(1) وجود خطة بعيدة المدى تتخذها الإدارة العليا، مستمدة من هدف المصرف ووضعه والمحددات التي يواجهها.

(2) أن تكون المعلومات المتعلقة بظروف العمل والقرارات والأعمال متاحة ومحدثة ومفهومة ومنشورة.

(3) إقرار مبدأ المساءلة الفعالة.

(4) وجود نظام محاسبي قادر على توصيل المعلومات القيمة في شكل قوائم مالية إلى أصحاب المصالح والأطراف المستفيدة من أجل اتخاذ القرار.

(5) توضيح الأهمية النسبية وتفاوتها لعناصر تقييم الأداء لكل وظيفة مع مراعاة العناصر المشتركة.

(6) وجود نظام فعال لتقييم الأداء من خلال الشمول والوضوح والسرعة والتكامل في العملية الإدارية.

2. أهداف المصارف الإسلامية

بما أن تحديد الأهداف هو الركن الأساسي ونقطة البداية في تقييم أداء المصارف، كان لا بد من التعرف إلى الأهداف المختلفة التي تسعى المصارف الإسلامية إلى تحقيقها، وذلك كوسيلة لمعرفة مدى الاتساق والانسجام بين أهدافها ومعايير تقييم أدائها.

يتمثل الهدف الأساسي للمصرف الإسلامي في استثمار عناصر الإنتاج المتاحة للمصرف في المجتمع وفق الأسس الشرعية، حيث إنّ تحريك الطاقات الكامنة في المجتمع سواء أكانت بشرية أم

¹ انظر في:

- المطيري، مشعل، (2011)م، "تحليل وتقييم الأداء المالي لمؤسسة البترول الكويتية"، رسالة ماجستير في المحاسبة، جامعة الشرق الأوسط، الكويت، ص: 17- 18.

دزايت، خديجة، ومبروك، معطاه، (2013)م، "تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية"، بحث لنيل شهادة الليسانس في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، ص: 10.

مادية أم غيرها يعد نوعاً من أنواع التغيير في المجتمع، والذي تنشده المصارف الإسلامية بهدف كبير من أهداف الشرع الإسلامي.¹ وبما أن أي تقييم عادل وشامل للأداء المصرفي يبدأ من مدى تحقيق المصرف لأهدافه المحددة، فالمصرف الإسلامي كغيره من المؤسسات الأخرى التي تسعى إلى تحقيق مجموعة من الأهداف التي تضمن لها البقاء والاستمرارية في ظل سوق تتميز بالمنافسة، ما جعل أهداف المصارف الإسلامية تتعدد وتتنوع كما الآتي:²

1.2.2 الأهداف المتعلقة بالجانب المالي

للمصرف الإسلامي العديد من الأهداف المالية التي تعكس مدى نجاحه في أداء دوره وفق أحكام الشريعة الإسلامية كوسيط مالي وفق مبدأ المشاركة، وهذه الأهداف هي:

أ. **جذب الودائع وتميئتها:** يعد استقطاب الودائع من أهم الوظائف التي يقوم بها المصرف الإسلامي، حيث يمثل الشق الأول من عملية الوساطة المالية، ويعد تطبيقاً للقاعدة الشرعية والأمر الإلهي بعدم تعطيل الأموال واستثمارها بما يعود بالأرباح على المجتمع والأفراد، بالإضافة إلى أنه المصدر الأساسي للقيام بمختلف الأنشطة المالية، فعلاقة المودعين بالمصرف الإسلامي تقوم على أساس المضاربة، باعتبار المودع صاحب رأس المال والمصرف مضارباً به، ويتم تقاسم الأرباح الناتجة عن استثمار تلك الأموال حسب النسب المتفق عليها.

ب. **استثمار الأموال:** تقوم المصارف الإسلامية باستثمار الأموال كمصدر لتحقيق الأرباح للمودعين أو للمساهمين وفق مجموعة من الصيغ التمويلية والاستثمارية ووفق الضوابط والمبادئ الإسلامية التي تحكم نشاطها الاستثماري والأخذ بتحقيق التنمية الاجتماعية عند استثمار الأموال المتاحة.

ت. **تحقيق الأرباح:** يهدف المصرف من خلال قيامه بمختلف عمليات التوظيف والاستثمار إلى تحقيق الربح الذي يتقاسمه بين مختلف الأطراف المشاركة في العملية الاستثمارية وبحسب النسب المتفق

1 العيادي، أحمد صبحي، (د.ب.ت)، "الرقابة المصرفية والشرعية"، منشورات الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، عمان، الأردن، ص: 40.

2 انظر في:

- لعمش، أمال، (2012)م، "دور الهندسة المالية في تطوير الصناعة المصرفية الإسلامية: دراسة نقدية لبعض المنتجات المصرفية الإسلامية"، رسالة ماجستير في العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، الجزائر، ص: 9-17.

- البلتاجي، محمد، (2014)م، "قياس أداء المصارف الإسلامية"، المعهد المصرفي، مؤسسة النقد السعودي، موقع الدكتور محمد البلتاجي للمصارف الإسلامية، 29 نيسان 2014م، ص: 20-27.

عليها، ويعد تحقيق الأرباح عنصراً أساسياً لضمان الاستمرارية والديمومة في السوق المصرفية، بالإضافة إلى أن زيادة أرباح المصرف تؤدي إلى زيادة القيمة السوقية لأسهم المساهمين.

2.2.2 الأهداف المتعلقة برضا المتعاملين

يسعى المصرف الإسلامي لتحقيق أهداف المتعاملين المتعددة، وهي كالآتي:

أ. **تقديم الخدمات المصرفية:** تهدف إدارة المصارف الإسلامية إلى تقديم الخدمات المصرفية ذات الجودة العالية للمتعاملين معها والعمل على تحسينها في إطار الضوابط الشرعية الإسلامية، وذلك لجذب أكبر عدد من المتعاملين واستقطاب أكبر حجم من المدخرات التي تمكنها من استغلال مختلف الفرص الاستثمارية المتاحة ولتتمكن من منافسة المصارف التقليدية وتحقيق النجاح للمصرف.

ب. **توفير التمويل للمستثمرين:** يقوم المصرف الإسلامي باستثمار أموال المودعين من خلال أفضل قنوات الاستثمار المتاحة له وفق ضوابط المعاملات الإسلامية، وبما يلبي الاحتياجات المختلفة للعملاء، وذلك بتوفير التمويل اللازم للمستثمرين، أو باستثمار الأموال من خلال شركات تابعة متخصصة، أو القيام باستثمار الأموال مباشرة في السوق المحلية أو الإقليمية أو الدولية.

ت. **توفير الأمان للمودعين:** يتم توفير الأمان عندما يثق المودعون بأن المصرف لديه سيولة نقدية متوافرة دائماً لمواجهة احتمالات السحب من الودائع وخاصة الودائع تحت الطلب دون الحاجة إلى تسهيل أصول ثابتة ولاستخدام السيولة في توفير التمويل اللازم للمستثمرين ولتلبية احتياجات المصرف من المصروفات التشغيلية.

3.2.2 الأهداف المتعلقة بتنمية المصرف

يسعى المصرف الإسلامي لتحقيق مجموعة من الأهداف الداخلية التي تحقق له التنمية من عدة جوانب:

أ. **تنمية الموارد البشرية:** إنّ الموارد البشرية عنصرٌ رئيسٌ في عملية تحقيق الأرباح، وجذب المودعين، وتقديم الخدمات المصرفية بالسرعة والجودة الملائمتين وفق المتطلبات الشرعية، والبحث عن الفرص الاستثمارية الملائمة ودراساتها وتقييمها وتنفيذها ومتابعتها في إطار الضوابط الشرعية.

ب. **تحقيق معدل نموّ:** يضمن للمصرف البقاء والاستمرار والمنافسة في السوق المصرفية.

ت. **الانتشار المحلي والدولي:** توفير الخدمات المصرفية والاستثمارية للمتعاملين في أقرب مكان.

4.2.2 أهداف ابتكارية: في ظل البيئة التنافسية التي يعمل فيها المصرف الإسلامي فإنه لا بد من ابتكار صيغ تمويل للمشروعات الاستثمارية وابتكار وتطوير للخدمات المصرفية المقدمة بما يتوافق مع الشريعة الإسلامية ويتناسب مع التغيرات التي تطرأ على السوق المصرفية المحلية والعالمية¹.

ثانياً: أهداف تقييم أداء المصارف الإسلامية وأهميته

سيتم في هذا القسم التعرف إلى أهداف تقييم الأداء المصرفي وأهمية تقييم الأداء المصرفي، وذلك لوجود جهات عديدة تهتم بتقييم الأداء مثل إدارة المصرف والمصرف المركزي والمودعين والمستثمرين الحاليين والمرقبين وهيئة سوق رأس المال والبورصة والسلطة الضريبية والجمهور.

1. أهداف تقييم أداء المصارف الإسلامية

يعد التأكد من أن الأداء الفعلي يتم وفقاً للخطط الموضوعة هدفاً عاماً من عملية تقييم الأداء²، ولكن لتقييم الأداء أهدافاً عدة، وهي:

أولاً: الهدف الأساسي من عملية تقييم الأداء هو تحسين مستوى النشاط المصرفي الإسلامي ليتماشى في تطوره مع التوسع والتقدم الاقتصادي للبلد، وضمان حسن استخدام الموارد المتاحة وإدارتها، وتجنب الأسباب التي تعيق الفاعلية المصرفية وتحقيق الأهداف وعدم كفاية رأس المال³. إن تحقيق هذا الهدف يرتبط بعدد من الأهداف الفرعية، ومنها⁴:

أ. الوقوف على مستوى إنجاز المصرف للوظائف المُكَلَّف بأدائها مقارنة بتلك الوظائف المدرجة في خطته الإنتاجية، ثم تحديد نسبة تحقيق الأهداف المحددة مسبقاً من قبل الإدارة وهي فاعلية تحقيق الأهداف، ومن ثم تحديد درجة الكفاءة في استغلال الموارد المتاحة.

ب. تحديد أسباب الانحراف وتحليلها وبيان نسبة الانحرافات التي تعود إلى الأداء أو الرقابة أو التخطيط وكذلك الانحرافات المهمة، ثم معالجتها لمنع حدوثها ومنه العمل على تحسين الأداء.

¹ الموسوي، حيدر يونس، وجواد، كمال كاظم، (2009)م، "المصارف الإسلامية وتحديات العولمة والتحرر المالي مع إشارة خاصة عن اتفاقية بازل 2"، المحور الاقتصادي، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 11، العدد: 4، العراق، ص: 102.

² دزاي، خديجة، ومبروك، معطالله، (2013)م، مرجع سابق، ص: 9.

³ الموسوي، حيدر يونس، وجواد، كمال كاظم، (2009)م، مرجع سابق، ص: 111.

⁴ جميل، سنان زهير، وسعيد، سوسن أحمد، (2007)م، "تقييم أداء المصارف التجارية باستخدام نسب السيولة والربحية بالتطبيق على مصرف الموصل للتنمية والاستثمار للفترة 2002-2004"، مجلة تنمية الرافيدين 85 (29)، العراق، ص: 119.

ومن الأهداف الفرعية:¹

ت. إجراء المقارنات بين أداء مختلف فروع وأقسام المصرف لتحديد إنجازاته سلباً أو إيجابياً وتحديد المجالات التي يجب أن تجري فيها التحسينات، مما يخلق المنافسة بينها لرفع مستوى أدائها.

ث. الوقوف على مدى كفاءة استخدام الموارد المتاحة بطريقة رشيدة تحقق عائداً أكبر بتكاليف أقل وبنوعية جيدة.

ج. تصحيح الموازنات التخطيطية ووضع مؤشراتهما بما يوازن بين الطموح والإمكانات المتاحة.

ثانياً: الكشف عن مدى تحقيق المصرف للقدرة الإيرادية (القدرة على توليد الإيرادات سواء من الأنشطة الجارية أو الرأسمالية أو الاستثنائية) وللقدرة الكسبية (القدرة على تحقيق فائض من الأنشطة المذكورة من أجل أن تكون مكافئة لعوامل الإنتاج).²

ثالثاً: بيان قدرة المصرف على التصدي للمخاطر والمصاعب المالية، وذلك بمساعدة وتوجيه مراكز الأداء نحو تحقيق الأهداف المستهدفة، والعمل على متابعة التقييم الذي يدعم العوامل التي ساعدت على حدوث انحرافات ذات اتجاه إيجابي، وتحديد العوامل والمعوقات التي كانت سبب الانحرافات المالية الخطرة،³ ووضع الحلول العلمية والعملية المناسبة والمقبولة من الناحية الشرعية.⁴

رابعاً: توفر نتائج تقييم الأداء تغذية راجعة عن أداء المصرف، بما يوفر معلومات موثوقة تساعد على اتخاذ القرارات وتسهيل الإشراف والرقابة على العاملين والعمل.⁵

إن تحقيق أهداف عملية تقييم الأداء وأهدافها الفرعية يجب أن تتميز بعددٍ من الخصائص أهمها:⁶

1) أن تشمل فروع وأقسام النشاط المصرفي كافة، وأن يرتبط تقييم الأداء بالوظائف الإدارية الأخرى.

¹ الكرخي، مجيد جعفر، (2014)م، "تقويم الأداء في الوحدات الاقتصادية باستخدام النسب المالية"، دار المناهج للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، ص: 32.

² عبد الغني، دادن، (2006)م، "قراءة في الأداء المالي والقيمة في المؤسسات الاقتصادية"، مجلة الباحث، العدد: 4، الجزائر، ص: 41.

³ شعوبي، محمود فوزي، والتجاني، إلهام، "تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية: دراسة حالة البنك الوطني الجزائري والقرض الشعبي الجزائري للفترة 2005-2011"، أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد: 17، حزيران، الجزائر، 2015م، ص: 32.

⁴ فيلال، عبد الحكيم، (2015)م، "تقييم أداء البنوك الإسلامية: دراسة حالة البنك الإنماء السعودي"، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، الجزائر، ص: 15.

⁵ أبو عون، راند خالد، (2017)م، "التكامل بين بطاقة الأداء المتوازن والقياس المرجعي وأثره في تقييم كفاءة الأداء المالي: دراسة حالة على البنك العربي الإسلامي الدولي"، رسالة ماجستير في المحاسبة، كلية الدراسات العليا، جامعة الزرقاء، الأردن، ص: 30.

⁶ زيود، لطيف، الأمين، ماهر، المهندس، منيرة، (2005)م، مرجع سابق، ص: 181-182.

- (2) تمتع الأهداف بالواقعية والموضوعية، والقدرة العالية للقائمين عليها بتحقيق نتائج إيجابية.
- (3) تمتع هذه العملية بالمرونة والقدرة على التطور الدائم لتتماشى مع التطورات والتغيرات الحاصلة في البنية الاقتصادية عموماً والنشاط المصرفي خصوصاً.

2. أهمية تقييم أداء المصارف الإسلامية

تتمثل أهمية الأداء في أنه يمكن المصرف من إدارة نشاطاته في الوقت المحدد، وضمان القدرة على البقاء والاستقرار وجودة الأداء والنمو والقيادة الرائدة للمصارف الأخرى، ويتم ذلك بتحقيق أهدافه بأفضل كفاءة ممكنة وتقليل الإنفاق وترشيد الطاقة البشرية في المصرف وتزويد جميع المستويات الإدارية بطرق قياس لتضمن قياس الأداء، وذلك لاكتشاف الانحرافات وتحفيز العاملين، وتسعى الإدارة إلى معالجة أي انحراف بأقصى سرعة، وإظهار جوانب الأداء غير الكمية التي من الصعب التعبير عنها بشكل كمي كالأداء الاجتماعي والتنظيمي،¹ كما تبرز أهمية تقييم الأداء من خلال ما سيأتي:²

أ. يعد من أهم الركائز التي تبنى عليها عملية المراقبة والضبط، فهو يساعد بصورة مباشرة على التعرف إلى المشكلات وحلها قبل أن تتعقد الأمور نتيجة الاستمرار في التنفيذ الخاطئ وتوجيه العمل.

ب. يساعد على اتخاذ القرارات السليمة والفعالة للمصرف سواء كانت متعلقة بالتطور أو الاستثمار أو إجراء بعض التغييرات الجوهرية، كما يساعد على وضع الاستراتيجيات التجارية (الخدمة، العملاء، التسويق والمنافسة) للمصرف.

ث. يظهر تقييم الأداء للمصرف المركز الاستراتيجي له ضمن البيئة القطاعية، ومن ثم تحديد الأولويات وحالات التغيير المطلوبة لتحسين مركزه الاستراتيجي.

ج. يقدم تقييم الأداء المالي صورة شاملة لمختلف المستويات عن أداء المصارف وتحديد دورها في الاقتصاد الوطني وآليات تعزيزه، بالإضافة إلى تبرير الحاجة إلى الموارد وتعزيز مبدأ المساءلة بناءً على أسس وأدلة علمية وموضوعية.³

¹ أبو عون، راند خالد، (2017)م، مرجع سابق، ص: 30.

² ميهوب، سماح، (2014)م، "أثر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على الأداء التجاري والمالي للمصارف الفرنسية: حالة نشاط البنك عن بعد"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة، الجزائر، ص: 24.

³ مفتاح، حسن، (2018)م، مرجع سابق، ص: 118.

إن التوسع في حجم أنشطة المصارف الإسلامية واستقطابها للعديد من المتعاملين واستخدامها للعديد من وسائل الاستثمار يتطلب تحليل وتقييم أداء تلك الوسائل، فالقوائم المالية لوحدها لا تمكن إدارة المصرف من رقابة الأداء إلا بعد صياغتها على شكل مؤشرات ذات دلالة معينة، ولا سيما بأن هناك عدة جهات تهتم بهذا التقييم،¹ لذلك لا بد من ذكر عناصر أهمية تقييم وسائل الاستثمار في المصارف الإسلامية مرتبةً على النحو الآتي:²

أ. معرفة مدى تلبية وسائل الاستثمار لاحتياجات العملاء، فإذا كانت الصيغة تلبى تلك الاحتياجات فعلى المصرف التوسع في تقديمها والعكس صحيح.

ب. معرفة مخاطر هذه الصيغة: هل هي مخاطر عالية أو متوسطة أو منخفضة.

ت. معرفة مدى تليبيتها لاحتياجات المصرف: من خلال معرفة فيما إذا كانت هذه الصيغة تحقق عائداً مناسباً أم لا في ضوء مخاطر التطبيق.

ث. معرفة مشكلات ومعوقات تطبيق هذه الصيغة.

ج. معرفة مدى منافستها للصيغ التقليدية المقدمة.

وبشكل عام يمكن حصر أهمية تقييم الأداء للمصارف الإسلامية في أنه يلقي الضوء على الجوانب الآتية:³

أ. تقييم سيولة المصرف: تقييم القدرة المالية للمصرف الإسلامي على مقابلة التزاماته عند استحقاقها.

ب. تقييم توظيفات الأموال: مدى كفاءة المصرف الإسلامي في توزيع موارده المالية توزيعاً مناسباً وتوظيفها في مختلف المجالات.

ت. تقييم الأمان: قدرة المصرف الإسلامي على حماية وتأمين أموال المودعين من خلال تدعيم حقوق الملكية لمواجهة الخسائر التشغيلية التي يتوقع حدوثها مستقبلاً.

¹ عاصي، أمارة، (2010)م، مرجع سابق، ص: 177.
² عبد المولى، ناصر خليفة، والصيرفي، محمد، (2010)م، "البنوك الإسلامية المفهوم الإداري والمحاسبي"، السحاب للنشر والتوزيع، ص: 77-78.

³ السبعراوي، مشتاق محمود، وعبد الرحمن، تانيا قادر، (2011)م، "تقييم أداء المصارف الإسلامية باستخدام التحليل المالي المركب: دراسة مقارنة لأداء المصرف الإسلامي العراقي والمصرف الإسلامي الأردني للمدة بين 2000-2008"، مجلة جامعة كركوك للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد: 1، العدد: 2، العراق، ص: 157.

ث. تقييم هيكل رأس المال: تهدف إلى معرفة مدى تحقيق المصرف الإسلامي للتوازن بين مصادر التمويل الداخلية والخارجية من خلال دراسة الهيكل المالي للمصرف.

ج. تقييم نمو حجم الودائع: تهدف إلى معرفة التطور النسبي لودائع المصارف الإسلامية.

ح. تقييم ربحية المصرف: تهدف إلى تحسين الربحية وتعظيم قيمة المصرف وأرباح المساهمين.

ثالثاً: محددات تقييم الأداء المصرفي ومجالاته

تؤثر المحددات على تقييم أداء المصارف الإسلامية في بلدين مختلفين مع استخدام النموذج نفسه والنسب المالية نفسها في قياس الأداء كما في دراسة (Turan, Öndeş & others)،¹ لذلك سيتم في هذا القسم دراسة مجموعة العوامل التي تؤثر في تقييم الأداء المصرفي والتي تتضمن محددات الأداء المصرفي بشكل عام ومحددات تقييم الأداء من جهة القائم بعملية التقييم والمحددات الخاصة بتقييم أداء المصارف الإسلامية، وهذه العوامل تؤثر في الأداء وعملية التقييم إما بشكل إيجابي أو سلبي. لذلك ينبغي على المصرف الإسلامي معرفة هذه المحددات وتأثيراتها من أجل تحديد المجالات المتعددة التي يجب تقييم أدائها، وهذه المجالات تختلف من مصرف لآخر حسب طبيعة نشاطه ونظرة الإدارة العليا لها وتطلعات وتوجهات الأطراف المهتمة بأداء المصرف.

1. محددات تقييم الأداء المصرفي

هي مجموعة العوامل التي يتأثر بها الأداء المصرفي؛ وبالتالي تؤثر في عملية تقييم الأداء، وهذه العوامل تنقسم إلى مجموعتين هما:²

1.1 العوامل الداخلية (العوامل التنظيمية):

هي عوامل خاصة بالمصرف نفسه، وتؤثر في أداء المصرف، ولكن يمكن التحكم بها والسيطرة عليها بما يعظم العائد ويقلل التكاليف، وهي:

أ. حجم الأعمال: إن حجم الموارد التي يمتلكها المصرف وطبيعة تراكيبها وحركتها تمثل عوامل مهمة وذات تأثير كبير في تحديد كفاءة وإنتاجية الأنشطة المصرفية، فكلما ازداد حجم هذه الموارد،

¹ Turan, Öndeş, & AlMabrok, Ahmid, & Abdullah, Faraj, (2019), "Financial Performance of Islamic Banks in Turkey and the United Kingdom: A Comparative Study ", Eroupean Scientific Journal, VL: 15 (4), European Scientific Institute, P: 87-104.

² الحسيني، فلاح حسن، والدوري، مؤيد عبد الرحمن، (2000م)، "إدارة البنوك مدخل كمي واستراتيجي معاصر"، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، ص: 229-231.

وانخفضت التكاليف الإجمالية لها، وقلت كمية المسحوبات منها، ساعد ذلك على رفع الطاقة التشغيلية المتاحة في المصرف الأمر الذي يسهم في تحسين إنتاجيته المصرف وربحيته.

ب. التكنولوجيا المستخدمة: أساليب مستخدمة في إنجاز العمل المصرفي ودرجة الأتمتة في العمل، وكلما ازداد استخدامها أدى ذلك إلى رفع جودة الخدمات المصرفية وتخفيض التكلفة وزيادة الربحية. حيث إنّ التغير التكنولوجي أصبح أداة قوية تستطيع المصارف من خلالها مواجهة المنافسة محلياً ودولياً وخاصة عندما أصبح العمل 24 ساعة.¹

ت. الكفاءة الإدارية: كفاءة الإدارة في اتخاذ القرارات وتحقيق الانسجام في العلاقات داخل المصرف ودفع فريق العمل للتعامل مع الأطراف الخارجية بما يعكس جودة الخدمات والسمعة الحسنة.

2.1 العوامل البيئية:

هي عوامل خارجية تواجه المصرف فتؤثر في الأداء المصرفي، وتقوم الإدارة بتوقع النتائج المستقبلية لهذه المتغيرات ومحاولة وضع الخطط لمواجهة تأثيرها، وهي:

- أ. الظروف السياسية للبلد الذي يقيم فيه المصرف والقوانين النازمة للعمل المصرفي في هذا البلد.
 - ب. طبيعة النظام الاقتصادي والمناخ الاستثماري والموارد والفرص الاستثمارية المتاحة في البلد.
 - ت. العادات والوعي والثقافة المؤثرة على قرار الأفراد بالتعامل مع الأنشطة والخدمات المصرفية.
- وأضاف باحث آخر إلى محددات الأداء المصرفي العوامل الخاصة بالمصرف والعامل الخاص بالصناعة وعوامل الاقتصاد الكلي، وهذه العوامل:²

3.1 العوامل الخاصة بالمصرف

- أ. الحجم: وجدت بعض الدراسات بأن تأثير الحجم على أداء المصرف هو تأثير إيجابي من خلال الاستفادة من وفورات الحجم وزيادة الكفاءة التشغيلية، وعلى العكس وجدت دراسات أخرى بأن المصارف الأصغر حجماً تستفيد من وفورات الحجم بينما لا تستفيد منها المصارف الأكبر.

¹ الشلبي، مطيع، (2008م)، "المصارف الخاصة التقليدية وأضواء على التجربة السورية"، بحث غير منشور، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، سورية، ص: 10.

² Coskan, Ali, & Georgievski, Bojan, & Anton, Roger, (2018), "Determinants of Financial Performance of Banks in Central and Eastern Europe", Business and Economic Horizons Journal, Vol: 14, Issue: 3, Prague Development Center, <https://www.researchgate.net/publication/325290082>, January, 2018, P: 517- 519.

ب. الودائع: تمت دراسة تأثير الودائع على أداء المصارف من خلال الطريقة المتبعة في قياس الودائع:

1. نسبة إجمالي الودائع إلى إجمالي الموجودات: ارتفاعها يؤدي إلى زيادة فرص المصرف في تحقيق الربح من خلال زيادة أنشطته المدرة للدخل وحسب قدرة المصرف على توليد أصول مدرة للدخل.

2. نمو الودائع المصرفية: إن تأثير نمو الودائع على الأداء هو تأثير غير واضح، وفروقات القطع الأجنبي دور في تضليل الأداء الفعلي عندما يكون النمو الكبير في الودائع ليس نمواً واقعياً بل هو ارتفاع ناجم بشكل رئيس عن الارتفاع الحاصل في أسعار الصرف وما نجم عنه من إعادة تقييم لودائع العملاء بالقطع الأجنبي لهذه المصارف.¹

3. حساب اللوغاريتم الطبيعي لإجمالي الودائع: يكون تأثير هذه النسبة على الأداء إيجابياً.

ت. مزيج الأعمال وتنويعها: يوجد تأثير إيجابي للتوسع والتنويع في عرض المنتجات على أداء المصرف، وتم استخدام نسبة الدخل التشغيلي الآخر (الإيرادات من جميع الأنشطة التشغيلية الأخرى التي لا تتعلق بالأنشطة الرئيسية للمصرف) إلى متوسط إجمالي الأصول للوقوف على آثار النشاط خارج الميزانية على أداء المصرف.

4.1 عامل خاص بالصناعة إن نسبة التركيز التي تقيس نسبة إجمالي أصول الصناعة التي يسيطر عليها أكبر ثلاثة مصارف تؤدي إلى تأثير إيجابي على أداء المصرف، ولكن إذا كان التركيز نتيجة المنافسة فسيؤدي إلى تأثير سلبي.

5.1 عوامل الاقتصاد الكلي يمكن لتقلبات الاقتصاد الكلي والمعروفة باسم تأثيرات دورة الأعمال أن تؤثر في الأداء ومنها متغير فترات الركود والنشاط الاقتصادي والتضخم والأزمة المالية.

6.1 محددات تقييم الأداء من جهة القائم بعملية التقييم: إن القائم بعملية التقييم قد يواجه مشكلات وصعوبات قد تؤثر على نتائج مهمته في تقييم الاداء، ومنها الآتي:²

أ. اختلاف المعايير القانونية والمحاسبية لترتيب البيانات المالية بين المصارف.

ب. ممارسة قدر كبير من التحفظ من طرف مديري المصارف في تقاريرهم وبياناتهم.

¹ العمار، رضوان وليد، وصوفان، دينا، (2015)م، "واقع المصارف الإسلامية العاملة في سورية في ظل الأزمة الراهنة خلال الفترة 2011-2014"، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، مجلد: 37، العدد: 6، سورية، ص: 338، 342.

² قريشي، الجموعي، (2004)م، مرجع سابق، ص: 90.

ت. تزايد النشاطات خارج الميزانية والتي كثيراً ما تشكل مجالاً لعدم التحكم والسيطرة.

وأضاف بعضهم:¹

ج. عدم وجود معدلات ومعايير واضحة ودقيقة تساعد على مقارنة الأداء الفعلي بالأداء المخطط.

ح. عدم كفاءة نماذج التقييم.

خ. قلة المتابعة من طرف الجهات التي تضع نظام التقييم.

7.1 محدّدات خاصّة بتقييم أداء المصارف الإسلامية:²

أ. إن استخدام معايير تقييم أداء المصارف التقليدية في تقييم أداء المصارف الإسلامية هو من أهم المحددات التي تؤثر في عملية التقييم.

ب. عدم وجود معايير خاصة لتقييم الأداء في المصارف الإسلامية تتفق مع طبيعتها ومتعارف عليها، وإنما يوجد دراسات وأبحاث وجهود فردية.

ت. عدم وجود معايير قياسية للصناعة المصرفية الإسلامية ذات مواصفات واشتراطات متعارف عليها بين العاملين في مجال المصارف الإسلامية.

ث. عدم وجود أفراد مؤهلين للقيام بعملية تقييم أداء المصارف الإسلامية.

ج. عدم وجود جهة مسؤولة عن التقييم وتقع هذه المسؤولية على عاتق الإدارة العليا بالمصرف للتعرف إلى مدى تحقيقها لأهدافها المحددة مسبقاً ودون مقارنة ذلك بالمصارف الأخرى.

للتغلب على المحددات الخاصة بتقييم أداء المصارف الإسلامية فقد تم اقتراح أن تتضافر الجهود المبذولة من المؤسسات الدولية المسؤولة عن المصارف الإسلامية في إصدار معايير لتقييم أداء الصناعة المصرفية الإسلامية مع توفير البيانات والمعلومات التي تمكن من إعداد مؤشرات قياسية وتقييم الأداء ووسائل الاستثمار.³

¹ مسعودي، سناء، (2015)م، "تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية: دراسة حالة وكالتي BNA و CPA بالوادي للفترة 2009-2012"، رسالة ماجستير، جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي، الجزائر، ص: 33.

² البلتاجي، محمد، (2014)، "تقويم أداء المصارف الإسلامية"، المعهد المصرفي، مؤسسة النقد السعودي، المؤتمر الدولي السادس عن الاقتصاد الإسلامي والبنوك الإسلامية، جاكارتا، اندونيسيا، موقع الدكتور محمد البلتاجي للمصارف الإسلامية، 29 نيسان 2014م، ص: 6-9.

³ عبد المولى، ناصر خليفة، والصيرفي، محمد، (2010)م، مرجع سابق، ص: 79.

2. مجالات تقييم الأداء المصرفي

تتمثل مجالات تقييم الأداء المصرفي في السياسات التي تتخذها المصارف لتقدير مدى تحقيق الإدارات المختلفة ومراكز المسؤولية للأهداف المرسومة، والوقوف على الانحرافات وتحديد أسبابها، وآليات التصحيح المناسبة، والحيلولة دون وقوعها مستقبلاً، وتشمل مجالات تقييم الأداء في المصارف الإسلامية المجالات الآتية:¹

1.2 تقييم أداء المصرف كوسيط مالي:

يشمل هذا المجال تقييم الأداء لنشاط المصرف من حيث كفاءة المصرف الإسلامي في تجميع الموارد واستخداماتها، وذلك لأن الكفاءة تعد أحد شقي تقييم الأداء، ويتضمن ما يأتي:

1.1.2 تقييم كفاءة أداء المصرف الإسلامي في تجميع الأموال:

يتم تقييم كفاءة المصرف في هذا المجال من خلال المعايير الآتية:

- أ. مدى قيام المصرف بدعم موارده الذاتية خلال الفترة محل التقييم.
- ب. مدى مساهمة المصرف في تجميع الودائع التي تشكل أهم الموارد.
- ت. مدى مساهمة المصرف في تجميع مدخرات الأفراد.
- ث. مدى نشاط المصرف في نشر الوعي الادخاري واجتذاب عملاء جدد مع المحافظة على المدخرين الحاليين وعلى مدى الانتظام في الادخار.

2.1.2 تقييم كفاءة أداء المصرف الإسلامي في استخدام الأموال:

يتم الحكم على كفاءة المصرف في هذا المجال من خلال المعايير الآتية:

- أ. مدى التغير في اتجاه البنود التي تمثل استخدامات وتوظيفات الأموال في المصرف.
- ب. نسبة كل نوع من الأنشطة المصرفية إلى مجموع أنشطة المصرف.
- ت. مدة كفاءة المصرف في تحقيق أهدافه الأساسية المتمثلة في:

(1) تحقيق أكبر عائد ممكن.

(2) المحافظة على السيولة وسلامة المركز المالي.

¹ الحمد، سليمان، (2005)م، "تقييم كفاءة المصارف التجارية في إدارة التدفقات النقدية"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة حلب، سورية، ص: 84-86.

(3) تخفيض حجم المخاطر إلى أدنى حد ممكن.

2.2 تقييم أداء المصرف الإسلامي كوحدة إنتاجية:

يتناول التقييم في هذا المجال نشاط المصرف كنشاط إنتاجي يُحقّق العائد من العمليات والأنشطة والتي يمارسها، ويتم التقييم في هذا المجال من خلال المعايير الآتية:

- أ. مدى كفاءة المصرف في تأدية أنشطته المتعلقة بمكونات العملية الإنتاجية في المصرف.
- ب. مدى كفاءة المصرف في استخدام مدخلاته باستخدام نسبة المخرجات لمختلف المدخلات.
- ت. معدلات الاستثمار المباشر والاستثمار في المشروعات الإنتاجية.
- ث. مدى مساهمة المصرف في توليد المدخرات.

3.2 تقييم أداء المصرف الإسلامي من حيث الرقابة على العاملين ومراجعة الأعمال:

تقتضي طبيعة العمل المصرفي السرعة في العمليات مما يتطلب تفويض السلطة للمستويات الدنيا من العاملين، لذلك فإن إدارة المصرف تستخدم الرقابة كخطّ دفاع في توجيه العاملين بالاتجاه الذي يُحقّق السياسات المصرفية التي تتبناها.

المبحث الثاني: أسس ومعايير تقييم أداء المصارف الإسلامية

يعبر تقييم الأداء عن مجموعة من الإجراءات التي تقارن بها النتائج المحققة للنشاط بأهدافه المقررة بهدف بيان مدى انسجام تلك النتائج مع الأهداف المحددة لتقدير مستوى فعالية الأداء، كما يقارن عناصر مدخلات النشاط بمخرجاته للتأكد من أن أداء النشاط المصرفي قد تم بدرجة عالية من الكفاءة،¹ لذلك سيتم في هذا المبحث دراسة القواعد اللازمة لعملية تقييم الأداء المصرفي وكذلك الأساليب المستخدمة في عملية التقييم.

أولاً: أسس تقييم أداء المصارف الإسلامية

لا بد لعملية تقييم الأداء المصرفي أن تستند إلى مجموعة من القواعد، وذلك حتى تكون عملية تقييم الأداء في المصارف عملية شاملة ومتكاملة تغطي كل النشاطات والأقسام التابعة للمصرف ولأجل أن يكون هناك إدراك ووعي بهذه العملية، لذلك سيتم في هذا القسم دراسة أسس تقييم الأداء المالي.

1. أسس تقييم الأداء المصرفي الإسلامي

تستند عملية تقييم الأداء على عدة قواعد أساسية تتلخص بالآتي:²

1.1 تحديد الأهداف:

إن إجراء تقييم أداء أية مؤسسة مصرفية يقتضي التعرف إلى الأهداف التي نريد تحقيقها والتي يتعين تحديدها بشكل واضح ودقيق، مستعينين بالأرقام والنسب والتوصيف الملائم، كالربحية والقيمة المضافة المطلوب تحقيقها وحجم ونوع السلع والخدمات التي تنتجها وغير ذلك.

إن الوحدة الاقتصادية لا يتوقف دورها حين رسم السياسات على الهدف العام لنشاطها، بل يجب أن تتوسع لتشمل الأهداف التفصيلية لها، والتي يمكن تصنيفها إلى أهداف قصيرة الأمد وبعيدة

¹ زيود، لطيف، الأمين، ماهر، المهندس، منيرة، "تقويم أداء المصارف باستخدام أدوات التحليل المالي دراسة ميدانية للمصرف الصناعي السوري"، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 27، العدد 4، 2005م، ص 181.

² انظر في:

- الكرخي، مجيد جعفر، (2014م)، مرجع سابق، ص: 37.
- جميل، سنان زهير، وسعيد، سوسن أحمد، (2007م)، مرجع سابق، ص: 119.
- دزابت، خديجة، ومبروكة، معطالله، (2013م)، مرجع سابق، ص: 13.
- العامري، زهرة، والركابي، السيد خلف، (2007م)، "أهمية النسب المالية في تقويم الأداء: دراسة ميدانية في شركة المشاريع النفطية"، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد: 63، العراق، ص: 126.

الأمد وأهداف رئيسة وأهداف فرعية لتغطي كل قسم، ويجب أن تكون الأهداف معروفة ومفهومة للعاملين في المصرف ولكل ذي شأن بنشاط المصرف.

ويمكن لعملية تقييم الأداء للمصرف أن تتناول المدخل المالي لتقييم الأداء، ومدخل أصحاب المصالح لتقييم الأداء ومدخل قواعد المقارنة لتقييم الأداء، ويعرّف كل مدخل كما يأتي:¹

المدخل المالي لتقييم الأداء: يوضح عملية تقييم الأداء من جانب التطورات المالية للأداء والتي تظهر في القوائم المالية للمصرف باستخدام التحليل المالي للكشف عن نواحي الضعف أو القوة في الأداء.

مدخل أصحاب المصالح لتقييم الأداء: يقوم على مدى قدرة المصرف على تقليل التعارض بين وجهات نظر أصحاب المصالح حول أهداف المصارف الإسلامية ما بين تحقيق الهدف الاجتماعي وهدف تحقيق الربح من خلال أداء يوازن بين احتياجات المستفيدين ومصالحهم.²

مدخل قواعد المقارنة لتقييم الأداء: يتم في هذا المدخل تقييم أداء المصارف من خلال مقارنة أداء المصرف مع أداء مصارف أخرى تمتاز بالأداء السليم والمتطور مما يجعلها نموذجاً للمقارنة.

2.1 وضع الخطة الإنتاجية:

بعد استكمال تحديد أهداف المنشأة لا بد من وضع خطة متكاملة لإنجاز تلك الأهداف، توضح فيها الموارد المالية والبشرية المتاحة للمصرف، وتحديد مصادرها وكيفية الحصول عليها، والأساليب الفنية والإدارية والتنظيمية التي تتبعها في إدارة واستخدام هذه الموارد، وطبيعة الإنتاج وكيفية التسويق ونوع التقنية المستخدمة وأساليب إعداد القوى العاملة وتدريبهم.

قد يتطلب لوضع الخطة الإنتاجية وضع خطط مساندة للخطة العامة، تمثل كل منها نشاطاً فرعياً في المصرف على أن يجري إعدادها في ضوء الأهداف العامة، مع مراعاة درجة عالية من التنسيق والتكامل بينها، وأن يسهم العاملون في وضعها، وأن تكون واضحة ومفهومة بالنسبة إليهم لأنهم المكلفون بإنجازها وأنّ جهدهم هذا خاضع للمتابعة والرقابة.

¹ بشناق، زاهر صبحي، (2011م)، مرجع سابق، ص: 26-27.

² Ahmad, Ishfaq, & Nawaz, Muhammad, & Danish, Rizwan, & Usama, Ahmad, & Shaukat, Muhammad Zeeshan, (2017), "Objective of Islamic Banks: A Missive from Mission Statements and Stakeholder' Perceptions", Journal of Islamic Accounting and Business Research, Vol.8, Issue.3, Emerald Publishing Limited, P: 299.

3.1 تحديد مراكز المسؤولية:

يعد تحديد مراكز المسؤولية من الأمور التي تؤثر في موضوعية النتائج العملية لتقييم الأداء، ويتيح المحاسبة عن الانحرافات وحصرها في أجزاء معينة.

تتطلب عملية تقييم الأداء ضرورة تحديد مراكز المسؤولية المختلفة، والتي تتمثل في الوحدات التنظيمية المختصة بأداء نشاط معين، ولها اتخاذ القرارات الكفيلة بتنفيذ هذا النشاط وفي حدود الموارد الموضوعة تحت تصرفها.

كما تتطلب عملية تقييم الأداء إيضاح اختصاصات كل مراكز المسؤولية، ونوع العلاقات التنظيمية التي تربط هذه المراكز ببعضها البعض، ومدى تأثير نشاط كل مركز على أنشطة المراكز الأخرى.

4.1 تحديد معايير ومؤشرات واضحة للأداء:

تعد خطوة تحديد المعايير من أهم الجوانب في عملية التقييم سواءً على مستوى تقييم أداء المصرف بأكمله أو تقييم الأداء على مستوى مراكز المسؤولية.

تعتمد عملية تقييم الأداء على عدة أدوات للقياس تعرف بالمعايير والمؤشرات، وعندما تتعدد المعايير والمؤشرات المتاحة فيجب انتقاء المعايير والمؤشرات المناسبة لمستوى الأداء.

5.1 توفر جهاز مناسب للرقابة على التنفيذ:

تتطلب عملية تقييم الأداء ضرورة توافر جهاز للرقابة، يختص بمتابعة ومراقبة التنفيذ الفعلي وتسجيل النتائج لاستخدامها في الأغراض الإدارية، ويستمد جهاز الرقابة أهميته من الارتباط الوثيق بين فعالية الرقابة ومدى دقة البيانات المسجلة.

6.1 تصميم نظام معلومات لمتابعة وحصر البيانات المتعلقة بالأداء الفعلي:

إن نجاح أي عمل يتطلب ضرورة توافر نظام معلومات يؤدي إلى انسياب المعلومات والبيانات، ولنجاح عملية تقييم الأداء يتطلب الأمر وجود نظام للمعلومات يعمل على تجميع البيانات المتعلقة بنتائج التنفيذ الفعلي حتى يمكن استخدامها كمدخلات للدراسة، والتحليل لغرض الوصول إلى النتائج المتعلقة بتقييم أعمال المصرف وإدارة التقرير الخاص بذلك.

7.1 تحديد الجهة المسؤولة عن تقييم الأداء:

هناك أكثر من جهة مسؤولة عن تقييم الأداء، فقد تكون الجهاز الإداري داخل المصرف أو المصرف المركزي أو سوق الأوراق المالية أو جميعهم معاً طالما أنه لا يوجد تعارض بين أهداف هذه الجهات.

ثانياً: المعايير والنماذج المستخدمة في تقييم أداء المصارف الإسلامية:

تتعدد الأساليب التي يتم من خلالها تقييم أداء المصارف فمنها: الأساليب التقليدية والنظام الموحد لترتيب المصارف وبعض الأساليب الحديثة، وبعض النماذج المقترحة من قبل باحثين في مجال المصارف الإسلامية، وهذا ما سيتم دراسته في هذا القسم.

1. الأساليب التقليدية لتقييم أداء المصارف:

تتمثل أهم الأساليب التقليدية المستخدمة في أسلوبين هما: تحليل القوائم المالية واستخدام النسب المالية:

1.1 تحليل القوائم المالية في المصارف:

يقوم تحليل القوائم المالية على التعرف إلى النسبة التي يُمثلها بندٌ معيّن ضمن مجموعةٍ كليةٍ أو مجموعةٍ فرعيةٍ، ويتضمن هذا التحليل أسلوبين هما:

1.1.1 التحليل العمودي للمقارنة مع المصارف الأخرى: يشمل إعداد القوائم المالية ذات الحجم الموحد، ويهدف إلى التغلب على مشكلة الحجم في عملية مقارنة قائمة المركز المالي وقائمة الدخل بين عدة مصارف، ويتم ذلك بإعطاء أوزان لأحد العناصر أو لكل العناصر التي تُشكّل مجموعةً معيّنةً من القائمة أو بقياس الأهمية النسبية للمجموعات الفرعية التي تشكل مجموعةً من هذه القائمة.

2.1.1 التحليل الأفقي لمقارنة تطوّر البيانات عبر الزمن: يشمل إعداد قوائم الاتجاهات الزمنية، ويهدف إلى تحديد اتجاه التغيرات في البيانات المالية عبر الزمن، ويتطلب الحصول على بيانات مالية لعدة سنوات أو فترات متعاقبة، ويتم التحليل باختيار وتحديد سنة أساس يكون فيها أداء المصرف طبيعياً ولم يتعرّض خلالها إلى عوامل سلبية أو حقّق خلالها نتائج مالية غير عادية، ثم إعطاء سنة

¹ بوليحة، الطبيب، وبو جمعة، عمر، (2016)م، "تقييم الأداء المالي للبنوك الإسلامية: دراسة تطبيقية على مجموعة من البنوك الإسلامية للفترة 2009-2013"، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد: 14، السداسي الأول، إصدار مخبر العولمة واقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة حسينة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، ص: 4-5.

الأساس نسبة 100%، ثم يتم نسبة أرقام العنصر نفسه للسنوات التالية والسابقة لسنة الأساس إلى قيمة العنصر نفسه في سنة الأساس.

2.1 تقييم أداء المصارف باستخدام النسب المالية¹:

تشكّل النسب المالية أحد أبرز مجالات التحليل المالي التي تساعد على تحديد واضح لتقييم أداء المصرف من جوانب متعددة، وتحديد نواحي القوة والضعف في الأداء، والمساعدة في تقييم القوائم المالية، واستخلاص النتائج التي تُبنى عليها القرارات المختلفة، وتعرف النسبة على أنها مؤشر يستخدم لوصف علاقة رياضية مهمة توجد بين رقمين من الأرقام المتعلقة بالمصرف، وغالباً ما تكون من الأرقام المفصّل عنها في القوائم المالية أو التقارير المالية، حيث إنّ ربط هذه الأرقام وتركيبها على شكل نسب يمكن أن يؤدي إلى إعطاء صورة أكثر وضوحاً وتعبيراً، وعند اختيار النسب لا بد من مراعاة الآتي: ارتباط استخدام النسب بغرض الدراسة وغاياتها، تتميز بالبساطة والوضوح، منطقية وذات مدلول، قابلة للمقارنة، ومن مزايا استخدام تحليل النسب في تقييم الأداء:

- أ. تظهر المعلومات المالية ملخصة ومبسطة وفق علاقات ذات مغزى لمتّخذي القرارات.
- ب. تلقي الضوء على العلاقات المتداخلة بين الحقائق والأرقام لقطاعات مُعيّنة من الأعمال.
- ث. تقديم المعلومات الضرورية للإدارة للقيام بأفعال ضرورية لتسيير المنشأة.
- ج. تميز بين الأنشطة المربحة وغير المربحة وتُركّز عليها وتقوم بالأفعال التي تُحسّن من الكفاءة.
- ح. يستخدم كأحد المعايير أو المقاييس الفعّالة لضبط الأداء والعمليات.
- خ. يستخدم لتقليل فجوة المعلومات بين الإدارة والأطراف الأخرى.

ويعد استخدام النسب المالية (المؤشرات المالية) من أكثر أساليب تقييم الأداء استخداماً بسبب ما توفره من معلومات مالية تمثل جوهر العمل المصرفي، إلا أن هناك حدوداً تتطلّب الحرص والحذر عند استخدام هذا الأسلوب منها:

¹ حماده، رشا، ويوسف، علي، (2013)، "المدخل المعاصر للتحليل المالي ودوره في الأسواق المالية"، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، المركز العربي للتعريب والترجمة والتأليف والنشر، دمشق، سورية، ص: 91-92، 110-111.

أ. يكون استخدام التحليل المالي باستخدام النسب المالية أكثر نفعاً في المؤسسات الصغيرة بالمقارنة مع المؤسسات الكبيرة المتعددة الأقسام والأنشطة.

ب. يساهم التّضخّم في تشويه بيانات القوائم المالية، وهذا التشويه سينعكس على الأرباح، لذلك فإن التحليل عبر الزمن أو المقارنة مع المؤسسات الأخرى يجب أن يخضع لعملية تفسير دقيقة، تأخذ بالاعتبار الجوانب الموضوعية للحالة.

ت. استخدام أساليب تجعل القوائم المالية تبدو في وضع أفضل من خلال ممارسات إدارة الأرباح.

ث. تؤدي تغييرات السياسات المحاسبية المتبعة على القوائم المالية إلى التأثير في مصداقية نتائج التحليل، فقد تكون الفروق بين النسب المقارنة ناتجة عن اختلاف السياسات المحاسبية أكثر من كونها ناتجة عن اختلاف في الأداء.

تكمن أهمية النسب المالية من وجهة نظر مستخدمي البيانات المالية وفقاً للأغراض التي ستستخدم فيها، وعلى هذا الأساس يمكن تصنيف النسب المالية حسب الأغراض المستخدمة فيها إلى مجموعات رئيسية،¹ ومن بين هذه النسب المستخدمة في المصارف الإسلامية نذكر الآتي:

1.2.1 نسب السيولة:²

تقيس قدرة المصرف على تغطية التزاماته قصيرة الأجل باستخدام مجموعة من الموجودات التي تتحول إلى نقدية بسرعة، ولها بعدان: الأول الوقت اللازم لتحويل الموجودات إلى نقد، والثاني إمكانية تحقيق القيمة الفعلية الناتجة عن التحويل،³ وتتكون السيولة في المصارف الإسلامية من:

أ. السيولة النقدية: النقود بالعملة الوطنية والعملات الأجنبية المختلفة الموجودة في المصرف، وأرصدة المصرف لدى المصرف المركزي والمصارف الإسلامية، والأوراق التجارية تحت التحصيل مثل: الكمبيالات والشيكات وما في حكمها، لتلبية طلبات السحب العادية والطارئة.

¹ شنوف، شعيب، (2012)م، "التحليل المالي الحديث طبقاً للمعايير الدولية للإبلاغ المالي"، الطبعة الأولى، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ص: 45.

² الشلبي، مطيع، (2020)م، "أثر تغير سعر الصرف في سيولة المصارف الإسلامية: دراسة حالة بنك البركة سورية"، مجلة جامعة البعث، العدد: 42، سورية، ص: 18-19.

³ الناصر، بانه وليد، (2012)م، "تقييم الأداء المالي للمصارف الخاصة في سورية"، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد، جامعة حلب، سورية، ص: 25.

ب. السيولة شبه النقدية: موجودات يمكن تحويلها بسهولة وخلال فترة قصيرة إلى سيولة مثل الأوراق التجارية (كمبيالات وسندات) المستحقة الأداء، والأوراق المالية (الأسهم والصكوك الاستثمارية).

ومن أهم مؤشرات السيولة:

أ. نسبة إجمالي النقدية / إجمالي الودائع: تقيس إمكانية المصرف الإسلامي في رد الودائع من خلال النقدية المتاحة لديه، والتي يمكنه السيطرة عليها بصورة مباشرة، حيث إن:

إجمالي النقدية = النقد بخزينة المصرف + النقد بالمصارف الأخرى + النقد بالمصرف المركزي.

إجمالي الودائع = الودائع الجارية + الودائع الادخارية + الودائع الاستثمارية.

ب. نسبة إجمالي الموجودات السائلة / إجمالي الودائع: تقيس مدى إمكانية المصرف على ردّ الودائع من قبل المودعين، حيث إن:

إجمالي الموجودات السائلة = النقدية + شبه النقدية.

ت. نسبة الموجودات السائلة / إجمالي الالتزامات: تقيس قدرة المصرف على سداد التزاماته المختلفة من قبل الأطراف المتعددة خارج المصرف سواءً كانت هذه الالتزامات ودائع أو غيرها من الالتزامات، حيث إن:

إجمالي الالتزامات = الودائع + الالتزامات الأخرى.

ث. نسبة الأصول السائلة / أرصدة التمويل والاستثمار: توضّح هذه النسبة الأهمية النسبية للأصول السائلة مقارنة بأرصدة التمويل والاستثمار، بما يمكن المصرف من الوقوف على مدى مناسبة مجالات الاستخدام التي يمارسها، حيث إن:

إجمالي أرصدة التمويل والاستثمار = أرصدة المضاربة والمرا بحة والمشاركة والمتاجرة.

ج. نسبة الأصول السائلة / إجمالي الموجودات (السائلة + التمويل والاستثمار): توضّح هذه النسبة الأهمية النسبية للأصول السائلة بين مجموع الأصول الكلية للمصرف، بما يسهم في التعرّف على السيولة بالنسبة إلى بقية استخدامات المصرف المختلفة.

2.2.1 نسب الربحية:

تُعبّر نسب الربحية عن كفاءة وفاعلية أداء المصرف في توليد الأرباح وتعظيم الربحية المتحققة من النشاط التشغيلي للمصرف، وتعد مؤشراً دقيقاً على تحقيق الهدف الذي يبرر استمرار الحياة الاقتصادية للمصرف.¹

أ. **نسبة العائد / رصيد أصحاب حسابات الاستثمار المطلق:** تُوضّح هذه النسبة حصة الربح المتحقّق لأصحاب حسابات الاستثمار نتيجة توظيف المصرف لهذا النوع من الموارد،² حيث إنّ: $\text{العائد} = \text{صافي الربح بعد الضريبة}$.

ب. **نسبة العائد / إجمالي الموجودات:** توضّح هذه النسبة مدى جودة استخدام الإدارة للموجودات المختلفة في تحقيق الربح، وتُعبّر هذه النسبة عن كفاءة المصرف في توليد الأرباح.³

ت. **نسبة العائد / حقوق الملكية:** تشير هذه النسبة إلى ما يعود على المساهمين من أموالهم الموظفة في رأس مال المصرف، وتوضّح تفهّم مديري المصارف مدى جودة استخدامهم لحقوق الملكية في تحقيق الربح،⁴ حيث إنّ: $\text{حقوق الملكية} = \text{رأس المال} + \text{الاحتياطات} + \text{الأرباح المحتجزة}$.

ث. **نسبة العائد / إجمالي الموارد المتاحة:** توضّح هذه النسبة كفاءة المصرف في تحقيق العائد الملائم من استثمار الموارد المالية المتاحة للمصرف، حيث إنّ: $\text{الموارد المتاحة} = \text{حقوق الملكية} + \text{الودائع}$.

ج. **نسبة العائد على حسابات الاستثمار المطلق / الدخل التشغيلي:**⁵ توضّح هذه النسبة الأهمية النسبية لنصيب أصحاب الودائع الاستثمارية من الدخل المشترك القابل للتوزيع بعد تنزيل احتياطي الاستثمار بالنسبة إلى الدخل التشغيلي للمصرف، بما يسهم في التعرف إلى بعض الوسائل التي يستخدمها في استقطاب الإيداعات المناسبة للمصرف والحفاظ على استقرارها، حيث إنّ:

$\text{الدخل التشغيلي} = \text{حصة المصرف من الدخل المشترك بصفته مضارب ووكيل بالاستثمار ورب المال} + \text{دخل المصرف من استثماراته الذاتية من وكالات استثمارية وإيراد الإجارة وإيراد الصكوك}$

¹ الزبيدي، حمزة محمود، (2000)م، مرجع سابق، ص: 67.

² العمار، رضوان وليد، وصوفان، دينا، (2015)م، مرجع سابق، ص: 333-334.

³ Hamedian, Bahmanyar, (2013), "Financial Performance of Islamic Banks vs. Conventional Banks :The Case of Malaysia", Master thesis of Science in banking and finance, Eastern Mediterranean University, Gazimagusa, North Cyprus, January, p: 29.

⁴ Hamedian, Bahmanyar, (2013), Previous reference , p: 30.

⁵ العمار، رضوان، ومهنا، زينب، (2016)م، مرجع سابق، ص: 205، 215.

+ حصة المصرف من دخل الاستثمارات غير المدرجة في بيان المركز المالي بصفته وكيل بالاستثمار + صافي إيراد الرسوم والعمولات + الأرباح الناجمة عن التعامل بالعملات الأجنبية + أرباح ناتجة عن تقييم مركز القطع البنوي بالعملات الأجنبية + إيرادات تشغيلية أخرى.

ح. نسبة المصروفات / الإيرادات: ¹ توضّح ميزة المصرف النسبية في التحكم بالتكاليف للحصول على المزيد من العائد، مما يدل على الكفاءة الإنتاجية للمصاريف.²

خ. نسبة صافي العائد / إجمالي الودائع: تستخدم هذه النسبة في قياس كفاءة المصرف على توليد الأرباح من الودائع التي استطاع الحصول عليها، حيث: صافي العائد = صافي الربح - الضريبة.³

د. نسبة صافي الربح / إجمالي الإيرادات: ⁴ توضّح هذه النسبة الأهمية النسبية لصافي الربح التي حققها المصرف بعد الضريبة بالنسبة إلى إجمالي الإيرادات، مما يدل على كفاءة الأداء المالي للمصرف.

3.2.1 مؤشرات النشاط:

تعمل هذه النسب على قياس مدى كفاءة إدارة المصرف في إدارة الموجودات والالتزامات، فهي تقيس مدى كفاءتها في استخدام الموارد المتاحة وتوزعها في الأصول ومن ثم الكفاءة في استخدام تلك الموجودات وتحقيق الإيرادات.⁵ ومن هذه النسب ما يأتي:

أ. نسبة الإيرادات / الموجودات: ⁶ توضّح هذه النسبة مدى جودة استخدام الإدارة لإجمالي الموجودات المختلفة في تحقيق الإيرادات، مما يدل على كفاءة المصرف في توظيف موجوداته المختلفة في تحقيق الإيرادات.

¹ السخري، كريمة، (2017)م، "تقييم الأداء المالي للبنوك الإسلامية والبنوك التقليدية: دراسة مقارنة باستخدام النسب المالية لعينة من البنوك العاملة بالجزائر خلال الفترة 2010-2015م"، رسالة ماجستير، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، ص: 14.

² جمعة، خالد، والزعي، بشير، (2014)م، "أثر الميزتين النسبية والفاضلية على أداء البنوك التجارية الأردنية"، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، المجلد: 10، العدد: 4، الأردن، ص: 701.

³ بشناق، زاهر صبحي، (2011)م، مرجع سابق، ص: 35.

⁴ Airout, Rana, & Airout, Rula, (2017), "Evaluation of Financial Performance of Islamic Banks in Jordan (2001- 2010): A Comparative Study", International Journal of Economics and Finance, Vol. 9, No. 9, Published by Canadian Center of Science and Education, USA, P: 170.

⁵ حماده، رشا، ويوسف، علي، (2013)م، مرجع سابق، ص: 102.

⁶ Airout, Rana, & Airout, Rula, (2017), Previous reference, P: 172.

ب. نسبة التوظيفات الإجمالية / الموارد الإجمالية: توضح هذه النسبة حجم الأموال التي يقوم المصرف الإسلامي بتوظيفها من إجمالي موارده، وتعد هذه النسبة مؤشراً لسياسة المصرف في توظيف أمواله ودليلاً على كفاءة المصرف في توظيف الجزء الأكبر من موارده، حيث إن:

التوظيفات الإجمالية = إيداعات قصيرة الأجل وطويلة الأجل لدى المصارف + ذمم وأرصدة أنشطة تمويلية + الإجارة المنتهية بالتمليك + استثمارات في شركات تابعة وزميلة + موجودات مالية متوفرة للبيع وللمتاجرة + صناديق الاستثمار.

الموارد الإجمالية = الموارد الداخلية (حقوق الملكية) + الموارد الخارجية (الودائع).¹

ت. نسبة التوظيفات الإجمالية / إجمالي الودائع: توضح هذه النسبة نسبة الودائع المستثمرة، وزيادة هذه النسبة تدلّ على كفاءة تشغيلية أفضل للاستثمارات وبالتالي أداء أفضل، ولكن الزيادة المرتفعة لهذه النسبة قد تعرّض المصرف الإسلامي لمخاطرة انخفاض السيولة السريعة.²

4.2.1 مؤشرات السوق:

هي مؤشرات كمية في طبيعتها تبحث في تفسير بيانات الأسهم أو المؤشرات المالية للتنبؤ بتحركات السوق، وهي مجموعة فرعية من المؤشرات الفنية وتتألف عادة من الصيغ والنسب، وتساعد المستثمرين على قرارات الاستثمار أو التداول.³

أ. نسبة القيمة السوقية / القيمة الدفترية: توضح هذه النسبة أوضاع المصرف وتقييمه من قبل المستثمرين في السوق المالي، وكلما زادت هذه النسبة دلّ ذلك على كفاءة الإدارة المالية للمصرف في المساهمة في تعظيم القيمة السوقية للسهم الواحد، ودلّ على زيادة ثقة المستثمرين في المصرف، وهذه الزيادة تكون نتيجةً لنمو حقيقي في الأرباح أو نتيجة حصول المصرف على تصنيف جيد من قبل مؤسسات التصنيف الدولية، وإن كان غير ذلك فإن ارتفاع النسبة هو ارتفاع وهمي وغير مبرر، حيث إن:

¹ بيطار، منى، (2017)م، مرجع سابق، ص: 89، 95، 96.
² المومني، منذر طلال، والسروجي، عنان فتحي، "مقارنة أداء الإسلامية والتقليدية باستخدام النسب المالية للفترة 1992- 2001"، المنارة للبحوث والدراسات، المجلد: 13، العدد: 2، 2007م، ص: 131- 132.
³ https://www.investopedia.com/terms/m/market_indicators.asp, "Market Indicator", What are Market Indicators?

القيمة الدفترية للسهم = ناتج قسمة (حقوق الملكية على أساس الموجودات مطروحاً منها الالتزامات والتي تساوي قيمة صافي الأصول) على (عدد أسهم المصرف المصدرة).

القيمة السوقية للسهم = تعبر عن سعر السهم المتداول وفقاً لسوق الأوراق المالية¹.

ب. نسبة العائد على السهم / القيمة السوقية: توضح هذه النسبة قوة السهم في سوق الأوراق المالية، وكلما زادت هذه النسبة كان أداء المصرف في السوق أفضل².

ت. نسبة صافي الربح بعد الضريبة / عدد الأسهم: تسمى بنسبة عائد السهم العادي أو ربحية السهم، وتوضح حصة السهم من صافي الربح، وتعد مؤشراً مالياً مهماً لأنها تعكس شكل الأداء الذي مارسته إدارة المصرف لتعظيم مركز قوتها في السوق، فيكون الأداء إما قوياً أو متدهوراً³.

ث. نسبة السعر السوقي للسهم / ربحية السهم: توضح هذه النسبة سعر السهم الواحد إلى الربح لكل سهم، ولها دور مهم في اتخاذ القرارات الاستثمارية من قبل المستثمرين في السوق المالية، ويقصد بها عدد المرات التي يستلم بها المستثمر الربح لتبرير السعر المدفوع، أو المبلغ المستعد المستثمر لدفعه للسهم مقابل الأرباح المقرر عنها من قبل المصرف، لذا تسمى بنسبة مضاعف الربحية الذي يمثل حاصل قسمة سعر إغلاق السهم في نهاية الفترة على ربحية السهم الواحد للفترة نفسها⁴.

5.2.1 نسب كفاية رأس المال⁵:

تعرف كفاية رأس المال بمدى قدرة المصرف على امتصاص الخسائر التي تحدث نتيجة مختلف عمليات التمويل والاستثمار التي يقوم بها، وذلك عن طريق حق الملكية المتاح لأصحاب المصرف، ويمكن النظر إلى هذه النسب على أساس أنها قياس لمدى كفاية رأس المال، أي قياس فيما إذا كان رأس مال المصرف كافياً لدعم مخاطر الميزانية العامة، ومن هذه النسب ما سيأتي:

¹ انظر في:

- الزبيدي، حمزة محمود، (2000)م، مرجع سابق، ص: 234.

- بشناق، زاهر صبحي، (2011)م، مرجع سابق، ص: 37.

- المومني، منذر طلال، والسروجي، عنان فتحي، (2007)م، مرجع سابق، ص: 135.

² المومني، منذر طلال، والسروجي، عنان فتحي، (2007)م، مرجع سابق، ص: 136.

³ الزبيدي، حمزة محمود، (2000)م، مرجع سابق، ص: 229

⁴ انظر في:

- الزبيدي، حمزة محمود، (2000)م، مرجع سابق، ص: 231.

- حمادة، رشا، ويوسف، علي، (2013)م، مرجع سابق، ص: 108.

⁵ بوليحة، الطيب، وبو جمعة، عمر، (2016)م، مرجع سابق، ص: 5-6.

أ. كفاية حقوق الملكية للودائع = حقوق الملكية / إجمالي الودائع.

ب. نسبة كفاية حقوق الملكية لمخاطر التمويل والاستثمار = حقوق الملكية / إجمالي التمويل والاستثمار.

ت. نسبة مضاعف حقوق الملكية = إجمالي الموجودات / حقوق الملكية: تشير إلى نسبة أصول المصرف التي يتم تمويلها من أموال المساهمين، وكلما ارتفعت النسبة دلّ ذلك على قدرة المصرف في توظيف حقوق الملكية للحصول على الأصول، وهذه ميزة جيدة ولكنها أكثر خطورة.¹

ث. نسبة الأصول الخطرة = حقوق الملكية / مجموع الموجودات (ما عدا السائلة).

وأضاف بعض الباحثين نسب أخرى لتقييم الأداء المالي للمصارف الإسلامية منها:²

6.2.1 نسبة حجم المصرف: يتم قياس هذه النسبة على أنها لو غار يتم إجمالي موجودات المصرف، حيث إنّ إجمالي الموجودات هو المبلغ النهائي لجميع إجمالي الاستثمارات والنقد وما في حكمه والذمم المدينة والأصول الأخرى، كما يتم عرضها في قائمة المركز المالي، ويعتبر حجم المصرف مؤشراً على مخاطر المصرف، وتظهر أهميته عند المقارنة.

8.2.1 نسبة أرصدة التمويل والاستثمار / الموجودات: توضح هذه النسبة الأهمية النسبية لإجمالي أرصدة التمويل والاستثمار القائمة كنسبة مئوية من إجمالي الموجودات، وتسمى هذه النسبة بكثافة التمويل، وارتفاع هذه النسبة يشير إلى خطر انخفاض السيولة ومخاطر التخلف عن السداد، ولكن أشارت بعض الدراسات إلى أن التمويلات تؤثر في أداء المصرف بشكل إيجابي كونها المصدر الرئيس للإيرادات، كما أن المصارف ذات الكثافة المرتفعة يمكن أن تتمتع بكفاءة أداء أعلى أو أقل.

9.2.1 إجمالي ودائع العملاء

يتم حساب إجمالي ودائع العملاء بهدف قياس الحصة السوقية للمصرف، حيث إنّ زيادة حصة السوق تمكن المصرف من تحقيق نطاق أكبر في عملياته وتحسين الربحية.

¹ Onakoya, Adegbeni, & Onakoya, Adekola, (2013), "The Performance of Conventional and Islamic Banks in the United Kingdom: A Comparative Analysis", Journal of Research in Economics and International Finance, USA, Vol.2(2), February, U.S.A, p: 35.

² Khartabiel, Ghadeer M, & Ahmad, Tunku Salha, & Bakar, Rosni, (2019), "Financial Performance of Islamic and Conventional Banks: Empirical Evidence from Malaysia", International Journal of Economics, Commerce and Management, Vol. 7, Issue2, February, <http://ijecm.co.uk/>, United Kingdom, P:316, 318, 323, 325, 327.

انطلاقاً من أهمية الودائع لأي مؤسسة مصرفية، فإن المصرف الإسلامي يقوم بعملية ديناميكية تعرف بإدارة الودائع وهي عملية تقييم مستمرة لحركة تدفق الأموال من وإلى المصرف من خلال دراسة عناصر الودائع كافة لناحية الحجم والأجل والمصدر والنوع ثم مقارنتها مع التوظيفات والاستثمارات، من أجل الحفاظ على مستويات مقبولة من السيولة والتحوط من المخاطر المصرفية، وبهدف تحقيق الاستقرار والأمان المصرفي وزيادة ربحية المصرف،¹ ولكن هنالك عدة عوامل تتأثر بها الودائع في المصارف الإسلامية منها:²

- أ. حجم العائد على الوديعة: كلما ارتفعت العوائد أدى ذلك إلى ارتفاع حجم الودائع والعكس صحيح.
- ب. سعر الصرف: كلما انخفضت قيمة لعملة أدى ذلك إلى انخفاض حجم الودائع، لأن المودع يبحث عن بديل آمن لحفظ ودائعه من انخفاض قيمتها.³
- ت. التضخم: يؤثر التضخم في حجم الودائع ويؤدي إلى تآكل قيمتها، مما يشجع المودعين للبحث عن بديل آمن لحفظ ودائعهم من انخفاض قيمتها.
- ث. الأوراق المالية: ارتفاع العائد على الأوراق المالية يؤدي إلى انخفاض عرض الودائع.
- ج. البدائل الادخارية من الذهب والفضة: تؤثر على حجم الودائع بالانخفاض؛ وخاصة في حالات التضخم والأزمات، عندما يقوم المودعون بسحب ودائعهم من المصرف والتحول لشراء هذه البدائل.
- ح. حجم الادخار: تتأثر الودائع بالادخار طردياً كلما زاد حجم الودائع.

خ. البدائل النقدية: هي العملات الأجنبية والتي يؤدي الارتفاع المستمر في أسعارها في السوق السوداء إلى تعاضل الطلب عليها، ويبقى أثر ارتفاعها محدوداً لمحدودية المتعاملين في السوداء لعدم قانونيتها.

10.2.1 نسبة نفقات الموظفين / إجمالي الموجودات: تسمى باستخدام المهارات وتعد مؤشراً على مدى نجاح المصرف في تحويل نفقات رواتب وتدريب موظفيه إلى ربح، فالمصرف يدفع هذه

1 الشلبي، مطيع، (2019)م، "أثر سعر الصرف في حجم ودائع المصارف الإسلامية في سورية"، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، سورية.

ص: 17.

2 الشلبي، مطيع، (2019)م، "أثر سعر الصرف في حجم ودائع المصارف الإسلامية في سورية"، مرجع سابق، ص: 16- 17.

3 مع تفاقم أعمال العنف وازدياد خوف المواطنين خلال الأزمة التي مرت بوطننا الحبيب، اندفع الكثيرون لسحب ودائعهم ودولة مدخراتهم وتعاملاتهم وزاد الطلب على العملات الأجنبية وارتفعت نسبة التضخم، ما أدى لصدور المرسوم التشريعي رقم 54/ لعام 2013 لمنع التعامل بغير الليرة السورية والتشدد في تطبيقه.

عبد الرحمن، مها، (2020)م، الارتفاع المتسارع لسعر صرف الليرة السورية في النصف الأول لعام 2020: أسبابه وارتباطه بالأزمة الاقتصادية اللبنانية، مجلة جامعة دمشق، دمشق، ص: 13.

التكاليف بهدف زيادة رضا العملاء؛ وبالتالي زيادة الأرباح، وكلما انخفضت هذه النسبة كان الأداء سليماً.

11.2.1 نسبة إجمالي الودائع إلى إجمالي الموجودات: توضح هذه النسبة مدى اعتماد المصرف على الودائع في تمويل إجمالي موجوداته، وتأتي أهمية هذه النسبة من أهمية الودائع كمصدر رئيس للتمويل.¹

2. نظام التقييم المصرفي الموحد CAMELS System

إن ازدياد حدة المنافسة بين المصارف، وتطور التجارة الدولية وتحرير الأسواق والأسعار، وتعميم نتائج الثورة التقنية للمعلومات، أدى إلى ازدياد المخاطر المصرفية التي تؤثر في المصارف والمؤسسات المالية والبورصات، لذلك تصدرت المنتديات الدولية لدراسة المخاطر وإيجاد الحلول لها؛ حيث تم اعتماد نظام التقييم الموحد للمؤسسات المالية CAMELS من قبل المؤسسات المالية الاتحادية مجلس الاختبارات في 13 تشرين الثاني 1979م، وبدأ باستعمال هذا النظام في الولايات المتحدة الأمريكية التي كانت الأولى في إدخال التصنيفات الخاصة بالرقابة الميدانية للمؤسسات المصرفية، فالمفتش الذي يقوم بتطبيق هذا النظام يعتمد على معايير رقابة مستخدمة ومعتمدة من قبل المصرف الاحتياطي الفدرالي الأمريكي (البنك المركزي) ومكتب مراقبة حسابات النقد والعملة ومؤسسة ضمان الودائع الفدرالية، وقد شكلت هذه المعايير نموذج تصنيف سمي CAMEL، إلا أن بعض الدول تأخذ بهذا النموذج ولكن دون إدخال الإدارة في التقييم بما يسمى نموذج CAEL، وفي عام 1996 أُدخل على نموذج CAMEL عنصر الحساسية لمخاطر السوق فأصبح النموذج الجديد CAMELS، نظراً لتطور العمل المصرفي الأمريكي وازدياد المخاطر هناك.

ويعرف نظام CAMELS على أنه: "نموذج حسابي يستخدم الميزانيات والتقارير الدورية التي توفرها المؤسسات المصرفية للمصارف المركزية، بغرض دراسة الوضع المالي لهذه المؤسسات في أثناء التفتيش الميداني وتحديد الإجراءات التصحيحية اللازمة في فترة التفتيش".²

¹ Hashem, Boutheina, & Sujud, Hiyam, (2019), "Financial Performance of Banks in Lebanon: Conventional vs Islamic", International Business Research Journal, Vol.12, No.2, Published by Canadian Center of Science and Education, U.S.A, P: 44.

² كنعان، علي، (2015)م، "إدارة المصارف والسياسات المصرفية"، منشورات كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، سورية، ص453 – 455.

يعد نظام CAMELS أسلوباً فعالاً لتقييم أداء المصارف، وتحديد قوة ومتانة مراكزها المالية، وأوضاع الإدارة، وتحديد قدرتها على التعامل والتكيف مع أي مستجدات ذات علاقة بنشاطها، والتعرف إلى عناصر القوة والضعف في أدائها، مما يُعزّز قدرات السلطات الرقابية؛¹ فالغرض من استخدام نظام التقييم CAMELS هو تحديد المخاطر المصرفية التي تُشكّل نقاط ضعفٍ في العمليات المالية والتشغيلية والإدارية للمصرف، والتي تتطلب بذل عناية رقابية خاصة، وتحديد أولويات الرقابة اللازمة أو تدخل السلطة النقدية لمعالجة الأمر.²

أصبح هذا النظام كأداةٍ مختصرةٍ لا يمكن الاستغناء عنها بسبب: (3) استعراض الجوانب المختلفة للمصرف استناداً إلى مجموعة من مصادر المعلومات مثل: البيانات المالية ومصادر التمويل وبيانات الاقتصاد الكلي وقائمة المركز المالي وقائمة الدخل والتدفقات النقدية مما يُمكن من مراقبة الجانب الديناميكي للمصرف (2) الحكم على الظروف المالية والتشغيلية للمصرف (3) تنظيم عملية فحص المصرف (4) اعتباره أحد أجهزة الإنذار المبكر.

إن نظام التقييم CAMELS نظامٌ جديدٌ يواكب المتطلبات الرقابية الدولية الموحدة للمصارف المعاصرة في تقييم الأداء، ويظهر نتائج أفضل من النتائج التي استخدم فيها التحليل الإحصائي التقليدي، حيث يتطلب إجراء تصنيف رقمي لكل مصرف بالاستناد إلى ستة عناصر تمثل معايير رقابية (كفاية رأس المال C؛ جودة الأصول A؛ الإدارة M؛ الربحية E؛ السيولة L؛ حساسية مخاطر السوق S)، ويُحدّد لكل عنصر تصنيف رقمي من 1 إلى 5، فالتصنيف 1 هو الأفضل والتصنيف 5 هو الأدنى، ويتم تحديد التصنيف النهائي للمصرف استناداً إلى تقييمات كل عنصر رئيس من العناصر المذكورة، والتي تأخذ في الاعتبار جميع العوامل المؤثرة على تقييمات العناصر المكونة لها.⁴

ولتطبيق نظام CAMELS على المصارف الإسلامية فقد تم اقتراح إضافة عنصر سابع لعناصر CAMELS هو عنصر السلامة الشرعية S ليصبح النظام SCAMELS، وذلك لتمييز المصارف الإسلامية عن التقليدية، وإضفاء المشروعية على التعاملات كافة سواء من جانب الموارد

¹ عبد الرضا، صبا عبد الهادي، والبصري، عبد الرضا شفيق، (2011)م، "مصفوفة CAMELS في تقييم أداء المصارف"، مجلة دراسات محاسبية ومالية، العدد: 14، المجلد: 6، 31 آذار، العراق، ص: 8.

² "نظام التقييم المصرفي CAMELS"، (2016)م، موقع مجلة المحاسب العربي، العدد 11، 1 تموز 2016، https://www.aam-web.com/ar/subject_detail/357

³ Ahsan, Mohammad Kamrul, (2016), "Measuring Financial Performance Based on CAMEL: A Study on Selected Islamic Banks in Bangladesh", Research Article, Asian Business Review, 6(13), Germany, p: 49- 50.

⁴ القرشي، سري، (2013)م، "أثر تبني نظام التقييم المصرفي الأمريكي CAMELS في الرقابة على السياسة الائتمانية المصرفية: دراسة تحليلية مقارنة لعينة من المصارف الخاصة العراقية الأردنية"، رسالة ماجستير، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة كربلاء، العراق، ص: 42.

أو الاستخدامات، كما ولأته المعيارُ المفضلُ للمقارنة بين المصارف الإسلامية وأساس الثقة المتبادلة بين المصرف وعملائه.¹

يتكون نظام التقييم المصرفي CAMELS من ستة عناصر هي:

- (1) كفاية رأس المال Capital Adequacy ويرمز لها (C)
- (2) جودة الأصول Asset Quality ويرمز لها (A)
- (3) جودة الإدارة Management Quality ويرمز لها (M)
- (4) جودة الربحية Earnings Quality ويرمز لها (E)
- (5) أداء السيولة Liquidity Performance ويرمز لها (L)
- (6) الحساسية اتجاه مخاطر السوق Sensitivity to Market Risk ويرمز لها (S)

1.2 كفاية رأس المال (C) Capital Adequacy

يُعرّف بأنّه "قدرة رأس المال المؤهل على استيعاب مخاطر الموجودات الممولة من أمواله الذاتية، ومن الأموال المضمونة من قبله في جميع الأوقات"،² حيث تعد نسبة كفاية رأس المال عنصرَ أمانٍ يحمي مصالحَ المودعين في المصرف، ويجب أن يكون كافياً لمواجهة أيّ مخاطرٍ غير متوقعة.

قامت لجنة بازل للإشراف والرقابة المصرفية عام 1988 بإعداد معيار بازل I الذي تضمن وضع قواعد وأسس موحّدة على مستوى العالم لقياس كفاية رأس المال من خلال تحديد العلاقة بين رأس المال المصرفي (رأس المال الواجب الاحتفاظ به لتغطية المخاطر الرئيسية، ويتكون من رأس المال الأساسي ورأس المال المساند أو التكميلي) والموجودات والالتزامات الخطرة داخل وخارج الميزانية والمرجحة بأوزان مخاطر تتناسب مع درجة المخاطر التي تتعرض لها، وأكثر عدالة عند إجراء المقارنة الدولية، وحددت النسبة بحد أدنى مقداره 8% ؛ فكان معدل كفاية رأس المال كالاتي:

$$\text{معدل كفاية رأس المال} = \frac{\text{رأس المال (شريحة 2 + شريحة 1)}}{\text{الأصول * أوزان الخطر الترجيحية لكل أصل}} \leq 8\%$$

¹ بورقية، شوقي، (د.ت)، "طريقة CAMELS في تقييم أداء البنوك الإسلامية"، ورقة بحثية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، ص: 12.

² سعيد، حسين، وأبو العز، علي، (2014م)، "كفاية رأس المال في المصارف الإسلامية"، المؤتمر الدولي الأول للمالية الإسلامية، كلية الشريعة، الجامعة الأردنية، 6-7 آب، الأردن، ص: 8.

ولكن يؤخذ على هذه النسبة تركيزها على مخاطر الائتمان؛ أي تَعَثَّرَ المقترضين وعدم القدرة على السداد، لذلك تم التعديل عليها بإضافة مخاطر السوق الناجمة عن تغيّر أسعار الصرف أو الفائدة أو السلع أو الأوراق المالية، لتصبح كما يأتي:

$$1 \quad \text{معدل كفاية رأس المال} = \frac{\text{رأس المال}}{\text{مخاطر الائتمان} + \text{مخاطر السوق}} \leq 8\%$$

لم يأخذ المعيار السابق بعين الاعتبار المخاطر التشغيلية، أي مخاطر التعرض للخسائر التي تنجم عن عدم كفاية أو فشل العمليات الداخلية أو العنصر البشري أو الأنظمة التي تنجم عن أحداث خارجية، لذلك قامت لجنة بازل II عام 1999 بإجراء تعديلٍ على معيار كفاية رأس المال الجديد ليصبح كما سيأتي:²

$$\text{معدل كفاية رأس المال} = \frac{\text{رأس المال}}{\text{مخاطر الائتمان} + \text{مخاطر السوق} + \text{مخاطر التشغيل}} \leq 8\%$$

تسعى جميع المصارف إلى زيادة رأسمالها بهدف الوصول إلى الحد الأدنى الذي قرّره بازل II وهو 8%، لأن جميع المخاطر السابقة سوف تُخفّض من معدل الكفاية وكلما ازداد حجم المخاطر تنخفض الكفاية.

لكن وبسبب ما نتج عن تفاقم الأزمة المالية العالمية عام 2008 وقيام المصارف ببناء مديونية مفرطة داخل الميزانية وخارجها قامت لجنة بازل عام 2010 بإجراء تعديلات في معيار كفاية رأس المال عُرفت بـ بازل III وتضمنت محورين أساسيين هما: (1) تدعيم رأس مال المصارف بهدف الرفع من ملائتها وقدرتها على مواجهة المخاطر من خلال التركيز على تحسين جودة الأموال

¹ انظر في:

- تريعة، حنان، (2015)م، "أهمية نظام CAMELS في تقييم أداء البنوك الجزائرية: دراسة حالة البنك الخارجي الجزائري BEA للفترة 2010-2013"، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشهيد حمه لخضر، الجزائر، ص: 37-38.
- كنعان، علي، (2015)م، مرجع سابق، ص: 494 - 495.
- الفراء، أحمد نور الدين، (2008)م، "تحليل نظام التقييم المصرفي الأمريكي CAMELS كأداة للرقابة على القطاع المصرفي: دراسة حالة بنك فلسطين"، رسالة ماجستير، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، ص: 45.
- الزعابي، تهاني محمود، (2008)م، "تطوير نموذج لاحتساب كفاية رأس المال للمصارف الإسلامية في إطار مقررات لجنة بازل: دراسة تطبيقية على البنك الإسلامي العربي والبنك الإسلامي الفلسطيني بقطاع غزة"، رسالة ماجستير، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، ص: 51.

² كنعان، علي، (2015)م، مرجع سابق، ص: 495.

الخاصة وزيادة قيمتها، زيادة تغطية المخاطر، إدخال نسبة الرافعة، الاهتمام بالمخاطر النظامية والمخاطر بين المصارف (2) وضع معايير عالمية لإدارة مخاطر السيولة في المصارف:¹

والتساؤل الذي تتناوله الأبحاث والدراسات هو: هل تتلاءم منهجية حساب نسبة كفاية رأس المال التي أقرتها بازل للتطبيق على المصارف الإسلامية؟ وهل من الضروري صياغة معيار خاص بكفاية رأس المال للمصارف الإسلامية؟ وماهي هذه المعايير؟

إنّ الإجابة عن هذه التساؤلات يكون من خلال ما تناولته الدراسات السابقة في هذا المجال كما يأتي²: عدم ملائمة تطبيق نسبة كفاية رأس المال وفق منهجية بازل على المصارف الإسلامية بسبب اختلاف طبيعة موارد واستخدامات وخصائص المصارف الإسلامية عنها في المصارف التقليدية، وإن معيار بازل عندما تناول المخاطر المتعلقة برأس المال لم يأخذ بالاعتبار البنية الشرعية لأهم ودائع المصارف الإسلامية وهي حسابات الاستثمار. إنّ هذا النوع المميز من الحسابات لا يدرج ضمن حقوق الملكية كأحد بنود رأس مال المصرف المشارك في المخاطر، كما أنه لا يدرج ضمن الودائع في بند الالتزامات بالمعنى المتعارف عليه في المصارف التقليدية، بل يتم إدراجها في فقرة مستقلة هي حقوق أصحاب حسابات الاستثمار³، فهذه الحسابات من جهة ليست ملكاً للمصرف فيستطيع أن يستخدمها ذاتياً بما يعود عليه بالمنفعة، بل هي حسابات محفوظة لديه بغرض استثمارها، ومن جهة ثانية لا يغرم رأس مال المصرف منها شيئاً حتى لا يخالف شرط عدم تضمين المضارب (المصرف) الخسارة، وبالتالي فإن معيار بازل لا يُفرّق بين ودیعة استثمارية مبنية على المضاربة والمشاركة في الربح وتحمل الخسارة وبين ودیعة جارية مبنية على أساس القرض بالفائدة، ومن هنا تظهر الإشكالية عند تطبيق معيار كفاية رأس المال وفق بازل على المصارف الإسلامية في تحديد رأس المال الذي يتحمل المخاطر، وهو بسط النسبة وتحديد الموجودات المرجحة بالمخاطر وهو مقام النسبة.

¹ سعيد، حسين، وأبو العز، علي، 2014م، مرجع سابق، ص: 39.

² انظر في:

- بورقية، شوقي، (د.ت)، "طريقة CAMELS في تقييم أداء البنوك الإسلامية"، مرجع سابق، ص: 13-15.

- الزعابي، تهاني محمود، (2008م)، مرجع سابق، ص: 83-87.

- سعيد، حسين، وأبو العز، (2014م)، مرجع سابق، ص: 19-25.

³ Hennie, Van Greuning, & Iqbal, Zamir, (2008), "Risk Analysis for Islamic Banks", The International Bank for Reconstruction and Development, The World Bank, Washington DC, U.S.A, P: 224.

تتعرض ودائع حسابات الاستثمار إلى عدة مخاطر تنشأ عن إدارة تلك الحسابات، وقد يؤثر بعضها سلباً على رأس المال، وسيتم ذكر أهم المخاطر فيما سيأتي:

المخاطرة التشغيلية: وهي المخاطر المرتبطة بمخالفة المصرف لنصوص عقد الوديعة أو ارتكابه مخالفة أو تقصير أو إهمال في إدارة وصيانة الأموال المودعة لديه، وبالتالي فإنه يتحمل المسؤولية عن تلك الخسائر، وبالتالي فإن رأس مال المصرف يتحمل جزءاً من الخسائر الناتجة عنها، مما يدعو إلى تضمين مقام النسبة بعضاً من الموجودات المرجحة بالمخاطر الممولة من ودائع حسابات الاستثمار.

المخاطرة التجارية المنقولة: إن طبيعة عقد المضاربة القائم بين المصرف وأصحاب حسابات الاستثمار تقوم على أساس العائد المتغير اعتماداً على نتيجة الاستثمار، والمصرف غير ملزم تعاقدياً على تغطية الخسارة في حالة تحقق العائد السالب، إلا أنه يجد نفسه ملزماً تحت ضغوط تجارية وبحكم المنافسة في السوق إلى دفع معدل عائد وافٍ لأصحاب الودائع أعلى من المعدل الذي يدفعه بموجب الشروط الواردة في عقد المضاربة، فيكون مُتنازلاً عن جزء من حصته في الربح، وإلا سيواجه حالات سحب مفاجئة من المودعين عند الشعور بوجود انخفاض ملموس في العائد أو تعرض تلك الودائع إلى خطر الخسارة، لذلك ووفقاً لمفهوم الملاءة وأثرها في إفسار المصرف فإن الخسائر التي قد تتعرض لها حسابات الاستثمار تنتقل مخاطرها إلى رأس مال المصرف نفسه، وبالتالي يكون لها آثار إضافية على جزء من الموجودات المرجحة بالمخاطر الممولة من تلك الحسابات، والتي يشملها مقام احتساب النسبة.

وفقاً لمفهوم المخاطر السابقة تم تحديد معيار كفاية رأس المال الصادر عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI) ضمن معيار بازل I كما سيأتي:

معدل كفاية رأس المال = (رأس المال المدفوع والاحتياطيات + احتياطي مخاطر الاستثمار + احتياطي معدل الأرباح + احتياطي إعادة التقييم) / ((الموجودات المرجحة الممولة من رأس المال + الالتزامات باستثناء حسابات الاستثمار المشتركة) + 50% من حسابات الاستثمار المخصص)

أما معيار كفاية رأس المال الصادر عن مجلس الخدمات المالية الإسلامية، (IFSB) فقد تمت صياغته اعتماداً على ما ورد في بازل II فيما يتعلق بشرائح رأس المال التنظيمي ومخاطر الائتمان ومخاطر السوق والمخاطر التشغيلية، ولا يوجد لدى المصارف الإسلامية إشكالية في تطبيق

التعديلات الواردة على بازل II في إطار ما يُعرف ببازل III، والتي انعكست في المعيار المُعدّل رقم (15) الصادر عن مجلس الخدمات المالية الإسلامية، حيث إنّ رأس مالها التنظيمي يقع في أغلبه ضمن رأس المال الأساسي للأسهم العادية (عالي الجودة)، كما أنها تحقق الحد الأدنى المطلوب لنسبة كفاية رأس المال والحد الأدنى لرأس المال عالي الجودة، حيث إنّ حسابات الاستثمار لديها تتحمل ما نسبته 70% من مخاطر الموجودات المرجحة الممولة من تلك الحسابات:¹

لم يقتصر تحديد معيار كفاية رأس المال على المنظمات الإسلامية بل اقترحت عدة أبحاث نماذج لنسبة كفاية رأس المال للمصارف الإسلامية كالنموذج المقترح في بحث بعنوان: "تطوير نموذج لاحتساب كفاية رأس المال للمصارف الإسلامية في إطار مقررات لجنة بازل".²

2.2 جودة الأصول (A) Asset Quality

يقصد بجودة الأصول نوعيتها والمخاطر التي تواجهها وقدرتها على تحقيق عوائد؛ والقدرة على استردادها في إجمالي المتفق عليه وكفاية المخصّصات المرتبطة بالموجودات وعدم وجود موجودات غير منتجة، ويُعطي تصنيف نوعية الموجودات مستوى المخاطر الحالية والمستقبلية المرتبطة بالاقتراض، وكذلك مخاطر محفظة الاستثمارات والعقارات والعمليات خارج الميزانية، كما يبين قدرة الإدارة على تحديد وقياس ومراقبة المخاطر، ولتقييم الموجودات لا بد من الأخذ بعين الاعتبار كفاية مخصصات الديون والمخاطر المؤثرة على قيمة الاستثمارات كالمخاطر التشغيلية وسمعة المصرف والاستراتيجية المتبعة والتقيّد بالأنظمة.³

ومن الجدير ذكره بأنّ بازل III أضافت معياراً جديداً وهو الرافعة المالية التي تُمثّل الأصول داخل وخارج الميزانية بدون أخذ المخاطر بعين الاعتبار إلى رأس المال من الشريحة الأولى، وهذه النسبة يجب ألا تقلّ عن 3%، وبما أن المصارف الإسلامية لا تتعامل بالمشتقات المالية وتعتمد بشكل

¹ انظر في:

- سعيد، حسين، وأبو العز، (2014)م، مرجع سابق، ص: 38.
- المعيار المعدّل لكفاية رأس المال للمؤسسات التي تقدم خدمات مالية إسلامية عدا مؤسسات التأمين الإسلامي وبرامج الاستثمار الجماعي الإسلامي، IFSB-15، مجلس الخدمات المالية الإسلامية IFSB، www.ifsb.org، ديسمبر، 2013م، ص: 221-222.
² الزعابي، تهاني محمود، (2008)م، مرجع سابق، ص: 96-97.

³ عبد الله، شاهين علي، (2002)م، "المنهج العلمي للرقابة المصرفية على البنوك الإسلامية"، رسالة ماجستير، جامعة النيلين، السودان، ص: 27.

أكبر على الأصول الثابتة مقارنة بالمصارف التقليدية، فإنّ إشكالية الرافعة المالية غير مطروحة لدى المصارف الإسلامية.¹

3.2 جودة الإدارة (M) Management Quality

تشير إلى مستوى جودة قدرة الإدارة على ضبط وتسيير السياسة المصرفية والائتمانية على أساس سليم وكفوء، ويتضمن هذا العنصر تحليل مؤشرات نوعية تتمثل في (1) الحوكمة (2) توافر الموارد البشرية المناسبة وتقييم أدائها (3) كفاءة نظام الرقابة الداخلية ونوعية التدقيق الداخلي والخارجي (4) كفاءة وفعالية نظام المعلومات في توفير تقارير سنوية دقيقة في الوقت المناسب (5) المقدرة على التخطيط الاستراتيجي وعلى إدارة المخاطر.²

4.2 جودة الربحية (E) Earnings Quality

تشير إلى مستوى المكانة المالية للمصرف وقدرته على النمو،³ ومن العوامل الواجب مراعاتها عند ترتيب المصرف حسب عنصر الربحية (1) حجم الأرباح ونوعها واستقرار النتائج (2) القدرة على توليد الأرباح واستمرار نموها (3) تدعيم رأس المال والمخصصات (4) مستوى المصاريف مقارنة بحجم الأعمال (5) توفير فرص استثمار تساهم في نمو المصرف والدخول في أنشطة جديدة لمواجهة المنافسة (6) احتمالات انخفاض مستوى الأرباح نتيجة المخاطر.⁴

5.2 أداء السيولة (L) Liquidity Performance

يقصد بها احتفاظ المصرف بجزء من الموجودات السائلة النقدية وشبه النقدية من أجل تلبية طلبات سحب المودعين العادية والطارئة، وتأمين طلبات العملاء وعدم تفويت الفرص الاستثمارية، ولذلك تظهر أهمية السيولة المصرفية من كونها:⁵

أ. خطّ الدفاع الأول لمواجهة المخاطر التي قد يتعرض لها المصرف.

¹ محمود، الإمام محمد، (2016)م، "البنوك الإسلامية ومقررات بازل 3"، مقالة في موقع إسلام أون لاين، تاريخ المقالة: 2016/10/25، الرابط: <https://islamonline.net/18746>.

² بورقية، شوقي، (د.ت)، "طريقة CAMELS في تقييم أداء البنوك الإسلامية"، مرجع سابق، ص: 9.

³ Hazman, Samsudin, & Abdul Halim, Zairihan, & Nasir, N.M, & Syahmi, Md, (2018), "Financial Performance Evaluation of Islamic Banking System: A Comparative Study among Malaysia's Banks", jurnal Ekonomi Malaysia, Vol. 52(2), Malaysia, P: 141.

⁴ Ahsan, Mohammad Kamrul, (2016), Previous reference, p: 48.

⁵ الشلبي، مطيع، (2020)م، "أثر تغير سعر الصرف في سيولة المصارف الإسلامية: دراسة حالة بنك البركة سورية"، مرجع سابق، ص: 16-15 a.

ب. ترفع مكانة المصرف في السوق المالية لناعية الثقة والبعد عن المخاطر.

ت. تعزز ثقة كل من المودعين والمتعاملين وحملة الأسهم، والتأكيد لهم بأن المصرف قادر على الوفاء بالالتزامات والاستجابة لمتطلباتهم.

ج. تعد إدارة السيولة من الأنشطة الرئيسية التي تقوم بها المصارف، وذلك للتحوط من المخاطر المصرفية التي من الممكن التعرض لها مستقبلاً وتخفيضها قدر الإمكان. وتنشأ مخاطر السيولة عند حدوث فائض فيها أو عجز عن الوفاء باحتياجات العملاء الفورية أو صعوبة الحصول على السيولة،¹ وتعرف إدارة السيولة: "بأنها الملائمة بين تحصيل السيولة بأقصر وقت وأفضل سعر، وبين استثمارها وتوظيفها بصورة مجدية".² وتهدف إدارة السيولة إلى:

أ. المحافظة على سيولة كافية لتلبية الاحتياجات الطارئة دون اللجوء إلى تصفية بعض الأصول ما قد يعرض المصرف لتحقيق خسائر على هذه الأصول وخصوصاً عندما لا تكون السوق مواتية.

ب. تحقيق التوازن في ثلاثة أمور متعارضة وهي السيولة والربحية والمخاطرة، فالسيولة هي مفتاح الثقة للجمهور في المصرف وإدارته، والربحية هي هدف المصرف للحفاظ على استمراريته ونموه، مما يتطلب من المصرف الإسلامي المواءمة المستمرة بين السيولة والربحية، لأن المصرف الإسلامي يعتمد على أموال الودائع لتحقيق الربحية من خلال استثمار أكبر قدر ممكن لتحقيق أفضل العوائد وهذا في حد ذاته يناقض السيولة، وبالنسبة إلى المخاطرة فيجب وضع الضوابط والقواعد والسقوف لتقليل مخاطرة المصرف بمجالات التوظيف والوصول إلى مخاطرة مقبولة ومدروسة، فإدارة المخاطر لا تعني القضاء على المخاطر، وإنما تعظيم العائد وتقليل المخاطر والتخفيف من آثارها، وبالنسبة إلى المصرف الإسلامي فإن المواءمة بين العناصر الثلاثة يأخذ بعداً إضافياً في ظل عدم توافر الملجأ الأخير في حال حدوثه، ما يدفع هذه المصارف إلى الاحتفاظ بمستوى عالٍ من السيولة مما ينعكس سلباً على الربحية وأرباح أصحاب حسابات الاستثمار وأرباح المساهمين.³

¹ سعيد، حسين، (2010)م، "إدارة السيولة في المصارف الإسلامية"، المؤتمر الخامس للمصارف الإسلامية والمؤسسات المالية الإسلامية، آذار، سورية، ص: 2.

² أبو غدة، عبد الستار، (2010)م، "بحوث في المعاملات والأساليب المصرفية الإسلامية"، الجزء: 11، مجموعة البركة المصرفية، السعودية، ص: 142.

³ انظر في:

- سعيد، حسين، (2010)م، مرجع سابق، ص: 17-20.

- الدويك، عبد القادر، (2010)، "إدارة السيولة في المصارف الإسلامية"، المؤتمر الخامس للمصارف الإسلامية والمؤسسات المالية الإسلامية، آذار، سورية، ص: 7-8.

ومن العوامل المُحدّدة لنسبة السيولة ما يأتي:¹

أ. طبيعة الموارد في المصرف واستخدامات الأموال لديه ومدد وتواريخ استحقاقها.

ب. مدى تقلّب الودائع.

ت. الاحتفاظ بكميات كبيرة من الأوراق المالية وأثر ذلك على عائد المحفظة.

ث. نسبة رأس المال إلى الاستثمارات الخطرة ومدى استعداد إدارة المصرف لتحمل المخاطر.

ج. الحالة الاقتصادية السائدة.

6.2 الحساسية اتجاه مخاطر السوق (S) Sensitivity to Market Risk

تتعلّق الحساسية بالدرجة الأولى بالمخاطر المتعلّقة بالمحافظ الاستثمارية، حيث تقاس هذه المخاطر بمقياس VAR الإحصائي، والذي يقيس أقصى خسارة متوقعة في المحفظة الاستثمارية خلال فترة زمنية معينة، كما تقاس بمقياس الضغط الذي يقيس أقصى خسارة يمكن أن تنالها المحافظ الاستثمارية في المصارف تحت ظروف استثنائية في السوق.²

3. الطرق الحديثة في تقييم أداء المصارف الإسلامية

1.3 القيمة الاقتصادية المضافة (EVA) Economic Value Added

طريقة مطوّرة من قبل مكتب Stern and Stewart عام 1991، مستخلصة من مفهوم العائد الاقتصادي* للباحث الاقتصادي Alfred Marshall عام 1890م³، وهي مفهوم جديد لتقييم الأداء المالي المصرفي، لا تتطلب نتائجه عمل تحليل مقارنة كالذي تتطلبه مقاييس الأداء التقليدية،⁴ يُمكن من قياس الأداء الإداري (الإنجاز) على أساس خلق القيمة المضافة في فترة معينة، ويركز على كل من إدارة رأس المال والأرباح، ويأخذ في الاعتبار العائد والمخاطرة معاً، ويهدف إلى تحديد إذا

¹ بورقية، شوقي، (د.ت)، "طريقة CAMELS في تقييم أداء البنوك الإسلامية"، مرجع سابق، ص: 11.
² تميسة، سهام، (2014)، "تقييم أداء البنوك التجارية باستخدام نموذج camels: دراسة حالة البنك الوطني الجزائري للفترة 2008-2012"، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، ص: 12.

* إن القيمة التي يمكن أن تخلقها المؤسسة في فترة زمنية معينة لا بد من أن تأخذ بالاعتبار تكلفة الفرصة البديلة للأموال الخاصة بالإضافة إلى التكاليف المسجلة محاسبياً.

³ جعدي، شريفة، (2014)، "قياس الكفاءة التشغيلية في المؤسسات المصرفية"، مرجع سابق، ص: 96، 101.

⁴ Ahmadyan, Azam, & Khansari, Rasool, (2018), "Application of Economic Value Added in the Banking Sector of Iran", Journal of Money and Economy, Vol. 13, No. 3, Summer 2018, Iran, P: 296- 298.

ما كان المصرف يكسب أكثر من التكلفة الحقيقية لرأس المال من خلال تقدير دقيق للغاية للربح الاقتصادي الحقيقي وليس للربح المحاسبي، ويُعبّر عنه بصيغة ينتج عنها إما رقم EVA موجب: المصرف يزيد من قيمته لمساهميّه، أو رقم EVA سالب: المصرف يُقلّل من قيمته لمساهميّه.¹ وهذه الصيغة كالآتي:²

$EVA = \text{الربح العامل الصافي بعد الضريبة} - (\text{القيمة الدفترية لجميع عناصر رأس المال} * (\text{رأس مال حقوق الملكية} * \text{النسبة المئوية للعائد المطلوب}))$

يؤخذ على هذه الطريقة بأنّها صعبة القياس لكثرة التعديلات اللازمة لحسابها، كما أنّها تقيس الأداء في الأجل القصير كالمؤشرات التي تُحسب على أساس السنة المالية الواحدة، ويعتمد على البيانات المالية المنشورة في نهاية السنة المالية مما لا يساعد الإدارة في تحديد الأسباب الحقيقية لعدم كفاءة الأداء التشغيلية.³

يعد أسلوب القيمة الاقتصادية المضافة في المصارف الإسلامية مؤشراً لقياس الأداء، حيث يحدّد وبدقة ما يقدّمه المصرف للمساهمين وأصحاب الودائع الاستثمارية من قيمة مضافة، وذلك بالمقارنة بين تكلفة مختلف مصادر التمويل ومردودية الأموال المستثمرة.⁴

2.3 نموذج التحليل المبني على تجزئة القيمة (BVA) Break Value Added

تمّ تطوير نموذج EVA إلى نموذج BVA والذي يقوم على فصل الأنشطة ذات القيمة المضافة عن الأنشطة غير ذات القيمة المضافة بناءً على تقييم القيمة المضافة، بهدف مساعدة الإدارة بشكلٍ كمي في تحديد المكان الذي يتّم منه توليد القيمة في المصرف (ودائع، تمويلات، استثمارات، ..).⁵

¹ Popa, Gabriela, & Mihailescu, Laurentiu, & Caragea, Codin, (2009), "EVA – Advanced Method for Performance Evaluation in Banks", Economia seria Management, Vol. 12, No. 1 special, The Ninth International Conference, "Investments and Economic Recovery", May 22- 23, 2009, Romania, P: 169- 171.

² قريشي، الجموعي، (2004)م، مرجع سابق، ص: 92.

³ الشيخ، رولا، (2021)م، "أثر المخاطر المصرفية غير المنتظمة في تعظيم ثروة المساهمين: دراسة تطبيقية على المصارف الخاصة المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية"، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، دمشق، سورية، ص: 84.

⁴ بوليحة، الطيب، وبو جمعة، عمر، (2016)م، مرجع سابق، ص: 9.

⁵ الفيومي، نضال، (2001)م، "كيف يمكن للبنوك أن تعيد تصميم عملية تقييم أدائها؟ نظرة معاصرة"، مجلة دراسات العلوم الإدارية"، المجلد: 28، العدد: 2، عمان، الأردن، ص: 36.

3.3 القيمة السوقية المضافة (MVA) Market Value Added

في إطار سعي مكتب Stern and Stewart عام 1991 لتعزيز مفهوم القيمة الاقتصادية المضافة، عمل على صياغة معيار آخر للأداء يتمثل في القيمة السوقية المضافة MVA التي تعرض كيفية قيام السوق المالي في تقييم أداء المصرف، ويعد نموذج MVA منهجاً لتقييم الأداء الخارجي فيما يعد نموذج EVA منهجاً لتقييم الأداء الداخلي.¹

تعرف MVA بأنها القيمة السوقية الحالية لجميع عناصر رأس المال مطروحاً منها القيمة الدفترية لرأس المال المستثمر في المنشأة، كما يمكن أن ينظر إليها بأنها صافي القيمة الحالية لجميع عوائد السوق المستقبلية.²

وتحتسب MVA بإحدى الطريقتين:

(1) طريقة الفرق بين القيمة السوقية للأسهم والقيمة الدفترية لحقوق الملكية³:

حيث إن: القيمة السوقية للأسهم = عدد الأسهم * السعر السوقي للسهم

القيمة الدفترية لحقوق الملكية = القيمة الدفترية لإجمالي حقوق الملكية المفصح عنها في قائمة المركز المالي.

عندما تتجاوز القيمة السوقية للأسهم القيمة الدفترية لإجمالي حقوق الملكية، فإن عوائد الأسهم في السوق قد ازدادت خلال فترة حياتها، وبالتالي تكون قيمة MVA موجبة؛ وإذا حدث العكس فإن قيمة MVA سالبة؛ أما إذ كانت قيمة MVA صفراً فيدل ذلك على ثبات عوائد الأسهم خلال فترة حياتها دون أي زيادة أو نقصان.

تعتبر قيمة EVA هي المحرك الرئيسي لرفع قيمة MVA، أي عند تحقق EVA موجبة خلال عام معين، يفترض أن تنعكس وفي الاتجاه نفسه على قيمة MVA، والعكس بالعكس.

(2) طريقة خصم القيمة الاقتصادية المضافة المستقبلية:

¹ كجيل، سليم، (2015)م، "دور الرقابة الداخلية في تحسين الأداء المالي"، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، ص: 67-69.

² Fiordelisi, Franko, (2003), "Shareholder Value and the Clash in Performance Measurement: Are Banks Special?", University of Wales Bangor, Centre for Banking and Finance, United Kingdom, P: 11.

³ أبو وادي، رامي، وسقف الحيط، نهيل، (2016)م، "القيمة الاقتصادية المضافة كأداة مكملة لتقييم أداء المصارف التجارية الأردنية"، مجلة جامعة النجاح للأبحاث (العلوم الإنسانية)، المجلد 30 (12)، فلسطين، ص: 2509-2510.

تحسب القيمة السوقية المضافة لمجموعة من السنوات، وتقاس باعتبارها القيمة الحالية لمجموع القيم الاقتصادية المضافة المتوقعة مستقبلاً، كما يأتي:¹

$$MVA = \sum_{t=1}^n \frac{EVA_t}{(1+k)^t}$$

حيث إن:

EVA_t : القيمة الاقتصادية المضافة خلال الفترة t .

k : التكلفة الوسطية المرجحة لرأس المال.

t : الفترة الزمنية.

n : عدد السنوات.

4.3 منهجية ستة سيجما Six Sigma

بدأ تطبيق طريقة ستة سيجما في شركة موتورولا للاتصالات عام 1983م من قبل المهندس بيل سميث، وذلك كطريقة لحل مشكلة عيوب المنتج وتحسين العمليات من أجل خفض احتمالات وجود عيوب أو التخلص منها في المقام الأول،² ومن ثم تم تطبيق ستة سيجما في المجال المصرفي بهدف التحسين المستمر داخل المصرف من خلال المحافظة على مستويات مرتفعة من الأداء، وتقوم المصارف بعمليات التحسين المستمر لكل من جودة الخدمة المقدمة وإرضاء العملاء ومن ثم زيادة الربحية، عبر مجموعة من الخطوات وهي: التحديد، القياس، التحليل، التحسين، الرقابة.³

يعتبر ستة سيجما أسلوب إداري متقدم قائم على بعد استراتيجي متطور يساهم في بناء النجاح الدائم ودعمه من خلال الجمع بين الإدارة والإحصاء بشكل مترابط، والسيجما أحد أحرف الأبجدية الاغريقية ويستخدم لقياس التشتت في الإحصاء، حيث يعبر عن متوسط الجذر التربيعي لمجموع مربعات الانحرافات للقيم عن وسطها الحسابي، وبما أن حساب المساحة بين الوسط الحسابي وبين

¹ الشيخ، رولا، (2021)م، مرجع سابق، ص: 86.

² الغصين، راغب، وعلايا، محمد مناف، (2016)م، "دور منهجية ستة سيجما (six sigma) بتطبيق نموذج ديميك (DMAIC) وتكوين فريق العمل في تحسين الأداء المصرفي: دراسة ميدانية على المصارف السورية في مدينة دمشق"، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد: 38، العدد: 2، سورية، ص: 194.

³ الجعدي، إبراهيم عثمان، (2011)م، "تطوير أداء الخدمات المصرفية باستخدام منهجية ستة سيجما six sigma"، رسالة ماجستير في إدارة الأعمال، كلية التجارة، جامعة بورسعيد، بورسعيد، مصر، ص: 13.

(± 6 sigma) تساوي 99,99966% مما يعني أن من الحالات أو المنتجات أو العمليات الجيدة تقع ضمن هذه المساحة، حيث لا يتعدى فرصة ارتكاب الخطأ 3.4 بالمليون، ولأن هذا المعدل من العيوب منخفض جداً ارتبط مصطلح ستة سيجما بانعدام العيوب أو المثالية في الأداء.¹

5.3 قياس العائد المعدل بالمخاطرة

مجموعة مقاييس حديثة مشتقة من المقاييس التقليدية (العائد على الملكية، العائد على الموجودات، العائد على رأس المال)، حيث تكون هذه المقاييس معدلة بالمخاطرة وتأخذ بالاعتبار جميع المخاطر المصرفية في عملية التقييم، ومن هذه المقاييس: العائد / الموجودات المعدلة بالمخاطرة، العائد المعدل بالمخاطرة / مجموع الموجودات، العائد / رأس المال المعدل بالمخاطرة، العائد المعدل بالمخاطرة / رأس المال، العائد المعدل بالمخاطرة / رأس المال المعدل بالمخاطرة؛ ولأن هذه الطريقة تتعلق بالمصارف التقليدية لذلك لن يتم التوسع فيها.²

6.3 بطاقة الأداء المتوازن (BSC) Balanced Scorecard

نُوقشت طريقة بطاقة الأداء المتوازن لأول مرة في جامعة هارفرد عام 1992م بواسطة Robert Kaplan & David Norton،³ فهي أداة لقياس الأداء المالي توازن في تقرير واحد بين مقاييس الأداء المالية وغير المالية من أجل تقييم أداء المصرف قصير وطويل الأجل وعمل مقارنة مع المصارف المنافسة، كما توفر المرونة لإضافة أو حذف مؤشرات جديدة أو إجراء تعديلات، بما يساهم في تحسين معدلات الربحية وتخفيض التكاليف وزيادة المنفعة من الموجودات وزيادة الحصة السوقية، ومما يؤدي إلى تحسين أداء المصرف وتعزيز مركزه التنافسي وتحقيق الأهداف المخططة.⁴ تتكون بطاقة الأداء المتوازن من أربعة جوانب وهي الركائز الأساسية لها، وتتمثل في:⁵

¹ الغصين، راغب، وعلايا، محمد مناف، (2016)م، مرجع سابق، ص: 193.

² انظر في:

- الفيومي، نضال، (2001)م، "كيف يمكن للبنوك أن تعيد تصميم عملية تقييم أدائها؟ نظرة معاصرة"، مرجع سابق، ص: 434-435.

- جميل، سنان زهير، وسعيد، سوسن أحمد، (2007)م، مرجع سابق، ص: 124.

³ زغبة، طلال، وعريوة، محاد، (2020)، "بطاقة الأداء المتوازن المستقر"، موقع ResearchGate

https://www.researchgate.net/publication/341906812_btaqt_alada_almtwazn_almstdam

⁴ عبد الرضا، مصطفى، والعبيدي، رافد، وكاظم، هدى، (2017)م، "تقييم استراتيجية أداء المصارف الإسلامية وفق أنموذج بطاقة الأداء المتوازن: دراسة مقارنة في عينة من المصارف العراقية"، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد: 14، العدد: 3، العراق، ص: 951-956.

⁵ انظر في:

- عبد الرضا، مصطفى، والعبيدي، رافد، وكاظم، هدى، (2017)م، مرجع سابق، ص: 958-960.

1.6.3 الجانب المالي: يُمثّل مقاييس الأداء المالي للأهداف قصيرة المدى للمصرف، وتشير إلى مدى إسهامها في تنفيذ الاستراتيجية وتحسين الأهداف والنشاطات من الناحية المالية، ومن النسب المالية المستخدمة لقياس هذا الجانب: (1) العائد على الموجودات (2) العائد على الودائع (3) الإيرادات على الموجودات.

2.6.3 جانب العملاء: يتمّ تحديد العملاء وقطاعات السوق المستهدفة، الأمر الذي يدخل ضمن تحقيق الأهداف المالية، ومن ثم تحديد النسب المستخدمة لقياس هذا الجانب ومنها: (1) نمو الائتمان النقدي، (2) النمو في الودائع (3) نسبة الزبائن الجدد (4) نسبة نمو الزبائن.

3.6.3 جانب العمليات الداخلية: يُحدّد المديرون التنفيذيون العمليات الداخلية المطلوب إجادتها، والتي تُمكن من الوصول إلى الأهداف المالية وإرضاء حملة الأسهم من خلال استحداث وابتكار منتجات جديدة وتطويرها، ومن النسب المالية لقياس هذا الجانب: (1) معدل توظيف الموارد (2) الائتمان النقدي/الودائع (3) معدل استثمار الودائع (4) الإيرادات/الاستثمارات.

4.6.3 جانب النمو والتعلّم: تُعبّر عن قدرة إدارة المصرف على تعظيم عطاء الموظفين من حيث الإنتاجية المادية والفكرية، ومن النسب المالية المستخدمة في قياس هذا الجانب: (1) إنتاجية الموظفين (2) نمو عدد الفروع (3) نمو عدد الموظفين (4) نمو عدد الموظفين تحت التدريب.

4. النماذج المستخدمة في الدراسات السابقة لتقييم أداء المصارف الإسلامية:

اقترح بعض الباحثين عدداً من النماذج لتقييم أداء المصارف الإسلامية، وقد اعتمدت هذه النماذج على مؤشرات قابلة للقياس، ويمكن أن تؤدي إلى نتائج أكثر موضوعية تتناسب مع أهداف المصارف الإسلامية، ومن أهم النماذج المقترحة:

النموذج الأول:¹

قام الباحث بإعداد نموذج محاسبي مقترح لقياس أداء المصارف الإسلامية، وذلك من خلال تحديد الأهداف الرئيسية والفرعية للمصارف الإسلامية، ومن ثم اقتراح مجموعة من المعايير

- زاهر، بسام، وبواط، غادة، واسبر، لمى، (2014)م، "تقويم أداء المصرف التجاري السوري من منظور بطاقة الأداء المتوازن: دراسة ميدانية على فروع المصرف التجاري السوري في مدينة اللاذقية"، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد: 36، العدد: 2، سورية، ص: 155.

- أبو عون، راند خالد، (2017)م، مرجع سابق، ص: 17-18.

¹ البلتاجي، محمد، (د.ت)، قياس أداء المصارف الإسلامية"، مرجع سابق، ص: 21-28.

والمؤشرات المالية لقياس وتقويم أداء المصارف الإسلامية، والتعرف إلى مدى تحقيق هذه المصارف لأهدافها التي أنشئت من أجلها، وتمت صياغة النموذج وفق الآتي:

جدول رقم (5): النموذج الأول لتقييم أداء المصارف الإسلامية

الهدف الرئيس	الأهداف الفرعية	مقياس الأداء
أهداف متعلقة بالجانب المالي	جذب الودائع وتنميتها	نسبة التغير في الودائع = (الودائع آخر الفترة - الودائع أول الفترة) / الودائع أول الفترة
	استثمار الأموال	نسبة التوظيف = إجمال التمويل / إجمالي الموارد
	تحقيق الأرباح	نسبة عائد الموارد = مجمل الأرباح / إجمالي الموارد
الهدف الرئيس	الأهداف الفرعية	مقياس الأداء
أهداف متعلقة برضا المتعاملين	تقديم الخدمات المصرفية	معدل نمو الإيرادات المصرفية = الإيرادات المصرفية / إجمالي الإيرادات
	توفير التمويل للمستثمرين	نسبة استثمارات الودائع = إجمالي الاستثمارات / إجمالي الودائع
	توفير الأمان للمودعين	معدل كفاءة رأس المال = (حقوق الملكية / موجودات المصرف مرجحة بأوزان المخاطر) $\leq 8\%$ وفق بازل
الهدف الرئيس	الأهداف الفرعية	مقياس الأداء
أهداف متعلقة بتنمية المصرف	تنمية الموارد البشرية	نسبة الإنتاجية الفردي = إجمالي الإيرادات / عدد العاملين
	تحقيق معدل نمو	معدل نمو المركز المالي = (حجم المركز المالي آخر المدة - حجم المركز المالي أول المدة) / حجم المركز المالي أول المدة
	الانتشار جغرافياً	معدل نمو فروع المصرف ومقارنته بالسنوات السابقة
الهدف الرئيس	الأهداف الفرعية	مقياس الأداء
أهداف ابتكارية	ابتكار صيغ للتمويل	عدد الصيغ المقدمة بالمصرف مقارنة بالمصارف الإسلامية الأخرى
	ابتكار وتطوير الخدمات المصرفية	عدد الخدمات المصرفية المقدمة بالمصرف مقارنة بالمصارف الإسلامية الأخرى

المصدر: الجدول من إعداد الباحثة وفق الدراسات السابقة

النموذج الثاني:1

حدّد الباحث مجموعة من الأهداف التي تسعى المصارف الإسلامية إلى تحقيقها، وانطلاقاً من هذه الأهداف قام الباحث بالتعريف عن معايير النجاح في المصارف الإسلامية وتحديد مؤشرات

¹ عباده، إبراهيم عبد الحليم، (2007م)، "مؤشرات الأداء في البنوك الإسلامية"، أطروحة دكتوراه، جامعة اليرموك، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، قسم الاقتصاد والمصارف الإسلامية، الأردن، نشرت من قبل دار النفائس، 2008م، الأردن.

أداء قابلة للقياس من أجل قياس وتقييم أداء المصارف الإسلامية، وتمت صياغة ذلك في نموذج وفق الآتي:

جدول رقم (6): النموذج الثاني لتقييم أداء المصارف الإسلامية

الهدف	المعيار	مؤشر الأداء
إرضاء الجمهور وتوفير البدائل المصرفية المناسبة والشرعية	كفاءة التسويق المصرفي + كفاءة الهندسة المالية	➤ معدل نمو إجمالي الودائع ➤ معدل نمو الودائع الجارية ➤ نسبة الودائع الجارية / إجمالي الودائع ➤ الصيغ المستخدمة في التمويل
الهدف	المعيار	مقياس الأداء
تحقيق أعلى معدل من الربح الممكن في ظل المنافسة	كفاءة إدارة الربحية	➤ المصروفات/ الإيرادات ➤ نمو حقوق المساهمين ➤ نمو أرباح المساهمين ➤ نمو معدل الربحية ➤ الربح الصافي / الموجودات ➤ الأرباح الموزعة
الهدف	المعيار	مقياس الأداء
الحفاظ على رأس المال	إدارة المخاطر + كفاءة رأس المال + إدارة السيولة	➤ معدل كفاية رأس المال ➤ حقوق المساهمين/ الموجودات ➤ معدل نمو الموجودات ➤ متوسط نسبة السيولة النقدية ➤ الموجودات الاستثمارية/ إجمالي الموجودات ➤ الموجودات النقدية/ إجمالي الموجودات ➤ معدل تطور الموجودات النقدية والمصرفية
الهدف	المعيار	مقياس الأداء
مدى إسهام المصرف في التنمية الاقتصادية	إسهام المصرف في التنمية الاقتصادية	➤ نسبة رأس المال المخاطر ➤ نسبة التمويل الموجه نحو القطاعات التنموية ➤ نسبة التمويل المتوسط ➤ الصيغ المستخدمة في التمويل

المصدر: الجدول من إعداد الباحثة وفق الدراسات السابقة

الخاتمة

كان ولايزال موضوع تقييم أداء المصارف بشكل عام وتقييم أداء المصارف الإسلامية بشكل خاص محط اهتمام الباحثين، لذلك تمّ في هذا الفصل توضيح مفهوم تقييم أداء المصارف الإسلامية خلال أمرين؛ الأول: تقييم فعالية أداء المصرف وتحديد مستوى تحقيق الأهداف من خلال قياس أداء المصرف، ثمّ مقارنة النتائج الفعلية مع مؤشرات للمصرف نفسه خلال فترة زمنية محدّدة أو مع المصارف الأخرى أو مع معايير مستهدفة يسعى المصرف للوصول إليها، الثاني: تقييم كفاءة أداء المصرف وتحديد الأهمية النسبية بين النتائج والموارد المستخدمة من خلال الحكم على قدرة المصرف على الاستغلال الأمثل لموارد المصرف المتاحة في الاستخدامات ذات الأجل القصير والطويل، ومن خلال الحكم على قدرة إدارة المصرف على تحقيق التوازن بين إدارة الربحية والسيولة والمخاطر بما يضمن للمصرف الأداء المنافس والاستمرارية.

عند دراسة تقييم الأداء في المصارف بشكل عام والمصارف الإسلامية بشكل خاص، فإنّه لا بدّ من التّعرف إلى مجموعة الأهداف الأساسية والفرعية لعملية التّقييم وأهمّيتها، من خلال دراسة أهمية تقييم أداء المصارف بشكل عام وأهمية تقييم وسائل الاستثمار في المصارف الإسلامية وأهمية تقييم أداء المصارف الإسلامية.

تشمل مجالات تقييم أداء المصرف الإسلاميّ عدة جوانب تتضمّن: تقييم أداء المصرف كوسيط ماليّ وكوحدة إنتاجية وتقييم الرّقابة على العاملين ومراجعة الأعمال، ويتمّ ذلك وفق مجموعة من الخطوات والقواعد والأسس، ومع الأخذ بالاعتبار لمجموعة محدّدات الأداء المصرفيّ ومحدّدات تقييم الأداء من جهة القائم بعملية التّقييم ومحدّدات خاصّة بتقييم أداء المصارف الإسلامية.

لتعزيز ما سبق تمّت دراسة أهداف المصارف الإسلامية بهدف فهم المعايير والنماذج المستخدمة لتقييم أداء المصارف الإسلامية، والتي تتضمّن أربعة أساليب؛ الأول: الأساليب التقليدية القائمة على تحليل القوائم المالية للمصرف بشقيه العموديّ والأفقيّ، وكذلك التقييم باستخدام النسب المالية، كنسب السيولة والربحية والنشاط والأسواق وكفاية رأس المال وغيره من النسب المالية، الثاني: النظام الموحد لترتيب المصارف camels ومدى ملائمته كنموذج تقييم للمصارف التقليدية في تقييم المصارف الإسلامية، الثالث: بعض الطرق الحديثة في تقييم الأداء المصرفيّ، الرابع: نموذجان محاسبيان تمّ استخدامهما في الدّراسات السابقة لتقييم أداء المصارف الإسلامية.

الفصل الثالث: دراسة تطبيقية على المصارف الخاصة الإسلامية السورية

المبحث الأول: قياس كفاءة التكلفة في المصارف الإسلامية باستخدام حدّ التكلفة العشوائي.

المبحث الثاني: قياس أداء المصارف الإسلامية باستخدام النسب المالية

المبحث الثالث: الدراسة الإحصائية واختبار الفرضيات

الفصل الثالث: دراسة تطبيقية على المصارف الخاصة الإسلامية السورية

مقدمة

تمّ تعريف المصرف الإسلامي كما ورد في المرسوم التشريعي رقم 35/ للعام 2005 القاضي بإحداث المصارف الإسلامية في سورية والمنظّم لعملها على النحو الآتي: "هو المصرف الذي يتضمّن عقد تأسيسه ونظامه الأساسي التزاماً بممارسة الأعمال المصرفية المسموح بها على غير أساس الفائدة أخذاً وعطاءً، ووفقاً لصيغ المعاملات المصرفية التي لا تتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية، سواءً في مجال قبول الودائع وتقديم الخدمات المصرفية الأخرى أو في مجال التمويل والاستثمار".

انطلاقاً من التعريف السابق سيتمّ في هذا الفصل دراسة المباحث الآتية:

المبحث الأول: قياس كفاءة التكلفة في المصارف الإسلامية باستخدام حدّ التكلفة العشوائي

المبحث الثاني: قياس أداء المصارف الإسلامية باستخدام النسب المالية

المبحث الثالث: اختبار الفرضيات

المبحث الأول: قياس كفاءة التكلفة في المصارف الإسلامية باستخدام حدّ التكلفة العشوائي

تتكون العينة المدروسة من جميع المصارف الإسلامية الثلاث في سورية وهي: بنك الشام CHB، وبنك سورية الدولي الإسلامي SIIB، وبنك البركة سورية BBSY. وقد تم الحصول على البيانات من البيانات المالية المنشورة على موقع سوق دمشق للأوراق المالية ولمدة تسع سنوات خلال المدة الممتدة بين 2011 و2019م.

إن كفاءة التكلفة هي المتغير المستقل في الدراسة، وقد تم تقديرها باستخدام الطريقة المعلوماتية SFA (Stochastic Frontier Approach) وباستخدام برنامج الباحث *Tim Coelli، والذي تم بواسطته تقدير كفاءة التكلفة الكلية وتحليلها إلى جداءها الكفاءة التقنية والكفاءة التخصّصية. وفي سبيل الوصول إلى تقدير كفاءة التكلفة كان لا بد من دراسة دالة التكاليف الكلية للمصارف الإسلامية المدخلات وتكاليفها والمخرجات حسب منهج الوساطة، كمدخلات للبرنامج من أجل استخراج مخرجات البرنامج.

سيتم في هذا المبحث القيام بدراسة قياسية لنموذج تقدير دالة التكاليف للمصارف الإسلامية، ثم القيام بدراسة لتقدير كفاءة التكلفة للمصارف الإسلامية، وذلك عبر مجموعة من الخطوات، وستكون خطوات الدراسة في هذا المبحث على النحو الآتي:

أولاً: خطوات الدراسة القياسية لنموذج تقدير دالة التكاليف للمصارف الإسلامية:

- 1- تحديد المدخلات وتكاليفها والمخرجات والتكاليف الكلية الفعلية للمصارف الإسلامية.
- 2- الخصائص الإحصائية لمتغيرات دالة التكاليف.
- 3- تحليل الفروق ANOVA لمتغيرات دالة التكاليف.
- 4- تقدير دالة التكاليف الكلية.
- 5- تقدير دوال مشاركة المدخلات.
- 6- حساب مروّنات الإحلال ومروّنات الطلب السعرية.

* Tim Coelli هو بروفييسور في مركز تحليل الكفاءة والإنتاجية The Centre for Efficiency and Productivity Analysis (CEPA)، قام بالتعاون مع The University of Queensland- School of Economics الموجود في أستراليا، بتطوير مجموعة من برامج الحاسوب والتي يمكن استخدامها في الحصول على قياس الكفاءة والإنتاجية بطرق مختلفة ومتعددة، وكذلك تحليل كفاءة التكلفة إلى جداءها: كفاءة التكلفة الفنية وكفاءة التكلفة التخصّصية.

7- تقدير وفورات الحجم.

8- تقدير وفورات النطاق.

ثانياً: خطوات الدراسة لتقدير كفاءة التكلفة للمصارف الإسلامية:

1- تقدير كفاءة التكلفة الكلية وتحليلها إلى جداءيها: كفاءة التكلفة التقنية، كفاءة التكلفة التخصيصية؛

وذلك باستخدام برنامج الباحث Tim Coelli.

2- دراسة لتطور كفاءة التكلفة الكلية وجداءيها للمصارف الإسلامية خلال المدة 2011 –

2019م.

أولاً: الدراسة القياسية لنموذج تقدير دالة التكاليف للمصارف الإسلامية:

1. تحديد متغيرات دالة التكاليف الكلية

تتمثل المتغيرات التابعة بالتكاليف الكلية، وتتمثل المتغيرات المستقلة في ثلاثة مخرجات وثلاثة مدخلات وتكلفة المدخلات، ومن خلال الاستعانة بالدراسات السابقة التي تم عرضها ومناقشتها في الفصل الأول من القسم النظري من الدراسة نجد:¹

1.1 مجموع التكاليف الكلية للمصرف (TC):

مجموع التكاليف الكلية للمصرف (TC) = التكاليف التشغيلية + التكاليف المالية.

حيث إن: التكاليف التشغيلية = تكاليف الموظفين + التكاليف التشغيلية عدا تكاليف الموظفين.

2.1 مدخلات المصرف الإسلامي وتكاليفها:

تتضمن مدخلات المصارف مدخل العمل ومدخل رأس المال العيني ومدخل رأس المال النقدي، وفيما سيأتي سيتم عرض كل مدخل ورمزه وطريقة قياسه وطريقة قياس تكلفة هذا المدخل:

1.2.1 مدخل العمل (الموارد البشرية) (X1): تقاس بمجموع الموظفين.

تكلفة العمل (P1) = نفقات الموظفين / عدد الموظفين في المصرف.

2.2.1 مدخل رأس المال العيني (X2): تقاس بمجموع الموجودات الثابتة.

تكلفة رأس المال العيني (P2) = تكلفة رأس المال العيني / القيمة الصافية لرأس المال العيني.

حيث إن:

1 انظر في: الكور، عز الدين، "أثر السيولة على كفاءة التكلفة والأداء: دراسة تطبيقية على المصارف الإسلامية الأردنية"، مؤتمر الخدمات المالية الإسلامية الثاني، طرابلس، ليبيا، 2010م.
- بورقية، شوقي، (2011م)، "الكفاءة التشغيلية للمصارف الإسلامية: دراسة تطبيقية مقارنة"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر.
- الهبيل، نهاد، (2013م)، "قياس الكفاءة المصرفية باستخدام نموذج حد التكلفة العشوائية SFA: دراسة تطبيقية على المصارف المحلية في فلسطين"، رسالة ماجستير، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.

- تكاليف رأس المال العيني = مجموع التكاليف التشغيلية - تكاليف الموظفين.
- القيمة الصافية لرأس المال العيني = صافي القيمة الدفترية للموجودات الثابتة.

3.2.1 مدخل رأس المال النقدي (X3): يقاس بمجموع الودائع.

تكلفة رأس المال النقدي (P3) = نصيب حسابات الاستثمار المطلق من الدخل المشترك بعد تنزيل احتياطي مخاطر الاستثمار / مجموع الودائع.

حيث إن:

- مجموع الودائع = ايداعات وحسابات استثمار مصارف ومؤسسات مالية + أرصدة الحسابات الجارية للعملاء + حسابات الاستثمارات المعلقة.

3.1 مخرجات المصرف الإسلامي:

يعبر عن مخرجات المصرف الإسلامي بمجموع الأصول المدرة للدخل، وتتضمن مخرجات المصرف الإسلامي: مخرج الاستثمارات بالصيغ الإسلامية، ومخرج حسابات الاستثمار المعلقة لدى المصارف الإسلامية، ومخرج البنود داخل وخارج قائمة المركز المالي والتي تتضمن البنود من غير بنود المخرج الأول والثاني، وفيما يلي سيتم عرض كل مخرج ورمزه وطريقة قياسه:

1.3.1 مخرج الاستثمارات بالصيغ الإسلامية (Y1) = ذمم البيوع المؤجلة وأرصدة الأنشطة التمويلية + المشاركات + صافي موجودات إجارة منتهية بالتملك.

2.3.1 مخرج حسابات الاستثمار المعلقة لدى المصارف الإسلامية (Y2) = حسابات استثمارية معلقة لمدة 3 أشهر أو أقل + مرابحات دولية معلقة لمدة 3 أشهر أو أقل + حسابات استثمارية معلقة لمدة تزيد على 3 أشهر + مرابحات دولية معلقة لمدة تزيد على 3 أشهر.

3.3.1 مخرج البنود داخل وخارج قائمة المركز المالي والتي تتضمن البنود من غير بنود المخرج الأول والثاني (Y3) = موجودات مالية محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق + موجودات قيد الاستثمار أو التصفية + استثمارات عقارية + استثمارات في رؤوس أموال الشركات + الاستثمارات غير المدرجة في بيان المركز المالي + بنود خارج الميزانية.

2 الخصائص الإحصائية لمتغيرات دالة التكاليف

يبين الجدول رقم (7) التالي التوصيف الإحصائي لبيانات المصارف الإسلامية جميعها، والتي تتضمن الوسط والوسيط والانحراف المعياري وأدنى قيمة وأعلى قيمة للبيانات ولكل متغير من المتغيرات خلال مدة الدراسة، ويمكن مراجعة الملاحق ذوات الأرقام (1) و (2) و (3) للتوسع في تفاصيل التكاليف الفعلية والمخرجات وأسعار المدخلات لكل مصرف إسلامي على حدى:

جدول رقم (7) المؤشرات الإحصائية لبيانات متغيرات الدراسة خلال المدة 2011 - 2019

	TC	Y1	Y2	Y3	P1	P2	P3
Mean	3,590,798,374	41,518,821,058	38,428,467,921	24,805,810,439	3,266,474	1.016	0.009
Median	2,636,760,000	25,281,810,000	16,353,640,000	14,443,370,000	2,686,179	0.540	0.007
Maximum	13,841,899,924	346,182,886,930	184,686,639,830	97,342,771,877	10,103,610	3.470	0.032
Minimum	507,375,725	4,092,363,220	328,454,473	5,495,946,584	777,199	0.160	0.001
Std. Dev.	2,998,547,000	66,004,740,000	47,099,350,000	23,775,760,000	2,480,388	0.949	0.007
Observations	27	27	27	27	27	27	27

المصدر: من إعداد الباحثة باستخدام البرنامج الإحصائي (Eviews)

تشير النتائج وفق الجدول رقم (7) إلى ما سيأتي:

التكاليف الكلية: بلغت أعلى قيمة للتكاليف الكلية /13,841,899,924/ ل.س تعود لبنك سورية الدولي الإسلامي عام 2019، وبلغت /507,375,725/ ل.س كأدنى قيمة لها وتعود لبنك البركة سورية عام 2011، بمتوسط قيمة للتكاليف الكلية في المصارف الإسلامية حوالي /3,590,798,374/ ل.س، وانحراف معياري قدره /2,998,547,000/ ل.س، وهو انحراف كبير يدل على وجود اختلاف في قيمة التكلفة الكلية بين المصارف الإسلامية خلال مدة الدراسة.

مخرج الاستثمارات بالصيغ الإسلامية Y1؛ بلغت أعلى قيمة للاستثمارات بالصيغ الإسلامية /346,182,886,930/ ل.س تعود لبنك سورية الدولي الإسلامي عام 2019، وبلغت /4,092,363,220/ ل.س كأدنى قيمة لها وتعود لبنك البركة سورية عام 2013، بمتوسط قيمة للاستثمارات بالصيغ الإسلامية في المصارف الإسلامية حوالي /41,518,821,058/ ل.س، وانحراف معياري قدره /66,004,740,000/ ل.س، وهو انحراف كبير يدل على وجود اختلاف في قيمة الاستثمارات بالصيغ الإسلامية بين المصارف الإسلامية خلال مدة الدراسة.

مخرج حسابات الاستثمارات المطلقة لدى المصارف الإسلامية Y2؛ بلغت أعلى قيمة للاستثمارات المطلقة لدى المصارف الإسلامية /184,686,639,830/ ل.س تعود لبنك البركة سورية عام 2018، وبلغت /328,454,473/ ل.س كأدنى قيمة لها وتعود لبنك الشام عام 2011، بمتوسط قيمة

للاستثمارات المطلقة في المصارف الإسلامية حوالي /38,428,467,921/ ل.س، وانحراف معياري قدره /47,099,350,000/ ل.س، وهو انحراف كبير يدل على وجود اختلاف في قيمة حسابات الاستثمارات المطلقة بين المصارف الإسلامية خلال مدة الدراسة.

مخرج البنود داخل وخارج قائمة المركز المالي Y3؛ بلغت أعلى قيمة للبنود داخل وخارج قائمة المركز المالي /97,342,771,877/ ل.س تعود لبنك سورية الدولي الإسلامي عام 2019، وبلغت /5,495,946,584/ ل.س كأدنى قيمة لها وتعود لبنك البركة سورية عام 2011، بمتوسط قيمة للبنود داخل وخارج قائمة المركز المالي في المصارف الإسلامية حوالي /24,805,810,439/ ل.س، وانحراف معياري قدره /23,775,760,000/ ل.س، وهو انحراف كبير يدل على وجود اختلاف في قيمة البنود داخل وخارج المركز المالي بين المصارف الإسلامية خلال مدة الدراسة.

تكلفة مدخل العمل P1؛ بلغت أعلى قيمة لتكلفة العمل في بنك البركة سورية بمقدار /10,103,610/ ل.س عام 2019، وبلغت /777,199/ ل.س كأدنى قيمة لها في بنك سورية الدولي الإسلامي عام 2011، بمتوسط قيمة لتكلفة العمل في المصارف الإسلامية حوالي /3,266,474/ ل.س، وانحراف معياري قدره /2,480,388/ ل.س، وهو انحراف كبير يدل على وجود اختلاف في قيمة تكلفة العمل بين المصارف الإسلامية خلال مدة الدراسة.

تكلفة مدخل رأس المال العيني P2؛ بلغت أعلى نسبة لتكلفة رأس المال العيني في بنك الشام بمقدار /3.47/ ل.س عام 2015، وبلغت /0.16/ ل.س كأدنى قيمة لها في بنك الشام عام 2019، بمتوسط نسبة تكلفة رأس المال العيني في المصارف الإسلامية حوالي /1.02/ ل.س، وانحراف معياري قدره /0.95/ ل.س، وهو انحراف كبير يدل على وجود اختلاف في قيمة تكلفة رأس المال العيني بين المصارف الإسلامية خلال مدة الدراسة.

تكلفة مدخل رأس المال النقدي P3؛ بلغت أعلى نسبة لتكلفة رأس المال النقدي في بنك الشام بمقدار /0.0323/ ل.س عام 2011، وبلغت /0.0013/ ل.س كأدنى قيمة لها في بنك الشام أيضاً عام 2016، بمتوسط نسبة تكلفة رأس المال النقدي في المصارف الإسلامية حوالي /0.0086/ ل.س، وانحراف معياري قدره /0.007/ ل.س، وهو انحراف كبير يدل على وجود اختلاف في قيمة تكلفة رأس المال النقدي بين المصارف الإسلامية خلال مدة الدراسة.

3. تحليل التباين ANOVA:

يهدف هذا التحليل إلى اختبار وجود تباين (اختلاف أوساط المتغيرات) بين متغيرات المصارف المدروسة وذلك باستخدام برنامج SPSS، فنحصل على الجدول الآتي:

يوضح الجدول رقم (8) نتائج اختبار فرضية العدم للمتغيرات:

جدول رقم (8) تحليل التباين ANOVA

ANOVA						
		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
TC	Between Groups	281256799542340000 00.000	2	140628399771170000 00.000	1.641	.215
	Within Groups	205647742034107530 000.000	24	856865591808781410 0.000		
	Total	233773421988341550 000.000	26			
Y1	Between Groups	163118824097090350 00000.000	2	815594120485451800 0000.000	2.019	.155
	Within Groups	969603937819214000 00000.000	24	404001640758005830 0000.000		
	Total	113272276191630440 000000.000	26			
Y2	Between Groups	212721059886287200 00000.000	2	106360529943143600 00000.000	7.012	.004
	Within Groups	364049498276622200 00000.000	24	151687290948592570 0000.000		
	Total	576770558162909400 00000.000	26			
Y3	Between Groups	228349358117029650 0000.000	2	114174679058514820 0000.000	2.207	.132
	Within Groups	124139664447872000 00000.000	24	517248601866133300 000.000		
	Total	146974600259574960 00000.000	26			
P1	Between Groups	24675392667191.402	2	12337696333595.701	2.189	.134
	Within Groups	135284987724694.000	24	5636874488528.917		
	Total	159960380391885.400	26			
P2	Between Groups	8.588	2	4.294	6.956	.004
	Within Groups	14.815	24	.617		
	Total	23.403	26			
P3	Between Groups	.000	2	.000	1.357	.276
	Within Groups	.001	24	.000		
	Total	.001	26			

المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS.

من الجدول (8) تستنتج الباحثة الآتي:

بالنسبة إلى متغير التكاليف الكلية ومخرج الاستثمار بالصيغ الإسلامية ومخرج البنود داخل وخارج قائمة المركز المالي: نقبل فرضية عدم القائلة بعدم وجود تباين واختلاف بين متغيرات المصارف بالنسبة إلى TC ، $Y1$ ، $Y3$ لأن قيم F المحسوبة للمتغيرات على التوالي هي: (1.641، 2.019، 2.207) أقل من قيمة F المجدولة والمُقدَّرة ب (3.403) مع درجات الحرية (2، 24)، وقيم الاحتمال للمتغيرات الثلاثة على التوالي (0.215، 0.155، 0.132) أكبر من (0.05)، وعليه نقبل فرضية عدم ونرفض الفرضية البديلة.

وفي رأي الباحثة: إن سبب عدم وجود تباين في التكلفة الكلية بين المصارف يعود إلى أن المصارف الثلاثة لها المقدرة نفسها تقريباً في إدارة تكاليفها بالإضافة إلى تقارب سنوات إحداثها، وأن السبب في عدم وجود تباين بين $Y1$ و $Y3$ يعود إلى تقارب حجم نشاط المصارف وسنوات إحداثها.

بالنسبة إلى متغير حسابات الاستثمار المطلقة: نرفض فرضية عدم القائلة بعدم وجود تباين واختلاف بين متغيرات المصارف بالنسبة إلى $Y2$ لأن قيم F المحسوبة للمتغير هي (7.012) وأكبر من قيمة F المجدولة والمُقدَّرة ب (3.403) مع درجات الحرية (2، 24)، وقيم الاحتمال للمتغير هي (0.004) أقل من (0.05)، وعليه نرفض فرضية عدم ونقبل الفرضية البديلة القائلة بوجود تباين واختلاف في حسابات الاستثمار المطلقة بين المصارف الإسلامية.

وفي رأي الباحثة: فإن سبب وجود تباين في $Y2$ يعود إلى اختلاف حجم نشاط المصارف الإسلامية. بالنسبة إلى تكلفة العمل وتكلفة رأس المال النقدي: نقبل فرضية عدم القائلة بعدم وجود تباين واختلاف بين متغيرات المصارف بالنسبة إلى $P1$ ، $P3$ لأن قيم F المحسوبة للمتغيرات على التوالي هي: (1.357، 2.189) وأقل من قيمة F المجدولة والمُقدَّرة ب (3.403) مع درجات الحرية (2، 24)، وقيم الاحتمال للمتغيرات الثلاثة على التوالي (0.276، 0.134) أكبر من (0.05)، وعليه نقبل فرضية عدم ونرفض الفرضية البديلة.

وفي رأي الباحثة: فإن سبب عدم وجود تباين في $P1$ يعود إلى أن أجور الموظفين في المصارف الإسلامية متقاربة، وفي $P3$ بين البنوك الإسلامية يعود إلى أن المصارف الإسلامية الثلاثة لها نفس المقدرة تقريباً في إدارة تكاليفها.

بالنسبة لتكلفة رأس المال العيني: نرفض فرضية العدم القائلة بعدم وجود تباين واختلاف بين متغيرات المصارف بالنسبة ل P2 لأن قيم F المحسوبة للمتغير هي (6.956) وأكبر من قيمة F الجدولة والمُقدَّرة ب (3.403) مع درجات الحرية (2، 24)، وقيم الاحتمال للمتغير هي (0.004) أقل من (0.05)، وعليه نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة القائلة بوجود تباين واختلاف في تكلفة رأس المال العيني بين المصارف الإسلامية.

وفي رأي الباحثة: فإن سبب وجود تباين في تكلفة رأس المال العيني بين المصارف الإسلامية يعود إلى اختلاف قدرة المصارف على التحكم في التكاليف ب P2 بسبب اختلاف حجم الموجودات وتنوعها واختلاف حجم وقيمة كل منها في كل مصرف نتيجة نشاطه.

4. تقدير دالة التكاليف:

يساعد تقدير دالة التكاليف في تقدير وفورات الحجم والنطاق كمحددات ذات أثر مباشر على كفاءة التكلفة، ويساعد كذلك في تقدير كفاءة التحكم بالتكاليف وتحليلها إلى كفاءة فنية وكفاءة تخصصية، وذلك عن طريق دالة التكاليف المتسامية اللوغاريتمية لمجموعة من المصارف الإسلامية. وقد تم في هذه الدراسة استخدام النماذج العشوائية القائمة على أساس تحليل الانحدار وبالتحديد طريقة تحليل الحدود العشوائي (SFA)، حيث يتم من خلالها توفير دالة انحدار للبيانات الخاصة بالوحدات الممثلة للعينة، ثم يتم تقييم الكفاءة على أساس الفروق بين وحدة الانتاج والدالة المُقدَّرة لعينة الوحدات الإنتاجية مجتمعة.

دالة التكاليف المتسامية اللوغاريتمية (Translog Cost Function):

تُجسّد دالة التكاليف اللوغاريتمية المتسامية نموذج تخفيض التكلفة الكلية إلى الحد الأدنى، وتعد هذه الدالة ملائمة لتمثيل بيانات التكلفة في المصارف،¹ كما أنها أكثر الأشكال الدالية استخداماً في الدراسات التطبيقية بشكل خاص في مجال العمل المصرفي، كما تعد الخيار الأكثر استخداماً في دراسة التكلفة ذات المخرجات المتعددة،² وذلك لمزاياها العديدة، فهي دالة مرنة تسمح بتعدد المدخلات والمخرجات، ولا تفترض أية قيود على مرونة الإحلال وفورات الحجم والنطاق، وتعطى الصيغة العامة لدالة التكاليف بالشكل الآتي، حيث تم اقتراحها من قبل Christensen & Jorgenson

¹ Hunter, William, & Timme, Stephen, (1995), "Core Deposits and Physical Capital: A Reexamination of Bank Scale Economies and Efficiency with Quasi-Fixed Inputs", Journal of Money, Credit and Banking, 27(1), Ohio State University, P: 165.

² Mester, Loretta.J, (1987), "A Multiproduct Cost Study of Saving and Loans", The Journal of Finance, Vol: 42, No: 2, June, p: 424, www.jstor.org.

&Lau، وتم تطبيقها على اقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية باستخدام سلسلة زمنية لمدخلين ومخرجين:¹

$$\ln TC = A_0 + \sum_i A_i \ln Y_i + \sum_i B_i \ln P_i + \frac{1}{2} \sum_i \sum_j A_{ij} \ln Y_i \ln Y_j + \frac{1}{2} \sum_i \sum_j B_{ij} \ln P_i \ln P_j + \sum_i \sum_j G_{ij} \ln Y_i \ln P_j.$$

حيث إن:

TC: التكلفة الكلية.

Y: المخرجات.

P: أسعار المدخلات.

A, B, G: معاملات دالة التكاليف.

قيود دالة التكاليف:

إن بناء استنتاجات منطقية من دالة التكاليف يكون من خلال اشتقاق دالة التكاليف من دالة إنتاج منطقية الخصائص، وبذلك تكون الدالتان شيئان مترادفان (Duals)، ويتم ذلك بالتقيد بشروط يطلق عليها *Shephard Lemma**، لذلك يجب أن تكون قيود دالة التكاليف متجانسة خطياً من الدرجة الأولى في أسعار المدخلات، وأن تكون دالةً متزايدةً في المخرجات وأسعار المدخلات وأن تكون دالةً مقعرةً²، وبفرض هذه القيود نحصل على دالة تكاليف دنيا لكل مستوى من الإنتاج.

¹ - Christensen, Laurits, & Jorgenson, Dale, Lau, Lawrence, (1973), "Transcendental Logarithmic Production Function", The Review of Economics and Statics, V: 55, Issue: 1, February, p: 28 – 45, www.jstore.org.

- Christensen, Laurits, & Berndt, Ernst, "The translog function and the substitution of equipment, structures, and labor in U.S. manufacturing 1929-68", (1973), Journal of Econometrics, V: 1, Issue: 1, March, p: 81 – 113, www.sciencedirect.com.

* تشير Shephard Lemma إلى أن كمية المدخلات التي تحقق أدنى تكلفة تساوي مشتقة دالة التكاليف بالنسبة لأسعار هذه المدخلات، وتنسب هذه القاعدة إلى الباحث Ronald Shephard الذي وضع أسس العلاقة بين دالة الإنتاج ودالة التكاليف عام 1953-1970.

* التقعر: إن ارتفاع سعر أحد عناصر الإنتاج مع ثبات أسعار العناصر الأخرى يؤدي إلى ارتفاع التكاليف ولكن بمعدل متناقص نظراً لإحلال العناصر الأرخص محل ذلك العنصر.

² انظر في:

- Shephard, Ronald William, (1970), "Theory of Cost and Production Functions", Princeton University Press, JSTOR, www.jstor.org/stable/j.ctt13x11vf. Accessed 27 May 2021.

- عودة، سيف الدين يوسف، (2007)م، مرجع سابق، ص: 76، 81.

$$\begin{aligned}
\ln TC = & A_0 + A_1 \ln Y_1 + A_2 \ln Y_2 + A_3 \ln Y_3 + B_1 \ln P_1 + B_2 \ln P_2 + B_3 \ln P_3 + \\
& \frac{1}{2} A_{11} (\ln Y_1)^2 + \frac{1}{2} A_{22} (\ln Y_2)^2 + \frac{1}{2} A_{33} (\ln Y_3)^2 + A_{12} \ln Y_1 \ln Y_2 + \\
& A_{13} \ln Y_1 \ln Y_3 + A_{23} \ln Y_2 \ln Y_3 + \frac{1}{2} B_{11} (\ln P_1)^2 + \frac{1}{2} B_{22} (\ln P_2)^2 + \\
& \frac{1}{2} B_{33} (\ln P_3)^2 + B_{12} \ln P_1 \ln P_2 + B_{13} \ln P_1 \ln P_3 + B_{23} \ln P_2 \ln P_3 + \\
& G_{11} \ln P_1 \ln Y_1 + G_{12} \ln P_1 \ln Y_2 + G_{13} \ln P_1 \ln Y_3 + G_{21} \ln P_2 \ln Y_1 + \\
& G_{22} \ln P_2 \ln Y_2 + G_{23} \ln P_2 \ln Y_3 + G_{31} \ln P_3 \ln Y_1 + G_{32} \ln P_3 \ln Y_2 + G_{33} \ln P_3 \ln Y_3.
\end{aligned}$$

وتكون قيود التكلفة الكلية بالنسبة لأسعار المدخلات من أجل التجانس من الدرجة الأولى:

$$\begin{aligned}
\sum_i B_i &= 1 \Rightarrow B_1 + B_2 + B_3 = 1. \\
\sum_j B_{ij} &= 0 \Rightarrow \begin{cases} B_{11} + B_{12} + B_{13} = 0 \\ B_{12} + B_{22} + B_{23} = 0. \\ B_{13} + B_{23} + B_{33} = 0 \end{cases} \\
\sum_j G_{ij} &= 0 \Rightarrow \begin{cases} G_{11} + G_{12} + G_{13} = 0 \\ G_{12} + G_{22} + G_{23} = 0. \\ G_{13} + G_{23} + G_{33} = 0 \end{cases}
\end{aligned}$$

وبالتالي يصبح شكل دالة التكاليف كما يأتي:

$$\begin{aligned}
\ln TC = & A_0 + A_1 \ln Y_1 + A_2 \ln Y_2 + A_3 \ln Y_3 + B_1 (\ln P_1 - \ln P_3) + \\
& B_2 (\ln P_2 - \ln P_3) + \ln P_3 + \frac{1}{2} A_{11} (\ln Y_1)^2 + \frac{1}{2} A_{22} (\ln Y_2)^2 + \frac{1}{2} A_{33} (\ln Y_3)^2 + \\
& A_{12} \ln Y_1 \ln Y_2 + A_{13} \ln Y_1 \ln Y_3 + A_{23} \ln Y_2 \ln Y_3 + \frac{1}{2} B_{11} (\ln P_1 - \ln P_3)^2 + \\
& B_{12} (\ln P_1 - \ln P_3) (\ln P_2 - \ln P_3) + \frac{1}{2} B_{22} (\ln P_2 - \ln P_3)^2 + G_{11} (\ln P_1 - \\
& \ln P_3) (\ln Y_1 - \ln Y_3) + G_{12} [(\ln P_1 - \ln P_3) (\ln Y_2 - \ln Y_3) + (\ln P_2 - \\
& \ln P_3) (\ln Y_1 - \ln Y_3)] + G_{22} (\ln P_2 - \ln P_3) (\ln Y_2 - \ln Y_3).
\end{aligned}$$

ومن دالة التكاليف المتسامية اللوغاريتمية نشق دوال حصص عناصر الإنتاج أو ما يسمى بدوال مشاركة المدخلات بالنسبة للعمل ورأس المال العيني ورأس المال النقدي، ويتم ذلك باشتقاق دالة التكاليف الكلية بالنسبة لسعر كل عنصر من عناصر الإنتاج، حيث إنّ مشاركة المدخل (i) في التكاليف الكلية هي S_i ، وبالتالي تكون المعادلة التالية وفقاً لما برهن عليه Allen عام 1938 و Uzawa¹:

¹ الهبيل، نهاد، (2013)م، مرجع سابق، ص: 86.

$$S_i = B_i + \sum_j B_{ij} \ln P_j + \sum_j G_{ij} \ln Y_j.$$

أي أن:

$$S_1 = B_1 + B_{11} \ln P_1 + B_{12} \ln P_2 + B_{13} \ln P_3 + G_{11} \ln Y_1 + G_{12} \ln Y_2 + G_{13} \ln Y_3.$$

$$S_1 = B_1 + B_{11}(\ln P_1 - \ln P_3) + B_{12}(\ln P_2 - \ln P_3) + G_{11}(\ln Y_1 - \ln Y_3) + G_{12}(\ln Y_2 - \ln Y_3).$$

$$S_2 = B_2 + B_{21} \ln P_1 + B_{22} \ln P_2 + B_{23} \ln P_3 + G_{21} \ln Y_1 + G_{22} \ln Y_2 + G_{23} \ln Y_3.$$

$$S_2 = B_2 + B_{12}(\ln P_1 - \ln P_3) + B_{22}(\ln P_2 - \ln P_3) + G_{12}(\ln Y_1 - \ln Y_3) + G_{22}(\ln Y_2 - \ln Y_3).$$

$$S_3 = B_3 + B_{31} \ln P_1 + B_{32} \ln P_2 + B_{33} \ln P_3 + G_{31} \ln Y_1 + G_{32} \ln Y_2 + G_{33} \ln Y_3.$$

$$S_3 = (1 - B_1 - B_2) - B_{11}(\ln P_1 - \ln P_3) - B_{12}[(\ln P_1 - \ln P_3) + (\ln P_2 - \ln P_3)] - B_{22}(\ln P_2 - \ln P_3) - G_{11}(\ln Y_1 - \ln Y_3) - G_{12}[(\ln Y_1 - \ln Y_3) + (\ln Y_2 - \ln Y_3)] - G_{22}(\ln Y_2 - \ln Y_3).$$

5. تقدير معاملات دالة التكاليف ودوال مشاركة المدخلات:

بسبب عدد المتغيرات المستقلة الكبير جداً فسنستخدم في هذه الدراسة أسلوب جمع البيانات المقطعية لجميع المصارف الإسلامية مع بيانات السلسلة الزمنية لكل بنك (Pooling Time Series and Cross Section Data)، والطريقة المتبعة هي طريقة الانحدار غير المرتبط ظاهرياً (Seemingly Unrelated Regression SUR) وهي عبارة عن تعميم لنموذج الانحدار الخطي والذي يتضمن مجموعة من معادلات الانحدار، لكل منها متغير تابع خاص، ومتغيرات مفسرة مختلفة، وكل معادلة ذات الانحدار الخطي يمكن تقديرها بشكل منفصل.

يوضح الجدول رقم (9) نتائج نموذج SUR في تقدير دالة التكاليف ودوال مشاركة المدخلات:

جدول رقم (9) نتائج نموذج SUR

Dependent Variable: LTC,S ₁ ,S ₂					
Estimation Method: Seemingly Unrelated Regression					
Sample: 2011Q1 2019Q4					
Periods included: 36					
Cross-sections included: 3					
Total panel (balanced) observations: 107					
Linear estimation after One-step weighting matrix					
Variable	Coefficient	Value of Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	A0	-32.6610	23.2027	-1.4076	0.1627
LY1	A1	-1.6328	2.0739	-0.7873	0.4332
LY2	A2	-2.2665	1.8770	-1.2075	0.2304
LY3	A3	10.4415	3.4231	3.0503	0.0030
LP1_LP3	B1	-3.5226	1.4846	-2.3728	0.0198
LP2_LP3	B2	2.0286	0.6151	3.2979	0.0014
(LY1)2	A11	0.0180	0.0994	0.1809	0.8569
LY1*LY2	A12	-0.0016	0.0251	-0.0650	0.9483
LY1*LY3	A13	-1.2431	0.2444	-5.0860	0.0000
(LY2)2	A22	-0.1795	0.1304	-1.3765	0.1721
LY2*LY3	A23	0.3463	0.1166	2.9685	0.0038
(LY3)2	A33	0.3137	0.1016	3.0885	0.0027
(LP1_LP3)2	B11	0.2215	0.0888	2.4951	0.0144
(LP1_LP3)*(LP2_LP3)	B12	-0.1085	0.0341	-3.1813	0.0020
(LP2_LP3)2	B22	0.0249	0.0352	0.7086	0.4804
(LY1-ly3)*(LP1_LP3)	G11	-0.0922	0.1099	-0.8384	0.4040
(LY1-ly3)*(LP2_LP3)+(ly2-ly3)*(lp1-lp3)	G12	-0.0055	0.0282	-0.1959	0.8451
(LY2-ly3)*(LP2_LP3)	G22	-0.0902	0.0406	-2.2242	0.0286
R-squared (LTC)		0.930352	Durbin-Watson stat		0.457804
R-squared (S1)		0.596341	Durbin-Watson stat		0.333364
R-squared (S2)		0.621163	Durbin-Watson stat		0.461726

المصدر: من إعداد الباحثة باستعمال البرنامج الإحصائي Eviews.

يوضح الجدول المعاملات المقدرة للنموذج وقيمة t الإحصائية، والانحراف المعياري واحتمال الخطأ، وتظهر النتائج أن قيمة معامل التحديد تقدر بـ 93% أي أنه توجد علاقة قوية بين التكاليف الكلية والمخرجات وأسعار المدخلات في المصارف الإسلامية لدالة التكاليف المتسامية، و60% لدالة مشاركة العمل، و62% لدالة مشاركة رأس المال العيني، حيث تشير النتائج إلى أن 93% من التغير في التكاليف يفسره التغير في المتغيرات المستقلة (أسعار المدخلات والمخرجات)، والباقي 7% يفسره الخطأ العشوائي.

6. مرونة الإحلال بين المدخلات ومرونة الطلب السعرية:

تعد مرونة الإحلال بين المدخلات ومرونة الطلب السعرية من المؤشرات المهمة التي يمكن استخلاصها من دالة التكاليف اللوغاريتمية المتسامية وبدلالة المعالم المُقدَّرة في دالة التكاليف وكذلك نسبة مشاركة المدخلات في إجمالي التكاليف.

1.6 حساب مرونة الإحلال:

تقيس مرونة الإحلال درجة الإحلال بين اثنين من مدخلات الإنتاج، أي مرونة الإحلال بين المدخل (i) والمدخل (j)، فإذا كانت مرونة الإحلال موجبة فذلك يدل على إمكانية الإحلال بين المدخلين، أما إذا كانت سالبة فيدل ذلك على أن المدخلين متكاملين.

يمكن تلخيص مرونة الإحلال التي تم تقديرها للمصارف الإسلامية، ووفق ما برهن عليه كل من Allen عام 1938 و Uzawa عام 1962، من خلال تطبيق المعادلة الآتية:¹

$$\sigma_{ij} = \frac{(B_{ij} + S_i S_j)}{S_i S_j} ; i \neq j$$

$$\sigma_{12} = \frac{(B_{12} + S_1 S_2)}{S_1 S_2}$$

$$\sigma_{13} = \frac{(B_{13} + S_1 S_3)}{S_1 S_3}$$

$$\sigma_{23} = \frac{(B_{23} + S_2 S_3)}{S_2 S_3}$$

يوضح الجدول رقم (10) مرونة الإحلال بين مدخلات الإنتاج:

¹ بورقية، شوقي، (2011)م، "الكفاءة التشغيلية للمصارف الإسلامية: دراسة تطبيقية مقارنة"، مرجع سابق، ص: 142، 198.

جدول رقم (10) مروونات الإحلال بين مدخلات المصارف الإسلامية حسب كل مصرف

المصارف الإسلامية	مرونة الإحلال بين رأس المال العيني ورأس العمل	مرونة الإحلال بين رأس المال النقدي ورأس المال العيني	العام
بنك الشام	0.52	0.83	2011
بنك سورية الدولي الإسلامي	0.31	1.18	
بنك البركة سورية	0.49	2.45	
المتوسط	0.44	1.49	
بنك الشام	0.27	1.23	2012
بنك سورية الدولي الإسلامي	0.23	1.29	
بنك البركة سورية	-0.22	-0.69	
المتوسط	0.10	0.61	
بنك الشام	0.15	1.66	2013
بنك سورية الدولي الإسلامي	0.48	2.57	
بنك البركة سورية	-0.05	0.07	
المتوسط	0.20	1.43	
بنك الشام	0.04	2.20	2014
بنك سورية الدولي الإسلامي	0.14	1.66	
بنك البركة سورية	-0.02	0.17	
المتوسط	0.06	1.34	
بنك الشام	-0.05	2.48	2015
بنك سورية الدولي الإسلامي	0.09	1.80	
بنك البركة سورية	0.02	0.26	
المتوسط	0.02	1.51	
بنك الشام	0.12	0.41	2016
بنك سورية الدولي الإسلامي	-0.08	-0.22	
بنك البركة سورية	0.04	0.24	
المتوسط	0.02	0.14	
بنك الشام	-0.45	-0.93	2017
بنك سورية الدولي الإسلامي	0.83	5.48	
بنك البركة سورية	0.04	0.24	
المتوسط	0.14	1.60	
بنك الشام	-0.07	-0.05	2018
بنك سورية الدولي الإسلامي	0.77	3.25	
بنك البركة سورية	0.04	0.30	
المتوسط	0.25	1.17	
بنك الشام	-0.03	0.14	2019
بنك سورية الدولي الإسلامي	0.47	1.40	
بنك البركة سورية	0.02	0.26	
المتوسط	0.15	0.60	

المصدر: إعداد الباحثة باستخدام برنامج Eviews.

نلاحظ من الجدول رقم (10) أن مرونة الإحلال بين مختلف المدخلات موجبة في أغلب المصارف الإسلامية، أي أنه توجد إمكانية الإحلال بين مختلف المدخلات.

أ) درجة الإحلال بين العمل ورأس المال العيني:

نلاحظ أنّ مرونة الإحلال بين العمل ورأس المال العيني موجبة في أغلب المصارف الإسلامية، وهذا يدلّ على أنّ زيادة رأس المال العيني لا يرافقه بالضرورة زيادة في حجم العمل.

1- **بنك الشام:** نلاحظ أن درجة الإحلال بين العمل ورأس المال العيني كانت موجبة في بداية الدراسة من عام 2011 ولغاية 2014، وبالتالي كانت توجد إمكانية للإحلال بين العمل ورأس المال العيني في بنك الشام، لتتحول درجة الإحلال بعد منتصف مدة الدراسة ولغاية عام 2019 إلى سالبة، أي ليصبح هناك تكامل بين العمل ورأس المال العيني في بنك الشام، وبالتالي فإنّ أي زيادة في رأس المال العيني يجب أن يرافقه زيادة في العمل.

2- **بنك سورية الدولي الإسلامي:** نلاحظ أن درجة الإحلال بين العمل ورأس المال العيني كانت موجبة في معظم سنوات الدراسة ما عدا عام 2016، وهذا يعني أنه توجد إمكانية للإحلال بين العمل ورأس المال العيني في بنك سورية الدولي الإسلامي.

3- **بنك البركة سورية:** نلاحظ أن درجة الإحلال بين العمل ورأس المال العيني كانت سالبة في السنوات 2014, 2013, 2012، وبالتالي يوجد تكامل بين العمل ورأس المال العيني في بنك البركة سورية في هذه السنوات، أي أن زيادة في رأس المال العيني يجب أن يرافقه زيادة في العمل، أما في بقية السنوات فكانت درجة الإحلال موجبة، وبالتالي توجد إمكانية للإحلال بين العمل ورأس المال العيني في بنك البركة سورية في هذه السنوات.

ب) درجة الإحلال بين العمل ورأس المال النقدي:

نلاحظ أن مرونة الإحلال بين العمل ورأس المال النقدي موجبة في أغلب المصارف الإسلامية، وهذا يدلّ على أنّ زيادة رأس المال النقدي لا يتطلب زيادة في حجم العمل، بل قد يؤدي إلى انخفاض العمالة نتيجة الاتجاه إلى المكننة (أتمتة الأعمال والاعتماد على الآلات بدلاً من العنصر البشري).

1- **بنك الشام:** نلاحظ أن درجة الإحلال بين العمل ورأس المال النقدي كانت موجبة في معظم سنوات الدراسة ما عدا عامي 2018, 2017، وهذا يعني أنه توجد إمكانية للإحلال بين العمل ورأس المال النقدي في بنك الشام.

2- **بنك سورية الدولي الإسلامي:** نلاحظ أن درجة الإحلال بين العمل ورأس المال النقدي كانت موجبة في معظم سنوات الدراسة ما عدا عام 2016، وهذا يعني أنه توجد إمكانية للإحلال بين العمل ورأس المال النقدي في بنك سورية الدولي الإسلامي.

3- **بنك البركة سورية:** نلاحظ أن درجة الإحلال بين العمل ورأس المال النقدي كانت موجبة في معظم سنوات الدراسة ما عدا عام 2012، وهذا يعني أنه توجد إمكانية للإحلال بين العمل ورأس المال النقدي في بنك البركة سورية.

ت) درجة الإحلال بين رأس المال العيني ورأس المال النقدي:

نلاحظ أن مرونة الإحلال بين رأس المال العيني ورأس المال النقدي موجبة في أغلب المصارف الإسلامية، وهذا يدل على أن زيادة رأس المال العيني لا يتطلب بالضرورة زيادة في رأس المال النقدي.

1- **بنك الشام:** نلاحظ أن درجة الإحلال بين رأس المال العيني ورأس المال النقدي كانت موجبة في معظم سنوات الدراسة، وهذا يعني أنه توجد إمكانية للإحلال بين رأس المال العيني ورأس المال النقدي في بنك الشام.

2- **بنك سورية الدولي الإسلامي:** نلاحظ أن درجة الإحلال بين رأس المال العيني ورأس المال النقدي كانت موجبة في معظم سنوات الدراسة، وهذا يعني أنه توجد إمكانية للإحلال بين رأس المال العيني ورأس المال النقدي في بنك سورية الدولي الإسلامي.

3- **بنك البركة سورية:** نلاحظ أن درجة الإحلال بين رأس المال العيني ورأس المال النقدي كانت موجبة في بداية الدراسة من عام 2011 ولغاية 2014، وبالتالي كانت توجد إمكانية للإحلال بين رأس المال العيني ورأس المال النقدي في بنك البركة سورية، لتتحول درجة الإحلال بعد منتصف مدة الدراسة ولغاية عام 2019 إلى سالبة، أي ليصبح هناك تكامل بين رأس المال العيني ورأس المال النقدي في بنك البركة سورية، وبالتالي أي زيادة في رأس المال العيني يجب أن يرافقه زيادة في رأس المال النقدي.

2.6 حساب مروونات الطلب السعرية:

تُمثل مرونة الطلب السعرية مرونة الإحلال الذاتية لكل عنصر إنتاجي، تقيس مروونات الطلب السعرية مدى استجابة الكمية المطلوبة من المدخلات، للتغير البسيط في سعر هذه المدخلات، فإذا كانت المرونة أقل من الواحد عندئذ يكون الطلب قليل المرونة، وإذا كانت المرونة أكبر من الواحد

عندئذ يكون الطلب مرناً. ووفق ما برهن عليه كل من Allen عام 1938 و Uzawa عام 1962 فإنه يمكن الحصول على معادلة مرونة الطلب السعرية من خلال العلاقة الآتية:¹

$$\eta_i = \sigma_{ii} S_i = \frac{B_{ii} + S_i(S_i - 1)}{S_i} = \frac{B_{ii}}{S_i} + S_i - 1$$

$$\eta_1 = \frac{B_{11}}{S_1} + S_1 - 1$$

$$\eta_2 = \frac{B_{22}}{S_2} + S_2 - 1$$

$$\eta_3 = \frac{B_{33}}{S_3} + S_3 - 1$$

يمكن تلخيص مرونة الطلب السعرية على المدخلات في المصارف الإسلامية حسب كل مصرف من خلال الجدول رقم (11):

¹ بورقية، شوقي، (2011)م، "الكفاءة التشغيلية للمصارف الإسلامية: دراسة تطبيقية مقارنة"، مرجع سابق، ص: 142، 198.

جدول رقم (11) مرونة الطلب السعرية على مدخلات المصارف الإسلامية

المصارف الإسلامية	مرونة الطلب على العمل	مرونة الطلب على رأس المال العيني	مرونة الطلب على رأس المال النقدي	العام
بنك الشام	-1.98	-0.37	-0.20	2011
بنك سورية الدولي الإسلامي	-2.14	-0.55	-0.08	
بنك البركة سورية	-5.20	-0.67	-0.13	
المتوسط	-3.11	-0.53	-0.14	
بنك الشام	-1.96	-0.54	0.00	2012
بنك سورية الدولي الإسلامي	-2.17	-0.61	-0.04	
بنك البركة سورية	2.33	-0.68	-0.18	
المتوسط	-0.60	-0.61	-0.07	
بنك الشام	-2.56	-0.68	0.01	2013
بنك سورية الدولي الإسلامي	-5.27	-0.67	-0.11	
بنك البركة سورية	0.47	-0.61	-0.21	
المتوسط	-2.45	-0.66	-0.10	
بنك الشام	-3.11	-0.37	0.09	2014
بنك سورية الدولي الإسلامي	-1.95	-0.64	0.18	
بنك البركة سورية	0.12	-0.50	-0.27	
المتوسط	-1.65	-0.50	0.00	
بنك الشام	-2.72	-1.43	0.247	2015
بنك سورية الدولي الإسلامي	-2.54	-0.67	0.06	
بنك البركة سورية	-0.01	-1.52	-0.26	
المتوسط	-1.76	-1.21	0.02	
بنك الشام	0.25	-1.32	-0.01	2016
بنك سورية الدولي الإسلامي	1.24	-0.62	-0.14	
بنك البركة سورية	-0.06	-1.34	-0.33	
المتوسط	0.48	-1.09	-0.16	
بنك الشام	3.04	-0.64	-0.27	2017
بنك سورية الدولي الإسلامي	-11.66	-0.68	-0.10	
بنك البركة سورية	-0.06	-1.34	-0.33	
المتوسط	-2.89	-0.89	-0.23	
بنك الشام	0.76	-0.64	-0.19	2018
بنك سورية الدولي الإسلامي	-7.54	-0.66	-0.17	
بنك البركة سورية	-0.05	-1.34	-0.26	
المتوسط	-2.28	-0.88	-0.21	
بنك الشام	0.25	-0.51	-0.24	2019
بنك سورية الدولي الإسلامي	-3.18	-0.58	-0.20	
بنك البركة سورية	-0.04	-1.57	-0.28	
المتوسط	-0.99	-0.89	-0.24	

المصدر: إعداد الباحثة باستعمال البرنامج Eviews.

نلاحظ أن مرونة المدخلات الثلاثة أقل من الواحد في أغلب المصارف الإسلامية، أي أن الطلب على المدخلات هو طلب قليل المرونة، وهذا يعني أنه توجد أهمية كبيرة للمدخلات الثلاثة في العمليات المصرفية، وإذا ما أردنا ترتيبهم من حيث الأهمية في نهاية مدة الدراسة عام 2019 نلاحظ أن رأس المال النقدي يأتي في المرتبة الأولى نحو 0.24 ثم رأس المال العيني نحو 0.89 وأخيراً العمل نحو 0.99، كما نلاحظ أن أهمية كل مدخل تختلف من بنك لآخر خلال مدة الدراسة.

7. تقدير وفورات الحجم:

تقيس وفورات الحجم مقدار التغير في التكاليف الكلية عندما تتغير مستويات الناتج النهائي للبنوك، سيتم تقدير وفورات الحجم للبنوك الإسلامية المدروسة من خلال تطبيق المعادلة الآتية: نحسب أولاً مرونة التكاليف وذلك باشتقاق معادلة التكاليف بالنسبة لمستويات الإنتاج، كما يأتي:¹

$$ELS = \sum_i \frac{\partial \ln Tc}{\partial \ln Y_i} = \sum_i A_i + \sum_i \sum_j A_{ij} \ln Y_j + \sum_i \sum_j G_{ij} \ln P_j$$

ويتم حساب وفورات الحجم كما يأتي:²

$$ES = (ELS)^{-1}$$

فإذا كانت:

$ES = 1$: لا توجد وفورات حجم.

$ES < 1$: وفورات حجم سالبة.

$ES > 1$: وفورات حجم موجبة.

¹ حدة، رايس، ونوي، فاطمة الزهراء، (2012)م، مرجع سابق، ص: 69.

² الساعاتي، عبد الرحيم، العصيمي، حمدان، (1995)م، "تقدير دالة تكاليف البنوك الإسلامية والبنوك التجارية: دراسة مقارنة"، مجلة جامعة عبد العزيز الاقتصاد الإسلامي، المجلد: 7، السعودية، ص: 11.

الجدول رقم (12) وفورات الحجم للمصارف الإسلامية

العام	المصارف الإسلامية	وفورات الحجم
2011	بنك الشام	-0.035
	بنك سورية الدولي الإسلامي	-0.033
	بنك البركة سورية	-0.036
	المتوسط	-0.034
2012	بنك الشام	-0.035
	بنك سورية الدولي الإسلامي	-0.033
	بنك البركة سورية	-0.036
	المتوسط	-0.035
2013	بنك الشام	-0.036
	بنك سورية الدولي الإسلامي	-0.033
	بنك البركة سورية	-0.036
	المتوسط	-0.035
2014	بنك الشام	-0.034
	بنك سورية الدولي الإسلامي	-0.033
	بنك البركة سورية	-0.034
	المتوسط	-0.034
2015	بنك الشام	-0.033
	بنك سورية الدولي الإسلامي	-0.033
	بنك البركة سورية	-0.033
	المتوسط	-0.033
2016	بنك الشام	-0.033
	بنك سورية الدولي الإسلامي	-0.033
	بنك البركة سورية	-0.033
	المتوسط	-0.033
2017	بنك الشام	-0.032
	بنك سورية الدولي الإسلامي	-0.032
	بنك البركة سورية	-0.032
	المتوسط	-0.032
2018	بنك الشام	-0.032
	بنك سورية الدولي الإسلامي	-0.030
	بنك البركة سورية	-0.032
	المتوسط	-0.031
2019	بنك الشام	-0.031
	بنك سورية الدولي الإسلامي	-0.029
	بنك البركة سورية	-0.031
	المتوسط	-0.030

المصدر: إعداد الباحثة باستعمال البرنامج الإحصائي Eviews.

يتبين من الجدول السابق أن جميع المصارف الإسلامية لديها غلة حجم متناقصة ووفورات حجم سالبة (اللاوفورات)؛ أي أن التغير في مستويات الإنتاج بنسبة ما ينتج عنه تغير في التكاليف الكلية بنسبة أكبر، بمعنى آخر يتم رفع متوسط تكلفة الوحدة من الإنتاج كلما زادت كمية الإنتاج في المصارف الإسلامية وتوسعت في حجم الأعمال البنكية لديها، وبالتالي لا بد للمصارف الإسلامية من تعديل التوليفة الحالية بين المدخلات والمخرجات، حتى تستطيع الوصول إلى غلة حجم متزايدة وتحقيق وفورات حجم موجبة.

8. قياس وفورات النطاق:

نحسب وفورات النطاق لأي منتجين من دالة التكاليف اللوغاريتمية المتسامية، وذلك باشتقاق معادلة التكاليف بالنسبة إلى مستويات الإنتاج مرتين، كما يأتي:¹

$$ELS = \sum_i \frac{\partial^2 \ln Tc}{\partial \ln Y_i \partial \ln Y_j} = \sum_i A_i$$

فإذا كان سالباً فهذا يعني أنه توجد وفورات نطاق، وإذا كان موجباً فإنه يعني أنه لا توجد وفورات نطاق، وبالحساب نجد أن $A_1 + A_2 + A_3 = -1.63 - 2.27 + 10.44 = 6.54$ بما أن هذه القيمة أكبر من الصفر، فهذا يعني أن المصارف الإسلامية لا يوجد لديها وفورات نطاق، بمعنى لا يوجد تكامل في تكاليف المخرجات المصرفية، وإن تكاليف إنتاج جميع المخرجات المصرفية معاً ليست أقل من مجموع تكاليف إنتاج كل مخرج على حدة، وهذا يعني أن تكلفة إنتاج كل أو بعض المخرجات في مصرف واحد لن يكون أقل كلفة فيما لو أنتج كل مخرج على حدة في مصارف متخصصة، مما يدل على عدم اتصاف الصناعة المصرفية الإسلامية بالاحتكار الطبيعي، ومما يتيح لمصارف إسلامية جديدة الدخول في سوق العمل.

ثانياً: دراسة تقدير كفاءة التكلفة للمصارف الإسلامية:

1. تقدير كفاءة التكلفة الكلية

تم تقدير كفاءة التكلفة الكلية وتحليلها إلى جداءها: كفاءة التكلفة التقنية، كفاءة التكلفة التخصصية، حيث إن كفاءة التكلفة الكلية = كفاءة التكلفة التقنية (الفنية) * كفاءة التكلفة التخصصية (السعرية)؛ وذلك باستخدام برنامج الباحث Tim Coelli وذلك وفق طريقة حد التكلفة العشوائية، وظهرت النتائج كما في الجدول الآتي:

¹ حدة، رايس، ونوي، فاطمة الزهراء، (2012)م، مرجع سابق، ص: 70.

جدول رقم (13): كفاءة التكلفة التقنية TE للمصارف الخاصة الإسلامية في سورية خلال المدة 2011- 2019

المصرف / العام	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	متوسط
CHB	1.00	1.00	1.00	1.00	1.00	1.00	0.856	0.781	0.674	0.92
SIIB	1.000	0.766	0.517	0.524	0.609	0.433	0.561	1.00	1.00	0.71
BBSY	0.867	1.00	1.00	1.00	1.00	1.00	1.00	1.00	0.981	0.98
المتوسط	0.96	0.92	0.84	0.84	0.87	0.81	0.81	0.93	0.89	

المصدر من إعداد الباحثة وفقاً لبرنامج الباحث Tim Coelli

نلاحظ من الجدول رقم (13) تطور كفاءة التكلفة التقنية للمصارف محل الدراسة، ويتبين أن بنك البركة سورية يتصدر جميع المصارف من حيث TE خلال المدة من 2011 إلى 2019، فهو يستطيع استغلال مدخلاته مقابل نسبة تقدر بـ 98%، كما يتبين أن بنك سورية الدولي الاسلامي كان الأقل TE عن المدة نفسها بنسبة تقدر بـ 71%. كما نلاحظ أن عام 2011 هو الأفضل من حيث TE لجميع المصارف حيث قدر بنسبة 96%. أما عامي 2016، 2017 فهما الأقل من حيث TE لجميع المصارف حيث قدر بنسبة 81%.

جدول رقم (14): كفاءة التكلفة التخصصية AE للمصارف الخاصة الإسلامية في سورية خلال المدة 2011- 2019

المصرف / العام	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	متوسط
CHB	1.00	1.00	1.00	1.00	1.00	1.00	0.761	0.497	0.586	0.87
SIIB	0.790	0.754	0.715	0.374	0.590	0.557	0.754	0.716	1.00	0.69
BBSY	0.788	0.681	0.687	0.817	0.915	0.820	1.00	1.00	0.619	0.81
المتوسط	0.86	0.81	0.80	0.73	0.84	0.79	0.84	0.74	0.74	

المصدر من إعداد الباحثة وفقاً لبرنامج الباحث Tim Coelli

نلاحظ من الجدول رقم (14) تطور كفاءة التكلفة التخصصية للمصارف محل الدراسة، ويتبين أن بنك الشام يتصدر جميع المصارف من حيث AE خلال المدة من 2011 إلى 2019، فهو أكثر كفاءة في المزج بين المدخلات الأقل تكلفة مقابل نسبة تقدر بـ 87%، كما يتبين أن بنك سورية الدولي الاسلامي كان الأقل AE عن المدة نفسها بنسبة تقدر بـ 69%. كما نلاحظ أن عام 2011 هو الأفضل

من حيث AE لجميع المصارف حيث قدر بنسبة 86%. أما عام 2014 فهو الأقل من حيث AE لجميع المصارف حيث قدر بنسبة 73%.

جدول رقم (15): كفاءة التكلفة الكلية CE للمصارف الخاصة الإسلامية في سورية خلال المدة 2011-2019

المصرف / العام	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	متوسط
CHB	1.00	1.00	1.00	1.00	1.00	1.00	0.651	0.388	0.395	0.83
SIIB	0.790	0.578	0.370	0.196	0.359	0.241	0.423	0.716	1.00	0.52
BBSY	0.683	0.681	0.687	0.817	0.915	0.820	1.00	1.00	0.607	0.80
المتوسط	0.82	0.75	0.69	0.67	0.76	0.69	0.69	0.70	0.67	

المصدر من إعداد الباحثة وفقاً لبرنامج الباحث Tim Coelli

نلاحظ من الجدول رقم (15) تطور كفاءة التكلفة الكلية للمصارف محل الدراسة، ويتبين أن بنك الشام يتصدر جميع المصارف من حيث CE خلال المدة من 2011 إلى 2019، فهو أكثر كفاءة في التحكم في التكاليف فهو يستخدم نسبة تقدر بـ 83% من المدخلات للوصول إلى الحجم نفسه من المخرجات، كما يتبين أن بنك سورية الدولي الاسلامي كان الأقل CE عن المدة نفسها بنسبة تقدر بـ 52%. كما نلاحظ أن عام 2011 هو الأفضل من حيث CE لجميع المصارف حيث قدر بنسبة 82%. أما عامي 2014، 2019 فهما الأقل من حيث CE لجميع المصارف حيث قدر بنسبة 67%.

تستنتج الباحثة مما سبق:

1. المصارف الإسلامية محل الدراسة كانت أكثر كفاءة تقنية منها تخصصية، وبالتالي فهي قادرة على أن تبدي كفاءة أكبر في اختيار المدخلات الأقل تكلفة من المزج بين هذه المدخلات.
2. تم تقييم المستويات الحالية لكفاءة التكلفة للمصارف الخاصة الإسلامية في سورية، وذلك بالاعتماد على الدراستين الآتيتين كونهما الدراستين المتوفرتين على حد علم الباحثة:

أ- دراسة (Berger Humphrey, 1997)¹: بينت أن نسبة 14% هي متوسط عدم الكفاءة وفقاً للتكاليف العالمية.

ب- دراسة (صوار ومنصوري)²: حددت درجة الكفاءة ومستويات الكفاءة المصرفية وفق الآتي:

(أ) درجة الكفاءة تساوي 100 فالمستوى تام، ب) الدرجة من 80 إلى 90 فالمستوى جيد، ت) الدرجة من 65 إلى 79 فالمستوى متوسط، ث) الدرجة من 40 إلى 64 فالمستوى ضعيف، ج) الدرجة أقل من 40 فالمستوى ضعيف جداً.

وبالتالي نجد:

- وفق دراسة (Berger Humphrey, 1997): متوسط الكفاءة الكلية لكل المصارف الإسلامية عن المدة من 2011 إلى 2019 كان ضمن مستوى متدنٍ.

- أما وفق دراسة (صوار ومنصوري): متوسط الكفاءة الكلية لكل المصارف الإسلامية كان ضمن المستويين الجيد والضعيف. أما متوسط الكفاءة الكلية للمصارف الإسلامية عن المدة من 2011 إلى 2019 كان ضمن المستويين الجيد والمتوسط.

3. من الأسباب المؤدية إلى نقص كفاءة التكلفة الآتي:

أ. عدم الكفاءة في تخصيص الموارد أي المزج بين المدخلات بالشكل الأمثل، ويتضح ذلك عندما ظهرت القيم المُقدّرة لكفاءة التكلفة التقنية بنسبٍ أكبر مقارنةً مع كفاءة التكلفة التخصّصية للمصارف محل الدراسة.

ب. غلة الحجم المتناقصة ووفورات الحجم السالبة التي حققتها المصارف.

ت. ارتفاع تكاليف استقطاب الكوادر المؤهلة وتدريبها في مجال العمل المصرفي الإسلامي.

ث. ارتفاع تعويضات مجلس الإدارة وأجور الاستشارات وهيئة الرقابة الشرعية والصيانة، ممّا يُضعف من كفاءتها في التحكم بالتكاليف.

¹ Berger, Allen N., & Humphrey, David B., (1997), "Efficiency of Financial Institutions: International Survey and Direction for Future Research", The Wharton Financial Institution Centre, University of Pennsylvania Working Paper, No. 97-05, Aprill, Philadelphia, USA, P: 1-75.

² صوار، يوسف، والمنصوري، عبد الكريم، (2012)، "تحديد الاقتصاديات المرجعية في مجال التنمية المستدامة باستخدام أسلوب التحليل التطويقي للبيانات DEA: دراسة حالة الاقتصاديات العربية"، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سعيدة، الجزائر، ص:9.

المبحث الثاني: قياس أداء المصارف الإسلامية باستخدام النسب المالية

إنّ أداء المصارف الإسلامية هو المتغيّر التابع في هذه الدراسة، وسيتمّ احتسابه باستخدام طريقة النسب المالية، وسيتمّ في هذا المبحث اتباع الخطوات الآتية:

أولاً: تحديد متغيّرات المتغيّر التابع (الأداء)، وطريقة قياسها.

ثانياً: قياس المتغيّرات ودراسة تطوّر متغيّرات المتغيّر التابع.

أولاً: تحديد متغيّرات المتغيّر التابع (الأداء) وطريقة قياسها:

إنّ المعايير التي تم استخدامها في هذه الدراسة لاحتساب متغير الأداء ستة معايير، وهي: معيار الربحية في استثمار الأموال، معيار الربحية لتحقيق الأرباح، معيار الاستثمار لمعرفة نسبة التمويل (التوظيف)، معيار الاستثمار لتوفير التمويل للمستثمرين (نسبة استثمار الودائع)، معيار السيولة لتوفير الأمان للمودعين، معيار الإدارة المصرفية لتنمية الموارد البشرية، وفيما يلي عرض للمعايير المستخدمة في قياس أداء المصارف الإسلامية ورمزها اعتماداً على الدراسات السابقة التي تناولت موضوع أداء المصارف الإسلامية، وهي:

1. معيار الربحية في استثمار الأموال (PROF):

معيار الربحية في استثمار الأموال = العائد على حسابات الاستثمار المطلقة / الدخل التشغيلي.¹

2. معيار الربحية لتحقيق الأرباح (ROA):

معيار الربحية لتحقيق الأرباح = صافي الربح / إجمالي الموجودات.²

3. معيار الاستثمار لمعرفة نسبة التمويل (النّوظيف) (IOR):

معيار الاستثمار لمعرفة نسبة التمويل (النّوظيف) = التوظيفات الإجمالية / الموارد الإجمالية (رأس المال + حقوق الملكية + الودائع).³

¹ العمار، رضوان، ومهنا، زينب، "دور المؤشرات المالية في تقييم الأداء المالي في المصارف الإسلامية العاملة في سورية"، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد: 38، العدد: 6، سورية، 2016م.

² العطار، رانيا، (2013م)، "قياس كفاءة المصارف الإسلامية السورية: دراسة تطبيقية على مصرف سورية الدولي الإسلامي"، رسالة ماجستير، جامعة حلب، كلية الاقتصاد، سورية، حلب.

³ بيطار، منى، "الدور التنموي للمصارف الإسلامية العاملة في سورية: دراسة تحليلية"، مجلة جامعة البعث، المجلد: 39، العدد: 3، سورية، 2017م.

4. معيار الاستثمار لتوفير التمويل للمستثمرين (نسبة استثمار الودائع) (IOD):

معيار الاستثمار لتوفير التمويل للمستثمرين (نسبة استثمار الودائع) = إجمالي الاستثمارات / إجمالي الودائع.¹

5. معيار السيولة لتوفير الأمان للمودعين (LIQ):

معيار السيولة لتوفير الأمان للمودعين = إجمالي النقدية / إجمالي الودائع.²

6. معيار الإدارة المصرفية لتنمية الموارد البشرية (IOE):

معيار الإدارة المصرفية لتنمية الموارد البشرية = إجمالي الإيرادات / عدد الموظفين.³

ثانياً: قياس المتغيرات ودراسة تطوّر متغيرات المتغير التابع

1. تطوّر مؤشر الربحية في استثمار الأموال خلال المدة 2011-2019م:

جدول رقم (16): مؤشر الربحية في استثمار الأموال PROF للمصارف الخاصة الإسلامية في سورية خلال المدة 2011 - 2019

المصرف/ العام	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	المتوسط
CHB	0.29	0.24	0.05	0.04	0.02	0.02	0.19	0.26	0.21	0.15
SIIB	0.51	0.48	0.49	0.16	0.08	0.05	0.24	0.25	0.35	0.29
BBSY	0.27	0.24	0.07	0.10	0.03	0.03	0.13	0.17	0.11	0.13
المتوسط	0.36	0.32	0.20	0.10	0.04	0.03	0.19	0.22	0.22	0.22

المصدر من إعداد الباحثة وفقاً للتقارير السنوية للمصارف الخاصة الإسلامية

نلاحظ من الجدول السابق تطوّر مؤشر الربحية في استثمار الأموال للمصارف محل الدراسة، ويتبين أن بنك سورية الدولي الاسلامي يتصدر جميع المصارف وفق مؤشر PROF خلال المدة من 2011 إلى 2019 حيث بلغ حوالي 29%، كما يتبين أن مؤشر PROF لبنك البركة سورية هو الأقل حيث بلغ عن المدة نفسها حوالي 13%. كما نلاحظ أن عام 2011 هو الأفضل من حيث مؤشر PROF

¹ البلتاجي، محمد، "قياس أداء المصارف الإسلامية"، المعهد المصرفي، مؤسسة النقد السعودي، موقع الدكتور محمد البلتاجي للمصارف الإسلامية، 29 نيسان 2014م.

² الشلبي، مطيع أسعد، "أثر تغير سعر الصرف في سيولة المصارف الإسلامية: دراسة حالة بنك البركة سورية"، قسم المصارف والتأمين، بحث منشور، مجلة جامعة البعث، العدد: 42، سورية، 2020م.

³ البلتاجي، محمد، (2014م)، "قياس أداء المصارف الإسلامية"، مرجع سابق.

لجميع المصارف حيث بلغ حوالي 36%. أما عام 2016 فهو الأسوأ من حيث مؤشر PROF لجميع المصارف حيث بلغ حوالي 3%.

وتستنتج الباحثة مما سبق:

1. يبين مؤشر الربحية في استثمار الأموال نسبة العائد على حسابات الاستثمار من الدخل التشغيلي للمصرف؛ فالمصرف يستثمر أموال المودعين وفق صيغة المضاربة أو عقد الوكالة، وبالتالي فإن العائد على حسابات الاستثمار هو جزء من إجمالي دخل الاستثمارات المشتركة بين المصرف وحسابات الاستثمار، وتعتمد قيمته على: مبلغ إجمالي دخل الاستثمارات المشتركة؛ نسبة مشاركة حسابات الودائع المختلفة في أرباح الاستثمار المشترك؛ نصيب المصرف من الأرباح بصفته مضارب؛ المبلغ المقطع كاحتياطي معدل الأرباح وكاحتياطي مخاطر الاستثمار؛ تنازل / عدم تنازل المصرف عن جزء من حصته كمضارب من أجل تحقيق معدل عائد أفضل لأصحاب الودائع؛ وتحميل / عدم تحميل المصرف لأصحاب حسابات الاستثمار أي جزء من المصاريف المشتركة، بهدف تحقيق نسب أعلى لعوائد الاستثمار، بغية استقطاب إيداعات مناسبة للمصرف والحفاظ على استقرار الودائع.

2. إن السبب في الانخفاض الملحوظ في مؤشر PROF للمصارف محل الدراسة يعود إلى انخفاض مبلغ العائد على حسابات الاستثمار عن قيمته في السنوات السابقة مقابل الزيادة في الدخل التشغيلي؛ وعلى الرغم من أن المؤشر ارتفعت قيمته في بعض السنوات إلا أنها لم تتجاوز قيمة المؤشر عام 2011، بسبب زيادة العائد على حسابات الاستثمار مقابل زيادة أكبر منها في الدخل التشغيلي.

2. تطوّر مؤشر الربحية لتحقيق الأرباح خلال المدة 2011-2019م:

جدول رقم (17): مؤشر الربحية لتحقيق الأرباح ROA للمصارف الخاصة الإسلامية في سورية خلال المدة 2011 - 2019

المصرف/ العام	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	المتوسط
CHB	0.029	0.013	0.042	0.031	0.055	0.045	-0.019	0.005	0.017	0.024
SIIB	0.010	0.006	0.002	0.00	0.045	0.057	-0.006	0.006	0.009	0.014
BBSY	0.007	0.015	0.043	0.028	0.045	0.043	0.001	0.011	0.020	0.023
المتوسط	0.015	0.011	0.029	0.02	0.048	0.048	-0.008	0.007	0.015	

المصدر من إعداد الباحثة وفقاً للتقارير السنوية للمصارف الخاصة الإسلامية

نلاحظ من الجدول السابق تطور مؤشر الربحية لتحقيق الأرباح للمصارف محل الدراسة، ويتبين أن بنك الشام يتصدر جميع المصارف وفق مؤشر ROA خلال المدة من 2011 إلى 2019 حيث بلغ

حوالي 2.4%، كما يتبين أن مؤشر ROA لبنك سورية الدولي الإسلامي هو الأقل حيث بلغ عن المدة نفسها حوالي 1.4%. كما نلاحظ أن عامي 2015، 2016 هما الأفضل من حيث مؤشر ROA لجميع المصارف حيث بلغ عن كل عام حوالي 4.8%. أما عام 2017 فهو الأسوأ من حيث مؤشر ROA لجميع المصارف حيث بلغ حوالي -0.08%.

وتستنتج الباحثة مما سبق:

1. يقيس مؤشر الربحية لتحقيق الأرباح قدرة المصرف على توليد الأرباح من خلال إدارة أصوله المختلفة وطريقة استغلالها. فأي زيادة محققة في قيمة المؤشر تكون إما بسبب أن المصرف أكثر كفاءة في التحكم وإدارة تكاليفه، أو أن المصرف يحسن استخدام أصوله، أو تحقق السببين معاً.
2. إن انخفاض مؤشر ROA كان إما بسبب انخفاض صافي الربح عن قيمته في السنوات السابقة مقابل الزيادة في قيمة الأصول، أو زيادة صافي الربح مقابل زيادة أكبر منها في قيمة الأصول، أو انخفاض صافي الأرباح وقيمة الأصول معاً كما في العام 2017 لبنك الشام.
3. بلغ مؤشر ROA أدنى قيمه في العام 2017 بسبب الخسائر غير المحققة الناتجة عن تقييم مركز القطع البنوي، واستقرار سعر صرف الليرة السورية وارتفاع سعرها مقابل الدولار.

3 تطوّر مؤشر الاستثمار لمعرفة نسبة التمويل (التوظيف) خلال المدة 2011-2019م:

جدول رقم (18): مؤشر الاستثمار لمعرفة نسبة التمويل IOR للمصارف الخاصة الإسلامية في سورية خلال المدة 2011 - 2019

المصرف/ العام	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	المتوسط
CHB	0.75	0.47	0.71	0.60	0.79	0.71	0.44	0.44	0.56	0.61
SIIB	0.76	0.44	0.42	0.41	0.60	0.32	0.27	0.45	0.89	0.51
BBSY	0.69	0.47	0.70	0.73	0.78	0.70	0.52	0.63	0.640	0.65
المتوسط	0.73	0.46	0.61	0.58	0.72	0.58	0.41	0.50	0.70	

المصدر من إعداد الباحثة وفقاً للتقارير السنوية للمصارف الخاصة الإسلامية

نلاحظ من الجدول السابق تطوّر مؤشر الاستثمار لمعرفة نسبة التمويل للمصارف محل الدراسة، ويتبين أن بنك البركة سورية يتصدر جميع المصارف وفق مؤشر IOR خلال المدة من 2011 إلى 2019 حيث بلغ حوالي 65%، كما يتبين أن مؤشر IOR لبنك سورية الدولي الإسلامي هو الأقل حيث بلغ عن المدة نفسها حوالي 51%. كما نلاحظ أن عام 2011 هو الأفضل من حيث مؤشر

IOR لجميع المصارف حيث بلغ حوالي 73%. أما عام 2017 فهو الأسوأ من حيث مؤشر IOR لجميع المصارف حيث بلغ حوالي 41%.

وتستنتج الباحثة مما سبق:

1. يقيس الاستثمار لمعرفة نسبة التمويل (التوظيف) حجم الأموال التي يقوم المصرف الإسلامي بتوظيفها من إجمالي موارده، ويبين علاقة الاستثمارات بمصادر الأموال. ويدل على كفاءة المصرف بتوظيف الجزء الأكبر من موارده الداخلية (رأس المال، احتياطات، أرباح مدورة) وموارده الخارجية (الودائع) المتاحة، إلا في حالة قيام المصرف باتباع سياسة متحفظة في التمويل.

2. إنَّ أيَّ زيادة محققة في قيمة مؤشر IOR كانت بسبب زيادة التوظيفات بنسبة أكبر من نسبة زيادة الموارد؛ وإنَّ أيَّ انخفاض في قيمة مؤشر IOR عن قيمه في السنوات السابقة كانت إما بسبب زيادة التوظيفات مقابل زيادة الموارد بنسبة أكبر منها، أو انخفاض التوظيفات مقابل زيادة الموارد أو بسبب انخفاض التوظيفات والموارد معاً.

3. إنَّ الانخفاضات الحاصلة في موارد المصرف تعود لانخفاض موارد المصرف الخارجية، وخاصّة ودائع المصارف والمؤسسات الماليّة لدى المصارف الإسلامية. ورغم انخفاض الموارد الخارجيّة للمصرف إلا أنَّها بقيت أكبر بكثير من الموارد الداخليّة للمصرف رغم الزيادات المستمرة في الموارد الداخلية، وخصوصاً الزيادات الحاصلة في رأس المال حسب تعليمات القانون /3/ لعام 2010 المتضمن زيادة الحد الأدنى لرأس مال المصارف الإسلامية، حيث إنَّ الموارد الداخليّة هي مصدر أمان للمودعين، وهذا ما يؤكّد الزيادة المستمرة في ودائع العملاء والحسابات المطلقة كمصدر تمويل خارجي رغم انخفاض ودائع المصارف والمؤسسات الماليّة كمصدر تمويل خارجي أيضاً.

4. إنَّ الانخفاضات الحاصلة في توظيفات المصرف تعود إلى انخفاض استثمارات المصرف في الحسابات الاستثمارية قصيرة وطويلة الأجل كما في بنك الشام وسورية الدولي، أو انخفاض الاستثمارات في البيوع المؤجلة والأنشطة التمويلية والإجارة المنتهية بالتملك كما في بنك سورية الدولي الإسلامي. أما توظيفات بنك البركة سورية فقد كانت متزايدة ولكن مع اختلاف لترتيب أولويات الاستثمار فقد لوحظ انخفاض في استثمارات البيوع المؤجلة والأنشطة التمويلية مقابل ارتفاع المشاركات.

4 تطوّر مؤشر الاستثمار لمعرفة التمويل للمستثمرين (نسبة استثمار الودائع) خلال المدة 2011-2019م:

جدول رقم (19): مؤشر الاستثمار لمعرفة التمويل للمستثمرين IOD للمصارف الخاصة الإسلامية في سورية خلال المدة 2019- 2011

المصرف/ العام	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	المتوسط
CHB	1.25	0.61	0.93	0.71	1.00	0.82	0.54	0.53	0.67	0.78
SIIB	0.91	0.50	0.48	0.47	0.71	0.38	0.30	0.49	0.97	0.58
BBSY	0.83	0.55	0.85	0.86	0.91	0.83	0.57	0.69	0.74	0.76
المتوسط	1.00	0.55	0.75	0.68	0.87	0.68	0.47	0.57	0.79	

المصدر من إعداد الباحثة وفقاً للتقارير السنوية للمصارف الخاصة الإسلامية

نلاحظ من الجدول السابق تطور مؤشر الاستثمار لمعرفة التمويل للمستثمرين للمصارف محل الدراسة، ويتبين أن بنك الشام يتصدر جميع المصارف وفق مؤشر IOD خلال المدة من 2011 إلى 2019 حيث بلغ حوالي 78%، كما يتبين أن مؤشر IOD لبنك سورية الدولي الاسلامي هو الأقل حيث بلغ عن المدة نفسها حوالي 58%. كما نلاحظ أن عام 2011 هو الأفضل من حيث مؤشر IOD لجميع المصارف حيث بلغ حوالي 100%. أما عام 2017 فهو الأسوأ من حيث مؤشر IOD لجميع المصارف حيث بلغ حوالي 47%.

وتستنتج الباحثة مما سبق:

1. يقيس معيار الاستثمار لمعرفة التمويل للمستثمرين (نسبة استثمار الودائع) حجم الأموال التي يقوم المصرف الإسلامي بتوظيفها من إجمالي الأموال المودعة لديه، فالمصرف الإسلامي يستثمر الودائع في أفضل قنوات الاستثمار سواء بتوفير التمويل اللازم للمستثمرين أو استثمار الودائع من خلال شركات تابعة متخصصة أو القيام بالاستثمار مباشرة في الأسواق.
2. كلما ازدادت قيمة المؤشر IOD تزداد أرباح المصرف، وكلما انخفضت فإن هناك قدر من أموال الودائع معطلة مما يؤدي إلى زيادة الخسارة أو انخفاض الربحية، وتحدد المؤشرات العالمية قيمة المؤشر بين 80% و 85%، مما يعني أن المصارف لا زالت بحاجة إلى رفع نسبة استثمار ودائعها.
3. إن لمؤشر IOD أثراً مهماً في قيمة مؤشر IOR، مما يؤكد على أهمية الودائع كمصدر خارجي في استثمارات هذه المصارف، خاصة في ظل غياب للتعامل بالصكوك الإسلامية، حيث إنّ إسهام المصارف في تمويل عملية التنمية يتوقف بشكل أساسي على ما تتلقاه من ودائع.

5 تطّور مؤشر السيولة لتوفير الأمان للمودعين خلال المدة 2011-2019م:

جدول رقم (20): مؤشر السيولة لتوفير الأمان للمودعين LIQ للمصارف الخاصة الإسلامية في سورية خلال المدة 2011 - 2019

المصرف/ العام	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	المتوسط
CHB	0.47	1.09	2.1	1.18	1.04	0.97	0.97	0.63	0.6	1.01
SIIB	0.80	0.87	0.87	0.61	0.67	0.79	0.78	0.66	0.74	0.75
BBSY	1.06	1.25	1.51	1.36	1.33	1.29	1.06	1.08	1.01	1.22
المتوسط	0.77	1.07	1.49	1.05	1.01	1.01	0.93	0.79	0.78	

المصدر من إعداد الباحثة وفقاً للتقارير السنوية للمصارف الخاصة الإسلامية

نلاحظ من الجدول السابق تطّور مؤشر السيولة لتوفير الأمان للمودعين للمصارف محل الدراسة، ويتبين أن بنك البركة سورية يتصدر جميع المصارف وفق مؤشر LIQ خلال المدة من 2011 إلى 2019 حيث بلغ حوالي 122%، كما يتبين أن مؤشر LIQ لبنك سورية الدولي الاسلامي هو الأقل حيث بلغ عن المدة نفسها حوالي 75%. كما نلاحظ أن عام 2013 هو الأعلى من حيث مؤشر LIQ لجميع المصارف حيث بلغ حوالي 149%. أما عام 2011 فهو الأدنى من حيث مؤشر LIQ لجميع المصارف حيث بلغ حوالي 77%.

وتستنتج الباحثة مما سبق:

1. يقيس مؤشر السيولة لتوفير الأمان للمودعين مدى إمكانية المصرف الإسلامي في رد أموال الودائع من النقدية المتاحة لديه والتي يمكن للمصرف التحكم بها مقارنة بمصادر السيولة الأخرى.
2. إن زيادة قيمة مؤشر السيولة لتوفير الأمان للمودعين تدل على الأمان المقدم من المصرف الإسلامي للمودعين، وذلك من خلال كمية مبلغ النقدية المتاحة للمصرف، فكلما زادت النقدية زاد أمان المودعين في قدرة المصرف على تغطية مبالغ ودائعهم عند طلبها من النقدية المتاحة، وكلما زادت فرصة المصرف في جذب المزيد من الودائع.
3. إن أي زيادة محققة في قيمة مؤشر LIQ كانت بسبب زيادة النقدية بنسبة أكبر من نسبة زيادة الودائع؛ وإن أي انخفاض في قيمة مؤشر LIQ عن قيمه في السنوات السابقة كانت إما بسبب زيادة الودائع بنسبة أكبر من نسبة زيادة النقدية، أو انخفاض النقدية والودائع معاً.
4. يلاحظ أن العام 2013 حققت فيه المصارف الإسلامية محل الدراسة أعلى قيمة للمؤشر، ويعود السبب في ذلك إلى زيادة النقدية بنسبة أكبر من نسبة الزيادة في قيمة الودائع مقارنة بسنوات الدراسة

والتي ارتفعت فيها قيمة المؤشر، وذلك بالنسبة إلى بنك الشام وبنك البركة سورية، أما بالنسبة إلى بنك سورية الدولي الإسلامي فرغم الانخفاض في النقدية والودائع إلا أن النقص النقدية كان أقل من النقص في الودائع، أي أن تغطية النقدية كانت أكبر مقارنة مع السنوات الأخرى.

5. تزداد قدرة المصارف على زيادة قيمة المؤشر عندما تسترد المصارف مبالغ الحسابات المقيدة السحب نتيجة العقوبات الأمريكية المفروضة عليها. لكن من جهة أخرى فإن نسبة السيولة المرتفعة قد تكون على حساب مؤشر الربحية، حيث سيبقى في المصرف أموال معطلة دون استثمار من جهة وحماية من المخاطر من جهة أخرى. وجاء في قرار مجلس النقد والتسليف الخاص بالسيولة فإنه يجب على المصارف أن تحتفظ في كل يوم عمل بنسبة سيولة بالعملات كافة لا تقل عن 30% ولا تقل عن 20% بالليرات السورية.¹

6 تطوّر مؤشر الإدارة المصرفية لتنمية الموارد البشرية خلال المدة 2011-2019م:

جدول رقم (21): مؤشر الإدارة المصرفية لتنمية الموارد البشرية IOE للمصارف الخاصة الإسلامية في سورية خلال المدة 2019-2011

(الأرقام بالملايين)

المصرف/ العام	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	المتوسط
CHB	5.58	7.37	24.29	21.29	43.74	53.80	11.53	19.00	25.71	24
SIIB	3.48	3.99	1.69	7.65	15.85	24.44	9.29	14.09	30.50	12
BBSY	2.43	6.00	21.09	17.50	47.28	62.94	21.77	34.74	49.52	29
المتوسط	4	6	16	15	36	47	14	23	35	

المصدر من إعداد الباحثة وفقاً للتقارير السنوية للمصارف الخاصة الإسلامية

نلاحظ من الجدول السابق تطوّر مؤشر الإدارة المصرفية لتنمية الموارد البشرية للمصارف محل الدراسة، ويتبين أن بنك البركة سورية يتصدر جميع المصارف وفق مؤشر IOE خلال المدة من 2011 إلى 2019 حيث بلغ حوالي /29,254/ مليون ل.س. كما يتبين أن مؤشر IOE لبنك سورية الدولي الاسلامي هو الأقل حيث بلغ عن المدة نفسها حوالي /12,329/ مليون ل.س. كما نلاحظ أن عام 2016 هو الأفضل من حيث مؤشر IOE لجميع المصارف حيث بلغ حوالي /47,057/ مليون

¹ قرار مجلس النقد والتسليف الخاص بالسيولة رقم 588 م/ن/ ب 4 تاريخ 22 تشرين الثاني 2009.

ل.س. أما عام 2011 فهو الأسوأ من حيث مؤشر IOE لجميع المصارف حيث بلغ حوالي 3,829/ مليون ل.س.

وتستنتج الباحثة مما سبق:

1. يقيس مؤشر الإدارة المصرفية لتنمية الموارد البشرية مدى كفاءة عنصر العمل في زيادة إيرادات المصرف، فالمورد البشري عنصرٌ أساسيٌّ في استثمار أموال المصرف وتحقيق الأرباح، لذا يجب على المصرف الإسلامي تنمية مهارات العمل عن طريق التدريب لإكساب كادره الخبرة المصرفية اللازمة التي تصب في النهاية نحو تحقيق مصلحة المصرف.

2. إنَّ أيَّ زيادةٍ محقَّقةٍ في قيمة مؤشر IOE كانت بسبب زيادة الإيرادات وزيادة عدد الموظفين معاً، أو زيادة الإيرادات بنسبة أكبر من نسبة نقص عدد الموظفين؛ وإن أي انخفاض في قيمة مؤشر IOE عن قيمه في السنوات السابقة كانت إما بسبب زيادة عدد الموظفين بنسبة أكبر من نسبة نقص الإيرادات.

3. شهد عام 2016 تحسناً كبيراً في قيمة المؤشر لجميع المصارف ثم انخفضت قيمة المؤشر بشكلٍ كبيرٍ عام 2017 بسبب انخفاض قيمة الإيرادات، ويعود السبب في ذلك إلى الخسائر غير المحققة الناتجة عن تقييم مركز القطع البنوي، وذلك بسبب استقرار سعر صرف الليرة السورية وارتفاع سعرها مقابل الدولار.

المبحث الثالث: الدراسة الإحصائية واختبار الفرضيات

مقدمة:

يهدف البحث إلى دراسة أثر كفاءة التكلفة على أداء المصارف الإسلامية المتمثلة بالمعايير الستة الآتية: معيار الربحية في استثمار الأموال، معيار الربحية لتحقيق الأرباح، معيار الاستثمار لمعرفة نسبة التمويل (التوظيف)، معيار الاستثمار لتوفير التمويل للمستثمرين (نسبة استثمار الودائع)، معيار السيولة لتوفير الأمان للمودعين، ومعيار الإدارة المصرفية لتنمية الموارد البشرية، للمصارف الخاصة الإسلامية العاملة في سورية خلال المدة 2011-2019م، وذلك بإجراء دراسة إحصائية تشتمل على اختبار استقرارية البيانات وإجراء اختبار التكامل المشترك ومن ثم إيجاد نموذج Panel الملائم لاختبار فرضيات الدراسة.

1- عينة ومدة الدراسة:

يتمثل مجتمع الدراسة بالمصارف الإسلامية السورية البالغ عددها 3 مصارف، وهي بنك الشام، بنك سورية الدولي الإسلامي، وبنك البركة سورية، وقد تم إدخال جميع هذه المصارف في الدراسة، إذ أن عينة الدراسة تشكل كامل المجتمع خلال مدة الدراسة 2011-2019م.

2- متغيرات الدراسة:

تتمثل متغيرات الدراسة بكل من:

1- المتغيرات التابعة:

PROF: معيار الربحية في استثمار الأموال.

ROA: معيار الربحية لتحقيق الأرباح.

IOR: معيار الاستثمار لمعرفة نسبة التمويل (التوظيف).

IOD: معيار الاستثمار لتوفير التمويل للمستثمرين (نسبة استثمار الودائع).

LIQ: معيار السيولة لتوفير الأمان للمودعين.

IOE: معيار الإدارة المصرفية لتنمية الموارد البشرية.

2- المتغير المستقل:

CE: كفاءة التكلفة الكلية.

تمّ الحصول على البيانات السنوية لمدة الدراسة 2011-2019م من القوائم المالية المدققة والمنشورة للمصارف الإسلامية العاملة في سورية على الموقع الرسمي لهيئة الأوراق والأسواق المالية، وعلى المواقع الرسمية للمصارف الإسلامية الثلاث، وعلى موقع مصرف سورية المركزي.

3- أسلوب ومنهج الدراسة:

سيتم اتباع المنهج الإحصائي التحليلي من خلال تحليل البيانات المالية لمتغيرات البحث باستخدام الأساليب الإحصائية الملائمة لقياس أثر كفاءة التكلفة الكلية على أداء المصارف الإسلامية السورية خلال المدة 2011-2019، باستخدام البرنامج الإحصائي E-views 10 وصولاً إلى النتائج.

حيث ستستخدم الدراسة النموذج الآتي:

$$Y_{it} = \alpha_0 + \beta_1 X_{it} + \varepsilon_{it}.$$

حيث:

$i = 1, 2, 3$ عدد المصارف الإسلامية السورية (عينة الدراسة وهي 3 مصارف).

$t = 1, 2, \dots, 9$ عدد فترات الدراسة (البيانات سنوية).

$i \times t = 3 \times 9 = 27$ عدد المشاهدات الكلية.

Y : المتغير التابع (أداء المصارف الإسلامية السورية وهي ستة متغيرات كما ذكرنا أعلاه).

X : المتغير المستقل (كفاءة التكلفة الكلية CE).

α : معلمة الحد الثابت.

β : معلمات الانحدار.

ε : حدود الخطأ العشوائي: يمثل الجزء من أداء المصارف الإسلامية الذي يتغير بشكل عشوائي نتيجة

عوامل أخرى لا يتضمنها النموذج.

4- خطوات الدراسة:

أولاً: الخصائص الإحصائية لمتغيرات الدراسة.

ثانياً: اختبار الاستقرارية بيانياً.

ثالثاً: اختبار جذر الوحدة لبيانات البانل (Panel Unit root test)

رابعاً: العلاقة الارتباطية بين الوحدات المقطعية.

خامساً: العلاقة الارتباطية بين المتغيرات التابعة والمتغير المستقل.

سادساً: تقدير النماذج واختبار الفرضيات.

أولاً: الخصائص الإحصائية لمتغيرات الدراسة:

باستخدام برنامج Eviews، تم حساب الخصائص الإحصائية لمتغيرات الدراسة (مقاييس النزعة المركزية، مقاييس التشتت، مقياس الالتواء، مقياس التفلطح، واختبار Jarque-Bera لاختبار توزيع البيانات طبيعياً)، كما هو موضح في الجدول الآتي:

الجدول رقم (22): الخصائص الإحصائية لمتغيرات الدراسة

CE	IOE	LIQ	IOD	IOR	ROA	PROF	
0.715407	21745265	0.992801	0.707657	0.587065	0.020677	0.187693	Mean
0.716000	18995579	0.973697	0.705223	0.598450	0.014601	0.174517	Median
1.000000	62939063	2.099745	1.250775	0.892423	0.057420	0.507628	Maximum
0.196000	1691668	0.471389	0.299003	0.268037	-0.018830	0.017618	Minimum
0.268242	17123741	0.345757	0.219348	0.160076	0.020368	0.146248	Std. Dev.
-0.432537	0.857756	1.150526	0.286889	-0.144929	0.195362	0.782742	Skewness
1.887899	2.781217	5.001793	2.725973	2.067562	2.004016	2.793170	Kurtosis
2.233260	3.364700	10.46476	0.454852	1.072640	1.287731	2.805210	Jarque-Bera
0.327381	0.185937	0.005341	0.796581	0.584897	0.525258	0.245955	Probability

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي (Eviews)

من الجدول رقم (22) نجد الآتي:

1. القيمة الاحتمالية المقابلة لاختبار Jarque-Bera بالنسبة إلى جميع متغيرات الدراسة عدا متغير LIQ، كانت أكبر من 0.05، وبالتالي نقبل فرضية عدم القائلة بخضوع بيانات هذه المتغيرات للمصارف الخاصة الإسلامية السورية خلال المدة للتوزيع الطبيعي.
2. القيمة الاحتمالية المقابلة لاختبار Jarque-Bera بالنسبة لمتغير LIQ، كانت أصغر من 0.05، وبالتالي نرفض فرضية عدم ونقبل الفرضية البديلة القائلة بعدم خضوع بيانات متغير LIQ للمصارف الخاصة الإسلامية السورية خلال المدة للتوزيع الطبيعي.
3. كان معامل التفلطح منبسّطاً للمتغيرات ROA، IOR، أي أن ذيلا التوزيع أرق من التوزيع الطبيعي، مما يدل على أن القيم الشاذة لن تكون كبيرة. وكان معامل التفلطح منبسّطاً ولكن أقرب للجرس وذلك للمتغيرات PROF، IOD، IOE أي أن البيانات تقترب من شكل التوزيع الطبيعي.

بينما كان معامل التفلطح مدبباً وله ذروة لمتغير LIQ، أي معظم القيم توجد بالقرب من منتصف المنحنى والعدد الأقل في ذيل المنحنى مما يشير إلى وجود عدد من القيم الشاذة في البيانات.*

4. إنّ معامل الالتواء أكبر من القيمة المعيارية لمعامل الالتواء الصفر وذلك للمتغيرات PROF، LIQ، IOE، أي أن الالتواء موجب أو المحنى ملتو نحو اليمين، فالمتوسط الحسابي أكبر من الوسيط والوسيط أكبر من المنوال، ومعظم القيم تتمركز في الذيل الأيسر للمخطط البياني للتوزيع، بينما يكون الذيل الأيمن للتوزيع أكثر طولاً مما يشير إلى وجود احتمالية لزيادة هذه المتغيرات. وإن معامل الالتواء يساوي تقريباً القيمة المعيارية لمعامل الالتواء الصفر وذلك للمتغير IOD، IOR، ROA، CE، مما يدل على تماثل بيانات هذه المتغيرات حول وسطها الحسابي خلال مدة الدراسة.

5. إنّ قيمة جميع المؤشرات عدا مؤشر IOE قد تزيد أو تنقص عن المتوسط بمقدار القيمة التي يمثلها الانحراف المعياري لكل متغير، مما يدل على عدم وجود تذبذب في قيمة تلك المتغيرات بين المصارف الإسلامية خلال مدة الدراسة.

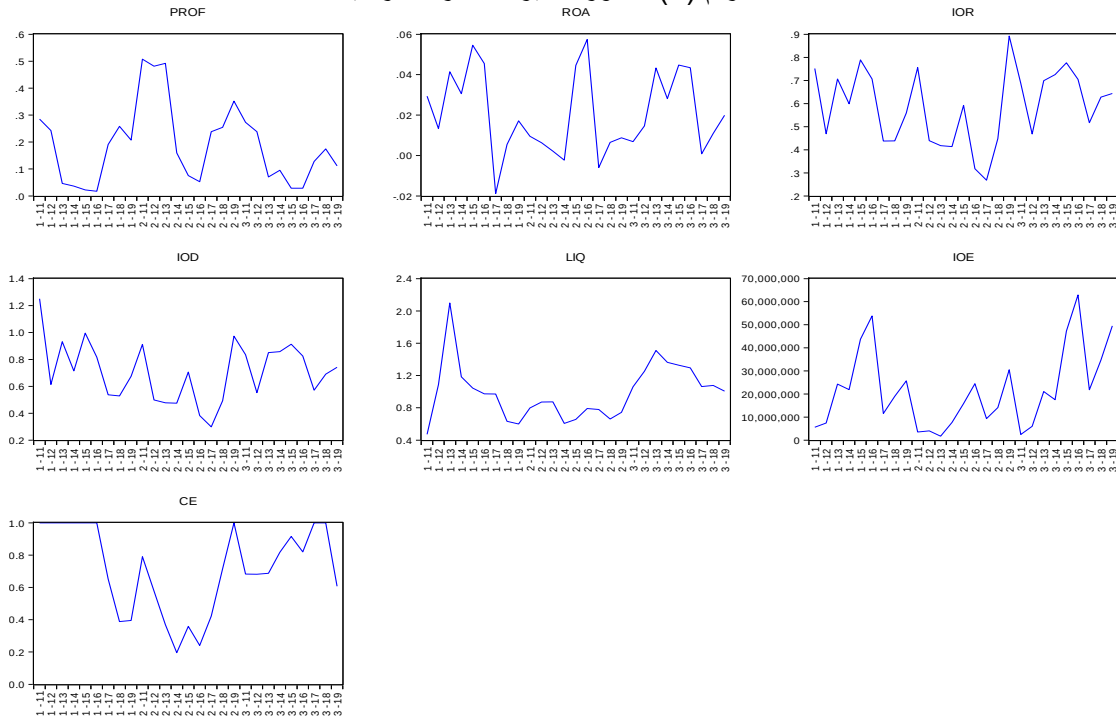
أما قيمة مؤشر IOE قد تزيد أو تنقص عن المتوسط بمقدار القيمة التي يمثلها الانحراف المعياري وهي /17,123,741/ ل.س، وهو انحراف كبير يدل على وجود تذبذب في قيمة تلك المتغيرات بين المصارف الإسلامية خلال مدة الدراسة.

ثانياً: اختبار الاستقرارية بيانياً

يعطي استخدام سلاسل زمنية غير مستقرة في نماذج الانحدار نتائج مضللة وغير حقيقية، لذلك أول خطوة في التحليل هي اختبار الاستقرارية، ويُظهر الشكل رقم (4) رسماً بيانياً لتطور متغيرات الدراسة زمنياً خلال مدة الدراسة من عام 2011م ولغاية عام 2019م:

* تدل قيمة التفلطح الأكبر من 3 على أن توزيع السلسلة له ذروة، وتدل القيمة الأصغر من 3 على أن توزيع السلسلة منبسط، وعندما تكون قيمة التفلطح مساوية لـ 3 فإن توزيع السلسلة له شكل الجرس.

شكل رقم (4): تطور متغيرات الدراسة زمنياً



المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائي (Eviews)

تُظهر الأشكال السابقة بصورة واضحة أنه توجد بعض السلاسل مستقرة وبعضها غير مستقر.

ثالثاً: اختبار جذر الوحدة لبيانات البائل (Panel Unit root test):

لتحديد السلاسل المستقرة من غير المستقرة، تم إجراء اختبار جذر الوحدة (Unit root test) على سلاسل متغيرات الدراسة باستخدام اختبار (Levin, Lin & Chu t)، حيث حصلنا على الجدول رقم (23) الآتي:

جدول رقم (23) نتائج اختبار الاستقرار في المستوى لمتغيرات الدراسة

Panel unit root test		
Null: Unit root (common unit root process)		
Sample: 2011 2019		
Exogenous variables: Individual effects		
User-specified lags: 1		
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel		
Total (balanced) observations: 21		
Cross-sections included: 3		
Method: Levin, Lin & Chu t		
Series	Statistic	Prob.*
PROF	-3.13824	0.0008
ROA	-2.93604	0.0017
IOR	-1.19692	0.1157
IOD	0.35905	0.6402
LIQ	-1.86029	0.0314
IOE	-2.46258	0.0069
CE	1.02468	0.8472

* Probabilities are computed assuming asymptotic normality

المصدر: من إعداد الباحثة باستعمال البرنامج الإحصائي (Eviews)

يتضح من الجدول رقم (23) أن القيمة الاحتمالية المقابلة لإحصائية الاختبار للمتغيرات PROF, ROA, LIQ, IOE أصغر من مستوى المعنوية 0.05، لذلك لا نستطيع أن نقبل فرضية العدم، أي أننا نقبل الفرضية البديلة القائلة بعدم احتواء سلاسل هذه المتغيرات على جذر الوحدة، أي أن بيانات سلاسل هذه المتغيرات مستقرة عند المستوى.

كما نلاحظ أن القيمة الاحتمالية المقابلة لإحصائية الاختبار للمتغيرات IOR, IOD, CE أكبر من مستوى المعنوية 0.05، لذلك نقبل فرضية العدم القائلة باحتواء سلاسل هذه المتغيرات على جذر الوحدة، أي عدم استقرار بيانات هذه السلاسل عند المستوى، لذلك نقوم بإعادة اختبار الاستقرار عند الفروق الأولى للسلاسل التي لم تستقر عند المستوى، فنحصل على الجدول رقم (24) الآتي:

جدول رقم (24) نتائج اختبار الاستقرار في الفرق الأول لمتغيرات الدراسة

Panel unit root test		
Null: Unit root (common unit root process)		
Sample: 2011 2019		
Exogenous variables: Individual effects		
User-specified lags: 1		
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel		
Total (balanced) observations: 21		
Cross-sections included: 3		
Method: Levin, Lin & Chu t		
Series	Statistic	Prob.*
D(IOR)	-3.45454	0.0003
D(OD)	-3.39035	0.0003
D(CE)	-2.39272	0.0084

* Probabilities are computed assuming asymptotic normality

المصدر: من إعداد الباحثة باستعمال البرنامج الإحصائي (Eviews)

يبين الجدول رقم (24) أن القيمة الاحتمالية المقابلة لإحصائية الاختبار للمتغيرات IOR, CE, IOD أصغر من مستوى المعنوية 0.05، لذلك لا نستطيع أن نقبل فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة القائلة بعدم احتواء سلاسل هذه المتغيرات على جذر الوحدة، أي أن سلاسلها الزمنية أصبحت مستقرة بعد أخذ الفرق الأول أي أنها متكاملة من الرتبة الأولى (1).I.

ومنه نجد بأن سلاسل متغيرات الدراسة بعضها مستقر وبعضها غير مستقر عند المستوى، وبما أن المتغير المستقل "كفاءة التكلفة الكلية" والذي يدخل في جميع نماذج الدراسة، استقر عند الفرق الأول، إذ لا يمكننا استخدام نموذج الانحدار الخطي البسيط (OLS) كون أحد شروط استخدامها غير مُحقق، وكون تطبيق طرق الاقتصاد القياسي التقليدية على متغيرات اقتصادية سلاسلها الزمنية غير مستقرة يقود إلى نتائج زائفة ومضللة، لذلك سيتم اللجوء إلى استخدام منهجية أخرى.

رابعاً: العلاقة الارتباطية بين الوحدات المقطعية

يشير وجود ارتباط بين الوحدات المقطعية لمؤشر الأداء المصرفي إلى أن وجود مشكلة لدى أحد المصارف الإسلامية، والذي بدوره يؤدي إلى انتقال هذه المشكلة إلى المصرفين الآخرين. يوضح الجدول رقم (25) اختبار الارتباط بين الوحدات المقطعية للمتغيرات التابعة الستة:

جدول رقم (25) العلاقة الارتباطية بين الوحدات المقطعية لمتغير مؤشر الأداء المصرفي

Cross-Section Dependence Test						
Null hypothesis: No cross-section dependence (correlation)						
Sample: 2011 2019						
Periods included: 9						
Cross-sections included: 3						
Total panel observations: 27						
Note: non-zero cross-section means detected in data						
Cross-section means were removed during computation of correlations						
Series:	PROF		ROA		IOR	
Test	Statistic	Prob.	Statistic	Prob.	Statistic	Prob.
Breusch-Pagan LM	15.139	0.0017	14.68727	0.0021	7.316145	0.0625
Pesaran scaled LM	3.730981	0.0002	3.546563	0.0004	0.537314	0.5911
Bias-corrected scaled LM	3.543481	0.0004	3.359063	0.0008	0.349814	0.7265
Pesaran CD	3.842869	0.0001	3.795538	0.0001	2.354585	0.0185
Series:	IOD		LIQ		IOE	
Test	Statistic	Prob.	Statistic	Prob.	Statistic	Prob.
Breusch-Pagan LM	7.992702	0.0462	8.014021	0.0457	17.58979	0.0005
Pesaran scaled LM	0.813517	0.4159	0.822221	0.4110	4.73151	0.0000
Bias-corrected scaled LM	0.626017	0.5313	0.634721	0.5256	4.54401	0.0000
Pesaran CD	2.706105	0.0068	2.283483	0.0224	4.145954	0.0000

المصدر: من إعداد الباحثة باستعمال البرنامج الإحصائي (Eviews)

نلاحظ من الجدول رقم (25) أن القيمة الاحتمالية المقابلة لمعظم جميع الاختبارات أصغر من مستوى المعنوية 0.05، أي أنه لا نستطيع أن نقبل فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة القائلة بأنه يوجد ارتباط بين الوحدات المقطعية بالنسبة إلى متغير مؤشر الأداء المصرفي، أي أن حدوث أي طارئ لدى أحد المصارف فإنه سينعكس على المصرفين الآخرين.

خامساً: العلاقة الارتباطية بين المتغيرات التابعة والمتغير المستقل:

يوضح الجدول رقم (26) معامل الارتباط بين المتغيرات التابعة "مؤشر الأداء المصرفي" والمتغير المستقل "كفاءة التكلفة الكلية":

جدول رقم (26) معاملات الارتباط بين متغيرات الدراسة

Correlation Analysis						
Sample: 2011 2019						
Included observations: 27						
Correlation t-Statistic Probability	PROF	ROA	IOR	IOD	LIQ	IOE
CE	-0.20375	0.2253	0.666143	0.653206	0.458416	0.342426
	-1.04055	1.1563	4.465815	4.313407	2.579032	1.822294
	0.308	0.2585	0.0001	0.0002	0.0162	0.0804

المصدر: من إعداد الباحثة باستعمال البرنامج الإحصائي (Eviews)

نلاحظ من الجدول رقم (26) أن القيمة الاحتمالية المقابلة لمعامل ارتباط بيرسون للعلاقة بين المتغيرات التابعة IOR, IOD, LIQ والمتغير المستقل CE أصغر من مستوى المعنوية الإحصائية 0.05 وبالتالي لا نستطيع أن نقبل فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة القائلة بأنه توجد علاقة ارتباط بين مؤشر الأداء المصرف لهذه المتغيرات التابعة والمتغير المستقل عند مستوى معنوية 0.05، وهي علاقة طردية بمقدار 46%, 65%, 67% على الترتيب، كما نلاحظ أن القيمة الاحتمالية المقابلة لمعامل ارتباط بيرسون للعلاقة بين المتغيرات التابعة PROF, ROA, IOE والمتغير المستقل CE أكبر من مستوى المعنوية الإحصائية 0.05 وبالتالي نقبل فرضية العدم القائلة بأنه لا توجد علاقة ارتباط بين مؤشر الأداء المصرفي لهذه المتغيرات التابعة والمتغير المستقل عند مستوى معنوية 0.05، إلا أنه نلاحظ أن العلاقة معنوية بين المتغير التابع IOE والمتغير المستقل CE عند مستوى معنوية 0.10 وهي علاقة طردية بمقدار 34%.

سادساً: تقدير النماذج واختبار الفرضيات

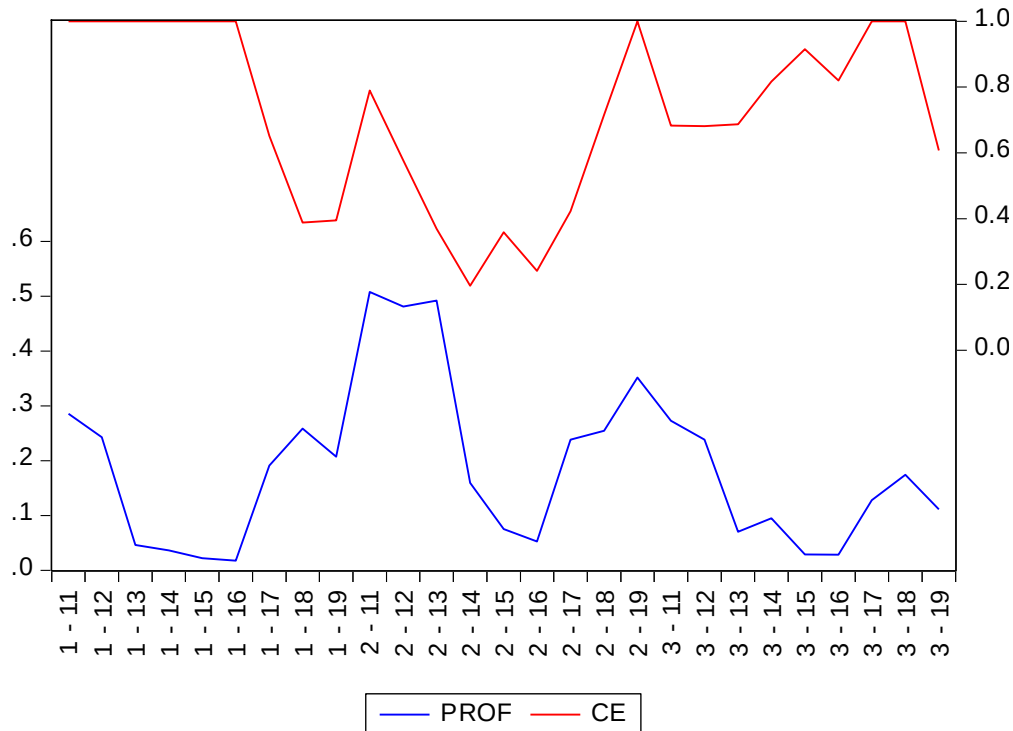
بما أننا وجدنا أن بيانات سلاسل متغيرات معيار الربحية في استثمار الأموال ومعيار الربحية لتحقيق الأرباح ومعيار السيولة لتوفير الأمان للمودعين ومعيار الإدارة المصرفية لتنمية الموارد البشرية وبيانات سلاسل متغير كفاءة التكلفة الكلية قد استقرت عند درجتين مختلفتين، فلا يمكننا تطبيق طريقة المربعات الصغرى التقليدية (OLS) كونها تعطي نتائج زائفة ومضللة، وعليه يجب اتباع نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة ARDL.

كذلك وجدنا بأن بيانات سلاسل متغيرات معيار الاستثمار لمعرفة نسبة التمويل وبيانات سلاسل متغيرات معيار الاستثمار لتوفير التمويل للمستثمرين وبيانات سلاسل متغير كفاءة التكلفة الكلية قد

استقرت عند الدرجة نفسها "الفرق الأول" $I(1)$ ، فلا يمكننا تطبيق طريقة المربعات الصغرى التقليدية (OLS) كونها تعطي نتائج زائفة ومضللة، وعليه يجب اتباع نموذج تصحيح الخطأ ECM. النموذج الأول: دراسة أثر كفاءة التكلفة الكلية CE على معيار الربحية في استثمار الأموال PROF في المصارف الإسلامية السورية:

يبين الشكل رقم (5) العلاقة بين المتغيرين: معيار الربحية في استثمار الأموال وكفاءة التكلفة الكلية زمنياً؛

شكل رقم (5): علاقة متغيري النموذج ببعضهما



المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائي (Eviews)

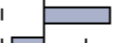
نلاحظ من الشكل وبشكل عام أن العلاقة عكسية بين كفاءة التكلفة الكلية ومعيار الربحية في استثمار الأموال في كل مصرف من المصارف الإسلامية في سورية. يبين الشكل رقم (6) الارتباط الموجود بين مشاهدات المتغير التابع عبر فترات مختلفة:

شكل رقم (6): نتائج اختبار Correlogram لمتغير معيار الربحية في استثمار الأموال

Correlogram of PROF

Sample: 2011 2019

Included observations: 27

Autocorrelation	Partial Correlation	AC	PAC	Q-Stat	Prob	
		1	0.601	0.601	10.872	0.001
		2	0.183	-0.279	11.918	0.003
		3	-0.192	-0.281	13.127	0.004
		4	-0.219	0.174	14.755	0.005
		5	-0.090	0.058	15.044	0.010
		6	0.162	0.165	16.028	0.014
		7	0.130	-0.245	16.694	0.019
		8	0.086	0.111	17.000	0.030

المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائي (Eviews)

نلاحظ من الشكل أن قيمة معيار الربحية في استثمار الأموال الحالية مرتبطة بقيمه السابقة، وهو ارتباط ذو دلالة إحصائية وعليه نحكم بأن متغير معيار الربحية في استثمار الأموال يتأثر بما كان عليه سابقاً.

اختبار السببية (Granger Causality)

يوضح الجدول رقم (27) نتائج اختبار العلاقة السببية بين متغيري النموذج:

جدول رقم (27) نتائج اختبار السببية بين متغيري النموذج

Pairwise Granger Causality Tests			
Sample: 2011 2019			
Lags: 3			
Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
CE does not Granger Cause PROF	18	2.99455	0.0772
PROF does not Granger Cause CE		0.47763	0.7043

المصدر: من إعداد الباحثة باستعمال البرنامج الإحصائي (Eviews)

يتضح من الجدول رقم (27) بالنسبة إلى فرضية العدم القائلة: لا توجد علاقة سببية لكفاءة التكلفة الكلية على معيار الربحية في استثمار الأموال، بأن القيمة الاحتمالية المقابلة لإحصائية فيشر أصغر من مستوى المعنوية الإحصائية 0.10، وبالتالي لا نستطيع أن نقبل فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة بأنه توجد علاقة سببية لكفاءة التكلفة الكلية على معيار الربحية في استثمار الأموال عند مستوى معنوية 0.10.

تقدير النموذج:

يوضح الجدول رقم (28) نتائج تقدير نموذج ARDL لأثر كفاءة التكلفة الكلية على معيار الربحية في استثمار الأموال:

جدول رقم (28) نتائج تقدير نموذج ARDL لمتغيري الدراسة

Dependent Variable: D(PROF)				
Method: ARDL				
Sample: 2013 2019				
Included observations: 21				
Maximum dependent lags: 2 (Automatic selection)				
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)				
Dynamic regressors (2 lags, automatic): CE				
Fixed regressors: C				
Number of models evaluated: 4				
Selected Model: ARDL(2, 2)				
Note: final equation sample is larger than selection sample				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
Long Run Equation				
CE	-0.300079	0.004318	-69.49349	0.0000
Short Run Equation				
COINTEQ01	-0.786729	0.267797	-2.937777	0.0135
D(PROF(-1))	0.260751	0.217017	1.201523	0.2548
D(CE)	0.117928	0.175020	0.673794	0.5144
D(CE(-1))	-0.014731	0.038783	-0.379831	0.7113
C	0.262545	0.100378	2.615553	0.0240
Mean dependent var	-0.013871	S.D. dependent var		0.119141
S.E. of regression	0.102190	Akaike info criterion		-2.893412
Sum squared resid	0.114871	Schwarz criterion		-2.125508
Log likelihood	55.061060	Hannan-Quinn criter.		-2.665074
*Note: p-values and any subsequent tests do not account for model selection.				

المصدر: من إعداد الباحثة باستعمال البرنامج الإحصائي (Eviews)

نلاحظ من الجدول رقم (28) أنه تم تحديد النموذج كما يلي $ARDL(2,2)$ أي فترتي إبطاء لكل من معيار الربحية في استثمار الأموال وكفاءة التكلفة الكلية، وتشير قيمة (t) إلى أنه لا يظهر تأثير معنوي عند مستوى دلالة إحصائية 0.05 لكفاءة التكلفة الكلية على معيار الربحية في استثمار الأموال على الأجل القصير، وإنما يظهر تأثيره على الأجل الطويل، كما نلاحظ أن قيمة معامل تصحيح الخطأ يساوي -0.79 وهو سالب ومعنوي أي أنه مقبول إحصائياً، وبالتالي توجد علاقة توازنه طويلة

الأجل بين المتغيرات المدروسة، والزمن اللازم لعودة معيار الربحية في استثمار الأموال إلى وضع التوازن في الأجل الطويل هو 1.3 سنة، وهذا الزمن هو مقلوب معامل التصحيح.

ونستدل من نتائج التقدير ما يأتي:

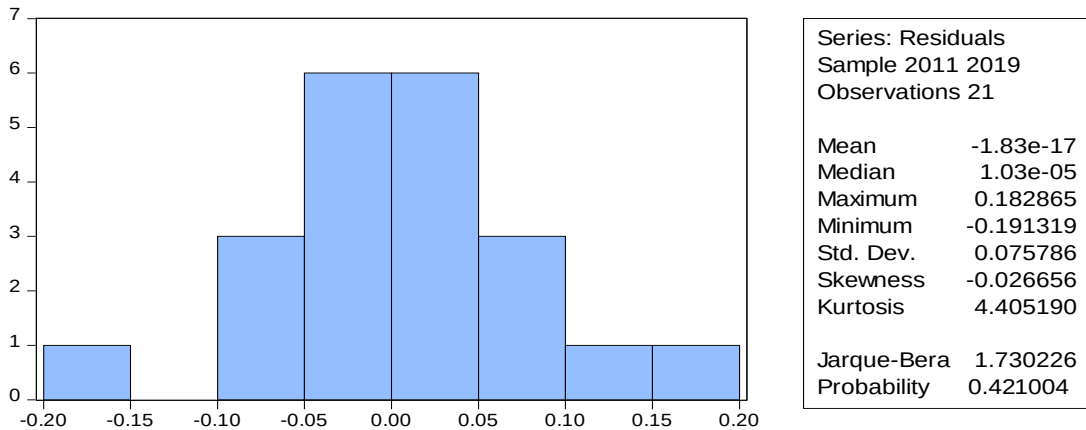
عدم وجود أثر لكفاءة التكلفة الكلية على معيار الربحية في استثمار الأموال في الأجل القصير عند مستوى معنوية 0.05، إلا أنه يظهر أثر سلبي لكفاءة التكلفة الكلية على معيار الربحية في استثمار الأموال في الأجل الطويل عند مستوى معنوية 0.05، فقد بلغت المرونة الجزئية لكفاءة التكلفة الكلية بالنسبة إلى معيار الربحية في استثمار الأموال 0.3- وهذا يعني أن تحسن كفاءة التكلفة الكلية بمقدار 1% سيؤدي إلى تراجع معيار الربحية في استثمار الأموال بمقدار 0.3% في الأجل الطويل؛ ويعزى ذلك إلى أنه عندما يحسن المصرف الإسلامي اختيار مدخلاته ومزجها وفقاً لأسعارها بما يجعل التكاليف في حدها الأدنى، فإن ذلك سيؤدي إلى تقليل تكلفة رأس المال النقدي وزيادة الدخل التشغيلي للمصرف، وخاصة عندما يعتمد المصرف على مصادر دخل أخرى غير الدخل الناتج عن استثمار أموال المودعين، مما يؤثر عكسياً على مؤشر PROF؛ وبهذه النتيجة نكون قد أجبنا عن فرضيتنا، حيث تبين أنه لا يوجد أثر معنوي لكفاءة التكلفة الكلية عند مستوى معنوية 0.05 في معيار الربحية في استثمار الأموال في الأجل القصير، بينما يظهر هذا الأثر في الأجل الطويل.

اختبار بواقي النموذج:

يهدف اختبار بواقي النموذج للتأكد من سلامة النموذج وخلوه من المشاكل القياسية، وأن الأخطاء حول كل نقطة من النقاط تنتشر بشكل طبيعي، أي متوزعة طبيعياً حول القيمة المقدرة.

يبين الشكل رقم (7) نتائج اختبار التوزيع الطبيعي لبواقي النموذج،

الشكل رقم (7): نتائج اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي

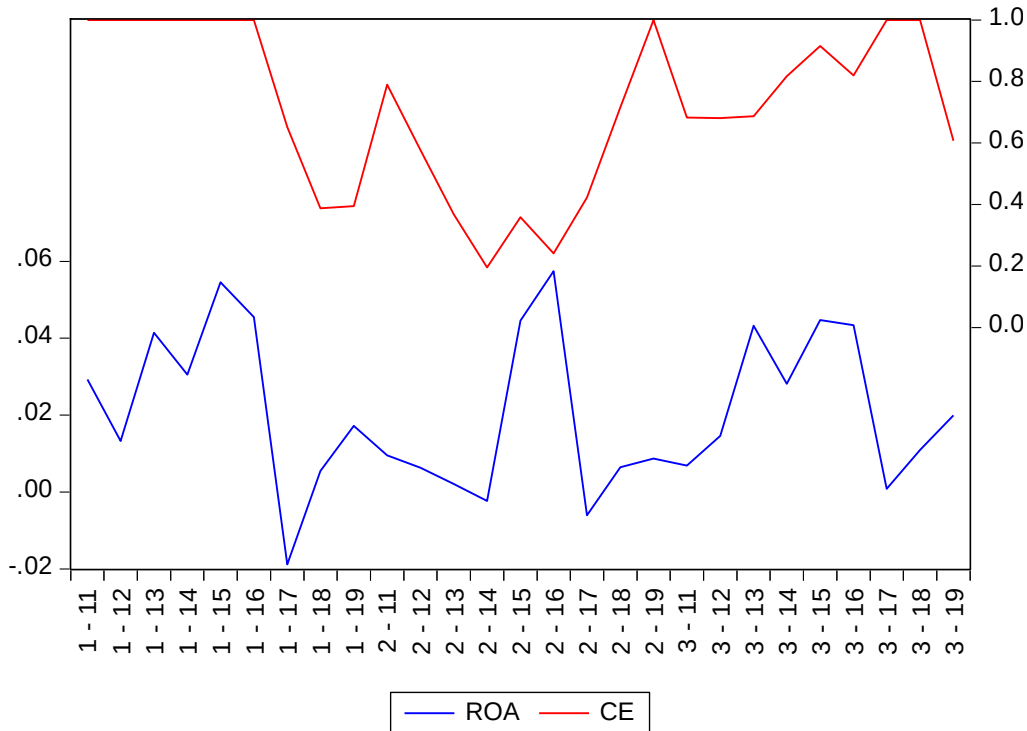


المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائي (Eviews)

نلاحظ أن القيمة الاحتمالية المقابلة لاختبار jarque-bera أكبر من مستوى المعنوية 0.05 وبالتالي نقبل فرضية عدم القائلة بخضوع بواقي النموذج للتوزيع الطبيعي.

النموذج الثاني: دراسة أثر كفاءة التكلفة الكلية CE على معيار الربحية لتحقيق الأرباح ROA في المصارف الإسلامية السورية:

يبين الشكل رقم (8) العلاقة بين المتغيرين: معيار الربحية لتحقيق الأرباح وكفاءة التكلفة الكلية زمنياً؛ شكل رقم (8): علاقة متغيري النموذج ببعضهما



المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائي (Eviews)

نلاحظ من الشكل وبشكل عام أن العلاقة طردية بين كفاءة التكلفة الكلية ومعيار الربحية لتحقيق الأرباح في كل مصرف من المصارف الإسلامية في سورية.

يبين الشكل رقم (9) الارتباط الموجود بين مشاهدات المتغير التابع عبر فترات مختلفة:

شكل رقم (9): نتائج اختبار Correlogram لمتغير معيار الربحية لتحقيق الأرباح

Correlogram of ROA

Sample: 2011 2019

Included observations: 27

Autocorrelation	Partial Correlation	AC	PAC	Q-Stat	Prob	
		1	0.202	0.202	1.2308	0.267
		2	-0.226	-0.279	2.8348	0.242
		3	-0.159	-0.050	3.6560	0.301
		4	-0.208	-0.248	5.1284	0.274
		5	0.023	0.087	5.1478	0.398
		6	0.068	-0.096	5.3214	0.503
		7	0.034	0.037	5.3655	0.615
		8	0.010	-0.061	5.3700	0.717

المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائي (Eviews)

نلاحظ من الشكل أن قيمة معيار الربحية لتحقيق الأرباح الحالية غير مرتبطة بقيمه السابقة إحصائياً، أي أن متغير معيار الربحية لتحقيق الأرباح لا يتأثر بما كان عليه سابقاً.

اختبار السببية (Granger Causality)

يوضح الجدول رقم (29) نتائج اختبار العلاقة السببية بين متغيري النموذج:

جدول رقم (29) نتائج اختبار السببية بين متغيري النموذج

Pairwise Granger Causality Tests			
Sample: 2011 2019			
Lags: 4			
Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
CE does not Granger Cause ROA	15	4.91020	0.0423
ROA does not Granger Cause CE		0.47763	0.9295

المصدر: من إعداد الباحثة باستعمال البرنامج الإحصائي (Eviews)

يتضح من الجدول رقم (29) بالنسبة إلى فرضية العدم القائلة: لا توجد علاقة سببية لكفاءة التكلفة الكلية على معيار الربحية لتحقيق الأرباح، وبأن القيمة الاحتمالية المقابلة لإحصائية فيشر أصغر من مستوى المعنوية الإحصائية 0.05، وبالتالي لا نستطيع أن نقبل فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة بأنه توجد علاقة سببية لكفاءة التكلفة الكلية على معيار الربحية لتحقيق الأرباح عند مستوى معنوية 0.05.

تقدير النموذج:

يوضح الجدول رقم (30) نتائج تقدير نموذج ARDL لأثر كفاءة التكلفة الكلية على معيار الربحية لتحقيق الأرباح:

جدول رقم (30) نتائج تقدير نموذج ARDL لمتغيري الدراسة

Dependent Variable: D(ROA)				
Method: ARDL				
Sample: 2013 2019				
Included observations: 21				
Maximum dependent lags: 2 (Automatic selection)				
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)				
Dynamic regressors (2 lags, automatic): CE				
Fixed regressors: C				
Number of models evaluated: 4				
Selected Model: ARDL(2, 2)				
Note: final equation sample is larger than selection sample				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
Long Run Equation				
CE	-0.082222	0.016670	-4.932306	0.0004
Short Run Equation				
COINTEQ01	-0.951727	0.486103	-1.957872	0.0491
D(ROA(-1))	0.033739	0.444810	0.075850	0.9409
D(CE)	0.135595	0.059067	2.295601	0.0424
D(CE(-1))	0.078143	0.060702	1.287324	0.2244
C	0.068072	0.022418	3.036498	0.0113
Mean dependent var	0.000553	S.D. dependent var		0.028580
S.E. of regression	0.010475	Akaike info criterion		-5.426648
Sum squared resid	0.001207	Schwarz criterion		-4.658745
Log likelihood	89.259750	Hannan-Quinn criter.		-5.198310
*Note: p-values and any subsequent tests do not account for model selection.				

المصدر: من إعداد الباحثة باستعمال البرنامج الإحصائي (Eviews)

نلاحظ من الجدول رقم (30) أنه تم تحديد النموذج كما يلي $ARDL(2,2)$ أي فترتي إبطاء لكل من معيار الربحية لتحقيق الأرباح وكفاءة التكلفة الكلية، وتشير قيمة (t) إلى أنه يظهر تأثير معنوي عند مستوى دلالة إحصائية 0.05 لكفاءة التكلفة الكلية على معيار الربحية لتحقيق الأرباح على الأجلين القصير والطويل، كما نلاحظ أن قيمة معامل تصحيح الخطأ يساوي -0.95 وهو سالب ومعنوي أي أنه مقبول إحصائياً، وبالتالي توجد علاقة توازنه طويلة الأجل بين المتغيرات المدروسة، والزمم اللازم لعودة معيار الربحية لتحقيق الأرباح إلى وضع التوازن في الأجل الطويل هو 1.05 سنة.

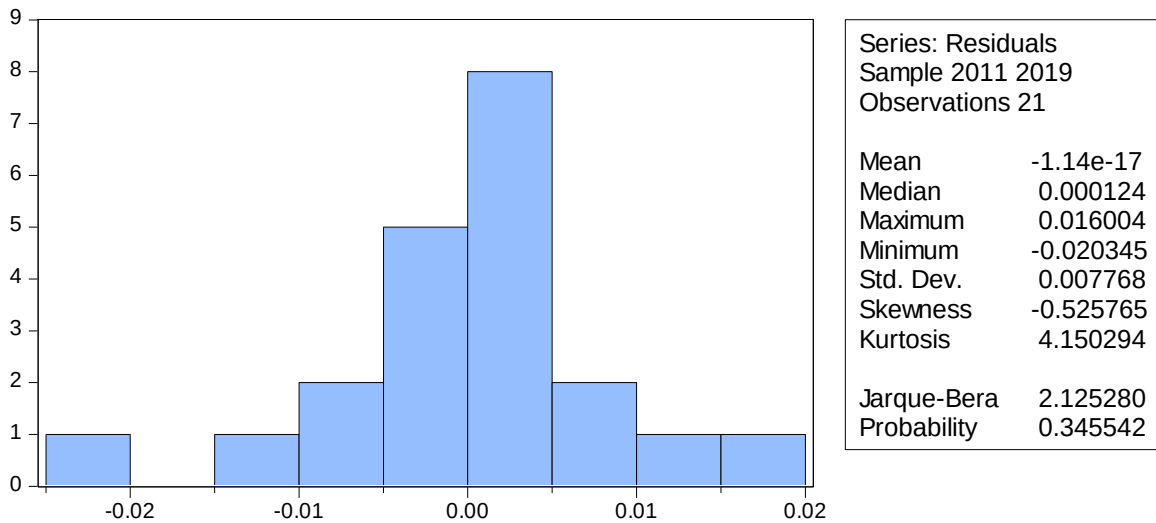
ونستدل من نتائج التقدير ما يأتي:

1- يوجد أثر إيجابي لكفاءة التكلفة الكلية على معيار الربحية لتحقيق الأرباح في الأجل القصير عند مستوى معنوية 0.05، فقد بلغت المرونة الجزئية لكفاءة التكلفة الكلية بالنسبة لمعيار الربحية لتحقيق الأرباح 0.14 وهذا يعني أن تحسن كفاءة التكلفة الكلية بمقدار 1% سيؤدي إلى ازدياد معيار الربحية لتحقيق الأرباح بمقدار 0.14% في الأجل القصير، ليتحول هذا الأثر إلى أثر سلبي في الأجل الطويل عند مستوى معنوية 0.05، فقد بلغت المرونة الجزئية لكفاءة التكلفة الكلية بالنسبة لمعيار الربحية لتحقيق الأرباح -0.08، وهذا يعني أن تحسن كفاءة التكلفة الكلية بمقدار 1% سيؤدي إلى تراجع معيار الربحية لتحقيق الأرباح بمقدار 0.08% في الأجل الطويل؛ ويعزى ذلك إلى أنه عندما يحسن المصرف الإسلامي اختيار مدخلاته ومزجها وفقاً لأسعارها بما يجعل التكاليف في حدها الأدنى، فإن ذلك سيؤدي إلى زيادة إيرادات المصرف وزيادة استثماراته وبالتالي زيادة صافي الربح، مما يؤثر طردياً على مؤشر ROA في الأجل القصير، ولكن في الأجل الطويل فإن المصرف سيوظف أرباحه في المزيد من الاستثمارات وشراء الموجودات الثابتة وغير الملموسة وقد يوسع من عدد فروعه، مما يترتب تكاليف إضافية ناتجة عن إدارة الموجودات وزيادة تكاليف إدارتها والتكاليف المرتبطة بها مثل استهلاكات وإطفاءات الموجودات، وزيادة المخاطر المرتبطة بهذه الموجودات وإدارتها وقياسها ومراقبتها مما يفرض على المصرف التحوط لها بتشكيل المخصصات والاحتياطيات؛ مما يؤدي إلى انخفاض الأرباح المتولدة عن الموجودات في الأجل الطويل، ومما يؤثر سلباً على مؤشر ROA؛ وبهذه النتيجة نكون قد أجابنا عن فرضيتنا، حيث تبين أنه يوجد أثر معنوي لكفاءة التكلفة الكلية عند مستوى معنوية 0.05 في معيار الربحية لتحقيق الأرباح في الأجلين القصير والطويل.

اختبار بواقي النموذج:

يبين الشكل رقم (10) نتائج اختبار التوزيع الطبيعي لبواقي النموذج،

الشكل رقم (10): نتائج اختبار التوزيع الطبيعي للبقايا



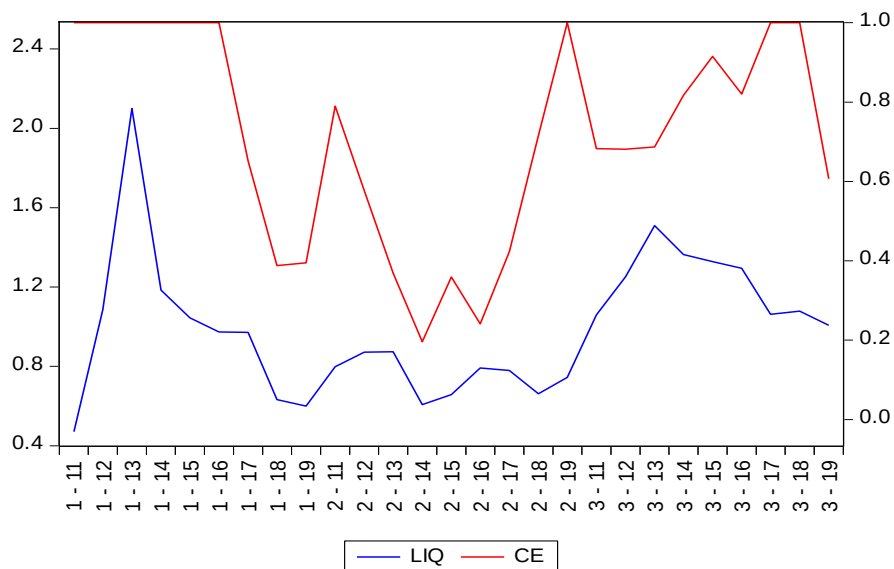
المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائي (Eviews)

نلاحظ أن القيمة الاحتمالية المقابلة لاختبار jarque-bera أكبر من مستوى المعنوية 0.05 وبالتالي نقبل فرضية عدم القائلة بخضوع بواقي النموذج للتوزيع الطبيعي.

النموذج الثالث: دراسة أثر كفاءة التكلفة الكلية CE على معيار السيولة لتوفير الأمان للمودعين LIQ في المصارف الإسلامية السورية:

يبين الشكل رقم (11) العلاقة بين المتغيرين: معيار السيولة لتوفير الأمان للمودعين وكفاءة التكلفة الكلية زمنياً؛

شكل رقم (11): علاقة متغيري النموذج ببعضهما



المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائي (Eviews)

نلاحظ من الشكل وبشكل عام أن العلاقة طردية بين كفاءة التكلفة الكلية ومعيار السيولة لتوفير الأمان للمودعين في كل مصرف من المصارف الإسلامية في سورية.

يبين الشكل رقم (12) الارتباط الموجود بين مشاهدات المتغير التابع عبر فترات مختلفة:

شكل رقم (12): نتائج اختبار Correlogram لمتغير معيار السيولة لتوفير الأمان للمودعين

Correlogram of LIQ

Sample: 2011 2019

Included observations: 27

Autocorrelation	Partial Correlation	AC	PAC	Q-Stat	Prob	
		1	0.482	0.482	7.0035	0.008
		2	0.114	-0.155	7.4081	0.025
		3	0.186	0.264	8.5367	0.036
		4	0.115	-0.128	8.9863	0.061
		5	-0.057	-0.064	9.1033	0.105
		6	-0.100	-0.068	9.4775	0.148
		7	0.082	0.209	9.7418	0.204
		8	0.082	-0.074	10.017	0.264

المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائي (Eviews)

نلاحظ من الشكل أن قيمة معيار السيولة لتوفير الأمان للمودعين الحالية غير مرتبطة بقيمه السابقة إحصائياً، أي أن متغير معيار السيولة لتوفير الأمان للمودعين لا يتأثر بما كان عليه سابقاً.

اختبار السببية (Granger Causality)

يوضح الجدول رقم (31) نتائج اختبار العلاقة السببية بين متغيري النموذج:

جدول رقم (31) نتائج اختبار السببية بين متغيري النموذج

Pairwise Granger Causality Tests			
Sample: 2011 2019			
Lags: 1			
Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
CE does not Granger Cause LIQ	24	4.61655	0.0435
LIQ does not Granger Cause CE		0.51607	0.4804

المصدر: من إعداد الباحثة باستعمال البرنامج الإحصائي (Eviews)

يتضح من الجدول رقم (31) بالنسبة إلى فرضية العدم القائلة: لا توجد علاقة سببية لكفاءة التكلفة الكلية على معيار السيولة لتوفير الأمان للمودعين، وبأنّ القيمة الاحتمالية المقابلة لإحصائية فيشر أصغر من مستوى المعنوية الإحصائية 0.05، وبالتالي لا نستطيع أن نقبل فرضية العدم ونقبل

الفرضية البديلة بأنه توجد علاقة سببية لكفاءة التكلفة الكلية على معيار السيولة لتوفير الأمان للمودعين عند مستوى معنوية 0.05.

تقدير النموذج:

يوضح الجدول رقم (32) نتائج تقدير نموذج ARDL لأثر كفاءة التكلفة الكلية على معيار السيولة لتوفير الأمان للمودعين:

جدول رقم (32) نتائج تقدير نموذج ARDL لمتغيري الدراسة

Dependent Variable: D(LIQ)				
Method: ARDL				
Sample: 2013 2019				
Included observations: 21				
Maximum dependent lags: 2 (Automatic selection)				
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)				
Dynamic regressors (2 lags, automatic): CE				
Fixed regressors: C				
Number of models evaluated: 4				
Selected Model: ARDL(2, 2)				
Note: final equation sample is larger than selection sample				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
Long Run Equation				
CE	0.235411	0.035192	6.689390	0.0000
Short Run Equation				
COINTEQ01	-1.576020	0.441065	-3.573215	0.0044
D(LIQ(-1))	0.856271	0.138875	6.165784	0.0001
D(CE)	0.070999	0.289656	0.245115	0.8109
D(CE(-1))	0.826737	0.678545	1.218395	0.2486
C	1.309105	0.293995	4.452818	0.0010
Mean dependent var	-0.040828	S.D. dependent var		0.334191
S.E. of regression	0.210973	Akaike info criterion		-0.363390
Sum squared resid	0.489605	Schwarz criterion		0.404514
Log likelihood	20.905760	Hannan-Quinn criter.		-0.135052
*Note: p-values and any subsequent tests do not account for model selection.				

المصدر: من إعداد الباحثة باستعمال البرنامج الإحصائي (Eviews)

نلاحظ من الجدول رقم (32) أنه تم تحديد النموذج كما يلي $ARDL(2,2)$ أي فترتي إبطاء لكل من معيار السيولة لتوفير الأمان للمودعين وكفاءة التكلفة الكلية، وتشير قيمة (t) إلى أنه لا يظهر تأثير معنوي عند مستوى دلالة إحصائية 0.05، لكفاءة التكلفة الكلية على معيار السيولة لتوفير الأمان للمودعين على الأجل القصير، وإنما يظهر تأثيره على الأجل الطويل، كما نلاحظ أن قيمة معامل

تصحيح الخطأ يساوي 1.58- وهو سالب ومعنوي أي أنه مقبول إحصائياً، وبالتالي توجد علاقة توازنه طويلة الأجل بين المتغيرات المدروسة، والزمن اللازم لعودة معيار السيولة لتوفير الأمان للمودعين إلى وضع التوازن في الأجل الطويل هو 0.6 سنة.

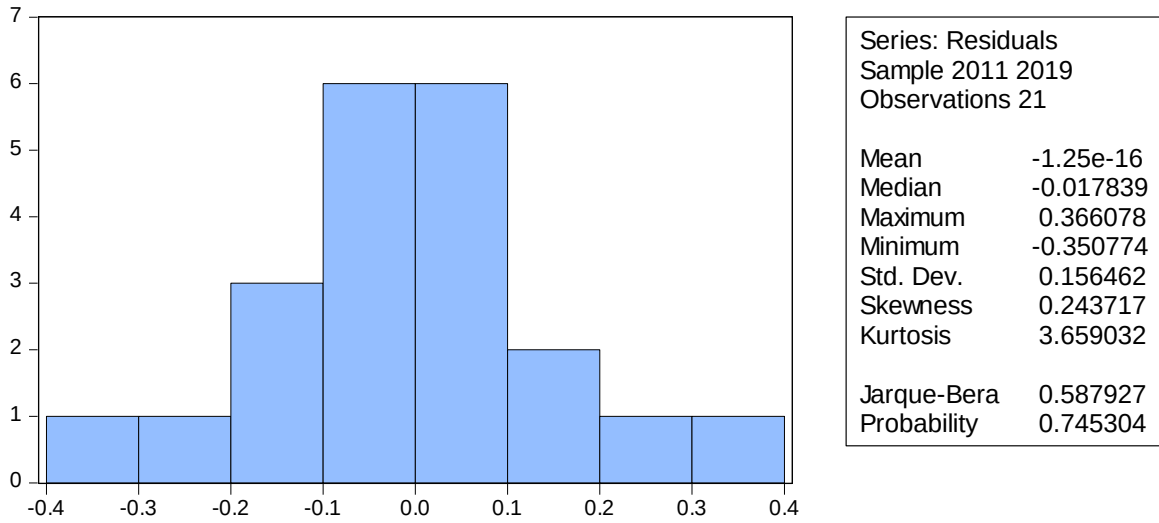
ونستدل من نتائج التقدير ما يأتي:

عدم وجود أثر لكفاءة التكلفة الكلية على معيار السيولة لتوفير الأمان للمودعين في الأجل القصير عند مستوى معنوية 0.05، إلا أنه يظهر أثر إيجابي لكفاءة التكلفة الكلية على معيار السيولة لتوفير الأمان للمودعين في الأجل الطويل عند مستوى معنوية 0.05، فقد بلغت المرونة الجزئية لكفاءة التكلفة الكلية بالنسبة لمعيار السيولة لتوفير الأمان للمودعين 0.24 وهذا يعني أن تحسن كفاءة التكلفة الكلية بمقدار 1% سيؤدي إلى ازدياد معيار السيولة لتوفير الأمان للمودعين بمقدار 0.24% في الأجل الطويل؛ ويعزى ذلك إلى أنه عندما يحسن المصرف الإسلامي اختيار مدخلاته ومزجها وفقاً لأسعارها بما يجعل التكاليف في حدها الأدنى، فإن ذلك سيؤدي إلى زيادة صافي الربح للمصرف وبالتالي زيادة النقدية وزيادة قدرة المصرف على تلبية التزاماته، كما أن زيادة صافي أرباح المصرف ستجعل المودعين أكثر ثقة بالمصرف وبالتالي زيادة ودائع العملاء، مما يؤثر طردياً على مؤشر LIQ؛ وبهذه النتيجة نكون قد أجابنا عن فرضيتنا، حيث تبين أنه لا يوجد أثر معنوي لكفاءة التكلفة الكلية عند مستوى معنوية 0.05 في معيار السيولة لتوفير الأمان للمودعين في الأجل القصير، بينما يظهر هذا الأثر في الأجل الطويل.

اختبار بواقي النموذج:

يبين الشكل رقم (13) نتائج اختبار التوزيع الطبيعي لبواقي النموذج،

الشكل رقم (13): نتائج اختبار التوزيع الطبيعي للبقايا



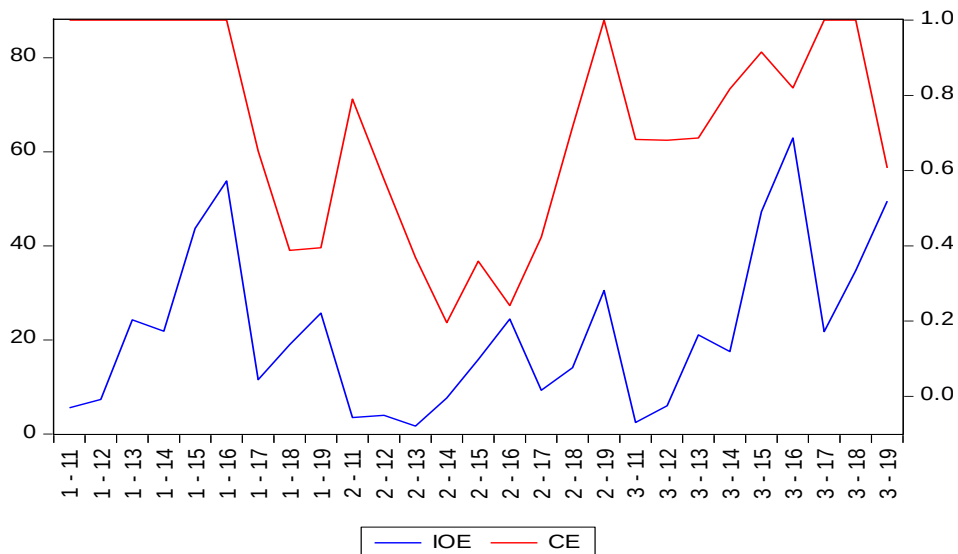
المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائي (Eviews)

نلاحظ أن القيمة الاحتمالية المقابلة لاختبار jarque-bera أكبر من مستوى المعنوية 0.05 وبالتالي نقبل فرضية عدم القائلة بخضوع بواقي النموذج للتوزيع الطبيعي.

النموذج الرابع: دراسة أثر كفاءة التكلفة الكلية CE على معيار الإدارة المصرفية لتنمية الموارد البشرية IOE في المصارف الإسلامية السورية:

يبين الشكل رقم (14) العلاقة بين المتغيرين: معيار الإدارة المصرفية لتنمية الموارد البشرية وكفاءة التكلفة الكلية زمنياً؛

شكل رقم (14): علاقة متغيري النموذج ببعضهما



المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائي (Eviews)

نلاحظ من الشكل وبشكل عام أن العلاقة طردية بين كفاءة التكلفة الكلية ومعيار الإدارة المصرفية لتنمية الموارد البشرية في كل مصرف من المصارف الإسلامية في سورية.

يبين الشكل رقم (15) الارتباط الموجود بين مشاهدات المتغير التابع عبر فترات مختلفة:

شكل رقم (15): نتائج اختبار Correlogram لمتغير معيار الإدارة المصرفية لتنمية الموارد البشرية

Correlogram of IOE

Sample: 2011 2019

Included observations: 27

Autocorrelation	Partial Correlation	AC	PAC	Q-Stat	Prob	
		1	0.425	0.425	5.4454	0.020
		2	0.096	-0.104	5.7321	0.057
		3	0.198	0.244	7.0127	0.071
		4	-0.115	-0.388	7.4631	0.113
		5	-0.144	0.165	8.2011	0.145
		6	0.024	-0.072	8.2218	0.222
		7	-0.094	0.005	8.5674	0.285
		8	-0.100	-0.078	8.9773	0.344

المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائي (Eviews)

نلاحظ من الشكل أن قيمة معيار الإدارة المصرفية لتنمية الموارد البشرية الحالية غير مرتبطة بقيمه السابقة إحصائياً، أي أن متغير معيار الإدارة المصرفية لتنمية الموارد البشرية لا يتأثر بما كان عليه سابقاً.

اختبار السببية (Granger Causality)

يوضح الجدول رقم (33) نتائج اختبار العلاقة السببية بين متغيري النموذج:

جدول رقم (33) نتائج اختبار السببية بين متغيري النموذج

Pairwise Granger Causality Tests			
Sample: 2011 2019			
Lags: 2			
Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
CE does not Granger Cause IOE	21	3.54803	0.0530
IOE does not Granger Cause CE		0.02850	0.9719

المصدر: من إعداد الباحثة باستعمال البرنامج الإحصائي (Eviews)

يتضح من الجدول رقم (33) بالنسبة إلى فرضية العدم القائلة: لا توجد علاقة سببية لكفاءة التكلفة الكلية على معيار الإدارة المصرفية لتنمية الموارد البشرية، وبأن القيمة الاحتمالية المقابلة لإحصائية فيشر أصغر من مستوى المعنوية الإحصائية 0.10 وبالتالي لا نستطيع أن نقبل فرضية العدم ونقبل

الفرضية البديلة بأنه توجد علاقة سببية لكفاءة التكلفة الكلية على معيار الإدارة المصرفية لتنمية الموارد البشرية عند مستوى معنوية 0.10.

تقدير النموذج:

يوضح الجدول رقم (34) نتائج تقدير نموذج ARDL لأثر كفاءة التكلفة الكلية على معيار الإدارة المصرفية لتنمية الموارد البشرية:

جدول رقم (34) نتائج تقدير نموذج ARDL لمتغيري الدراسة

Dependent Variable: D(IOE)				
Method: ARDL				
Sample: 2013 2019				
Included observations: 21				
Maximum dependent lags: 2 (Automatic selection)				
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)				
Dynamic regressors (2 lags, automatic): CE				
Fixed regressors: C				
Number of models evaluated: 4				
Selected Model: ARDL(2, 2)				
Note: final equation sample is larger than selection sample				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
Long Run Equation				
CE	-7.871017	1.542236	-5.103641	0.0003
Short Run Equation				
COINTEQ01	-0.638609	0.639898	-0.997986	0.0492
D(IOE(-1))	0.031553	0.606847	0.051995	0.9595
D(CE)	59.282470	67.694810	0.875731	0.3999
D(CE(-1))	81.415160	48.488340	1.679067	0.1213
C	18.132140	5.784002	3.134878	0.0095
Mean dependent var	4.208248	S.D. dependent var		18.088820
S.E. of regression	4.490491	Akaike info criterion		4.751519
Sum squared resid	221.809600	Schwarz criterion		5.519422
Log likelihood	-48.145510	Hannan-Quinn criter.		4.979857
*Note: p-values and any subsequent tests do not account for model selection.				

المصدر: من إعداد الباحثة باستعمال البرنامج الإحصائي (Eviews)

نلاحظ من الجدول رقم (34) أنه تم تحديد النموذج كما يلي $ARDL(2,2)$ أي فترتي إبطاء لكل من معيار الإدارة المصرفية لتنمية الموارد البشرية وكفاءة التكلفة الكلية، وتشير قيمة (t) إلى أنه لا يظهر تأثير معنوي عند مستوى دلالة إحصائية 0.05، لكفاءة التكلفة الكلية على معيار الإدارة المصرفية لتنمية الموارد البشرية على الأجل القصير، وإنما يظهر تأثيره على الأجل الطويل، كما نلاحظ أن

قيمة معامل تصحيح الخطأ يساوي 0.64- وهو سالب ومعنوي أي أنه مقبول إحصائياً، وبالتالي توجد علاقة توازنه طويلة الأجل بين المتغيرات المدروسة، والزمن اللازم لعودة معيار الإدارة المصرفية لتنمية الموارد البشرية إلى وضع التوازن في الأجل الطويل هو 1.6 سنة.

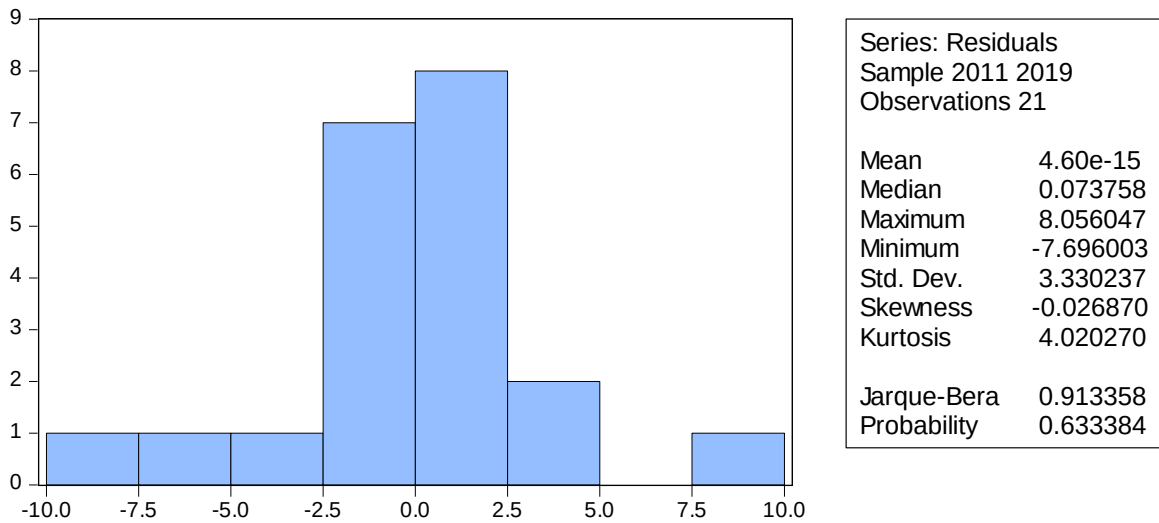
ونستدل من نتائج التقدير ما يأتي:

عدم وجود أثر لكفاءة التكلفة الكلية على معيار الإدارة المصرفية لتنمية الموارد البشرية في الأجل القصير عند مستوى معنوية 0.05، إلا أنه يظهر أثر سلبي لكفاءة التكلفة الكلية على معيار الإدارة المصرفية لتنمية الموارد البشرية في الأجل الطويل عند مستوى معنوية 0.05، فقد بلغت المرونة الجزئية لكفاءة التكلفة الكلية بالنسبة لمعيار الإدارة المصرفية لتنمية الموارد البشرية 7.87- وهذا يعني أن تحسن كفاءة التكلفة الكلية بمقدار 1% سيؤدي إلى تراجع معيار الإدارة المصرفية لتنمية الموارد البشرية بمقدار 7.87% في الأجل الطويل؛ ويعزى ذلك إلى أنه عندما يحسن المصرف الإسلامي اختيار مدخلاته ومزجها وفقاً لأسعارها بما يجعل التكاليف في حدها الأدنى، وبالتالي ستزداد الإيرادات والتي سيوظفها المصرف في شراء الموجودات والتوسع في عدد الفروع وزيادة العائد المدفوع للمودعين، وبالتالي فهو بحاجة إلى المزيد من الموظفين والكوادر المؤهلة، مما يزيد من نفقات وأجور الموظفين بالإضافة إلى التكاليف المالية والتشغيلية، مما يؤدي إلى انخفاض صافي الربح، وخاصة عندما يصبح أثر القطع البنوي محدوداً في إسهامه في زيادة الإيرادات، مما يؤدي إلى انخفاض مؤشر IOE؛ وبهذه النتيجة نكون قد أجبتنا عن فرضيتنا، حيث تبين أنه لا يوجد أثر معنوي لكفاءة التكلفة الكلية عند مستوى معنوية 0.05 في معيار الإدارة المصرفية لتنمية الموارد البشرية في الأجل القصير، بينما يظهر هذا الأثر في الأجل الطويل.

اختبار بواقي النموذج:

يبين الشكل رقم (16) نتائج اختبار التوزيع الطبيعي لبواقي النموذج،

الشكل رقم (16): نتائج اختبار التوزيع الطبيعي للبقايا



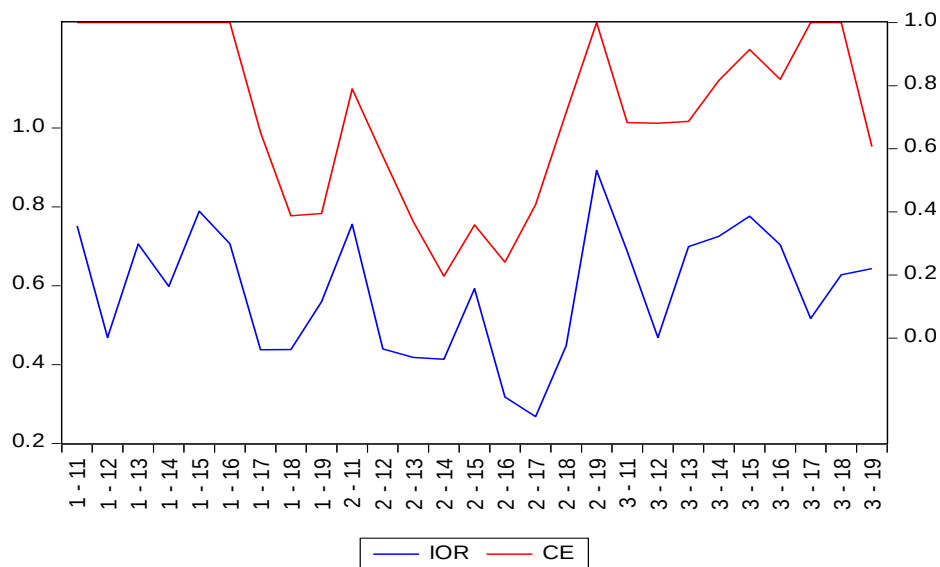
المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائي (Eviews)

نلاحظ أن القيمة الاحتمالية المقابلة لاختبار jarque-bera أكبر من مستوى المعنوية 0.05 وبالتالي نقبل فرضية عدم القائلة بخضوع بواقي النموذج للتوزيع الطبيعي.

النموذج الخامس: دراسة أثر كفاءة التكلفة الكلية CE على معيار الاستثمار لمعرفة نسبة التمويل IOR في المصارف الإسلامية السورية:

يبين الشكل رقم (17) العلاقة بين المتغيرين معيار الاستثمار لمعرفة نسبة التمويل وكفاءة التكلفة الكلية زمنياً؛

شكل رقم (17): علاقة متغيري النموذج ببعضهما



المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائي (Eviews)

نلاحظ من الشكل وبشكل عام أن العلاقة طردية بين كفاءة التكلفة الكلية ومعياري الاستثمار لمعرفة نسبة التمويل في كل مصرف من المصارف الإسلامية في سورية. لتقدير نموذج ECM نتبع الخطوات الآتية:

1- اختبار فترة الإبطاء Lag Intervals*:

يوضح الجدول رقم (35) نتائج اختبار فترة الإبطاء المثلى لمتغيرات النموذج:

جدول رقم (35) معايير اختيار فترة الإبطاء المثلى باستخدام نموذج VAR

VAR Lag Order Selection Criteria						
Endogenous variables: IOR CE						
Exogenous variables: C						
Sample: 2011 2019						
Included observations: 18						
Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	10.067900	NA	0.001399	-0.896433	-0.797503	-0.882792
1	18.294020	13.71021*	0.000880	-1.366003	-1.069212*	-1.325079
2	22.627930	6.260089	0.000868*	-1.403104*	-0.908453	-1.334898*
3	24.554400	2.354574	0.001157	-1.172711	-0.480200	-1.077223

* indicates lag order selected by the criterion

LR: sequential modified LR test statistic (each test at 5% level)

FPE: Final prediction error

AIC: Akaike information criterion

SC: Schwarz information criterion

HQ: Hannan-Quinn information criterion

المصدر: من إعداد الباحثة باستعمال البرنامج الإحصائي (Eviews)

يتبين من الجدول رقم (35) أن فترة الإبطاء المثلى هي فترتي إبطاء (Lag=2) كونها معنوية لأكثر عدد من معايير المفاضلة (AIC, SC, H-Q).

* فترة الإبطاء المثلى هي تلك الفترة التي تعطي أدنى قيمة لمعظم المعايير عند الاختبار، وهي التي توضح الوقت الذي سيصل إليه أثر المتغير المستقل في المتغير التابع.

2- اختبار السببية (Granger Causality)

يوضح الجدول رقم (36) نتائج اختبار العلاقة السببية لمتغيري النموذج:

جدول رقم (36) نتائج اختبار السببية لمتغيري النموذج

Pairwise Granger Causality Tests			
Sample: 2011 2019			
Lags: 2			
Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
CE does not Granger Cause IOR	21	3.88016	0.0423
IOR does not Granger Cause CE		0.08939	0.9149

المصدر: من إعداد الباحثة باستعمال البرنامج الإحصائي (Eviews)

يتضح من الجدول رقم (36) بالنسبة إلى فرضية العدم القائلة: لا توجد علاقة سببية لكفاءة التكلفة الكلية على معيار الاستثمار لمعرفة نسبة التمويل، وبأن القيمة الاحتمالية المقابلة لإحصائية فيشر أصغر من مستوى المعنوية الإحصائية 0.05، وبالتالي لا نستطيع أن نقبل فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة بأنه توجد علاقة سببية لكفاءة التكلفة الكلية على معيار الاستثمار لمعرفة نسبة التمويل عند مستوى معنوية 0.05.

3- اختبار التكامل المشترك:

بما أن بيانات سلاسل المتغيرين معيار الاستثمار لمعرفة نسبة التمويل وكفاءة التكلفة الكلية مستقرة عند الفرق الأول، فيمكن إجراء اختبار التكامل المشترك بينهما في إطار فترتي إبطاء، لاختبار وجود علاقة معنوية على المدى الطويل، فنحصل على الجدول رقم (37):

جدول رقم (37) نتائج اختبار التكامل المشترك بين متغيري الدراسة

Pedroni Residual Cointegration Test							
Series: IOR CE							
Sample: 2011 2019							
Included observations: 27							
Cross-sections included: 3							
Null Hypothesis: No cointegration							
Trend assumption: No deterministic trend							
User-specified lag length: 2							
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel							
Alternative hypothesis: common AR coefs. (within-dimension)					Alternative hypothesis: individual AR coefs. (between-dimension)		
			Weighted				
	Statistic	Prob.	Statistic	Prob.		Statistic	Prob.
Panel v-Statistic	0.00925	0.4963	-0.70231	0.7588	Group rho-Statistic	0.397555	0.6545
Panel rho-Statistic	-0.333836	0.3693	-0.58911	0.2779	Group PP-Statistic	-3.15225	0.0008
Panel PP-Statistic	-2.676803	0.0037	-2.160202	0.0154	Group ADF-Statistic	-4.63729	0.0000
Panel ADF-Statistic	-4.133646	0.0000	-3.261595	0.0006			

المصدر: من إعداد الباحثة باستعمال البرنامج الإحصائي (Eviews)

يوضح الجدول رقم (37) أن مستوى الدلالة لمعظم الاختبارات أصغر من مستوى المعنوية الإحصائية 5% أي أننا لا نستطيع أن نقبل فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة القائلة بوجود تكامل مشترك بين المتغير التابع "معيار الاستثمار لمعرفة نسبة التمويل" والمتغير المستقل "كفاءة التكلفة الكلية"، وبناءً على ذلك سنستخدم Panel Ecm Model في تقدير النموذج الخامس.

4- تقدير النموذج:

يوضح الجدول رقم (38) نتائج نموذج ECM لمتغيرات نموذج الدراسة:

جدول رقم (38) نتائج نموذج ECM لمتغيري النموذج

Vector Error Correction Estimates	
Sample (adjusted): 2014 2019	
Included observations: 18 after adjustments	
Standard errors in () & t-statistics in []	
Cointegrating Eq:	CointEq1
IOR(-1)	1.000000
CE(-1)	-0.372574 (0.06515) [-5.71872]
C	-0.30532
Error Correction:	D(IOR)
CointEq1	-1.834976 (0.55095) [-3.33055]
D(IOR(-1))	0.948053 (0.47126) [2.01173]
D(IOR(-2))	0.457613 (0.33125) [1.38147]
D(CE(-1))	-0.201914 (0.30446) [-0.66320]
D(CE(-2))	-0.209246 (0.27125) [-0.77141]
C	0.026245 (0.03572) [0.73481]
R-squared	0.547564
Adj. R-squared	0.359049
Sum sq. resids	0.241224
S.E. equation	0.141781
F-statistic	2.904615
Log likelihood	13.27072
Akaike AIC	-0.807858
Schwarz SC	-0.511068
Mean dependent	0.015115
S.D. dependent	0.177095
Determinant resid covariance (dof adj.)	0.000675
Determinant resid covariance	0.0003
Log likelihood	21.92025
Akaike information criterion	-0.880028
Schwarz criterion	-0.187517

المصدر: من إعداد الباحثة باستعمال البرنامج الإحصائي (Eviews)

يظهر الجدول رقم (38) علاقة الارتباط على الأجلين القصير والطويل (مرونات الأجلين القصير والطويل) بين متغير معيار الاستثمار لمعرفة نسبة التمويل ومتغير كفاءة التكلفة الكلية، وتشير قيمة (t) إلى أنه لا يظهر تأثير معنوي عند مستوى دلالة إحصائية 0.05 لكفاءة التكلفة الكلية على معيار الاستثمار لمعرفة نسبة التمويل على الأجل القصير، وإنما يظهر تأثيره على الأجل الطويل، كما نلاحظ أن قيمة معامل تصحيح الخطأ تساوي 1.83- وهو سالب ومعنوي أي أنه مقبول إحصائياً، وبالتالي توجد علاقة توازنه طويلة الأجل بين المتغيرات المدروسة، والزمن اللازم لعودة معيار الاستثمار لمعرفة نسبة التمويل إلى وضع التوازن في الأجل الطويل هو 0.55 سنة، كما نلاحظ أن قيمة معامل التحديد تقريباً 55%، أي أن التغيرات في متغيرات النموذج من المحتمل أن تفسر 55% من التغيرات في معيار الاستثمار لمعرفة نسبة التمويل والنسبة المتبقية من التغيرات تفسرها متغيرات أخرى لم تدخل في النموذج، كما تشير قيمة فيشر (F=2.9) تقريباً إلى معنوية النموذج ككل عند مستوى معنوية 0.10.

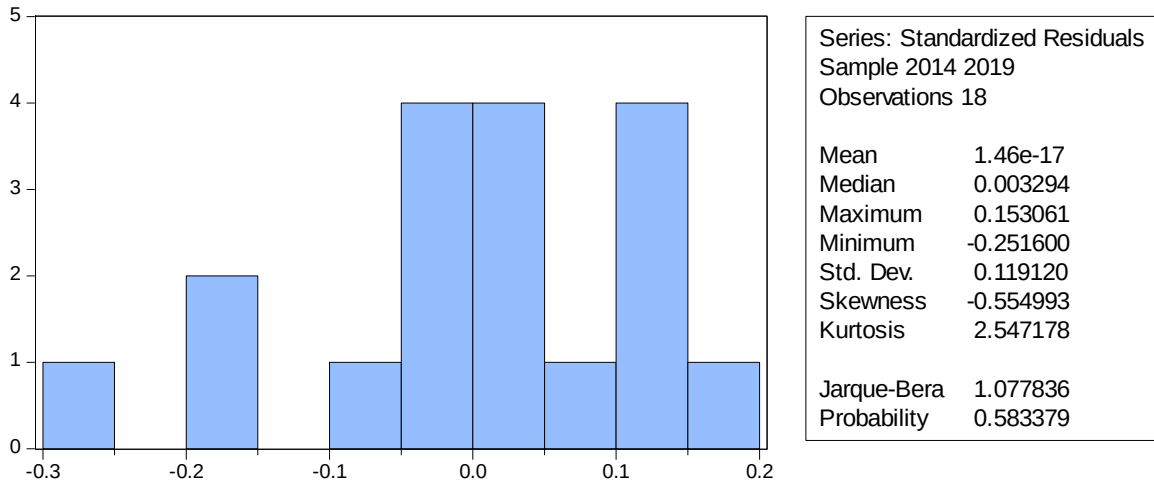
ونستدل من نتائج التقدير ما يأتي:

1- عدم وجود أثر لكفاءة التكلفة الكلية على معيار الاستثمار لمعرفة نسبة التمويل في الأجل القصير عند مستوى معنوية 0.05، إلا أنه يظهر أثر إيجابي لكفاءة التكلفة الكلية على معيار الاستثمار لمعرفة نسبة التمويل في الأجل الطويل عند مستوى معنوية 0.05، فقد بلغت المرونة الجزئية لكفاءة التكلفة الكلية بالنسبة لمعيار الاستثمار لمعرفة نسبة التمويل 0.37 وهذا يعني أن تحسن كفاءة التكلفة الكلية بمقدار 1% سيؤدي إلى ازدياد معيار الاستثمار لمعرفة نسبة التمويل بمقدار 0.37% في الأجل الطويل؛ ويعزى ذلك إلى أنه عندما يحسن المصرف الإسلامي اختيار مدخلاته ومزجها وفقاً لأسعارها بما يجعل التكاليف في حدها الأدنى، وبالتالي ستزداد إيرادات المصرف، مما يشجع المودعين على إيداع المزيد من الودائع، ومع زيادة قدرة المصرف على زيادة رأس المال وحقوق الملكية، وبالتالي زيادة موارد المصرف الداخلية والخارجية، ستزداد قدرة المصرف الإسلامي على استثمار الأموال وتنويع فرص الاستثمار بزيادة حجم الأموال التي يقوم بتوظيفها من إجمالي موارده، وبالتالي يؤثر طردياً على مؤشر IOR؛ وبهذه النتيجة نكون قد أجبنا عن فرضيتنا، حيث تبين أنه لا يوجد أثر معنوي لكفاءة التكلفة الكلية عند مستوى معنوية 0.05 في معيار الاستثمار لمعرفة نسبة التمويل في الأجل القصير، بينما يظهر هذا الأثر في الأجل الطويل.

اختبار بواقي النموذج:

يبين الشكل رقم (18) نتائج اختبار التوزيع الطبيعي لبواقي النموذج:

الشكل رقم (18): نتائج اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي



المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائي (Eviews)

نلاحظ أن القيمة الاحتمالية المقابلة لاختبار jarque-bera أكبر من مستوى المعنوية 0.05 وبالتالي

نقبل فرضية عدم القائلة بخضوع بواقي النموذج للتوزيع الطبيعي.

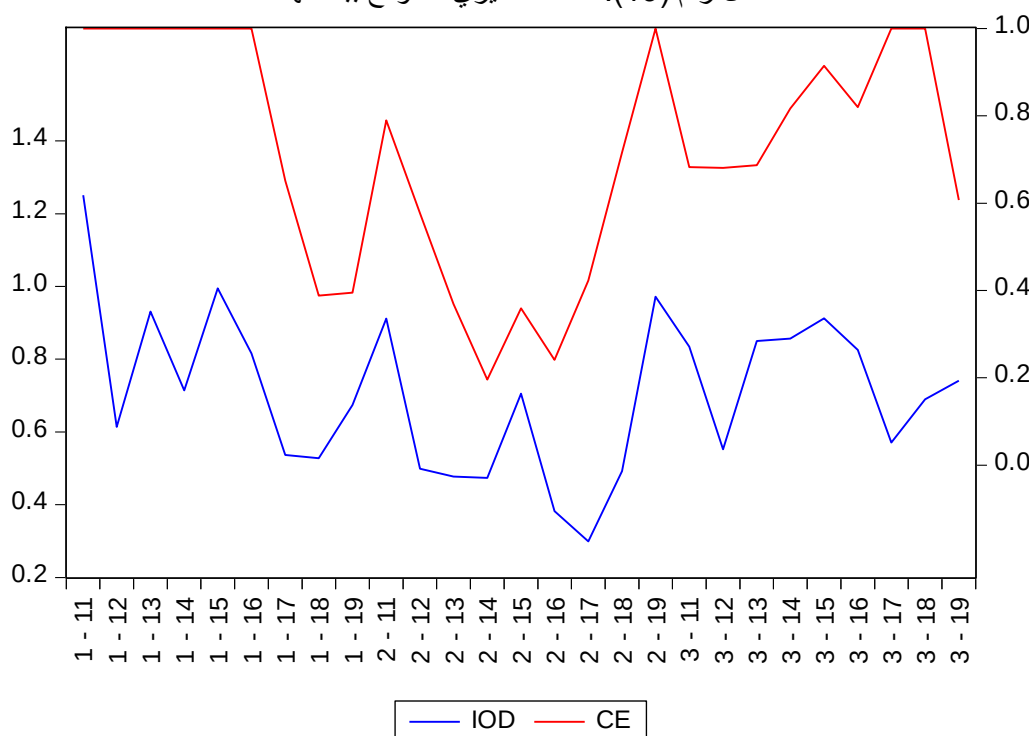
النموذج السادس: دراسة أثر كفاءة التكلفة الكلية CE على معيار الاستثمار لتوفير التمويل

للمستثمرين IOD في المصارف الإسلامية السّوريّة:

يبين الشكل رقم (19) العلاقة بين المتغيرين معيار الاستثمار لتوفير التمويل للمستثمرين وكفاءة

التكلفة الكلية زمنياً؛

شكل رقم (19): علاقة متغيري النموذج ببعضهما



المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائي (Eviews)

نلاحظ من الشكل وبشكل عام أن العلاقة طردية بين كفاءة التكلفة الكلية ومعيار الاستثمار لتوفير التمويل للمستثمرين في كل مصرف من المصارف الإسلامية في سورية. لتقدير نموذج ECM نتبع الخطوات الآتية:

1- اختبار فترة الإبطاء Lag Intervals:

يوضح الجدول رقم (39) نتائج اختبار فترة الإبطاء المثلى لمتغيرات النموذج:

جدول رقم (39) معايير اختيار فترة الإبطاء المثلى باستخدام نموذج VAR

VAR Lag Order Selection Criteria						
Endogenous variables: IOD CE						
Exogenous variables: C						
Sample: 2011 2019						
Included observations: 18						
Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	8.190626	NA	0.001901	-0.589583	-0.490105	-0.567994
1	18.046220	16.89531*	0.001093*	-1.147260*	-0.848825*	-1.082491*
2	21.506210	5.272360	0.001167	-1.095830	-0.598438	-0.987883

* indicates lag order selected by the criterion

LR: sequential modified LR test statistic (each test at 5% level)

FPE: Final prediction error

AIC: Akaike information criterion

SC: Schwarz information criterion

HQ: Hannan-Quinn information criterion

المصدر: من إعداد الباحثة باستعمال البرنامج الإحصائي (Eviews)

يتبين من الجدول رقم (39) أن فترة الإبطاء المثلى هي فترة إبطاء واحدة (Lag=1) كونها معنوية لأكثر عدد من معايير المفاضلة (AIC, SC, H-Q).

2- اختبار السببية (Granger Causality)

يوضح الجدول رقم (40) نتائج اختبار العلاقة السببية لمتغيري النموذج:

جدول رقم (40) نتائج اختبار السببية لمتغيري النموذج

Pairwise Granger Causality Tests			
Sample: 2011 2019			
Lags: 1			
Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
CE does not Granger Cause IOD	24	7.80769	0.0109
IOD does not Granger Cause CE		0.01085	0.9180

المصدر: من إعداد الباحثة باستعمال البرنامج الإحصائي (Eviews)

يتضح من الجدول رقم (40) بالنسبة إلى فرضية عدم القائلية: لا توجد علاقة سببية لكفاءة التكلفة الكلية على معيار الاستثمار لتوفير التمويل للمستثمرين، وبأن القيمة الاحتمالية المقابلة لإحصائية فيشر أصغر من مستوى المعنوية الإحصائية 0.05، وبالتالي لا نستطيع أن نقبل فرضية عدم ونقبل الفرضية البديلة بأنه توجد علاقة سببية لكفاءة التكلفة الكلية على معيار الاستثمار لتوفير التمويل للمستثمرين عند مستوى معنوية 0.05.

3- اختبار التكامل المشترك:

بما أن بيانات سلاسل المتغيرين معيار الاستثمار لتوفير التمويل للمستثمرين وكفاءة التكلفة الكلية مستقرة عند الفرق الأول، فيمكن إجراء اختبار التكامل المشترك بينهما في إطار فترة إبطاء واحدة، لاختبار وجود علاقة معنوية على المدى الطويل، فنحصل على الجدول رقم (41):

جدول رقم (41) نتائج اختبار التكامل المشترك بين متغيري الدراسة

Pedroni Residual Cointegration Test							
Series: IOD CE							
Sample: 2011 2019							
Included observations: 27							
Cross-sections included: 3							
Null Hypothesis: No cointegration							
Trend assumption: No deterministic trend							
User-specified lag length: 1							
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel							
Alternative hypothesis: common AR coefs. (within-dimension)					Alternative hypothesis: individual AR coefs. (between-dimension)		
			Weighted				
	Statistic	Prob.	Statistic	Prob.		Statistic	Prob.
Panel v-Statistic	1.507314	0.0659	-0.294908	0.616	Group rho-Statistic	-0.064898	0.4741
Panel rho-Statistic	-1.206312	0.1138	-0.738106	0.2302	Group PP-Statistic	-4.532499	0.0000
Panel PP-Statistic	-4.697191	0.0000	-2.191848	0.0142	Group ADF-Statistic	-1.545612	0.0492
Panel ADF-Statistic	-2.011977	0.0221	-1.98863	0.0234			

المصدر: من إعداد الباحثة باستعمال البرنامج الإحصائي (Eviews)

يوضح الجدول رقم (41) أن مستوى الدلالة لمعظم الاختبارات أصغر من مستوى المعنوية الإحصائية 5% أي أننا لا نستطيع أن نقبل فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة القائلة بوجود تكامل مشترك بين المتغير التابع "معيار الاستثمار لتوفير التمويل للمستثمرين" والمتغير المستقل "كفاءة التكلفة الكلية"، ونتيجة لذلك سنستخدم Panel Ecm Model في تقدير النموذج السادس.

4- تقدير النموذج:

يوضح الجدول رقم (42) نتائج نموذج ECM لمتغيرات نموذج الدراسة:

جدول رقم (42) نتائج نموذج ECM لمتغيري النموذج

Vector Error Correction Estimates	
Sample (adjusted): 2013 2019	
Included observations: 21 after adjustments	
Standard errors in () & t-statistics in []	
Cointegrating Eq:	CointEq1
IOD(-1)	1.000000
CE(-1)	-0.552041 (0.11703) [-4.71724]
C	-0.26333
Error Correction:	D(IOD)
CointEq1	-1.050434 (0.38894) [-2.70075]
D(IOD(-1))	0.108175 (0.23462) [0.46106]
D(CE(-1))	0.074511 (0.28479) [0.26163]
C	0.042297 (0.04124) [1.02561]
R-squared	0.418927
Adj. R-squared	0.316385
Sum sq. resids	0.549658
S.E. equation	0.179813
F-statistic	4.085413
Log likelihood	8.453591
Akaike AIC	-0.424152
Schwarz SC	-0.225195
Mean dependent	0.03436
S.D. dependent	0.217478
Determinant resid covariance (dof adj.)	0.000875
Determinant resid covariance	0.000573
Log likelihood	18.78114
Akaike information criterion	-0.836299
Schwarz criterion	-0.338907

المصدر: من إعداد الباحثة باستعمال البرنامج الإحصائي (Eviews)

يظهر الجدول رقم (42) علاقة الارتباط على الأجلين القصير والطويل (مرونات الأجلين القصير والطويل) بين متغير معيار الاستثمار لتوفير التمويل للمستثمرين ومتغير كفاءة التكلفة الكلية، وتشير قيمة (t) إلى أنه لا يظهر تأثير معنوي عند مستوى دلالة إحصائية 0.05 لكفاءة التكلفة الكلية على

معيار الاستثمار لتوفير التمويل للمستثمرين على الأجل القصير، وإنما يظهر تأثيره على الأجل الطويل، كما نلاحظ أن قيمة معامل تصحيح الخطأ تساوي 1.05- وهو سالب ومعنوي أي أنه مقبول إحصائياً، وبالتالي توجد علاقة توازنه طويلة الأجل بين المتغيرات المدروسة، والزمن اللازم لعودة معيار الاستثمار لتوفير التمويل للمستثمرين إلى وضع التوازن في الأجل الطويل هو 0.95 سنة، كما نلاحظ أن قيمة معامل التحديد تقريباً 42%، أي أن التغيرات في متغيرات النموذج من المحتمل أن تفسر 42% من التغيرات في معيار الاستثمار لتوفير التمويل للمستثمرين والنسبة المتبقية من التغيرات تفسرها متغيرات أخرى لم تدخل في النموذج، كما تشير قيمة فيشر ($F=4.09$) تقريباً إلى معنوية النموذج ككل عند مستوى معنوية 0.05.

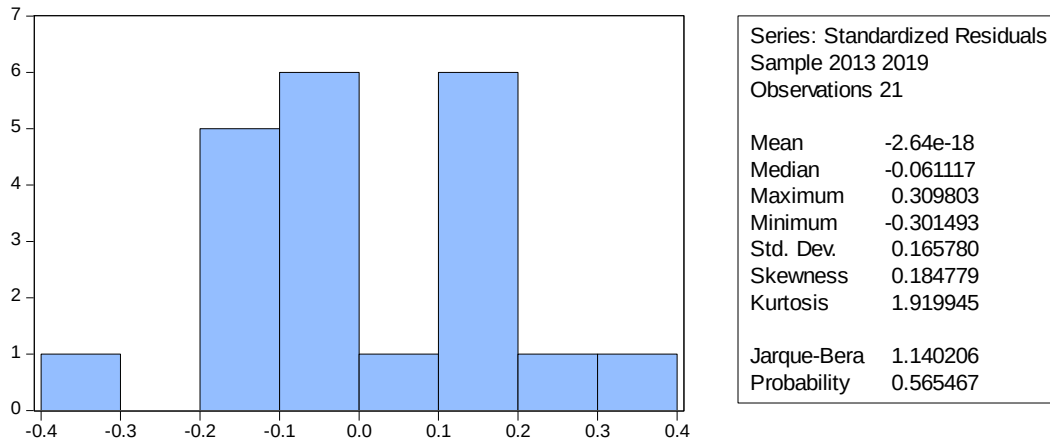
ونستدل من نتائج التقدير ما يأتي:

عدم وجود أثر لكفاءة التكلفة الكلية على معيار الاستثمار لتوفير التمويل للمستثمرين في الأجل القصير عند مستوى معنوية 0.05، إلا أنه يظهر أثر إيجابي لكفاءة التكلفة الكلية على معيار الاستثمار لتوفير التمويل للمستثمرين في الأجل الطويل عند مستوى معنوية 0.05، فقد بلغت المرونة الجزئية لكفاءة التكلفة الكلية بالنسبة لمعيار الاستثمار لتوفير التمويل للمستثمرين 0.55 وهذا يعني أن تحسن كفاءة التكلفة الكلية بمقدار 1% سيؤدي إلى ازدياد معيار الاستثمار لتوفير التمويل للمستثمرين بمقدار 0.55% في الأجل الطويل؛ ويعزى ذلك إلى أنه عندما يحسن المصرف الإسلامي اختيار مدخلاته ومزجها وفقاً لأسعارها بما يجعل التكاليف في حدها الأدنى، ستزداد حجم الأموال التي يقوم المصرف الإسلامي باستثمارها من إجمالي الأموال المودعة لديه، ويحسن فرص الاستثمار وينوعها مما يزيد إيرادات المصرف، ويعود ذلك بالنفع على أصحاب الودائع، وجذب المزيد منها، وبالتالي يؤثر طردياً على مؤشر IOD؛ وبهذه النتيجة نكون قد أجابنا عن فرضيتنا، حيث تبين أنه لا يوجد أثر معنوي لكفاءة التكلفة الكلية عند مستوى معنوية 0.05 في معيار الاستثمار لتوفير التمويل للمستثمرين في الأجل القصير، بينما يظهر هذا الأثر في الأجل الطويل.

اختبار بواقي النموذج:

يبين الشكل رقم (20) نتائج اختبار التوزيع الطبيعي لبواقي النموذج:

الشكل رقم (20): نتائج اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي



المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائي (Eviews)

نلاحظ أن القيمة الاحتمالية المقابلة لاختبار jarque-bera أكبر من مستوى المعنوية 0.05 وبالتالي

نقبل فرضية عدم القائلة بخضوع بواقي النموذج للتوزيع الطبيعي.

أهم نتائج الدراسة القياسية:

- 1- أظهرت الإحصاءات الوصفية ولجميع متغيرات الدراسة عدم وجود فارق بين أعلى قيمة يبلغها المتغير وأدنى قيمة له، وهذا يدل على تقارب مؤشرات الأداء المصرفي بين المصارف الإسلامية خلال مدة الدراسة، كما أظهرت إحصائية Jarque-Bera خضوع جميع متغيرات الدراسة للتوزيع الطبيعي ما عدا متغير "معيار السيولة لتوفير الأمان للمودعين".
- 2- أظهرت نتائج اختبار الاستقرارية بإجراء اختبار جذر الوحدة (Unit root test) طبقاً لاختبار (Levin, Lin & Chu t) أن بعض سلاسل متغيرات الدراسة تحتوي على جذر الوحدة وبعضها لا تحتوي، أي أن بعضها غير مستقر عند المستوى العام واستقرت بعد أخذ الفرق الأول.
- 3- أظهرت نتائج اختبار العلاقة الارتباطية بين الوحدات المقطعية أنه يوجد ارتباط بين الوحدات المقطعية بالنسبة إلى المتغيرات التابعة، والذي يشير إلى أن وجود أزمة ما لدى أحد المصارف الإسلامية يؤدي إلى انتقال أثر هذه الأزمة إلى باقي المصارف.
- 4- أظهرت نتائج اختبار العلاقة الارتباطية بين المتغيرات التابعة والمتغير المستقل أنه توجد علاقة ارتباط بين كل من المتغيرات التابعة IOR, IOD, LIQ والمتغير المستقل CE عند مستوى معنوية 0.05، وعلاقة ارتباط بين IOE و CE عند مستوى معنوية 0.10، وهي علاقة خطية (طردية) بمقدار 34%, 46%, 65%, 67% على الترتيب، بينما لا توجد علاقة خطية ذات دلالة إحصائية بين كل من PROF, ROA و CE.
- 5- أظهرت النماذج الستة المقدّرة ما يأتي:

النموذج الأول: أثر كفاءة التكلفة الكلية على معيار الربحية في استثمار الأموال

- 1- أظهرت نتائج اختبار الارتباط الذاتي لبيانات سلسلة متغير معيار الربحية في استثمار الأموال أن قيمته الحالية مرتبطة بقيمه السابقة، فهو يتأثر بقيمه السابقة، وأظهرت نتائج اختبار جرانجر للسببية في إطار ثلاث فترات تباطؤ بأنه توجد علاقة سببية لكفاءة التكلفة الكلية على معيار الربحية في استثمار الأموال عند مستوى معنوية 0.10، وأن النموذج الملائم لدراسة المتغيرين هو نموذج ARDL كون المتغيران مختلفان بدرجة الاستقرارية.
- 2- أظهرت نتائج تطبيق اختبار نموذج Panel ARDL Model أنه لا يوجد أثر معنوي لكفاءة التكلفة الكلية عند مستوى معنوية 0.05 في معيار الربحية في استثمار الأموال في الأجل القصير، بينما يظهر أثر سلبي في الأجل الطويل، ويعزى ذلك إلى أنه عندما يحسن المصرف الإسلامي اختيار مدخلاته ومزجها وفقاً لأسعارها بما يجعل التكاليف في حدها الأدنى، فإن ذلك

سيؤدي إلى تقليل تكلفة رأس المال النقدي وزيادة الدخل التشغيلي للمصرف وخاصة عندما يعتمد المصرف على مصادر دخل أخرى غير الدخل الناتج عن استثمار أموال المودعين، مما يؤثر عكسياً على مؤشر PROF.

3- أظهرت قيمة معامل تصحيح الخطأ بالنسبة إلى النموذج المقدر أنه مقبول إحصائياً، وأن الزمن اللازم للعودة إلى وضع التوازن هو 1.3 سنة، كما أظهر اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي أنها تخضع للتوزيع الطبيعي.

النموذج الثاني: أثر كفاءة التكلفة الكلية على معيار الربحية لتحقيق الأرباح

2- أظهرت نتائج اختبار الارتباط الذاتي لبيانات سلسلة متغير معيار الربحية لتحقيق الأرباح أن قيمته الحالية غير مرتبطة بقيمه السابقة، فهو لا يتأثر بقيمه السابقة، وأظهرت نتائج اختبار جرانجر للسببية في إطار أربع فترات تباطؤ بأنه توجد علاقة سببية لكفاءة التكلفة الكلية على معيار الربحية لتحقيق الأرباح عند مستوى معنوية 0.05، وأن النموذج الملائم لدراسة المتغيرين هو نموذج ARDL كون المتغيران مختلفان بدرجة الاستقرارية.

3- أظهرت نتائج تطبيق اختبار نموذج Panel ARDL Model أنه يوجد أثر معنوي لكفاءة التكلفة الكلية عند مستوى معنوية 0.05 في معيار الربحية لتحقيق الأرباح في الأجلين القصير والطويل، ويعزى ذلك إلى أنه عندما يحسن المصرف الإسلامي اختيار مدخلاته ومزجها وفقاً لأسعارها بما يجعل التكاليف في حدها الأدنى، فإن ذلك سيؤدي إلى زيادة إيرادات المصرف وزيادة استثماراته وبالتالي زيادة صافي الأرباح، مما يؤثر طردياً على مؤشر ROA في الأجل القصير، ولكن في الأجل الطويل فإن المصرف سيوظف أرباحه في المزيد من الاستثمارات وشراء الموجودات الثابتة وغير الملموسة وقد يوسع من عدد فروعها، مما يترتب تكاليف إضافية ناتجة عن إدارة الموجودات وزيادة تكاليف إدارتها والتكاليف المرتبطة بها مثل استهلاكات وإطفاءات الموجودات، وزيادة المخاطر المرتبطة بهذه الموجودات وإدارتها وقياسها ومراقبتها مما يفرض على المصرف التحوط لها بتشكيل المخصصات والاحتياطات؛ مما يؤدي إلى انخفاض الأرباح المتولدة عن الموجودات في الأجل الطويل، ومما يؤثر سلباً على مؤشر ROA.

4- أظهرت قيمة معامل تصحيح الخطأ بالنسبة إلى النموذج المقدر أنه مقبول إحصائياً، وأن الزمن اللازم للعودة إلى وضع التوازن هو 1.05 سنة، كما أظهر اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي أنها تخضع للتوزيع الطبيعي.

النموذج الثالث: أثر كفاءة التكلفة الكلية على معيار السيولة لتوفير الأمان للمودعين

1- أظهرت نتائج اختبار الارتباط الذاتي لبيانات سلسلة متغير معيار السيولة لتوفير الأمان للمودعين أن قيمته الحالية غير مرتبطة بقيمه السابقة، فهو لا يتأثر بقيمه السابقة، وأظهرت نتائج اختبار جرانجر للسببية في إطار فترة تباطؤ واحدة بأنه توجد علاقة سببية لكفاءة التكلفة الكلية على معيار السيولة لتوفير الأمان للمودعين عند مستوى معنوية 0.05، وأن النموذج الملائم لدراسة المتغيرين هو نموذج ARDL كون المتغيران مختلفان بدرجة الاستقرارية.

2- أظهرت نتائج تطبيق اختبار نموذج Panel ARDL Model أنه لا يوجد أثر معنوي لكفاءة التكلفة الكلية عند مستوى معنوية 0.05 في معيار السيولة لتوفير الأمان للمودعين في الأجل القصير، بينما يظهر هذا الأثر في الأجل الطويل، ويعزى ذلك إلى أنه عندما يحسن المصرف الإسلامي اختيار مدخلاته ومزجها وفقاً لأسعارها بما يجعل التكاليف في حدها الأدنى، فإن ذلك سيؤدي إلى زيادة صافي الربح للمصرف وبالتالي زيادة النقدية وزيادة قدرة المصرف على تلبية التزاماته، كما أن زيادة صافي أرباح المصرف ستجعل المودعين أكثر ثقة بالمصرف وبالتالي زيادة ودائع العملاء، مما يؤثر طردياً على مؤشر LIQ.

3- أظهرت قيمة معامل تصحيح الخطأ بالنسبة إلى النموذج المقدر أنه مقبول إحصائياً، وأن الزمن اللازم للعودة إلى وضع التوازن هو 0.6 سنة، كما أظهر اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي أنها تخضع للتوزيع الطبيعي.

النموذج الرابع: أثر كفاءة التكلفة الكلية على معيار الإدارة المصرفية لتنمية الموارد البشرية

1- أظهرت نتائج اختبار الارتباط الذاتي لبيانات سلسلة متغير معيار الإدارة المصرفية لتنمية الموارد البشرية أن قيمته الحالية غير مرتبطة بقيمه السابقة، فهو لا يتأثر بقيمه السابقة، وأظهرت نتائج اختبار جرانجر للسببية في إطار فترتي تباطؤ بأنه توجد علاقة سببية لكفاءة التكلفة الكلية على معيار الإدارة المصرفية لتنمية الموارد البشرية عند مستوى معنوية 0.10، وأن النموذج الملائم لدراسة المتغيرين هو نموذج ARDL كون المتغيران مختلفان بدرجة الاستقرارية.

2- أظهرت نتائج تطبيق اختبار نموذج Panel ARDL Model أنه لا يوجد أثر معنوي لكفاءة التكلفة الكلية عند مستوى معنوية 0.05 في معيار الإدارة المصرفية لتنمية الموارد البشرية في الأجل القصير، بينما يظهر هذا الأثر في الأجل الطويل؛ ويعزى ذلك إلى أنه عندما يحسن المصرف الإسلامي اختيار مدخلاته ومزجها وفقاً لأسعارها بما يجعل التكاليف في حدها الأدنى، وبالتالي ستزداد الإيرادات والتي سيوظفها المصرف في شراء الموجودات والتوسع في عدد

الفروع وزيادة العائد المدفوع للمودعين، وبالتالي فهو بحاجة إلى المزيد من الموظفين والكوادر المؤهلة، مما يزيد من نفقات وأجور الموظفين بالإضافة إلى التكاليف المالية والتشغيلية، مما يؤدي إلى انخفاض الإيرادات، وخاصة عندما يصبح أثر القطع البنوي محدوداً في إسهامه في زيادة الإيرادات، مما يؤدي إلى انخفاض مؤشر IOE.

3- أظهرت قيمة معامل تصحيح الخطأ بالنسبة إلى النموذج المقدر أنه مقبول إحصائياً، وأن الزمن اللازم للعودة إلى وضع التوازن هو 1.6 سنة، كما أظهر اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي أنها تخضع للتوزيع الطبيعي.

النموذج الخامس: أثر كفاءة التكلفة الكلية على معيار الاستثمار لمعرفة نسبة التمويل

2- أظهرت نتائج اختبار فترة الإبطاء المثلثي أنها فترتي إبطاء، وأظهرت نتائج اختبار جرانجر للسببية في إطار فترتي إبطاء أنه توجد علاقة سببية لكفاءة التكلفة الكلية على معيار الاستثمار لمعرفة نسبة التمويل عند مستوى معنوية 0.05، كما أظهرت نتائج اختبار التكامل المشترك لمعيار الاستثمار لمعرفة نسبة التمويل وكفاءة التكلفة الكلية أنه يوجد تكامل مشترك بينهما، وبالتالي النموذج الملائم لدراستهما هو Panel Ecm Model.

3- أظهرت نتائج تطبيق اختبار نموذج Panel Ecm Model معنويته، وأنه لا يوجد أثر معنوي لكفاءة التكلفة الكلية عند مستوى معنوية 0.05 في معيار الاستثمار لمعرفة نسبة التمويل في الأجل القصير، بينما يظهر هذا الأثر في الأجل الطويل؛ ويعزى ذلك إلى أنه عندما يحسن المصرف الإسلامي اختيار مدخلاته ومزجها وفقاً لأسعارها بما يجعل التكاليف في حدها الأدنى، وبالتالي ستزداد إيرادات المصرف، مما يشجع المودعين على إيداع المزيد من الودائع، ومع زيادة قدرة المصرف على زيادة رأس المال وحقوق الملكية، وبالتالي زيادة موارد المصرف الداخلية والخارجية، ستزداد قدرة المصرف الإسلامي على استثمار الأموال وتنويع فرص الاستثمار بزيادة حجم الأموال التي يقوم بتوظيفها من إجمالي موارده، وبالتالي يؤثر طردياً على مؤشر IOR.

4- أظهرت قيمة معامل تصحيح الخطأ بالنسبة إلى النموذج المقدر أنه مقبول إحصائياً، وأن الزمن اللازم للعودة إلى وضع التوازن هو 0.55 سنة، كما أظهر اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي أنها تخضع للتوزيع الطبيعي.

النموذج السادس: أثر كفاءة التكلفة الكلية على معيار الاستثمار لتوفير التمويل للمستثمرين

- 1- أظهرت نتائج اختبار فترة الإبطاء المثلى أنها فترة إبطاء واحدة، وأظهرت نتائج اختبار جرانجر للسببية في إطار فترة إبطاء بأنه توجد علاقة سببية لكفاءة التكلفة الكلية على معيار الاستثمار لتوفير التمويل للمستثمرين عند مستوى معنوية 0.05، كما أظهرت نتائج اختبار التكامل المشترك لمعيار الاستثمار لتوفير التمويل للمستثمرين وكفاءة التكلفة الكلية أنه يوجد تكامل مشترك بينهما، وبالتالي النموذج الملائم لدراستهما هو Panel Ecm Model.
- 2- أظهرت نتائج تطبيق اختبار نموذج Panel Ecm Model معنويته، وأنه لا يوجد أثر معنوي لكفاءة التكلفة الكلية عند مستوى معنوية 0.05 في معيار الاستثمار لتوفير التمويل للمستثمرين في الأجل القصير، بينما يظهر هذا الأثر في الأجل الطويل؛ ويعزى ذلك إلى أنه عندما يحسن المصرف الإسلامي اختيار مدخلاته ومزجها وفقاً لأسعارها بما يجعل التكاليف في حدها الأدنى، ستزداد حجم الأموال التي يقوم المصرف الإسلامي باستثمارها من إجمالي الأموال المودعة لديه، ويحسن فرص الاستثمار وينوعها مما يزيد إيرادات المصرف، ويعود ذلك بالنفع على أصحاب الودائع، وجذب المزيد منها، وبالتالي يؤثر طردياً على مؤشر IOD.
- 3- أظهرت قيمة معامل تصحيح الخطأ بالنسبة إلى النموذج المقدر أنه مقبول إحصائياً، وأن الزمن اللازم للعودة إلى وضع التوازن هو 0.95 سنة، كما أظهر اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي أنها تخضع للتوزيع الطبيعي.

النتائج:

توصلت الباحثة إلى أهم النتائج الآتية:

- 1- عدم وجود أثر معنوي في الأجل القصير لكفاءة التكلفة الكلية على معايير IOD، IOR، PROF، بينما يوجد أثر معنوي في الأجل الطويل لكفاءة التكلفة الكلية على معيار ROA؛ ويوجد أثر سلبي في الأجل الطويل لكفاءة التكلفة على معايير IOE، ROA، PROF، بينما يوجد أثر إيجابي في الأجل الطويل لكفاءة التكلفة على معايير LIQ، IOD، IOR.
- 2- إن العمل على رفع كفاءة التكلفة الكلية للمصارف الإسلامية يزيد من قدرتها على التحكم الجيد بتكاليفها الكلية وإدارتها وتخفيضها إلى أدنى حد. مما يساهم في زيادة إيرادات المصرف وزيادة صافي الربح، ويجعل المصرف أكثر قدرة على الوفاء بالتزاماته، والعملاء أكثر ثقة بالمصرف، فتزيد الودائع، وتزداد قدرة المصرف على زيادة حقوق الملكية، وبالتالي رفع مستوى توظيف موارد المصرف، وتحقيق المزيد من الأرباح، وزيادة القدرة على المنافسة من خلال توسيع الحصة السوقية.
- 3- تعبر كفاءة التكلفة عن المصارف الكفوءة إدارياً، وذلك لدورها المهم في توجيه المصارف نحو استخدام المدخلات الأقل تكلفة والتي تتناسب مع نفس الحجم من المخرجات، وبالتالي تخفيض التكاليف وتوليد العوائد لمواجهة الضغوط التنافسية التي يواجهها المصرف.
- 4- إن طريقة الوساطة المالية هي الطريقة الحديثة والمتبعة في تحديد مدخلات ومخرجات المصارف عموماً والإسلامية خصوصاً. وتناولت الدراسات السابقة عدة بدائل لقياس المدخلات والمخرجات المصرفية. والطريقة الحديثة والمستخدمة لقياس كفاءة التكلفة في الدراسات التطبيقية التي تتناول مجال العمل المصرفي هي الأساليب الكمية.
- 5- إن السبب في اختلاف مستويات كفاءة التكلفة الكلية من مصرف لآخر ومن عام لآخر، هو أن المصارف الإسلامية كانت أكثر كفاءة تقنية في استخدام المدخلات المتاحة من الكفاءة التخصصية في اختيار توليفة المدخلات ومزجها وفقاً لأسعارها، وذلك للوصول إلى الحجم نفسه من المخرجات.
- 6- يعد أداء المصرف وسيلة مهمة لتشخيص نواحي القوة والضعف من جوانب متعددة في أداء أنشطة المصرف، ومن ثم مقارنة النتائج الفعلية مع مؤشرات سابقة للمصرف نفسه أو مع مؤشرات المصارف الأخرى أو مع مؤشرات مستهدفة، لضمان الاستمرارية والمنافسة وتوفير المعلومات اللازمة لاتخاذ الإجراءات التصحيحية بما يحقق أهداف المصرف وغاياته.

- 7- يوجد ارتباط بين الوحدات المقطعية بالنسبة لمتغيرات الأداء المالي للمصارف، أي أن وجود أزمة حدوث طارئ لدى أحد المصارف سيؤدي إلى انتقال أثره إلى المصرفين الآخرين.
- 8- يوجد ضعف في المواءمة بين نسب السيولة والربحية والمخاطرة، حيث لوحظ أن نسب السيولة المرتفعة أدت إلى انخفاض كبير في نسب الربحية، ويعود ذلك إلى اتباع المصارف لسياسة تحفظية في التمويل، أدت إلى أن المصارف مازالت بحاجة إلى رفع نسبة استثمار ودائعها، وهذا الحاجة ناتجة عن انتظار قنوات آمنة ومدرسة لتوظيف الأموال.
- 9- الودائع هي المورد الأساسي لعمل المصرف، وهذا ما تم تأكيده من خلال توافق القيم المتحققة لمؤشر IOD مع مؤشر IOR بالزيادة والنقصان، وبالتالي فإن إسهام المصرف في العملية التنموية يتوقف بشكل أساسي على ما تتلقاه من ودائع.
- 10- كان للقطع البنوي إسهام في ارتفاع مؤشرات النسب المالية وانخفاضها، وخاصة النسب التي تدخل الإيرادات وصافي الربح في حسابها.
- 11- قدرت قيمة معامل التحديد لدالة التكاليف اللوغاريتمية المتسامية بـ 93%، و60% لدالة مشاركة العمل، و62% لدالة مشاركة رأس المال العيني، مما يدل على وجود علاقة بين المتغيرات المستقلة المتمثلة بالمخرجات وأسعار المدخلات والمتغير التابع المتمثل بالتكاليف الكلية.
- 12- حققت المصارف الإسلامية وفورات حجم سالبة، أي أن التغير في مستويات الإنتاج بنسبة ما ينتج عنه تغير في التكاليف الكلية بنسبة أكبر. ولا يوجد تكامل في تكاليف المخرجات المصرفية لعدم وجود وفورات نطاق. وعلى الرغم من مرونة الإحلال الموجبة بين مدخلات المصارف الإسلامية، إلا أن عنصر العمل يبقى الركيزة الأساسية وفق الدور المهم الذي يؤديه في العملية المصرفية.
- 13- إن المعايير المستخدمة في تقييم أداء المصارف الإسلامية هي معايير تم استخدامها أو صياغتها من معايير تقييم أداء المصارف التقليدية، بسبب عدم وجود معايير قياسية خاصة لتقييم الأداء في المصارف الإسلامية ذات مواصفات متعارف عليها وتتفق مع طبيعة المصرف الإسلامي كوسيط استثماري، وإنما يوجد دراسات وأبحاث وجهود فردية.

المقترحات:

- 1- العمل على رفع كفاءة التكلفة الكلية للمصارف الإسلامية بالعمل على استخدام المدخلات المتاحة والمزج بين المدخلات الأقل تكلفة للوصول إلى الحجم نفسه من المخرجات.
- 2- ضرورة قيام المصارف الإسلامية بتقدير كفاءة التكلفة الكلية وتحليلها إلى جداولها بشكل مستمر، بهدف الوقوف على المستويات الحالية للكفاءة، ومعرفة مواطن الخلل في العمل لتحسينها والمواطن الصحيحة في العمل للاستفادة منها وتطويرها.
- 3- ينصح بالمزج بين مدخلات المصارف الإسلامية بشكل أفضل كون الطلب على المدخلات قليل المرونة، وتفعيل دور التكنولوجيا المصرفية الحديثة لتعزيز التوجه نحو إطلاق أنظمة الدفع الإلكتروني بما يتناسب مع حاجة السوق وتوجهات مصرف سورية المركزي، وبما يتيح تخفيض تكلفة المدخلات للوصول إلى التخصيص الأمثل.
- 4- تعديل المصارف الإسلامية للتوليفة الحالية بين المدخلات والمخرجات، حتى تستطيع الوصول إلى غلة حجم متزايدة وتحقيق وفورات حجم موجبة، والاستفادة من مرونة الإحلال الموجبة بين المدخلات عند مزج المدخلات الأقل تكلفة، وبالتالي تحقيق تحسن في مستويات كفاءة التكلفة الكلية.
- 5- السماح لمصارف إسلامية بالدخول إلى سوق العمل المصرفي بهدف رفع كفاءة التكلفة، كون الصناعة المصرفية الإسلامية لا تتصف بالاحتكار الطبيعي، فهي لا تتمتع بوفورات نطاق إجمالية.
- 6- اهتمام إدارة المصارف الإسلامية بتنوع منتجاتها وخدماتها، لأن الوصول إلى تحقيق وفورات نطاق خاصة بالمنتجات يتطلب توليفة مختلفة من المدخلات.
- 7- العمل على تحقيق المصارف الإسلامية للمواءمة المستمرة بين الربحية والسيولة واختيار النسب التي تبعده عن الأزمات، والعمل على تطبيق نظام الصكوك الإسلامية في سورية لتوظيف السيولة المعطلة.
- 8- البحث عن أفضل الطرق لزيادة حجم الودائع وإدارتها بكفاءة وتنويعها بما يخدم أهداف المصرف، فالمصارف تزداد قدرتها على زيادة توظيفاتها تبعاً لما تتلقاه من ودائع.
- 9- استثمار الأموال بالطرق الصحيحة والسليمة، والعمل على تنويع صيغ التمويل المحدودة التي تتعامل بها المصارف الإسلامية، والاستثمارات قصيرة وطويلة الأجل، وتفعيل دور الهندسة المالية الإسلامية في زيادة قدرة المصارف على ابتكار الأدوات الاستثمارية المناسبة.
- 10- التنويع في منح التمويلات لعدد كبير من القطاعات ولشرائح مختلفة من الشركات والأفراد، وعدم تركيز التمويل على قطاع معين.

أوجه الاتفاق والاختلاف في نتائج الدراسة مع الدراسات السابقة

1. أوجه اتفاق نتائج الدراسة مع الدراسات السابقة وفق الآتي:

أ. دراسة (لطفي، 2017):

- إن السبب في ارتفاع نسبة السيولة يعود إلى ارتفاع الرصيد النقدي للمصرف الإسلامي، بالإضافة إلى غياب أدوات الاستثمار الإسلامية القادرة على توظيف السيولة المعطلة.

ب. دراسة (الهيبل، 2013):

- لم تحقق المصارف الإسلامية وفورات حجم موجبة.

ت. دراسة (بورقبة، 2011):

- كانت مرونة الإحلال موجبة بين مدخلات المصارف الإسلامية.

- إن الطلب على مدخلات المصارف الإسلامية قليل المرونة، وكانت الأهمية على الترتيب لمدخل رأس المال النقدي ثم لمدخل رأس المال العيني ثم لمدخل العمل.

- إن السبب في انخفاض كفاءة المصارف الإسلامية في التحكم بالتكاليف يعود إلى أن المصارف الإسلامية كانت قادرة على أن تبدي كفاءة أكبر في استغلال المدخلات المتاحة للوصول إلى المخرجات من المزج بين المدخلات بالشكل الأمثل.

2. أوجه اختلاف نتائج الدراسة مع الدراسات السابقة وفق الآتي:

أ. إن سبب عدم كفاءة التكلفة للمصارف الإسلامية وفق دراسة (السيد، 2017) يعود إلى عدم الكفاءة التقنية، أما في هذه الدراسة فقد تبين بأن سبب انخفاض كفاءة التكلفة الكلية يعود إلى أن المصارف الخاصة الإسلامية العاملة في سورية كانت كفوءة من الناحية التقنية أكثر من الناحية التخصصية.

ب. نتج عن دراسة (Ahsan, 2016) بأن أداء المصارف الإسلامية كان قوياً وفق تصنيف CAMEL من جميع النواحي، بينما أظهرت نتائج هذه الدراسة بأن أداء المصارف الخاصة الإسلامية العاملة في سورية كان متدنياً في بعض الجوانب ومرتفعاً في جوانب أخرى.

ت. إن أغلب المصارف الإسلامية لديها وفورات حجم موجبة وفق دراسة (بورقبة، 2011)، بينما أظهرت نتائج هذه الدراسة بأن المصارف الخاصة الإسلامية العاملة في سورية حققت وفورات حجم سالبة وغلة حجم متناقصة.

آفاق مستقبلية:

إنّ هذه الدّراسة تفتح الأفاق في المستقبل لدراسة المواضيع الآتية:

1. أثر كفاءة التكلفة على أداء المصارف العامة العاملة في سورية.
2. أثر كفاءة التكلفة على أداء المصارف الخاصة التقليدية العاملة في سورية.
3. أثر كفاءة التكلفة على أداء المصارف العاملة في سورية – دراسة مقارنة بين المصارف العامة والتقليدية والإسلامية.
4. أثر كفاءة التكلفة على أداء المصارف - دراسة مقارنة بين المصارف العاملة في سورية والمصارف العاملة خارج سورية.

مراجع البحث

أولاً: المراجع العربية

أ- الكتب:

1. أبو غدة، عبد الستار، (2010)م، "بحوث في المعاملات والأساليب المصرفية الإسلامية"، الجزء: 11، مجموعة البركة المصرفية، السعودية.
2. حماده، رشا، ويوسف، علي، (2013)م، "المدخل المعاصر للتحليل المالي ودوره في الأسواق المالية"، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، المركز العربي للتعريب والترجمة والتأليف والنشر، دمشق، سورية.
3. الحسيني، فلاح حسن، والدوري، مؤيد عبد الرحمن، (2000)م، "إدارة البنوك مدخل كمي واستراتيجي معاصر"، دار وائل للنشر، عمان، الأردن.
4. خضور، رسلان صافي، وعيسى، هيثم أحمد، (2017)م، "التحليل الاقتصادي الجزئي في التطبيق العملي"، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، المركز العربي للتعريب والترجمة والتأليف والنشر، دمشق، سورية.
5. الزبيدي، حمزة محمود، (2000)م، "التحليل المالي: تقييم الأداء والتنبؤ"، الوراق للنشر والتوزيع، عمان الأردن.
6. السعدني، مصطفى، (2013)م، "مبادئ الاقتصاد الجزئي"، منشورات جامعة العلوم والتكنولوجيا، الطبعة الثالثة، صنعاء.
7. السعيد، فرحات جمعة، (2009)م، "الأداء المالي لمنظمات الأعمال"، دار المريخ للنشر، السعودية.
8. سلام، عماد صالح، (2004)م، "البنوك العربية والكفاءة الاستثمارية"، اتحاد المصارف العربية، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان.
9. شابر، محمد عمر، وأحمد، حبيب، (2006)م، "الإدارة المؤسسية في المؤسسات المالية الإسلامية"، ترجمة: بابكر، عثمان أحمد، مطبوعات المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، مجموعة البنك الإسلامي للتنمية، الطبعة الأولى، جدة.
10. شنوف، شعيب، (2012)م، "التحليل المالي الحديث طبقاً للمعايير الدولية للإبلاغ المالي"، الطبعة الأولى، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
11. الصيرفي، محمد، (2007)م، "إدارة المصارف"، دار الوفاء لنديا الطباعة والنشر، الإسكندرية، مصر، الطبعة الأولى.
12. عباده، إبراهيم عبد الحليم، (2007)م، "مؤشرات الأداء في البنوك الإسلامية"، أطروحة دكتوراه، جامعة اليرموك، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، قسم الاقتصاد والمصارف الإسلامية، الأردن، نشرت من قبل دار النفائس، 2008م، الأردن.
13. عبد المولى، ناصر خليفة، والصيرفي، محمد، (2010)م، "البنوك الإسلامية المفهوم الإداري والمحاسبي"، السحاب للنشر والتوزيع، 2010م.
14. العيادي، أحمد صبحي، (2008)م، "الرقابة المصرفية والشرعية"، منشورات الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، عمان، الأردن.
15. غربي، عبد الحليم، (2013)م، "مصادر واستخدامات الأموال في البنوك الإسلامية على ضوء تجربتها المصرفية والمحاسبية"، دار أبي الفداء العالمية للنشر والتوزيع والترجمة، سورية، وأصل الكتاب أطروحة علمية مقدمة إلى كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، (2002)م، جامعة سطيف، الجزائر.
16. الكرخي، مجيد جعفر، (2014)م، "تقويم الأداء في الوحدات الاقتصادية باستخدام النسب المالية"، دار المناهج للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن.
17. كنعان، علي، (2000)م، "النظام النقدي والمصرفي السوري"، دار الرضا للكمبيوتر والنشر، دمشق، سورية.
18. كنعان، علي، (2015)م، "إدارة المصارف والسياسات المصرفية"، دار بريمافير، دمشق، سورية.

19. كنعان، علي، وحمرة، محمد، (2017)م، إدارة المصارف، منشورات جامعة دمشق، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، سورية.
20. محمد، منير شاكر، وإسماعيل، وإسماعيل، ونور، عبد الناصر، (2000)م، "التحليل المالي مدخل صناعة القرارات"، مطبعة الطليعة، الطبعة الأولى، عمان، الأردن.
21. الهيتي، قيصير عبد الكريم، (2009)م، "أساليب الاستثمار الإسلامي وأثرها على الأسواق المالية (البورصات)"، دار رسلان للطباعة والنشر، سورية، دمشق.

ب- الرسائل العلمية

1. أبو عون، رائد خالد، (2017)م، "التكامل بين بطاقة الأداء المتوازن والقياس المرجعي وأثره في تقييم كفاءة الأداء المالي: دراسة حالة على البنك العربي الإسلامي الدولي"، رسالة ماجستير في المحاسبة، كلية الدراسات العليا، جامعة الزرقاء، الأردن.
2. بشناق، زاهر صبحي، (2011)م، "تقييم الأداء المالي للبنوك الإسلامية والتقليدية باستخدام المؤشرات المالية: دراسة مقارنة للبنوك الوطنية العاملة في فلسطين"، رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية في غزة، فلسطين.
3. بن خاروف، جلييلة، (2009)م، "دور المعلومات المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة واتخاذ القرارات: دراسة حالة المؤسسة الوطنية لإنجاز الفئات KANAGHAZ للفترة 2005-2008"، رسالة ماجستير في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة أحمد بوقرة بومرداس، الجزائر.
4. بن الطاهر، علي، (2011)م، "هيكل السوق وربحية القطاع: دراسة حالة القطاع المصرفي الجزائري"، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، الجزائر.
5. بورقبة، شوقي، (2011)م، "الكفاءة التشغيلية للمصارف الإسلامية: دراسة تطبيقية مقارنة"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر.
6. بوسنة، محمد رضا، (2016)م، "تحليل العلاقة بين هيكل الصناعة والأداء: دراسة حالة الصناعة المصرفية في الجزائر خلال الفترة 2004-2014"، أطروحة دكتوراه منشورة في العلوم الاقتصادية كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر.
7. تريعة، حنان، (2015)م، "أهمية نظام CAMELS في تقييم أداء البنوك الجزائرية: دراسة حالة البنك الخارجي الجزائري BEA للفترة 2010-2013"، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشهيد حمه لخضر، الجزائر.
8. تميسة، سهام، (2014)م، "تقييم أداء البنوك التجارية باستخدام نموذج camels: دراسة حالة البنك الوطني الجزائري للفترة 2008-2012"، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر.
9. جعدي، شريفة، (2014)م، "قياس الكفاءة التشغيلية في المؤسسات المصرفية"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية وتسيير وعلوم تجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، الجزائر.
10. الجعدي، إبراهيم عثمان، (2011)م، "تطوير أداء الخدمات المصرفية باستخدام منهجية ستة سيجما Six sigma"، رسالة ماجستير في إدارة الأعمال، كلية التجارة، جامعة بورسعيد، بورسعيد، مصر.
11. الحمد، سليمان، (2005)م، "تقييم كفاءة المصارف التجارية في إدارة التدفقات النقدية"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة حلب، سورية.
12. الخفاجي، محمد جاسم، (2003)م، "تقويم الأداء في ظل ظاهرة تقييم الأسعار"، بحث تطبيقي لنيل شهادة محاسب قانوني اختصاص المحاسبة المالية، المعهد العالي للدراسات المالية والمحاسبية، جامعة بغداد، العراق.

13. خمقاني، ياسمينه، (2014)م، "قياس الكفاءة المصرفية باستخدام نموذج العائد على حقوق الملكية: دراسة حالة مجموعة من البنوك الجزائرية خلال 2007-2012م"، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر.
14. دزايت، خديجة، وميروكة، معطالله، (2013)م، "تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية"، بحث لنيل شهادة الليسانس في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر.
15. الزعابي، تهاني محمود، (2008)م، "تطوير نموذج لاحتساب كفاية رأس المال للمصارف الإسلامية في إطار مقررات لجنة بازل: دراسة تطبيقية على البنك الإسلامي العربي والبنك الإسلامي الفلسطيني بقطاع غزة"، رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.
16. ساعد، ابتسام، (2009)م، "تقييم كفاءة النظام المالي الجزائري ودوره في تمويل الاقتصاد"، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر.
17. السخري، كريمة، (2017)م، "تقييم الأداء المالي للبنوك الإسلامية والبنوك التقليدية: دراسة مقارنة باستخدام النسب المالية لعينة من البنوك العاملة بالجزائر خلال الفترة 2010-2015م"، رسالة ماجستير، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر.
18. الشيخ، رولا، (2021)م، "أثر المخاطر المصرفية غير المنتظمة في تعظيم ثروة المساهمين: دراسة تطبيقية على المصارف الخاصة المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية"، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، دمشق، سورية.
19. عاصي، أمارة، (2010)م، "تقييم الأداء المالي للمصارف الإسلامية: دراسة تطبيقية على البنك الإسلامي الأردني للتمويل والاستثمار"، رسالة ماجستير في إدارة الأعمال، جامعة حلب، كلية الاقتصاد، سورية.
20. العاني، فيصل نافع، (2010)م، "تأثير الأزمة المالية العالمية على الأداء التشغيلي والمالي للبنوك الأردنية"، رسالة ماجستير في المحاسبة، جامعة الشرق الأوسط، الأردن.
21. عبد الله، شاهين علي، (2002)م، "المنهج العلمي للرقابة المصرفية على البنوك الإسلامية"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النيلين، السودان.
22. عرابي، صلاح أحمد، (2012)م، "تطوير نموذج كمي بقياس وتحليل الكفاءة التشغيلية المعدلة بالمخاطر في البنوك مع التطبيق على البنوك في مصر"، أطروحة مقدمة كأحد متطلبات نيل درجة دكتور في الفلسفة في المحاسبة، جامعة القاهرة، كلية التجارة، مصر.
23. عراج، ياسمينه، (2018) م، "تقييم كفاءة البنوك الجزائرية باستخدام أسلوب تحليل البيانات المغلفة DEA: دراسة حالة مجموعة من البنوك العاملة في الجزائر خلال سنة 2014"، رسالة ماجستير أكاديمي في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي، الجزائر.
24. العطار، رانيا، (2013) م، "قياس كفاءة المصارف الإسلامية السورية: دراسة تطبيقية على مصرف سورية الدولي الإسلامي"، رسالة ماجستير في قسم العلوم المالية والمصرفية، جامعة حلب، كلية الاقتصاد، سورية، حلب.
25. عودة، سيف الدين يوسف، (2007) م، "نموذج قياسي مقترح لتقدير دوال الإنتاج والتكاليف في القطاع المصرفي الفلسطيني"، أطروحة دكتوراه في الاقتصاد، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، سورية.
26. الفراج، أحمد نور الدين، (2008) م، "تحليل نظام التقييم المصرفي الأمريكي CAMELS كأداة للرقابة على القطاع المصرفي: دراسة حالة بنك فلسطين"، رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.
27. فيلال، عبد الحكيم، (2015) م، "تقييم أداء البنوك الإسلامية: دراسة حالة البنك الإنماء السعودي"، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، الجزائر.
28. القريشي، سري، (2013)م، "أثر تبني نظام التقييم المصرفي الأمريكي camels في الرقابة على السياسة الائتمانية المصرفية: دراسة تحليلية مقارنة لعينة من المصارف الخاصة العراقية الأردنية"، رسالة ماجستير في العلوم المالية والمصرفية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة كربلاء، العراق.
29. قتاد، أسماء، (2013)م، "الاندماج المصرفي"، بحث لنيل شهادة الليسانس، جامعة أبو بكر بلقايد، قسم العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، الجزائر، تلمسان.
30. كحيل، سليم، (2015)م، "دور الرقابة الداخلية في تحسين الأداء المالي"، رسالة ماجستير في العلوم المالية والمحاسبية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر.

31. كماسي، خيرة الصغيرة، (2016)م، "دراسة أثر الحجم كمحرك لنمو المؤسسات الاقتصادية في الجزائر، دراسة ميدانية لمؤسسات صناعية عاملة في الجنوب الشرقي خلال الفترة 2008-2012"، أطروحة دكتوراه في العلوم المالية، الجزائر.
32. لعمش، أمال، (2012)م، "دور الهندسة المالية في تطوير الصناعة المصرفية الإسلامية: دراسة نقدية لبعض المنتجات المصرفية الإسلامية"، رسالة ماجستير في العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، الجزائر.
33. مسعودي، سناء، (2015)م، "تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية: دراسة حالة وكالتي BNA و CPA بالوادي للفترة 2009-2012م"، رسالة ماجستير، جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي، الجزائر.
34. المطيري، مشعل، (2011)م، "تحليل وتقييم الأداء المالي لمؤسسة البترول الكويتية"، رسالة ماجستير في المحاسبة، جامعة الشرق الأوسط، الكويت.
35. مفتاح، حسن، (2018)م، "أثر هيكل السوق على الكفاءة المصرفية دراسة عينة من المصارف التجارية، حالة الجزائر"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، الجزائر.
36. ميهوب، سماح، (2014)م، "أثر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على الأداء التجاري والمالي للمصارف الفرنسية: حالة نشاط البنك عن بعد"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة، الجزائر.
37. الناصر، بانه وليد، (2012)م، "تقييم الأداء المالي للمصارف الخاصة في سورية"، رسالة ماجستير في العلوم المالية والمصرفية، كلية الاقتصاد، جامعة حلب، سورية.
38. الهليل، نهاد، (2013)م، "قياس الكفاءة المصرفية باستخدام نموذج حد التكلفة العشوائية SFA: دراسة تطبيقية على المصارف المحلية في فلسطين"، رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية بغزة، غزة، فلسطين.

ت- المؤتمرات والندوات

1. البلتاجي، محمد، (2014)م، "تقويم أداء المصارف الإسلامية"، المعهد المصرفي، مؤسسة النقد السعودي، المؤتمر الدولي السادس عن الاقتصاد الإسلامي والبنوك الإسلامية، جاكارتا، اندونيسيا، موقع الدكتور محمد البلتاجي للمصارف الإسلامية، 29 نيسان 2014م.
2. خالص، صالح، (د.ت)، "تقييم كفاءة الأداء في القطاع المصرفي"، ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية والتحول الاقتصادي-الواقع والتحديات، المعهد الوطني للتجارة، الجزائر.
3. الدويك، عبد القادر، (2010)م، "إدارة السيولة في المصارف الإسلامية"، المؤتمر الخامس للمصارف الإسلامية والمؤسسات المالية الإسلامية، آذار، سورية.
4. سعيد، حسين، (2010)م، "إدارة السيولة في المصارف الإسلامية"، المؤتمر الخامس للمصارف الإسلامية والمؤسسات المالية الإسلامية، آذار، سورية.
5. شياد، فيصل، (د.ت)، "محددات الكفاءة التقنية في البنوك الإسلامية باستخدام تحليل مغلف البيانات ونموذج التوبت"، المؤتمر الدولي الخامس حول الصيرفة الإسلامية والتمويل الإسلامي برعاية المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب والبنك المركزي الأردني، الأردن.
6. الكور، عز الدين، (2010)م، "أثر السيولة على كفاءة التكلفة والأداء: دراسة تطبيقية على المصارف الإسلامية الأردنية"، مؤتمر الخدمات المالية الإسلامية الثاني، طرابلس، ليبيا.
7. مشعل، عبد الباري، (2011)م، "مفاهيم وأدوات وإجراءات الرقابة والتدقيق الشرعي"، ندوة بعنوان: "الرقابة والتدقيق الشرعي في المؤسسات المالية الإسلامية"، الأردن، 3-7 تموز، 2011م.
8. معراج، هوارى، وشياد، فيصل، (2011)م، "قياس كفاءة البنوك الإسلامية والتقليدية في الجزائر؛ محور: تقييم تجربة المصارف الإسلامية في ظل الأزمة المالية العالمية"، الملتقى الدولي الأول لمعهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير؛ بعنوان: الاقتصاد الإسلامي الواقع ورهانات المستقبل، الجزائر، 23-24 شباط.

ث- الأبحاث والمقالات والمجلات

1. أبو وادي، رامي، وسقف الحيط، نهيل، (2016)م، "القيمة الاقتصادية المضافة كأداة مكملة لتقييم أداء المصارف التجارية الأردنية"، مجلة جامعة النجاح للأبحاث (العلوم الإنسانية)، المجلد 30 (12)، فلسطين.
2. أركان عبد الله، غيث، (2019)م، "تقويم الكفاءة التشغيلية للمصارف التجارية باستخدام نموذج Modified Dupont لعينة من المصارف العراقية الخاصة"، مجلة الدنانير، العدد 16، العراق.
3. بركان، زهية، (2005)م، "الاندماج المصرفي بين العولمة ومسؤولية اتخاذ القرار"، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد: 2، إصدار مخبر العولمة واقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة حسبية بن بو علي، الشلف، الجزائر.
4. بورقبة، شوقي، (د.ت)، "تقييم الكفاءة التشغيلية للمصارف الإسلامية: دراسة تطبيقية مقارنة"، جامعة فرحات عباس، الجزائر.
5. بورقبة، شوقي، (د.ت)، "طريقة CAMELS في تقييم أداء البنوك الإسلامية"، ورقة بحثية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر.
6. بوعبدلي، أحلام، وعمان، أحمد، (2016)م، "قياس درجة الكفاءة التشغيلية ودورها في إدارة مخاطر السيولة في البنوك التجارية باستخدام أسلوب تحليل البيانات DEA: دراسة حالة لبنك الخليج الجزائر AGB للفترة 2010-2015"، مجلة رؤى الاقتصادية، جامعة الشهيد حمه لخضر، العدد 11، الجزائر.
7. بولحة، الطيب، وبو جمعة، عمر، (2016)م، "تقييم الأداء المالي للبنوك الإسلامية: دراسة تطبيقية على مجموعة من البنوك الإسلامية للفترة 2009-2013"، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد: 14، السداسي الأول، إصدار مخبر العولمة واقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة حسبية بن بو علي، الشلف، الجزائر.
8. بيطار، منى، (2017)م، "الدور التنموي للمصارف الإسلامية العاملة في سورية: دراسة تحليلية"، مجلة جامعة البعث، المجلد: 39، العدد: 3، سورية.
9. جمعة، خالد، والزعبي، بشير، (2014)م، "أثر الميزتين النسبية والتفاضلية على أداء البنوك التجارية الأردنية"، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، المجلد: 10، العدد: 4، الأردن.
10. جميل، سنان زهير، وسعيد، سوسن أحمد، (2007)م، "تقييم أداء المصارف التجارية باستخدام نسب السيولة والربحية بالتطبيق على مصرف الموصل للتنمية والاستثمار للفترة 2002-2004"، مجلة تنمية الرافدين 85 (29)، العراق.
11. حلس، سالم، والهيبل، نهاد، (2014)م، "قياس الكفاءة المصرفية باستخدام نموذج حد التكلفة العشوائية SFA: دراسة تطبيقية على المصارف المحلية في فلسطين"، مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية، المجلد: 22، العدد: 1، فلسطين.
12. حدة، رايس، ونوي، فاطمة الزهراء، (2012)م، "قياس الكفاءة المصرفية باستخدام نموذج حد التكلفة العشوائية- دراسة حالة البنوك الجزائرية 2004-2008"، بحث منشور في مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات، العدد 26، كانون الثاني، الجزائر.
13. الحميد، أيهم، (2017)م، "قياس الكفاءة الفنية في المصارف الإسلامية في سورية باستخدام التحليل التطويقي لبيانات DEA"، مجلة جامعة البعث، المجلد 39، العدد 1، سورية.
14. ختو، فريد، قرشي، محمد الجموعي، (2013)م، "قياس كفاءة البنوك الجزائرية باستخدام مغلف تحليل البيانات DEA"، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، مجلة الباحث، عدد 12، الجزائر.
15. زاهر، بسام، وبواط، غادة، واسير، لمي، (2014)م، "تقويم أداء المصرف التجاري السوري من منظور بطاقة الأداء المتوازن: دراسة ميدانية على فروع المصرف التجاري السوري في مدينة اللاذقية"، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد: 36، العدد: 2، سورية.
16. الزواوي، علي عبد الحفيظ، السريتي، إيمان عمر، (2017)م، "أثر كفاءة التكلفة المصرفية على أداء المصارف التجارية الليبية"، مجلة دراسات الاقتصاد والأعمال، المجلد 6، العدد 1، ليبيا.
17. الساعاتي، عبد الرحيم، العصيمي، حمدان، (1995)م، "تقدير دالة تكاليف البنوك الإسلامية والبنوك التجارية: دراسة مقارنة"، مجلة جامعة عبد العزيز الاقتصاد الإسلامي، المجلد: 7، السعودية.

18. السبعوي، مشتاق محمود، وعبد الرحمن، تانيا قادر، (2011)م، "تقييم أداء المصارف الإسلامية باستخدام التحليل المالي المركب: دراسة مقارنة لأداء المصرف الإسلامي العراقي والمصرف الإسلامي الأردني للمدة بين 2000-2008"، مجلة جامعة كركوك للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد: 1، العدد: 2، العراق.
19. السيد، أشرف لطفي، (2017)م، "تقييم كفاءة البنوك الإسلامية في الدول العربية باستخدام أسلوب مغلف البيانات"، المجلة الأردنية للعلوم الاقتصادية، المجلد 4، العدد 1.
20. الشلبي، مطيع، (2008)م، "المصارف الخاصة التقليدية وأضواء على التجربة السورية"، بحث غير منشور، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، سورية.
21. الشلبي، مطيع، (2019)م، "أثر سعر الصرف في حجم ودائع المصارف الإسلامية في سورية"، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، سورية.
22. الشلبي، مطيع، (2020)م، "أثر تغير سعر الصرف في سيولة المصارف الإسلامية: دراسة حالة بنك البركة سورية"، مجلة جامعة البعث، العدد: 42، سورية.
23. شعوبي، محمود فوزي، والتجاني، إلهام، (2015)م، "تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية: دراسة حالة البنك الوطني الجزائري والقرض الشعبي الجزائري للفترة 2005-2011"، أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد: 17، حزيران، الجزائر.
24. العامري، زهرة، والركابي، السيد خلف، (2007)م، "أهمية النسب المالية في تقييم الأداء: دراسة ميدانية في شركة المشاريع النفطية"، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد: 63، العراق.
25. عبد الحسين محمد، موفق، وجاسم محمد، خولة، (2013)م، "أثر تطبيق الركيزة الثالثة لمقررات بازل2 (انضباط السوق) في كفاءة المكونات المعنوية لعوامل مخاطر رأس المال المصرفي"، مجلة دراسات محاسبية ومالية، المجلد الثامن، العدد 24، الفصل الثالث، بغداد، العراق.
26. عبد الرحمن، مها، (2020)م، الارتفاع المتسارع لسعر صرف الليرة السورية في النصف الأول لعام 2020: أسبابه وارتباطه بالأزمة الاقتصادية اللبنانية، مجلة جامعة دمشق، دمشق، سورية.
27. عبد الرضا، صبا عبد الهادي، والبصري، عبد الرضا شفيق، (2011)م، "مصفوفة CAMELS في تقييم أداء المصارف"، مجلة دراسات محاسبية ومالية، العدد: 14، المجلد: 6، 31 آذار، العراق.
28. عبد الرضا، مصطفى، والعبدي، رافد، وكاظم، هدى، (2017)م، "تقييم استراتيجية أداء المصارف الإسلامية وفق أنموذج بطاقة الأداء المتوازن: دراسة مقارنة في عينة من المصارف العراقية"، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد: 14، العدد: 3، العراق.
29. عبد الستار، رجا رشيد، (2012)م، "تقييم الأداء المالي لمصرف الرشيد وأهميته في قياس مخاطر السيولة المصرفية"، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد: 31، العراق.
30. عبد الغني، دادن، (2006)م، "قراءة في الأداء المالي والقيمة في المؤسسات الاقتصادية"، مجلة الباحث، العدد: 4، الجزائر.
31. عبد مولا، وليد، (2011)م، "كفاءة البنوك العربية"، منشورات جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، العدد 104، الكويت.
32. العمار، رضوان وليد، وصوفان، دينا، (2015)م، "واقع المصارف الإسلامية العاملة في سورية في ظل الأزمة الراهنة خلال الفترة 2011-2014"، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، المجلد: 37، العدد: 6، سورية.
33. العمار، رضوان وليد، ومهنا، زينب، (2016)م، "دور المؤشرات المالية في تقييم الأداء المالي في المصارف الإسلامية العاملة في سورية"، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد: 38، العدد: 6، سورية.
34. الغصين، راغب، وعلايا، محمد مناف، (2016)م، "دور منهجية ستة سيجما (six sigma) بتطبيق نموذج ديميك (DMAIC) وتكوين فريق العمل في تحسين الأداء المصرفي: دراسة ميدانية على المصارف السورية في مدينة دمشق"، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد: 38، العدد: 2، سورية.
35. الفيومي، نضال، (2001)م، "كيف يمكن للبنوك أن تعيد تصميم عملية تقييم أدائها؟ نظرة معاصرة"، مجلة دراسات العلوم الإدارية، المجلد: 28، العدد: 2، عمان، الأردن.

36. قريشي، الجموعي، (2004)م، "تقييم أداء المؤسسات المصرفية: دراسة حالة لمجموعة من البنوك الجزائرية خلال الفترة 1994-2000م" الجزء الأول، مجلة الباحث، العدد: 3، الجزائر.
37. الكور، عز الدين مصطفى، والفيومي، نضال أحمد، (2007)م، "أثر قوة السوق وهيكل الكفاءة على أداء البنوك التجارية المدرجة في بورصة عمان"، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، الجامعة الأردنية، المجلد 3، العدد 3، الأردن.
38. الكور، عز الدين مصطفى، والفيومي، نضال أحمد، (2008)م، "كفاءة التكلفة والربح في البنوك التجارية الأردنية: طرق معلمية ولا معلمية لتقدير الكفاءة"، مجلة العلوم الإدارية، الجامعة الأردنية، المجلد 35، العدد 1، الأردن.
39. الموسوي، حيدر يونس، وجواد، كمال كاظم، (2009)م، "المصارف الإسلامية وتحديات العولمة والتحرر المالي مع إشارة خاصة عن اتفاقية بازل 2"، المحور الاقتصادي، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 11، العدد: 4، العراق.

40. المومني، منذر طلال، والسروجي، عنان فتحي، "مقارنة أداء الإسلامية والتقليدية باستخدام النسب المالية للفترة 1992-2001"، DSpace at AL al-Bayt University، Digital service that collects preserves and distributes digital material، المجلة: 13، العدد: 2، 2007م.

ج- القوانين والمراسيم التشريعية:

1. المرسوم التشريعي رقم 54/ لعام 2013 الخاص بمنع التعامل بغير باليرة السورية.
2. المرسوم التشريعي رقم 35/ لعام 2005 الخاص بإحداث المصارف الإسلامية.
3. قرار مجلس النقد والتسليف الخاص بالسيولة رقم 588 م/ن/ ب 4 تاريخ 22 تشرين الثاني 2009.
4. القوائم المالية لبنك الشام لغاية 2019/21/31.
5. القوائم المالية لبنك سورية الدولي الاسلامي لغاية 2019/21/31.
6. القوائم المالية لبنك البركة سورية لغاية 2019/21/31.
7. التقرير السنوي لبنك الشام عن عام 2019.
8. التقرير السنوي لبنك سورية الدولي الاسلامي عن عام 2019.
9. التقرير السنوي لبنك البركة سورية عن عام 2019.

ح- مواقع انترنت

1. البلتاجي، محمد، (2014)م، "قياس أداء المصارف الإسلامية"، المعهد المصرفي، مؤسسة النقد السعودي، موقع الدكتور محمد البلتاجي للمصارف الإسلامية، 29 نيسان 2014م.
2. زغبة، طلال، وعريوة، محاد، (2020)م، "بطاقة الأداء المتوازن المستدام"، موقع ResearchGate، الرابط: <https://www.researchgate.net>
3. محمود، الإمام محمد، (2016)م، "البنوك الإسلامية ومقررات بازل 3"، مقالة في موقع إسلام أون لاين، تاريخ المقالة: 2016/10/25، الرابط: <https://islamonline.net/18746>
4. مقالة من موقع أرشيف إسلام أون لاين، "دور البنوك الإسلامية في التنمية الاقتصادية"، (2020)م، <https://archive.islamonline.net/9211>
5. المعيار المعدل لكفاية رأس المال للمؤسسات التي تقدم خدمات مالية إسلامية عدا مؤسسات التأمين الإسلامي وبرايمج الاستثمار الجماعي الإسلامي، IFSB-15، مجلس الخدمات المالية الإسلامية IFSB، الرابط: www.ifsb.org
6. موقع مجلة المحاسب العربي، (2016)م، "نظام التقييم المصرفي camels"، العدد 11، 1 تموز، الرابط: https://www.aam-web.com/ar/subject_detail/357
7. "Market Indicator"، https://www.investopedia.com/terms/m/market_indicators.asp، "What are Market Indicators?".
8. موقع مصرف سورية المركزي <http://www.cb.gov.sy/ar>
9. موقع هيئة الأوراق والأسواق المالية <http://scfms.sy/ar/declaration>

ثانياً: المراجع الأجنبية

1. Ahmad, Ishfaq, & Nawaz, Muhammad, & Danish, Rizwan, & Usama, Ahmad, & Shaukat, Muhammad Zeeshan, (2017), 'Objective of Islamic Banks: A Missive from Mission Statements and Stakeholder' Perceptions', Journal of Islamic Accounting and Business Research, Vol.8, Issue.3, Emerald Publishing Limited.
2. Ahmad Mokhtar, Hamim s., & Abdullah, Naziruddin, & AlHabshi, S. Musa, (2007), 'Technical and Cost Efficiency of Islamic Banking in Malaysia', Review of Islamic Economics, Vol. 11, No. 1, U.S.A.
3. Ahmadyan, Azam, & Khansari, Rasool, (2018), 'Application of Economic Value Added in the Banking Sector of Iran', Journal of Money and Economy, Vol. 13, No. 3, Summer 2018, Iran.
4. Ahsan, Mohammad Kamrul, (2016), 'Measuring Financial Performance Based on CAMEL: A Study on Selected Islamic Banks in Bangladesh', Research Article, Asian Business Review, 6(13), Germany.
5. Airout, Rana, & Airout, Rula, (2017), 'Evaluation of Financial Performance of Islamic Banks in Jordan (2001- 2010): A Comparative Study', International Journal of Economics and Finance, Vol. 9, No. 9, Published by Canadian Center of Science and Education, USA.
6. Alsalkhadi, Zouheer Salah, (2013), 'Cost Efficiency of the Syrian Banking Sector: Using Parametric and Non-Parametric Analysis', Yarmouk University, Faculty of Economic and Administrative science, Irbid, Jordan – Damascus UNV .Journal, Syria, Vol 29, Number 3.
7. Ashton, John, (1998), 'Cost Efficiency, Economies of Scale and Economies of Scope in the British Retail Banking Sector', working paper series, Bournemouth University, School of Finance & LAW, NO.13, United Kingdom.
8. Babatunde, Adegbeimi & Olaitan, Adekola, (2013), 'The Performance of Conventional and Islamic Banks in the United Kingdom: A Comparative Analysis', Journal of Research in Economics and International Finance, Vol.2 (2), USA.
9. Bader, Mohammed Khaled I., Mohamad, Shamsheer, Ariff, Mohamed, (2008), 'Cost, Revenue, and Profit Efficiency of Islamic Versus Conventional Banks: International Evidence Using Data Envelopment Analysis', Islamic Economic Studies, Vol 15, No.2, January.
10. Banker, Rajiv D., & Chang, His-Hui, & Majumdar, Sumit K., (1998), 'Economies of Scope in the U.S.A Telecommunications Industry', Information Economics and Policy, USA, November, NO: 10, U.S.A.
11. Berger, Allen N., & Humphrey, David B, (1997), 'Efficiency of Financial Institutions: International Survey and Directions for Future Research', the Wharton School, University of Pennsylvania, January, U.S.A.
12. Berger, Allen N., & Humphery, David B., (1997), 'Efficiency of Financial Institutions: International Survey and Direction for Future Research', The Wharton Financial Institution Centre, University of Pennsylvania Working Paper, No. 97-05, April, Philadelphia, USA.

13. Berger, Allen N., & Mester, Loretta J., (1997), “Inside the Black Box: What Explains Differences in the Efficiencies of Financial Institutions?”, Forthcoming, Journal of Banking and Finance, Vol.21, U.S.A.
14. Christensen, Laurits, & Berndt, Ernst, (1973), “The translog function and the substitution of equipment, structures, and labor in U.S. manufacturing”, Journal of Econometrics, V: 1, Issue: 1, March, www.sciencedirect.com.
15. Christensen, Laurits, & Jorgenson, Dale, Lau, Lawrence, (1973), “Transcendental Logarithmic Production Function”, The Review of Economics and Statistics, V: 55, Issue: 1, February, www.jstore.org.
16. Coskan, Ali, & Georgievski, Bojan, & Anton, Roger, (2018), “Determinants of Financial Performance of Banks in Central and Eastern Europe”, Business and Economic Horizons Journal, Vol: 14, Issue:3, Prague Development Center, <https://www.researchgate.net/publication/325290082>, January.
17. Dong, Yizhe, (2009), “Cost Efficiency in the Chinese Banking Sector: A Comparison of Parametric and Non-parametric Methodologies”, A Doctoral Thesis Submitted in Partial Fulfilment of the Requirements for the Award of Doctor of Philosophy, Loughborough University, November, China, 2009.
18. Estella, Brack, Ramona, Jimborean, (2010), “The Cost-efficiency of French Banks”, Munich Personal RepC Archive Paper No. 23471, Published by Bankers Markets and Investors, No. 105, March/ April, Germany.
19. Fiordelisi, Franko, (2003), “Shareholder Value and the Clash in Performance Measurement: Are Banks Special?”, University of Wales Bangor, Centre for Banking and Finance, United Kingdom.
20. Fiorentino, Elisabetta, Karmann, Alexander, Koetter, Michael, (2006), “The Cost Efficiency of German Banks: a Comparison of SFA and DEA”, Discussion paper, Deutsche Bundesbank, series 2: banking and financial studies, No. 10, Germany.
21. Fries, Steven, Taci, Anita, (2004), “Cost Efficiency of Banks in Transition: Evidence from 289 Banks in 15 Post-Communist Countries”, European Bank for Reconstruction and Development, working paper, NO.86, April, London.
22. Frimpong, Kofi Adjei, (2013), “Bank Efficiency and Bank Competition: Empirical Evidence from Ghana’s Banking Industry”, A Doctoral Thesis submitted in partial fulfilment of the requirements for the Degree of Doctor of Philosophy in Finance, Lincoln University, New Zealand.
23. Hamedian, Bahmanyar, (2013), “Financial Performance of Islamic Banks vs. Conventional Banks :The Case of Malaysia”, Master thesis of Science in banking and finance, Eastern Mediterranean University, Gazimagusa, North Cyprus, January.
24. Hamim, Mokhtar, & Naziruddin, Abdullah, & Syed, Al-Habshi, (2006), “Efficiency of Islamic Banking in Malaysia: A Stochastic Frontier Approach”, Journal of Economic Cooperation, Vol. 27.
25. Hashem, Boutheina, & Sujud, Hiyam, (2019), “Financial Performance of Banks in Lebanon: Conventional vs Islamic”, International Business Research Journal, Vol.12, No.2, Published by Canadian Center of Science and Education, U.S.A.
26. Hazman, Samsudin, & Abdul Halim, Zairihan, & Nasir, N.M, & Syahmi, Md, (2018), “Financial Performance Evaluation of Islamic Banking System: A

- Comparative Study among Malaysia's Banks”, jurnal Ekonomi Malaysia, Vol. 52(2), Malaysia.
27. HE, Ling, (2012), “Cost efficiency analysis of China's banking sector based on SFA approach”, master's thesis (online), University of Ljubljana, Faculty of Economics, Slovenia.
 28. Hennie, Van Greuning, & Iqbal, Zamir, (2008), “Risk Analysis for Islamic Banks”, The International Bank for Reconstruction and Development, The World Bank, Washington DC, U.S.A.
 29. Hunter, William, & Timme, Stephen, (1995), “Core Deposits and Physical Capital: A Reexamination of Bank Scale Economies and Efficiency with Quasi-Fixed Inputs”, Journal of Money, Credit and Banking, 27(1), Ohio State University.
 30. Khartabiel, Ghadeer M, & Ahmad, Tunku Salha, & Bakar, Rosni, (2019), “Financial Performance of Islamic and Conventional Banks: Empirical Evidence from Malaysia”, International Journal of Economics, Commerce and Management, Vol. 7, Issue2, February, <http://ijecm.co.uk/>, United Kingdom.
 31. Mester, Loretta.J, (1987), “A Multiproduct Cost Study of Saving and Loans”, The Journal of Finance, Vol: 42, No: 2, June, www.jstor.org.
 32. Mohammad, Ahsan, (2016), “Measuring Financial Performance Based on CAMEL: A Study on Selected Islamic Banks in Bangladesh”, Metropolitan University, Sylhet Bangladesh.
 33. Onakoya, Adegbemi, & Onakoya, Adekola, (2013), “The Performance of Conventional and Islamic Banks in the United Kingdom: A Comparative Analysis”, Journal of Research in Economics and International Finance, USA, Vol.2(2), February, U.S.A.
 34. Popa, Gabriela, & Mihailescu, Laurentiu, & Caragea, Codin, (2009), “EVA – Advanced Method for Performance Evaluation in Banks”, Economia seria Management, Vol. 12, No. 1 special, The Ninth International Conference, “Investments and Economic Recovery”, May 22- 23, 2009, Romania.
 35. Shephard, Ronald William, (1970), “Theory of Cost and Production Functions”, Princeton University Press, JSTOR, www.jstor.org/stable/j.ctt13x11vf. Accessed 27 May 2021.
 36. Shin, Dong Jin, Kim, Brian H.S., (2013), “Bank Consolidation and Competitiveness”: Empirical evidence from the Korean Banking Industry”, Journal of Asian Economics 24.
 37. Sikuka, Wellington, (2010), “The Comparative Performance of Selected Agribusiness Companies and Cooperatives in The Western Cape”, South Africa, Master thesis of Science Agriculture Economics, Stellenbosch University, South Africa, March.
 38. Sufian, Fadzlan, (2006- 2007), “The Efficiency of Islamic Banking Industry: A Non-Parametric Analysis with Non-Discretionary Input Variable”, Islamic Economic Studies, Vol. 14, No. 1&2, Aug 2006 & Jan.2007.
 39. Turan, Öndeş, & AlMabrok, Ahmid, & Abdullah, Faraj, (2019), “Financial Performance of Islamic Banks in Turkey and the United Kingdom: A Comparative Study”, European Scientific Journal, VL: 15 (4), European Scientific Institute.

40. Usman, Muhammad, (2010), ‘The Effect of Ownership on Organizational Performance: A Case study of Banking Sector in Pakistan’, Master’s Thesis in Business Administration, School of Management, Sweden, 13 September.
41. Weill, Laurent, (2004), ‘Measuring Cost Efficiency in European Banking: A Comparison of Frontier Techniques’, Article in Journal of Productivity Analysis, January.
42. Wheelock, David C., Wilson, Paul W., (1995), ‘Evaluating the Efficiency of Commercial Banks: Does Our View of What Bank Do Matter?’, Federal Reserve Bank of ST. Louis, July/ August, U.S.A.
43. Yavar Panah, Hadi, Ahmadanuar, Melati, Norhan, Nik, (2014), ‘Inputs and Outputs in Islamic Banking System’, Iran Journal of Management Studies, Vol. 7, No. 1, January, Iran.

ثالثاً: المرجع باللغة الفرنسية

1. Evraet, Serge, (1992), ‘Analyse et Diagnostic Financier: Méthode et Cas’, Eyrolles Éditeur, Paris, France.

ملحق رقم (1): بيانات مدخلات وتكاليف مدخلات العملية المصرفية للمصارف الخاصة الإسلامية
في سورية خلال المدة 2011-2019

المصرف	العام	مدخل العمل X1	تكلفة مدخل العمل P1	مدخل رأس المال العيني X2	تكلفة مدخل رأس المال العيني P2	مدخل رأس المال النقدي X3	تكلفة مدخل رأس المال النقدي P3
CHB	2011	148	933,245	442,034,849	0.54002	7,297,246,811	0.03229
CHB	2012	154	812,859	340,824,621	1.98972	16,785,805,121	0.01639
CHB	2013	140	1,136,777	331,399,889	2.67814	23,743,153,794	0.00660
CHB	2014	146	1,621,822	321,010,044	2.73453	50,792,052,278	0.00230
CHB	2015	180	2,686,179	512,692,465	3.47072	58,687,220,771	0.00298
CHB	2016	211	4,016,869	955,235,286	1.54658	155,860,790,802	0.00128
CHB	2017	222	4,824,203	1,693,854,054	2.30578	103,757,719,321	0.00471
CHB	2018	241	4,791,556	6,627,130,010	0.34042	120,896,884,140	0.00978
CHB	2019	275	5,223,322	10,391,860,898	0.16254	138,893,132,803	0.01056
SIIB	2011	580	777,199	2,236,868,104	0.20608	42,896,596,361	0.02386
SIIB	2012	534	954,907	2,290,301,728	0.46328	70,413,350,996	0.01454
SIIB	2013	449	1,134,547	2,236,319,730	0.30344	67,973,016,615	0.00550
SIIB	2014	476	1,257,646	2,164,949,046	1.84724	64,194,359,431	0.00905
SIIB	2015	522	1,713,505	2,234,554,497	0.58115	79,943,380,091	0.00780
SIIB	2016	541	3,001,729	2,342,890,820	0.52326	131,385,685,627	0.00528
SIIB	2017	561	3,700,721	2,478,889,039	1.36062	217,894,839,028	0.00570
SIIB	2018	573	3,524,928	2,683,235,244	1.04987	280,258,953,725	0.00733
SIIB	2019	542	4,878,888	2,848,470,519	1.89006	373,561,589,690	0.01556
BBSY	2011	207	863,906	983,615,097	0.19425	15,463,510,316	0.00889
BBSY	2012	175	1,253,960	1,340,150,346	0.19398	28,217,254,424	0.00887
BBSY	2013	161	1,690,872	1,515,036,283	0.27304	35,579,482,336	0.00671
BBSY	2014	202	2,027,593	2,182,757,878	0.19054	58,304,002,520	0.00577
BBSY	2015	221	3,889,311	2,299,866,154	0.64144	102,793,245,488	0.00294
BBSY	2016	245	6,556,052	3,027,176,308	0.49574	165,585,414,812	0.00265
BBSY	2017	246	7,096,820	3,618,496,155	0.47223	269,237,079,716	0.00255
BBSY	2018	283	7,721,776	4,662,182,076	0.41583	322,962,860,375	0.00531
BBSY	2019	303	10,103,610	6,874,406,940	0.57276	251,163,122,560	0.00665

المصدر: من إعداد الباحثة اعتماداً القوائم المالية المدققة والمنشورة للمصارف الإسلامية العاملة في سورية على الموقع الرسمي لهيئة الأوراق والأسواق المالية، وعلى المواقع الرسمية للمصارف الإسلامية الثلاث.

ملحق رقم (2): بيانات مخرجات العملية المصرفية للمصارف الخاصة الإسلامية في سورية خلال
المدة 2019-2011

المصرف	العام	مخرج الاستثمارات بالصيغ الإسلامية (Y1)	مخرج حسابات الاستثمارات المطلقة لدى المصارف الإسلامية (Y2)	مخرج البنود داخل وخارج قائمة المركز المالي من غير بنود المخرجين الأول والثاني (Y3)
CHB	2011	8,502,634,281	328,454,473	5,766,938,446
CHB	2012	6,490,439,687	3,498,064,895	8,141,409,795
CHB	2013	5,504,388,409	16,353,636,698	9,134,324,312
CHB	2014	6,565,896,033	29,294,745,296	9,362,469,169
CHB	2015	35,784,109,189	22,032,236,069	7,670,151,831
CHB	2016	29,094,522,226	96,748,306,890	13,619,845,504
CHB	2017	35,384,986,219	16,830,120,000	21,574,468,744
CHB	2018	47,981,064,955	13,363,260,000	21,447,970,958
CHB	2019	65,900,728,653	25,335,964,479	23,653,077,202
SIIB	2011	25,281,809,259	13,674,168,926	19,744,739,441
SIIB	2012	22,781,117,817	12,252,491,218	14,443,367,640
SIIB	2013	19,489,312,155	12,533,013,834	13,835,042,447
SIIB	2014	23,467,266,606	6,230,774,647	7,423,806,273
SIIB	2015	44,854,910,203	10,748,915,827	6,665,537,498
SIIB	2016	32,386,060,618	16,759,499,552	11,778,528,147
SIIB	2017	49,315,700,740	14,364,051,728	22,210,976,384
SIIB	2018	121,587,388,994	14,703,417,977	32,903,255,181
SIIB	2019	346,182,886,930	14,853,508,316	97,342,771,877
BBSY	2011	4,632,380,711	8,027,983,966	5,495,946,584
BBSY	2012	4,762,179,472	10,753,353,294	6,568,806,347
BBSY	2013	4,092,363,220	25,875,506,328	10,471,209,120
BBSY	2014	6,139,817,647	42,589,525,839	17,327,698,393
BBSY	2015	21,371,065,970	70,287,982,057	39,857,312,994
BBSY	2016	20,510,930,515	112,269,213,814	45,821,089,703
BBSY	2017	32,179,122,205	119,986,147,592	71,479,618,795
BBSY	2018	37,987,652,964	184,686,639,830	60,678,477,912
BBSY	2019	62,777,432,896	123,187,650,334	65,338,041,149

المصدر: من إعداد الباحثة اعتماداً القوائم المالية المدققة والمنشورة للمصارف الإسلامية العاملة في سورية على الموقع الرسمي لهيئة الأوراق والأسواق المالية، وعلى المواقع الرسمية للمصارف الإسلامية الثلاث.

ملحق رقم (3): بيانات مجموع وتفاصيل التكاليف الفعلية للعملية المصرفية للمصارف الخاصة
الإسلامية في سورية خلال المدة 2011-2019

المصرف	العام	تكاليف الموظفين /1/	التكاليف التشغيلية عدا تكاليف الموظفين /2/	التكاليف المالية /3/	مجموع التكاليف الكلية للمصرف (TC) (التكاليف التشغيلية + المالية) /3/+2/+1/
CHB	2011	138,120,315	238,705,914	235,635,976	612,462,205
CHB	2012	125,180,299	678,145,117	275,140,284	1,078,465,700
CHB	2013	159,148,712	887,534,163	156,758,709	1,203,441,584
CHB	2014	236,786,074	877,812,646	116,571,017	1,231,169,737
CHB	2015	483,512,176	1,779,412,041	174,839,150	2,437,763,367
CHB	2016	847,559,291	1,477,345,097	199,981,662	2,524,886,050
CHB	2017	1,070,973,098	3,905,663,201	488,520,720	5,465,157,019
CHB	2018	1,154,764,879	2,256,033,194	1,182,852,772	4,593,650,845
CHB	2019	1,436,413,522	1,689,100,398	1,466,806,122	4,592,320,042
SIIB	2011	450,775,302	460,982,195	1,023,554,700	1,935,312,197
SIIB	2012	509,920,088	1,061,049,039	1,023,894,817	2,594,863,944
SIIB	2013	509,411,470	678,579,391	373,760,814	1,561,751,675
SIIB	2014	598,639,548	3,999,180,449	581,087,805	5,178,907,802
SIIB	2015	894,449,546	1,298,621,625	623,336,807	2,816,407,978
SIIB	2016	1,623,935,576	1,225,937,666	693,205,860	3,543,079,102
SIIB	2017	2,076,104,671	3,372,819,136	1,241,781,751	6,690,705,558
SIIB	2018	2,019,783,482	2,817,057,843	2,055,059,325	6,891,900,650
SIIB	2019	2,644,357,127	5,383,784,241	5,813,758,556	13,841,899,924
BBSY	2011	178,828,563	191,065,048	137,482,114	507,375,725
BBSY	2012	219,443,030	259,968,944	250,317,572	729,729,546
BBSY	2013	272,230,325	413,660,273	238,808,212	924,698,810
BBSY	2014	409,573,775	415,910,718	336,691,484	1,162,175,977
BBSY	2015	859,537,648	1,475,216,851	302,010,072	2,636,764,571
BBSY	2016	1,606,232,657	1,500,705,111	439,156,544	3,546,094,312
BBSY	2017	1,745,817,805	1,708,763,835	686,212,737	4,140,794,377
BBSY	2018	2,185,262,489	1,938,659,497	1,715,783,834	5,839,705,820
BBSY	2019	3,061,393,704	3,937,374,646	1,671,303,229	8,670,071,579

المصدر: من إعداد الباحثة اعتماداً القوائم المالية المدققة والمنشورة للمصارف الإسلامية العاملة في سورية على الموقع الرسمي لهيئة الأوراق والأسواق المالية، وعلى المواقع الرسمية للمصارف الإسلامية الثلاث.

ملحق رقم (4): المعلومات الأساسية للمصارف الخاصة الإسلامية في سورية لغاية
2019/12/31م

بنك الشام	بنك سورية الدولي الإسلامي	بنك البركة سورية	المعلومات حتى 2019/12/31
2007/8/27	2007/9/15	2010/6/1	تاريخ المباشرة
8,000,000,000	15,000,000,000	10,000,000,000	رأس المال
4,214	12,417	6,511	عدد المساهمين
12 فرعاً	25 فرعاً ومكتبان	11 فرعاً ومكتبان	عدد الفروع

المصدر: من إعداد الباحثة اعتماداً القوائم المالية المدققة والمنشورة للمصارف الإسلامية العاملة في سورية على الموقع الرسمي لهيئة الأوراق والأسواق المالية، وعلى المواقع الرسمية للمصارف الإسلامية الثلاث.

Abstract

The study aimed to test the impact of cost efficiency estimated (according to the researcher Tim Coelli's program) on performance of the private banks operating in Syria represented by: the profitability in investing funds ratio, the profitability to make profits ratio, the investing to know the financing ratio, the investing to provide financing to investors ratio, the liquidity to provide safety to depositors ratio, the banking management for human resources development ratio. The study included the three Islamic private banks operating in Syria, namely Al-Cham Bank, Syria International Islamic Bank, and Al-Baraka Bank Syria during the period 2011-2019: are used for the analysis Panel Data model and the statistical program Eviews10, where six basic models are estimated to test the impact of the independent variable on dependent variables. The study concluded that there is no significant impact in the short term for total cost efficiency on the profitability in investing funds ratio, the investing to know the financing ratio, the investing to provide financing to investors ratio, the liquidity to provide safety to depositors ratio, and the banking management for human resources development ratio; while there is no significant impact in the short term for total cost efficiency on the profitability to make profits ratio. The study also concluded that there is a negative impact in the long term of cost efficiency on the ratios of profitability in investing funds, profitability to make profits, and banking management for human resources development; while there is a positive effect in the long term of cost efficiency on the ratios of investing to know the financing, investing to provide financing to investors, and liquidity to provide safety to depositors. Finally, the study recommended estimating cost efficiency and analyzing it to its two results (Technical cost efficiency, Allocative cost efficiency) on a continuous basis to evaluate the current levels of efficiency, in order to improve it.

Keyword: Total cost efficiency, Technical cost efficiency, Allocative cost efficiency, performance, stochastic cost frontier analysis, Islamic banks, Syria.

Syrian Arab Republic
Ministry of Higher Education
and Scientific Research
Damascus University – Faculty of Economics
Banking and Insurance Department



Effect of Cost Efficiency on the Performance of Islamic Banks **(An Applied Study on Islamic Private Banks Operating in Syria)**

A study presented to complete the requirement for obtaining a Master's
Degree in Banking and Financial Science

Prepared by student's

Raghad ALKamha

Supervision

Dr. Motee` ALShalaby

Assistant Professor in the Department of Banking and Insurance

2021/1443